



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الشريعة بالرياض

قسم الفقه

أحكام الأتربة في الفقه الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه

إعداد الطالبة

نهاد بنت عبد الرحمن بن عبد الله البراهيم

إشراف الدكتور

أحمد بن علي موافي

الأستاذ المشارك بقسم الفقه

العام الجامعي

١٤٣٣-١٤٣٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين ، أما بعد:

فإن التراب هو المادة التي خلق الله - تبارك وتعالى - منها الإنسان ، قال سبحانه:

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ ﴾^(١) ، وقال جل شأنه: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ ﴾^(٢) .

وإن من نعم الله على العباد خلق الطين والتراب وتسخيره لهم ، ولهذا التراب أهمية في حياة الناس منذ أن خلق الله آدم وأوجده على هذه الأرض ، قال سبحانه: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ ﴾^(٣) ولو لم يكن فيه من الفوائد إلا ستر البشر ، وإكرامهم بالدفن لكان كافياً .

والتراب مما تعم به البلوى في حياة الناس ، فكان لا بد للمسلم أن يبحث وينظر ويتأمل في الأحكام الخاصة المتعلقة به ؛ ليرى كيف أكرم الله هذه الأمة بشريعة خالدة شاملة قد استوعبت أحكامها جميع فروع الحياة ، ولما كنت إحدى الطالبات في مرحلة الماجستير ، وكان من اللازم كتابة بحث للحصول على الدرجة استقر الرأي بعد طلب العون والتوفيق من الله ، وبعد استشارة أهل الفضل ، والبحث في كتب الفقه ، على أن يكون موضوع البحث (أحكام الأتربة في الفقه الإسلامي) .

(١) سورة المؤمنون ، الآية ١٢ .

(٢) سورة الرحمن ، الآية ١٤ .

(٣) سورة المائدة ، من الآية ٣١ .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- ١- شمولية الموضوع لأبواب فقهية في العبادات والمعاملات وغيرها ، والحاجة إلى معرفة الأحكام الفقهية المتعلقة بالتراب .
- ٢- قيام التراب مقام الماء وبدلاً عنه في كثير من الأحيان ، ولذا فمعرفة أحكامه لا تقل أهمية عن معرفة الأحكام الفقهية المتعلقة بالماء .
- ٣- جهل كثير من المسلمين بمثل هذه الأحكام .
- ٤- أن الأحكام الفقهية المتعلقة بالأتربة لم تجمع في مؤلف واحد بل هي متفرقة في أبواب الفقه.

أهدافه:

- ١- جمع ما تناثر من مسائل الأتربة _ مما نص عليه العلماء وما لم ينصوا عليه _ ودراستها .
- ٢- التسهيل على طالب العلم وغيره في معرفة الحكم الذي يريده في هذا الموضوع .
- ٣- بيان دقة الشريعة الإسلامية وشمولها لجميع فروع الحياة .

الدراسات السابقة له:

لم أقف - بعد البحث والنظر - على من أفرد هذا الموضوع على وجه الاستقلال ، وجمع شتاته في مصنف واحد ، ودرسه دراسة فقهية مؤصلة إلا ما يذكر ويشار إليه في أحكام المقابر ، وبعض أحكام الطهارة دون التعمق في الأحكام الفقهية المتعلقة به .

فالموضوع لم يتطرق له على وجه الأفراد عدا مسائل التيمم ، فقد كتب فيها عدة رسائل وبحوث ، وهذا البحث لا يخص التيمم وحده بل يشمل جميع المسائل التي لها تعلق بالأتربة ، فهو يخص أحكام الأتربة ، وليس أحكام التيمم .

والتي لم أتعرض له في هذا البحث إلا من حيث تعلق التراب به ، وليس كل مسأله سأعرض لها .

كما أن خطة البحث شاملة لمسائل في العبادات والمعاملات.

منهج البحث:

المنهج الذي سأسير عليه - بإذن الله تعالى - في إعداد البحث يتلخص فيما يأتي:

١- أصور المسألة المراد بحثها _ إن احتاجت _ تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها ؛ ليتضح المقصود من دراستها .

٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فأذكر حكمها بدليلها ، مع توثيق الاتفاق من مظانّه المعترّبة .

٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فأتبع ما يلي:

أ- تحرير محل الخلاف ، إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف ، وبعضها محل اتفاق.

ب- ذكر الأقوال في المسألة ، وبيان من قال بها من أهل العلم ، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية .

ج- الاقتصار على المذاهب الفقهية المعترّبة ، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح ، وإذا لم أقف في المسألة على مذهب ما ، فأسلك بها مسلك التخريج _ قدر الإمكان _ .

د- توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه .

هـ- استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة ، وذكر ما يرد عليها من مناقشات ، وما يجاب بها عنها إن كانت.

و- الترجيح مع بيان سببه وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.

٤- الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج

والجمع.

- ٥- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد .
- ٦- العناية بضرب الأمثلة وخاصة الواقعية منها .
- ٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة .
- ٨- العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث .
- ٩- ترقيم الآيات وبيان سورها.
- ١٠- تخريج الأحاديث وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما ، فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذ بتخريجها منها.
- ١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية .
- ١٢- التعريف بالمصطلحات وشرح الغريب .
- ١٣- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم .
- ١٤- تكون الخاتمة عبارة عن ملخص للرسالة ، تعطي فكرة واضحة عما تضمنته الرسالة ، مع إبراز أهم النتائج والتوصيات.
- ١٥- ترجمة للأعلام غير المشهورين.
- ١٦- إتباع الرسالة بفهارس على نحو ما يلي:
 - أ- الآيات القرآنية.
 - ب- الأحاديث والآثار.
 - ج- الأعلام.
 - د- المراجع والمصادر.
 - هـ- الموضوعات.

تقسيمات البحث:

تشتمل على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس، على النحو الآتي:

المقدمة: وتشمل الآتي:

أولاً: أهمية الموضوع و أسباب اختياره.

ثانياً: أهدافه.

ثالثاً: الدراسات السابقة له.

رابعاً: المنهج المتبع في هذا البحث.

خامساً: تقسيمات البحث.

التمهيد: حقيقة التراب وعلاقة الإنسان به.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التراب لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتراب.

المبحث الثالث: خلق الإنسان وتكوينه من التراب في القرآن والسنة.

المبحث الرابع: الحكمة من خلق الإنسان من الطين.

المبحث الخامس: فوائد التراب ومضاره .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الفوائد الدنيوية.

المطلب الثاني: فائدة التراب بعد الموت.

المطلب الثالث: الأضرار الناجمة عن الأتربة.

الباب الأول: أحكام التراب في العبادات .

وتحتة خمسة فصول:

الفصل الأول: أحكام التراب في باب الطهارة .

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: طهورية الماء الذي خالطه التراب.

المبحث الثاني: الطهارة بالماء المتغير بالطين أو التراب.

المبحث الثالث: تطهير الماء النجس بإضافة التراب إليه.

المبحث الرابع: إصابة طين الشوارع للبدن أو الثوب أو النعل ونحوها.

المبحث الخامس: تطهير جلد الحيوان بالتراب بدلاً عن الدباغة.

المبحث السادس: الاستنجاء والاستجمار بالتراب.

المبحث السابع: البول في مستحم صنع من التراب.

المبحث الثامن: الوضوء أو الاغتسال إذا كان على بعض الأعضاء أو الشعر طين أو

تراب يمنع وصول الماء إلى البشرة.

المبحث التاسع: إزالة النجاسة الطارئة بالتراب .

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: استعمال التراب في إزالة النجاسة الطارئة على عين طاهرة.

المطلب الثاني: تطهير تراب الأرض المختلط بنجاسة وقعت عليه.

المطلب الثالث: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسة .

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء.

المسألة الثانية: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسات الأخرى.

المطلب الرابع: تطهير النعل ونحوه بذلك بالتراب.

المطلب الخامس: طهارة مؤخرة ثوب المرأة إذا جرت على الأرض.

المطلب السادس: طهوية التراب المحترق بنجاسة .

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: طهوية التراب المحترق المختلط بنجاسة.

المسألة الثانية: طهوية المتولد عن احتراق التراب المختلط بنجاسة كالدخان والغبار.

الفصل الثاني: أحكام قيام التراب مقام الماء .

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: مشروعية التيمم .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم التيمم وأدلة مشروعيته.

المطلب الثاني: الأدلة على اختصاص أمة محمد ﷺ به .

المطلب الثالث: الفرق بين الصعيد والتراب.

المطلب الرابع: شروط صحة التيمم.

المبحث الثاني: شروط التراب الذي يصح به التيمم .

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التيمم بالرمل والجبس ونحيت الحجارة ونحوها.

المطلب الثاني: التيمم بالتراب المحترق وما عمل بالنار كالفخار.

المطلب الثالث: التيمم على اللبد أو البساط أو الحصير ونحو ذلك.

المطلب الرابع: التيمم بالتراب المختلط بغبار غيره.

المطلب الخامس: التيمم بترابٍ تيمم به.

المبحث الثالث: التيمم للصلاة على الجنابة مع وجود الماء خشية رفعها.

المبحث الرابع: حكم من حبس بمحل لا ماء فيه ولا تراب ولا طين.

المبحث الخامس: مبطلات التيمم بالتراب.

المبحث السادس: كيفية التيمم بالتراب.

الفصل الثالث: أحكام التراب في باب الصلاة .

وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: ستر العورة بالطين في الصلاة عند الحاجة.

المبحث الثاني : حكم صلاة من طين أرضاً نجسة بطين أو تراب.

المبحث الثالث: حمل التراب المتنجس في الصلاة.

المبحث الرابع: مشروعية تعفير الوجه بالتراب أثناء سجود الصلاة.

المبحث الخامس: تخصيص قطعة من طين أو تراب للسجود عليها.

المبحث السادس: مسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة.

المبحث السابع: كيفية الصلاة بأرض الطين.

المبحث الثامن: أثر قتر الأتربة في الصلاة .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التباس الوقت بسبب القتر والأتربة.

المطلب الثاني: التباس القبلة بسبب الغبار والأتربة.

المبحث التاسع: أثر الوحل والطين الناتج عن المطر في سقوط الجمعة والجماعة.

المبحث العاشر: الصلاة على الراحلة خشية التأثر بالوحل.

المبحث الحادي عشر: أثر الوحل والطين والغبار في الجمع بين الصلوات .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجمع بسبب الوحل، أو الطين، أو الغبار.

المطلب الثاني: ضابط الوحل والطين والغبار المبيح للجمع.

الفصل الرابع: أحكام التراب في باب الجنائز .

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأعذار المبيحة للتيمم بالتراب في تغسيل الميت.

المبحث الثاني: استعمال الطين الحر في سد الخارج من الميت.

المبحث الثالث: كيفية وضع التراب ونظمه عند دفن الميت .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مباشرة الشق عند دفن الميت.

المطلب الثاني: حكم وسادة الطين عند دفن الميت.

المطلب الثالث: حثو التراب على الميت ثلاثاً.

المطلب الرابع: الاستعاضة عن الدفن بالتراب.

المبحث الرابع: رش تراب القبر ورفعہ والاستشفاء بترابته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رش التراب بالماء بعد الدفن ورفعہ عن الأرض.

المطلب الثاني: الاستشفاء بتراب القبر.

الفصل الخامس: أحكام التراب في بابي الصوم والمناسك .

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحكام التراب في باب الصوم .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أثر القتر وغبار الأتربة في حساب الشهور.

المطلب الثاني: الفطر بسبب القتر وغبار الأتربة.

المطلب الثالث: دخول غبار الأتربة إلى حلق الصائم.

المطلب الرابع: صيام يوم الثلاثين من شعبان في الغبار والأتربة.

المبحث الثاني: أحكام التراب في باب المناسك .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تغطية رأس المحرم بالطين.

المطلب الثاني: رمي الجمار بكفٍ من تراب أو طين.

الباب الثاني: أحكام التراب في غير العبادات.

وتحته ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أحكام التراب في البيع والإجارة والغصب .

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحكام التراب في البيع .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسه.

المطلب الثاني: بيع تراب المعدن والصاغة بشيء من جنسه.

المبحث الثاني: أحكام التراب في الإجارة .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إجارة أرض سبخة التربة للزراعة فيها.

المطلب الثاني: تطيين ما سقط من البناء في الدار المؤجرة.

المطلب الثالث: مسؤولية إخراج ما في الدار المؤجرة من تراب ونحوه.

المبحث الثالث: أحكام التراب في الغصب .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: كشط تراب الدار المغصوبة.

المطلب الثاني: غصب التربة للزرع فيها.

المطلب الثالث: غصب التربة للغرس فيها.

المطلب الرابع: غصب التراب وخلطه بغيره.

الفصل الثاني: أحكام التراب في الضمان والملكية .

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أحكام التراب في الضمان .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ضمان الأجير المشترك لنقل التراب أو غربلته.

المطلب الثاني: إذا ترك الطين أو رشه لتسكين الغبار فزلق به إنسان ونحوه.

المطلب الثالث: إذا رش تراب الأرض بالزيت ونحوه فحصل به الضرر.

المطلب الرابع: وضع التراب في طريق المارة أو في ساحة مشتركة بين الجيران.

المبحث الثاني: انتقال التربة بسبب سيل أو فيضان أو ريح شديدة من أرضه إلى غيره.

المبحث الثالث: في ملكية التراب .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ملكية التراب الخاصة.

المطلب الثاني: الملكية الشائعة للتراب.

المبحث الرابع: الإحياء بتسوير الأرض بالتراب.

المبحث الخامس: أثر ملقى الطين ومطح التراب في حریم الدار والقنوات والأنهار.

الفصل الثالث: أحكام التراب في مسائل متفرقة .

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: نقل تراب الحرمين .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نقل تراب الحرم المكي.

المطلب الثاني: نقل تراب الحرم المدني.

المبحث الثاني: إخراج تراب المساجد للتبرك ونحوه.

المبحث الثالث: أكل الطين أو التراب.

المبحث الرابع: استعمال الخمر وسائر المسكرات في بل التراب.

المبحث الخامس: التداوي بالطين.

المبحث السادس: سرقة التراب.

المبحث السابع: الرجوع في عارية الأرض التي دفن الميت في ترابها.

المبحث الثامن: وقوع الطلاق إذا قال الزوج لزوجته أنت طالق عدد الرمل أو التراب.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتشمل:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام.

٤- فهرس المراجع والمصادر.

٥- فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير:

وفي الختام أتوجه بالشكر لمستحقه على الدوام والإطلاق ، فله الحمد أولاً وآخراً
وظاهراً وباطناً على أن هداني لطلب العلم الشرعي ، ويسر لي الالتحاق بهذه الجامعة المباركة

، وهياً لي دراسة الماجستير ، فله الثناء الحسن على تيسيره وتسخيره ..

ثم الشكر لوالديَّ الكريمين اللذين قدما لي العون أثناء فترة البحث وقبله ، فأشكرهما على حسن توجيههما ، وجميل رعايتهما ، وصادق دعائهما ، والبنان يعجز عن تسطير كلمة شكر في حقهما ، فيارب أمدِّ في عمرهما على طاعتك ، وأسعدهما في الدارين ، وارزقني البرَّ بهما ما حييت ..

وأخص بالشكر والتقدير فضيلة شيخي والمشرف على رسالتي الدكتور أحمد بن علي موافي الأستاذ المشارك بقسم الفقه على ما تفضل به من نصح وتوجيه وتصويب ، كل ذلك مصحوب بخلق فاضل ، واهتمام صادق ، فجزاه الله خير ما جرى معلماً عن تلميذه ، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة ، وبارك له في علمه ووقته ..

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في القائمين على كلية الشريعة وعمادتها ووكالتها ، وقسم الفقه ورئيسه على ما يقدمونه من جهود طيبة لطلبة العلم من الباحثين وغيرهم ، فبارك الله فيهم ونفع بهم وبجهودهم .

والشكر كذلك للمناقشين الكريمين على تفضلهما بقبول مناقشة البحث وتقويمه ، وعلى ما منحاه من أوقائهما الغالية ، فجزاهما الله أوفر الجزاء وأحسنه ..

والشكر الجزيل موصول ، والدعاء الوافر مبذول لكل من أعانني ولو بفكرة أو نصيحة أو دعوة صادقة ، وأخص منهم زوجي وولدي اللذين ولا شك لحقهما شيء من التقصير في حقهما فيارب وفق الجميع في الدارين ..

ختاماً أسأل الله أن يجعل عملي كله صالحاً ، ولوجهه خالصاً ، وأن يرزقني علماً نافعاً ، وأن يغفر لي ولوالديَّ ولمن له حقُّ علي وللمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات ، إنه سميعٌ قريبٌ مجيب الدعوات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

حقيقة التراب وعلاقة الإنسان به

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التراب لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتراب.

المبحث الثالث: خلق الإنسان وتكوينه من التراب في القرآن والسنة.

المبحث الرابع: الحكمة من خلق الإنسان من الطين.

المبحث الخامس: فوائد التراب ومضاره.

المبحث الأول تعريف التراب لغة واصطلاحاً

أولاً: التراب في اللغة:

أصله من (ترب) ، والتاء والراء والباء أصلان:

الأول: التراب وما يشتق منه . و (أَتْرَبَ الشيء) وَضَعَ عليه التُّرابَ ، و (تَتْرَبَ الشيء) لَصِقَ به التُّرابُ ، ويقال: (تَرِبَ الرجل) إذا افتقر ، كأنه لصق بالتراب ، و (أَتْرَبَ) إذا استغنى ، كأنه صار له من المال بقدر التراب ، ويقال: (ربح تربة) إذا حملت التراب .

والثاني: تساوي الشيئين . ف (التَّرب) الخدن ، والجمع أتراب ، ومنه قوله تعالى: ﴿ عُرْبًا أَتْرَابًا ﴾^(١) ، ومنه: (التَّريب) وهو الصدر عند تساوي رؤوس العظام ، و (التُّرَبات) وهي الأنامل^(٢) .

والمعنى الأول هو المقصود في هذا البحث.

والتراب اسم جنس لا يثنى ولا يجمع^(٣).

وقيل: مفرد ، يجمع على أتربة وتربان^(٤) ، ومن أسمائه: التُّربُ ، والتَّربَاءُ ، والتَّيرْبُ ، والتَّوْرَبُ ، والتَّوْرَبُ ، والتَّوْرَابُ ، والتَّيرِبُ ، ولم يسمع لها جمع^(٥) .

(١) سورة الواقعة ، الآية ٣٧ .

(٢) ينظر: العين ١١٦/٨ ، ومقاييس اللغة ٣٤٧/١ (مادة ترب) .

(٣) ينظر: تهذيب الاسماء ٣٨/٣ .

(٤) ينظر: القاموس المحيط ٧٨/١ ، ومختار الصحاح ٣٢/١ ، والمعجم الوسيط ٨٣/١ (مادة ترب) .

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤٧٩/٩ (مادة ترب) ، وجمهرة اللغة ٢٥٣/١ (مادة ب ت ر) ، ومختار الصحاح

٣٢/١ (مادة ترب) .

وقيل: هو جمع واحده ترابة^(١).

وَتُرْبَةُ الْأَرْضِ ظَاهِرُهَا ، وَهِيَ جِزَاءُ الْأَرْضِ السُّطْحِيِّ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ الْحِرَاثُ^(٢).

وفي المعجم الوسيط^(٣): "التراب ما نَعْم من أديم الأرض".

ثانياً: التراب في الاصطلاح:

معنى التراب في الاصطلاح لا يخرج عن معناه اللغوي ، وقد عُرِّفَ بأنه: الطبقة السطحية الرقيقة المفتتة التي تغطي سطح الأرض ، وينمو فيها النبات ، ومنها يستمد غذاءه ، وعليها تعيش الحيوانات^(٤) .

(١) ينظر: العين ١١٦/٨ ، وتهديب الاسماء ٣٨/٣ (مادة ترب).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤٧٩/٩ (مادة ترب)، وجمهرة اللغة ٢٥٣/١ (مادة ب ت ر)، والمعجم الوسيط ٨٣/١ (مادة ترب).

(٣) ٨٣/١ (مادة ترب).

(٤) ينظر: الجغرافيا المبسطة ص ٢٦٧ ، وجغرافية الموارد الطبيعية ص ٤٢ . ولم أجد له تعريفاً في كتب الفقه وغيرها من الكتب الشرعية .

المبحث الثاني الألفاظ ذات الصلة بالتراب

أولاً: الصعيد:

الصعيد في اللغة:

من صَعَدَ ، والصاد والعين والبدال أصل صحيح يدل على ارتفاع ومشقة ، ومن ذلك الصعود خلاف الحدور^(١).

والصعيد في كلام العرب يطلق على وجوه هي:

١- التراب ، وهذا عند الكوفيين .

٢- وجه الأرض عليه تراب أو لم يكن ، وسمي صعيداً ؛ لأنه نهاية ما يُصعد إليه من باطن الأرض . قال الزجاج: لا أعلم بين أهل اللغة اختلافاً في أن الصعيد وجه الأرض .

٣- الطريق ، وتجمع على صُعُد ، وجمع الجمع صُعُدات ، مثل: طُرُق وطُرُقَات^(٢) ، ومنه قوله ﷺ: " مالكم ومجالس الصعدات " ^(٣).

وفي الاصطلاح:

المعنى الاصطلاحي للصعيد عند الفقهاء لا يخرج عن المعاني اللغوية الثلاثة^(٤).

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٣/٢٨٧ (مادة صعد).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٧/٢ (مادة صعد)، ومقاييس اللغة ٣/٢٨٧ (مادة صعد)، والمصباح المنير ١/٣٤٠ (مادة الصعيد).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/١٧٠٣، كتاب: السلام ، باب: من حق الجلوس على الطريق رد السلام، رقم الحديث: (٢١٦١).

(٤) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم ص ٩٠ ، والمفردات في غريب القرآن ص ٢٨١ ، وأنيس الفقهاء ص ٥٧ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ص ٤٥٦ .

ثانياً: الطين:

الطين في اللغة:

معروف . يقال: طَيَّنَت البيت تطييناً ، و (طِنَت الكتاب) طيناً. أي: ختمته بطينة ، و (يوم طانٌ) . أي: كثير الطين ، و (الطِيَّانَة) حرفة الطِّيَّان ، و (طِينَة الرجل) خلقتة وأصله ، ويقال: (طانه الله تعالى على الخير) . أي: جبله ، وكأن معناه _والله أعلم_ من طنت الكتاب . أي: ختمته ، فكأنه طبعه على الخير وختم أمره به^(١) ، وأنشد الأحمري^(٢): " أَلَا تِلْكَ نَفْسٌ طِينٌ مِنْهَا حَيَاؤُهَا " يريد أن الحياء من جبلتها وسجيتها .

وفي الاصطلاح:

عرفه صاحب المفردات في غريب القرآن بأنه: التراب والماء المختلط ، وقد يسمى طيناً وإن زالت عنه قوة الماء^(٣) .

ثالثاً: الرمل:

الرمل في اللغة:

الراء والميم واللام أصل يدل على رقة في شيء يتضامُّ بعضه إلى بعض^(٤) . يقال: (رَمَلَ النسيج) يرمله رملاً ، ورمَّله ، وأرمله إذا رَقَّقه وسخَّفه ، و (رَمَلَ الطَّعام والمكان) إذا جعل فيهما الرَّمْل .

والرَّمْل نوع معروف من التراب واحدته رَمْلَة ، وبها سميت رملة بنت أبي سفيان أم حبيبة

(١) ينظر: العين ٤٥٧/٧ ، وتهذيب اللغة ٢٠/١٤ ، ومقاييس اللغة ٤٣٧/٣ ، ولسان العرب ٢٧٠/١٣ (مادة طين).
(٢) هو خلف بن حيان بن محمد أبو محرز البصري المعروف بالأحمر ، مولى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري من الذين سباهم قتيبة بن مسلم فوهبه لبلال ، وهو أحد رواة الغريب واللغة والشعر ، قال أبو الطيب اللغوي: كان خلف يضع الشعر وينسبه إلى العرب فلا يُعرف، تنسك في آخر عمره وكان يختم القرآن في كل يوم وليلة ، له ديوان شعر، وكتاب جبال العرب ، توفي في حدود ١٨٠ هـ.

ينظر: معجم الأدباء ٢٩٧/٣ ، والبلغة ٩٨/١ .

(٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن ص ٣١٢ .

(٤) ينظر: مقاييس اللغة ٤٤٢/٢ (مادة رمل).

زوج النبي ﷺ وغيرها ، وجمعه رمال^(١) .

وفي المعجم الوسيط^(٢) : " الرمل فتات الصخر " .

وفي الاصطلاح :

لا يخرج معناه الاصطلاحي عما ورد في معناه اللغوي ، فقد عُرِّفَ بأنه: عبارة عن مفتتات صخرية موجودة في الطبيعة^(٣) .

رابعاً: الثرى:

الثرى في اللغة:

الثاء والراء والحرف المعتل أصل واحد ، وهو الكثرة وخلاف اليبس^(٤) .

والثرى هو التراب الذي لا يصير طيناً لازباً إذا بُلَّ^(٥) .

وقيل: هو التراب الندي^(٦) .

والمعنيان متقاربان .

وفي الاصطلاح:

المعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي^(٧) ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَحْتَ

(١) ينظر: العين ٢٦٦/٨ (مادة رمل)، وتهذيب اللغة ١٤٩/١٥ (مادة ر م ل)، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٥٦/١٠ (مادة

رمل)، والقاموس المحيط ١٣٠٢/١ (مادة الرمل).

(٢) ٣٧٤/١ (مادة رمل) .

(٣) ينظر: جغرافية الأرض ص ٨١ .

ولم أجد له تعريفاً في كتب الفقه وغيرها من الكتب الشرعية .

(٤) ينظر: مقاييس اللغة ٣٧٤/١ (مادة ثرى).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٨٣/١٥ (مادة ثرى).

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٨٧/١٠ (مادة ثرى).

(٧) ينظر: غريب القرآن ص ١٦٩، والنهية في غريب الأثر ٢١١/١ .

أَلْتَرَى ﴿١﴾ يقول المفسرون: هو التراب الرطب المبتل ، وعُني به في الآية: ما تحت الأرض السابعة^(٢)، ومنه كذلك قوله ﷺ: " يأكل الثرى من العطش "^(٣) يقول ابن حجر^(٤): " أي يلعب التراب الندي "^(٥).

(١) سورة طه ، من الآية ٦ .

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٦/١٣٩، وتفسير ابن كثير ٣/١٤٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/٨٣٣، كتاب: المساقاة ، باب: فضل سقي الماء ، رقم الحديث: (٢٢٣٤)، ومسلم في صحيحه ٤/١٧٦١، كتاب: السلام ، باب: فضل ساقى البهائم المحترمة وإطعامها، رقم الحديث: (٢٢٤٤).

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد الكنايني العسقلاني المصري الشافعي أبو الفضل ، ويعرف بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه، ولد بمصر سنة ٧٧٣هـ ونشأ بها يتيماً ، حفظ القرآن وهو ابن تسع ، حبب الله إليه الحديث فأقبل على طلبه وتصدى لنشره ،ومن شيوخه الكُثر: البلقيني ، وابن الملغن، والزين العراقي، واشتهر ذكره وبعد صيته وارتحل الأئمة إليه وكثرت طلبته، وزادت تصانيفه التي معظمها في فنون الحديث على ١٥٠ تصنيفاً، رزق فيها القبول، من أهمها: فتح الباري بشرح البخاري، والإصابة في تمييز الصحابة، وتهذيب التهذيب، وبلوغ المرام، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، وديوان ابن حجر في الشعر، توفي في أواخر ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ.

ينظر: الضوء اللامع ٢/٣٦ وما بعدها .

(٥) فتح الباري ١/٢٧٨ .

المبحث الثالث

خلق الإنسان وتكوينه من التراب في القرآن والسنة

قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ۖ﴾^(١)، وقال سبحانه: ﴿أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ۖ﴾^(٢)، وقال جل شأنه: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ ۖ﴾^(٣)، وقال أصدق القائلين: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ۖ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ۖ﴾^(٥)، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن تُرَابٍ ۖ﴾^(٦)، وقال ﷺ: " أنتم بنو آدم وآدم من تراب " ^(٧)، وقال أيضاً: " خلق الله آدم من أديم الأرض " ^(٨) ^(٩) .

دلت الأدلة السابقة على أن كل إنسان خُلِقَ من تراب ، أما آدم _ عليه الصلاة والسلام _ فظاهر ، وأما غيره من الناس فذكر المفسرون أكثر من معنى ل ﴿ خَلَقَكُمْ مِّن

(١) سورة آل عمران، من الآية ٥٩ .

(٢) سورة الكهف، من الآية ٣٧ .

(٣) سورة الحج ، من الآية ٥ .

(٤) سورة الروم، من الآية ٢٠ .

(٥) سورة فاطر، من الآية ١١ .

(٦) سورة غافر، من الآية ٦٧ .

(٧) أخرجه أبو داود في سننه ٣٣١/٤ ، كتاب: الأدب ، باب: في التفاخر بالأحساب ، رقم الحديث: (٥١١٦) ، والترمذي في سننه ٧٣٥/٥ ، كتاب: المناقب ، باب: في فضل الشام واليمن ، رقم الحديث: (٣٩٥٦) ، وقال: وهذا أصح عندنا من الحديث الأول ، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٥١١٦) .

(٨) أديم الأرض أي: ظاهر وجهها . ينظر: فيض القدير ٤٧/١ ، وعمدة القاري ٢٠٤/١٥ .

(٩) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢٨٨/٢ ، كتاب: التفسير ، باب: من سورة البقرة ، رقم الحديث: (٣٠٣٧) ، وابن حبان في صحيحه ٦٠/١٤ ، كتاب: التاريخ ، باب: بدء الخلق ، رقم الحديث: (٦١٨١) ، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٥٧٨٢): منكر .

تُرَابٍ ﴿١﴾، منها :

١- أن معناها أنه خلق أصلهم من تراب ، والفرع تابع للأصل^(١) .

٢- أنه خلقهم من نطفة ، والنطفة من صالح الأغذية التي تتولد من الأرض ، فالغذاء إما من النبات وإما من لحوم الحيوانات وألبانها ، والحيوانات غذاؤها النبات الخارج من التراب ، فيكون خلقهم من التراب^(٢) .

٣- أن معنى خلقهم من تراب أن النطفة إذا وقعت في الرحم انطلق الملك الموكل بالرحم ، فأخذ من تراب المكان الذي يُدفن فيه ، فيذره على النطفة ، فيخلق الله النسمة من النطفة والتراب معاً^(٣)، وهذا المعنى مردود ؛ لأن القرآن يدل على أن مرحلة النطفة بعد مرحلة التراب بفترة ، فهي غير مقارنة لها بدليل الترتيب بينهما بحرف العطف (ثم)^(٤) في أكثر من موضع ، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُّرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ﴾^(٥) .

يقول سبحانه: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِّن نُّطْفَةٍ ﴾^(٦)، ويقول ﷺ: " إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك..."^(٧)، لكن لما كان آدم هو أصل البشر وهم فروعه ، ناسب أن يُقال إنهم خلقوا من تراب ؛ لأن الفرع تابع لأصله ، فالمعنى الأول _ والله أعلم _ هو الصحيح ، يقول صاحب

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ٣/١٥٧، والتفسير الكبير ٢٥/٩٦.

(٢) ينظر: أضواء البيان ٤/٢٥، والتفسير الكبير ٢٥/٩٦، وقال صاحب أضواء البيان: إن هذا المعنى ظاهر السقوط .

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ١١/٢١٠.

(٤) ينظر: أضواء البيان ٤/٢٥.

(٥) سورة الحج ، من الآية ٥ .

(٦) سورة الإنسان ، من الآية ٢ .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ٣/١١٧٤ ، كتاب: بدء الخلق ، باب: ذكر الملائكة ..، رقم الحديث: (٣٠٣٦) ،

ومسلم في صحيحه ٤/٢٠٣٦ ، كتاب: القدر ، باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله

وشقاوته وسعادته ، رقم الحديث: (٢٦٤٣) .

أضواء البيان^(١): " التحقيق في معنى خلقه للناس من تراب أنه خلق أباهم آدم منها ، ثم خلق منه زوجه ، ثم خلقهم منهما عن طريق التناسل ... فلما كان أصلهم الأول من تراب أطلق عليهم أنه خلقهم من تراب ؛ لأن الفروع تبع للأصل".

وقد بيّن سبحانه وتعالى أطوار ذلك التراب الذي خلق منه الإنسان ، فأشارت الآيات إلى أن التراب بُلِّ فصار طيناً قوياً يلتزق بالأيدي^(٢)، كقوله: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾^(٣) ، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾^(٤)، وقوله: ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾^(٥) ، وبيّن -تعالى- في مواضع أخرى أن ذلك الطين حُمِرَ حتى صار حمّاً مسنوناً . أي: طيناً أسود متغير الريح من طول مكثه^(٦) ، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾^(٧) ، وقال تعالى: ﴿ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾^(٨) ، ثم ييس هذا الطين فصار صلصالاً . أي: طيناً يابساً له صلصلة وصوت إذا ضُرب يشبه صوت الطين المشوي ، وهو الفخار^(٩) ، كما قال: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ ﴾^(١٠).

وبذلك يُرد على من زعم وادّعى تناقض القرآن الكريم في مادة خلق الإنسان ، وقال بأن القرآن يعطي معلومات مختلفة عن خلق الإنسان فتارة من تراب ، وتارة من طين ، وتارة

(١) ٢٦٥/٤ .

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير ٤/٤ ، وتفسير السعدي ٧٠١/١ .

(٣) سورة الصافات ، من الآية ١١ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية ١٢ .

(٥) سورة السجدة ، من الآية ٧ .

(٦) ينظر: أضواء البيان ٤٩٩/٧ ، وتفسير السعدي ٤٣١/١ .

(٧) سورة الحجر ، الآية ٢٦ .

(٨) سورة الحجر ، من الآية ٢٨ .

(٩) ينظر: تفسير ابن كثير ٧٦،٧٧ ، وتفسير السعدي ٨٢٩/١ .

(١٠) سورة الرحمن ، الآية ١٤ .

من حمأ مسنون ، وتارة من نطفة ، وأخرى من ماء مهين ، فلا شك أن آيات كتاب الله يصدق بعضها بعضاً ، ولا تناقض بينها كما لا يخفى .

وبعد أربعمئة وألف سنة من نزول القرآن على محمد ﷺ يأتي العلم الحديث ليكشف عن حقيقة علمية تؤكد بأن مكونات التراب هي نفس مكونات جسد الإنسان ، وهذه الحقيقة توصل إليها العلم الحديث بعد تحاليل مخبرية طويلة وجهود علماء كبار^(١)!! فحريٌّ بكل مؤمن أن يزداد يقيناً وإيماناً بالخالق الباري ، وحرئٌ بكل كافر ومنكر أن يؤمن ويدعن لخالقه من تراب _ جلَّ في علاه _ .

(١) ينظر: مقال بعنوان (الإنسان ذلك الكائن العجيب) ، في موقع عبد الدائم الكحيل للإعجاز العلمي في القرآن والسنة على الرابط:

<http://www.kaheel7.com/modules.php?name=News&file=article&id=236>

المبحث الرابع الحكمة من خلق الإنسان من الطين

لا شك أن الله _ سبحانه وتعالى _ لا يخلق ، ولا يشرع ، ولا يقدر شيئاً إلا لحكم بالغة ، فهو الحكيم ومن صفاته الحكمة ، لكنه سبحانه لم يطلعنا على حكم كل شيء ، وحالنا _ علمنا الحكمة أو جهلناها _ التسليم بأنه الحكيم في كل ما خلق ، وشرع ، وقدر ، والعلماء يحاولون استنباط ما لم يطلعنا الله عليه من الحكم ، فيصلون أحياناً إلى شيء ، ويعجزون أحياناً أخرى ..

والمسلم يعتقد اعتقاداً جازماً أن أمر الله إذا أراد خلق شيء وإيجاده أن يقول له: (كن) فيكون ، كما قال جل في علاه: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، وقد خلق الله _ سبحانه _ آدم من تراب ، ومرَّ خلقه بأطوار _ كما سبق بيانه في المبحث السابق _ ، مع قدرته على إيجاده بكلمة (كن) ، ولذلك حكم جلية منها:

١- إظهار عظيم قدرة الله _ سبحانه وتعالى _ ، حيث أخرج من التراب المهين الجامد الذي هو أكتف الأجرام إنساناً متحركاً ، ثم أعطاه المحبة والمعرفة والنور والهداية ، كما خلق الشياطين من النار التي هي أضوأ الأجرام ، وابتلاهم بظلمات الضلالة ، فعلى العبد أن لا يعتمد على شيء من أفعاله ، ولا ينظر إلى شيء سوى ربه العظيم الخالق القادر^(٢) .

يقول ابن عاشور: "والمقصود من ذكر هذه الأشياء : التنبيه على عجيب صنع الله تعالى ، إذ أخرج من هذه الحالة المهينة نوعاً هو سيد أنواع عالم المادة ذات الحياة"^(٣) .

٢- ومنها: النظر والتفكير في نعم الله على بني البشر ، حيث نقلهم من ذلك التراب

(١) سورة يس ، الآية ٨٢ .

(٢) ينظر: تفسير السلمي ١٢٤/٢ ، والتفسير الكبير ٦٧/٨ .

(٣) التحرير والتنوير ٤٢/١٤ .

ومن تلك الذلة والقلة والمهانة إلى هذه الرفعة والكرامة ، فبعد أن كانوا تراباً ، صاروا بالله أحياء أقوياء قادرين ناطقين سامعين مبصرين^(١) ..

٣- خلق الله الإنسان من تراب ؛ ليعرف قدر نفسه ، وأنعم عليه ليعرف عظمة ربه ، يقول الغزالي^(٢) : " وإنما خلقه من التراب الذليل الذي يوطأ بالأقدام ، والنطفة القذرة بعد العدم المحض أيضاً ؛ ليعرفه خسة ذاته فيعرف به نفسه ، وإنما أكمل النعمة عليه ؛ ليعرف بها ربه ، ويعلم بها عظمتة وجلاله ، وأنه لا يليق الكبرياء إلا به جل وعلا "^(٣) .

٤- خلقه من تراب ؛ ليناسب حاله ، فأصل الخلق يختلف باختلاف حالهم ، فالملائكة لما كانت للعبادة والتسبيح والطاعة ناسب أن يكون خلقهم من نور ، ولما كان حال الشياطين للوسوسة والكيد والفتنة ناسب أن يكون خلقهم من نار ، ولما كان الإنسان معيبراً للأرض ، وفيه سهولة ، وليونة ، وصعوبة ، وشدة ، وطيب ، وخبث ناسب أن يكون خلقه من مادة تحوي ذلك كله ، فالنار شيء واحد ، والنور شيء واحد ، أما التراب فيختلف من مكان لآخر وهذا هو حال الإنسان^(٤) ، وهو ما بينه النبي ﷺ بقوله : " إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنو آدم على قدر الأرض فجاء منهم الأحمر والأبيض والأسود ، وبين ذلك^(٥) ، والخبث والطيب والسهل والحزن "^(٦)^(١) .

(١) ينظر: إحياء علوم الدين ٣/٣٥٨ .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد حجة الإسلام أبو حامد الطوسي الغزالي، ولد بطوس سنة ٤٥٠هـ، اشتغل في مبدأ أمره بطوس، ثم درس في نيسابور وجد واجتهد حتى تخرج ، درّس بنظامية بغداد مدة وعظمت حشمته فيها ثم تركها، ورجع إلى دمشق وصنف فيها كتباً، ثم سار إلى القدس والإسكندرية، ثم عاد إلى وطنه بطوس مقبلاً على التصنيف والعبادة ونشر العلم، ودرس بنظامية نيسابور مدة ثم تركها، وأقبل على النظر في الأحاديث خصوصاً البخاري توفي سنة ٥٠٥هـ، ومن تصانيفه: البسيط، والوسيط، والوجيز، وكتاب الفتاوى، وكتاب الإحياء، والمستصفي في أصول الفقه، والمنحول، وجواهر القرآن، والمنقذ من الضلال وغير ذلك.

ينظر: طبقات الشافعية ١/٢٩٣، والوافي بالوفيات ١/٢١١ وما بعدها، وشذرات الذهب ٤/١٠ وما بعدها .

(٣) إحياء علوم الدين ٣/٣٥٩ .

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير ٣/٤٣٠ ، وتحفة الأحوذى ٨/٢٣٤ .

(٥) وبين ذلك: أي بين الأحمر والأبيض والأسود باعتبار أجزاء أرضه . ينظر: تحفة الأحوذى ٨/٢٣٤ .

(٦) على طبع أرضهم ، وكل ذلك بتقدير الله - تعالى - لوناً وطبعاً وخلقاً ، والحزن: بفتح الحاء وسكون الزاي أي الغليظ . ينظر: تحفة الأحوذى ٨/٢٣٤ .

قال الطيبي^(٢): " لما كانت الأوصاف الأربعة ظاهرة في الإنسان والأرض أجريت على حقيقتها ، وأولت الأربعة الأخيرة ؛ لأنها من الأخلاق الباطنة ، فإن المعنى بالسهل الرفق واللين ، وبالحن الخرق والعنف ، وبالطيب الذي يعني به الأرض العذبة المؤمن الذي هو نفع كله ، وبالخبث الذي يراد به الأرض السبخة الكافر الذي هو ضر كله "^(٣).

٥- خلقه من تراب ؛ ليكون متواضعاً ، وليداوي قلبه إذا اعتراه كبرٌ وخاصة من جهة النسب _ ، وذلك بمعرفة نسبه الحقيقي ، فجده البعيد تراب ، وأبوه القريب نطفة قدرة ، كما قال تعالى: ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَّهِينٍ ﴿٤﴾ فَمَنْ أَيْنَ يَأْتِيهِ التَّكْبِيرُ وَالتَّرَفُّعُ إِذَا عَلِمَ نَسْبَهُ الْحَقِيقِيِّ ، وَأَنْ أَصْلَهُ مِنَ التَّرَابِ ، وَفَصْلَهُ مِنَ النُّطْفَةِ؟! ﴿٥﴾

٦- خلقه من تراب ؛ ليكون أشد التصاقاً بالأرض ؛ وذلك لأنه خُلِقَ لخلافة أهل الأرض^(٦)، قال تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾^(٧) .

٧- خلق الإنسان من تراب ؛ ليكون مطفئاً لنار الشهوة والغضب والحرص ، فإن هذه لغيران لا تطفأ إلا بالتراب^(٨).

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٢٢٢/٤ ، كتاب: السنة ، باب: في القدر ، رقم الحديث: (٤٦٩٣) ، والترمذي في سننه ٢٠٤/٥ ، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب: ومن سورة البقرة، رقم الحديث: (٢٩٥٥) ، وقال: هذا حديث حسن صحيح ، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٥٥).

(٢) هو: عبد الرحمن بن محمد بن حمدان ، أبو القاسم الطيبي ، الفقيه المعروف بصائن الدين أو الصائن ، أحد المعيدين بالنظامية ، دأب على الاشتغال بالدروس و تلاوة القرآن ليلاً ونهاراً ، أُخرج إلى تكريت فأقام بها ، ثم استدعي إلى بغداد فعاد إلى ما كان عليه ، كان سديد الفتوى ، بارعاً ، كثير العلوم ، صنّف شرحاً للتبيه ، توفي سنة ٦٢٤ هـ .

ينظر: البداية والنهاية ١٣/١٢٢ ، والوافي بالوفيات ١٨/١٤٢ .

(٣) تحفة الأحوذى ٨/٢٣٤ .

(٤) سورة السجدة ، من الآية ٧ ، والآية ٨ .

(٥) ينظر: إحياء علوم الدين ٣/٣٦١ ، والتفسير الكبير ٨/٦٧ .

(٦) ينظر: التفسير الكبير ٨/٦٧ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية ٣٠ .

(٨) ينظر: التفسير الكبير ٨/٦٧ .

المبحث الخامس فوائد التراب ومضاره

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الفوائد الدنيوية.

المطلب الثاني: فائدة التراب بعد الموت.

المطلب الثالث: الأضرار الناجمة عن الأتربة.

المطلب الأول

الفوائد الدنيوية

خلق الله كل شيء _ ومن ذلك التراب _ لحكمة يعلمها _ جل في علاه _ ، وقد تجلّت أهمية التراب لبني البشر ، وظهر لهم من فوائده الشيء الكثير ، فهو أهم مادة بعد الماء للحياة ، وهو ضروري جداً لكثير من الكائنات على وجه هذه الأرض ، وقد وُجِدَت علوم عدة قائمة بذاتها لدراسة التربة^(١) ، ومن فوائده الكثيرة التي لا يمكن حصرها في مثل هذه الصفحات ما يلي:

أولاً: يُعد التراب مورداً أساسياً _ إذا أحسن استغلاله _ لتأمين حاجات المجتمعات البشرية من الغذاء والماء والكساء والأخشاب وغيرها على مَرِّ العصور ، يقول الجغرافيون: إن العناية بالتراب شرط أساسي لبقاء الحياة ، فهو مورد حيوي لا يمكن استبداله^(٢).

ثانياً: التراب عامل مهم في الزراعة حيث يعتبر مسكناً للمحاصيل الزراعية ، ومصدراً أساسياً للعناصر الغذائية اللازمة لنمو النباتات ، فالتربة هي التي تمد النبات بحاجته من المياه والهواء والحرارة والمعادن والمواد العضوية ، وتتنوع الأتربة المستخدمة في الزراعة تبعاً لتنوع النباتات التي يمكن زراعتها فيها^(٣).

ثالثاً: التراب موطن لأعداد وأشكال لا تحصى من الكائنات الحية الدقيقة المتباينة في صفاتها وآثارها ، وهذه الكائنات المجهرية مهمة جداً في إنتاج المواد المغذية للنبات ، وإنتاج المواد المعقمة لجذور النباتات ، وهناك توازن دقيق جداً في عالم الكائنات الحية الموجودة في التراب ﴿ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾^(٤) ، ودراسة علاقات هذه الأحياء فيما

(١) منها: علم التربة ، وعلوم تحسين التربة ، والتصريف ، والتسميد ، والري .. ينظر: علم الأتربة ص ١٣ .

(٢) ينظر: أساسيات علم التربة ص ٣٩٧، ٣٩٩ .

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٣٦٧، ٣٩٩ ، وعلم التربة ص ١١ .

(٤) سورة الحجر ، من الآية ١٩ .

بينها وبين الوسط الذي تعيش فيه يسمى بـ (علم بيئة التربة) ^(١) .

وبهذا يُعلم أن التراب عبارة عن مادة حية تدب فيها الحياة ، وبدون هذه الأحياء لا يمكن للحياة أن تستمر بالشكل الذي نراه أمامنا ، فسبحان من خلق فسوّى .

رابعاً: أنه يعتبر مادة معقمة ومطهرة ، فقد اكتشف العلماء بعد تحليل التراب أنه يحوي بين ذراته مادة مطهرة تستطيع القضاء على الجراثيم والفيروسات بأنواعها ، وحتى تلك التي تعجز المواد المطهرة عن إزالتها ، فإن التراب يزيلها ^(٢) ، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- أثبت العلماء من تجارب عديدة أجريت في البلاد الغربية بأن جراثيم الكلب لا يمكن أن تزول إلا بالتراب مهما غسلت بغيره ، وقد أثبت الطب الحديث أنه يوجد في لعاب الكلب دودة شريطية لا يقتلها إلا مادة في التراب ، وأن الصابون وغيره من المنظفات الحديثة لا يقتل هذه الدودة .

ولا عجب فقد أخبر صلوات ربي وسلامه عليه بذلك منذ آلاف السنين حيث قال ﷺ : " طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب " ^(٣) .

ب- قام العلماء في العصر الحديث بتحليل تراب المقابر ؛ ليعرفوا ما فيه من الجراثيم ، وكانوا يتوقعون أن يجدوا فيه كثيراً من الجراثيم الضارة ؛ و ذلك لأن كثيراً من البشر يموتون بالأمراض الجرثومية ، و لكنهم لم يجدوا في التراب أثراً لتلك الجراثيم الضارة المؤذية ، فاستنتجوا من ذلك أن للتراب خاصية قتل الجراثيم الضارة ، و لولا ذلك لانتشر خطرها واستفحل أمرها ..

ج- في بحث جديد اكتشف العلماء أهمية التراب عندما تدور الأرض حول الشمس وتتعاقب الفصول الأربعة ، فإن الأرض تلفظ بعض الحشرات والميكروبات السامة التي إن تُركت على وجه الأرض أهلكت الإنسان ، إلا أن ذرات التراب الصغيرة التي يرسلها الله

(١) ينظر: تلوث التربة ص ٦٧ وما بعدها .

(٢) ينظر: مقال (أسرار جديدة للتراب) ، لعبد الدائم الكحيل في موقع موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم

على الرابط: <http://kaheel7.com/pdetails.php?id=617&ft=37>

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٢٣٤، كتاب: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، رقم الحديث: (٢٧٩).

ـ جل في علاهـ _ تعمل على قتلها ..

وقد سبقهم إلى تقرير هذه الحقائق منذ أكثر من أربعة عشر قرناً معلّم الأمة ﷺ حيث وصف التراب بأنه (طهور) ، فقال ﷺ : " وجعلت تربتها لنا طهوراً " (١).

ومن لطائف الحكمة الإلهية أننا نلاحظ الأطفال الصغار يحبون اللعب بالتراب ، ويحاولون إمساك بعض التراب بأيديهم ، فسبحان من فطرهم على اللعب بهذه المادة المطهرة.

خامساً: أن له قدرة على علاج الأمراض المعدية ، ومنها: أمراض القروح والجروح ؛ وذلك لأنه يحوي كمية كبيرة من المضادات الحيوية منها ما يصلح للتناول ، ومنها ما لا يصلح للتناول الداخلي ، وهذه المضادات بنوعيتها تصلح لعلاج الجروح والقروح الخارجية.

ومعظم المضادات الحيوية الموجودة التي تستخدم في علاج الأمراض مستخرجة من الكائنات المجهرية في التربة (٢) ، وما ذلك إلا مصداقاً لقول الصادق المصدوق ﷺ ، ففي حديث عائشة _ رضي الله عنها _ قالت: " كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى الإنسان الشيء منه ، أو كانت به قرحة أو جرح ، قال بإصبعه هكذا _ ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها _ وقال: باسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا ليشفى سقيمنا بإذن ربنا " (٣).

سادساً: تنقية المياه: تعمل التربة على تنقية المياه المتسربة إليها من الملوثات ، حيث تمر مياه الأمطار ومياه البحيرات والمسطحات المائية الصغيرة والأنهار بعمليات ترشيح خلال طبقات التربة المختلفة وبذلك تصبح مياهاً جوفية ، وتتعلق القدرة الذاتية للتربة على تنقية المياه بنوعية التربة وما تمتلكه من خصائص ، فهناك أنواع ذات تنقية عالية تسهم بشكل كبير في تنقية المياه من ملوثاتها قبل وصولها للمياه الجوفية ، وأنواع ذات تنقية متوسطة

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٧١/١ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، رقم الحديث: (٥٢٢).

(٢) ينظر : ملخص بحث (إعجاز الشفاء في الريق والتراب) للدكتورة أروى عبد الرحمن أحمد أستاذ مساعد جامعة صنعاء ، من أبحاث المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة بدولة الكويت ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م في موقع الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن الكريم على الرابط: <http://www.eajaz.org>

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٢١٦٨/٥ ، كتاب: الطب، باب: رقية النبي ﷺ ، رقم الحديث: (٥٤١٣) ، ومسلم في صحيحه ١٧٢٤/٤ ، باب: استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة ، رقم الحديث: (٢١٩٤) ، واللفظ له .

تسمح بمرور بعض الملوثات إلى المياه الجوفية ، وأخرى ذات تنقية متدنية تسمح للملوثات للنفاذ من خلالها إلى المياه الجوفية ، إلا أن هذه العملية وهي تنقية التربة للمياه أخذت تفقد الكثير من فاعليتها ؛ لأن التربة هي الأخرى أصبحت ملوثة بمواد مختلفة^(١) .

سابعاً: يعتبر التراب لما يمتلكه من خصائص عاملاً مهماً في العديد من الصناعات كصناعة الفخار وصناعة الزجاج ، كما أنه يعد أساساً لمعظم مشروعات البناء كبناء الطرق وإقامة السدود ، ويستخدم كذلك كدرع واقى لحماية حوائط المباني من الكتلة الحرارية من الخارج ، والحفاظ على ثبات درجة حرارة الهواء من الداخل^(٢) ..

ثامناً: للتراب دور هام في عمليات تشغيل مدافن النفايات حيث إنه يُستخدم في تغطية أنواع من النفايات والتخلص منها بطريقة آمنة ، فالتراب الجيد _ وتتوفر عوامل أخرى _ يمنع خروج الروائح من المدفن ، ويقلل من تعرية النفايات المدفونة وبعثرتها بفعل الرياح ، ويمنع الذباب الذي يذفن في أطواره الأولى مع النفايات من الخروج بعد أن يكتمل نموه^(٣) ..

(١) ينظر: تلوث التربة ص ١٨١ ، ومقال (تلوث المياه الجوفية) من موقع صاحب الربيعي الباحث والخبير في شؤون

المياه في الشرق الأوسط على الرابط: <http://www.waterexpert.se/talath-g.htm>

(٢) ينظر : موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الرابط:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%A9>

9

(٣) ينظر: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ص ٢٥٨ ، والدليل الفني لإرشادات وضوابط الدفن الصحي للنفايات

ص ٥، وتلوث التربة ص ٢٢٨ .

المطلب الثاني فائدة التراب بعد الموت

من تمام نعم الله على خلقه وكمالها أن سخر لهم التربة أحياء وأمواتاً ، فعليها وفيها يسكنون في حياتهم ومماتهم ، فقد أخبر _تعالى ذكره_ أن لنا فيها مستقراً في الحياة على ظهرها ، وبعد الموت في بطنها^(١) ، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾^(٢) ، ومن فوائد الدفن بعد الموت في التراب ما يلي:

أولاً: ستر سوءات الأموات ، وتغطية عوراتهم ، وحتى لا يرى الناس منهم ما يكرهون ، يقول سبحانه: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِثُ سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾^(٣) .

ثانياً: الحفاظ على جسد الميت ، وعدم انتهاك حرمة ؛ إذ لو تُرك لتعفن جسده ، وانتشرت رائحته ، واستقدرت جيفته ، وأكله السباع^(٤) ، يقول الشيخ السعدي _رحمه الله_: " فكما أن الدور والقصور من نعم الله على عباده ومنته ، فكذلك القبور رحمة في حقهم وستر لهم عن كون أجسادهم بادية للسباع وغيرها "^(٥) .

ثالثاً: الوقاية من العديد من الأوبئة الخطيرة ، فالخاصية المميزة للتراب وهو أنه مادة مطهرة قاتلة للجراثيم تجعل منه المادة المثالية لدفن الموتى ؛ لأن الميت بعد موته تبدأ جثته بالتفسخ والتحلل ، وتبدأ مختلف أنواع البكتريا بالتهام خلاياه ، ولو تُرك دون أن يُدفن

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٤٥/٨ .

(٢) سورة المرسلات ، الآيتان ٢٥، ٢٦ .

(٣) سورة المائدة ، من الآية

(٤) ينظر: مغني المحتاج ١/٣٥١ .

(٥) تفسير السعدي ١/٩٠٤ .

لتسبب ذلك في كثير من الأمراض ، ولكن من رحمة الله بعباده أن هياً لهم هذا التراب ليدفنوا فيه موتاهم^(١) .

رابعاً: المحافظة على الأرض من رائحة الإنسان الميت التي لا يمكن تحملها ولا العيش حولها .

هذا ما تيسر إيرادُه من فوائد التراب بعد الموت ، ولا شك أن ما خفي عليّ أعظم ، فسبحان العليم الحكيم ..

(١) ينظر: موقع شبكة مشكاة الإسلامية على الرابط:

<http://www.almeshkat.net/vb/showthread.php?t=65405>

المطلب الثالث الأضرار الناجمة عن الأتربة

لا نكاد نجد للأتربة أضراراً تُذكر مقارنة بفوائدها الا محدودة ، لكن قد ينتج عنها أضرار بمشاركة عوامل أخرى: كالرياح ، والملوثات الخارجية ، والعوامل البشرية ، وغيرها ، ومن هذه الأضرار أو السلبيات ما يلي:

أولاً: دقائق التربة المحمولة بواسطة الرياح لها أضرار متعددة ، فهي تعمل على حجب الرؤية ، وتلويث الهواء ، وقد تستقر على الطرق وسكك الحديد وقنوات الري فتعطل عملها ، وقد تؤدي إلى تراكم الرمال وتجمعها مما يجعل الزراعة أكثر صعوبة ، ويمكن أن تدخل هذه الأتربة المتطايرة إلى محركات السيارات والآلات والمعدات مما يؤدي إلى استهلاكها في زمن أقل من عمرها التشغيلي ، وتساهم هذه الأتربة كذلك في نقل بعض مسببات الأمراض النباتية ، كما يدخل الغبار الناتج عن العواصف الترابية البيوت ويلوث الطعام ، فضلاً عن تسببه في إتلاف صحة الإنسان والحيوان^(١) ..

ثانياً: من أضرار التربة: وجود مواد مشعة فيها على هيئة غازية تصعد إلى الهواء وتلوته ، ويتنفس الإنسان والأحياء الأخرى هذه الغازات المشعة فتصل إلى الرئتين وتؤذيها^(٢) .

ثالثاً: أن التربة تؤدي إلى التصحر _ أي تحول مساحات من الأراضي الزراعية إلى مناطق غير منتجة^(٣) _ وذلك عندما تُشكّل دقائق الرمل نسبة عالية من نسيجها ؛ لأنها ستكون معرضة للتعرية الريحية _ التي هي من أهم أسباب انتشار التصحر _ بشكل كبير ، وكذلك عندما تكون التربة ملحية ؛ وذلك لأن زيادة كمية الأملاح في التربة تجعل الأراضي متصحرة ، وبالتالي تقل إنتاجيتها بمرور الزمن ، وكذلك إذا استغلت استغلالاً عشوائياً من

(١) ينظر: تلوث التربة ص ٢٩٠ وما بعدها .

(٢) ومن أمثلة المواد المشعة الموجودة في التربة: الكربون المشع ، والرادون ، والثورون ، والأخيران ناتجان عن تحلل اليورانيوم والثوريوم الموجودان في أصل التربة. ينظر: المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٢٦٥ ، وعلم الأتربة ص ١٢ ، .

خلال الرعي الجائر ، والرعي غير المتقن ، والإفراط في قطع أشجارها كل ذلك وغيره يؤدي مع الزمن إلى التصحر^(١) .

رابعاً: مما يمكن ذكره تحت سلبيات الأتربة: صعوبة المحافظة على خصوبتها ، وقدرتها الإنتاجية ، والسيطرة على التصحر ، وحمايتها مما يلوثها ، فهي بحاجة إلى صيانة ذات إجراءات وخطوات متعددة ، ومتواصلة ، وشاقة أحياناً ، ومكلفة أحياناً أخرى حتى يستفاد منها بصفة مستمرة^(٢) ..

(١) ينظر: أساسيات علم التربة ص ٣٢٧ ، و تلوث التربة ص ٢٧٤، ٢٧٥ .

(٢) ينظر: المرجعان السابقان .

الباب الأول أحكام التراب في العبادات

وتحتة خمسة فصول:

- الفصل الأول: أحكام التراب في باب الطهارة .
- الفصل الثاني: أحكام قيام التراب مقام الماء .
- الفصل الثالث: أحكام التراب في باب الصلاة .
- الفصل الرابع: أحكام التراب في باب الجنائز .
- الفصل الخامس: أحكام التراب في بابي الصوم والمناسك .

الفصل الأول

أحكام التراب في باب الطهارة

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: طهوية الماء الذي خالطه التراب .
- المبحث الثاني: الطهارة بالماء المتغير بالطين أو التراب .
- المبحث الثالث: تطهير الماء النجس بإضافة التراب إليه .
- المبحث الرابع: إصابة طين الشوارع للبدن أو الثوب أو النعل ونحوها .
- المبحث الخامس: تطهير جلد الحيوان بالتراب بدلاً عن الدباغة .
- المبحث السادس: الاستنجاء والاستجمار بالتراب .
- المبحث السابع: البول في مستحم صنع من التراب .
- المبحث الثامن: الوضوء أو الاغتسال إذا كان على بعض الأعضاء أو الشعر طين أو تراب يمنع وصول الماء إلى البشرة .
- المبحث التاسع: إزالة النجاسة الطارئة بالتراب .

المبحث الأول طهورية الماء الذي خالطه التراب

صورة المسألة:

الماء إذا خالطه تراب ولم يغيّره^(١) ، فهل يؤثر ذلك على طهوريته ، فيمنع من استعماله في الوضوء ونحوه أو لا؟

مذاهب العلماء في المسألة:

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٢) ، والمالكية^(٣) ، والشافعية^(٤) ، والحنابلة^(٥) على طهورية الماء الذي خالطه التراب ولم يغيّره فتجوز الطهارة به ، واستدلوا بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾^(٦).

وجه الدلالة:

كلمة (ماء) نكرة في سياق النفي فتشمل كل ماء _ ومنه الماء الذي خالطه التراب ولم يغيّره _ إلا ما خصّه الدليل.

(١) محل البحث هنا الماء إذا خالطه تراب ولم يغيّره ، أما إذا خالطه تراب وغيّره ، فسيأتي في المبحث الثاني.
(٢) لم يصرح الحنفية فيما اطلعت عليه من كتبهم بطهورية الماء الذي خالطه تراب ولم يغيّره ، لكنه يُفهم من كلامهم _ والله أعلم _ بدليل أنهم يقولون بطهورية الماء الذي خالطه تراب وغيّره. ينظر: بدائع الصنائع ١/١٥١ ، والبحر الرائق ١/٧١ .

(٣) ينظر: الشرح الكبير ١/٣٥ .

(٤) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الشافعية تصريحاً منهم بطهورية الماء الذي خالطه تراب ولم يغيّره ، لكنه يتضح من كلامهم _ والله أعلم _ بدليل أنهم يقولون بطهورية الماء الذي خالطه تراب وغيّره. ينظر: الأم ١/٣ ، وإعانة الطالبين ١/٣٠ .

(٥) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٤ ، وكشاف القناع ١/٣٢ .

(٦) سورة المائدة ، من الآية ٦ .

٢- أن النبي ﷺ اغتسل هو و زوجته من قصعة واحدة فيها أثر العجين^(١).

وجه الدلالة:

اغتسال النبي ﷺ من الماء الذي خالطه عجين يدل على طهورية ذلك الماء ، والعجين طاهر خالط الماء ولم يغيّره ، قال الطيبي: "الظاهر أن أثر العجين في تلك القصعة لم يكن كثيراً مغيراً للماء"^(٢) ، وفي هذا دلالة على طهورية الماء الذي خالطه التراب ولم يغيّره ؛ لأن التراب طاهر كالعجين.

٣- أن الماء باق على إطلاقه ، فالتراب طاهر لم يغيّر صفة من صفاته^(٣).

قال ابن قدامة: "ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في جواز الوضوء بما خالطه طاهر لم يغيّره ، إلا ما حكى عن أم هانئ في ماء بُلّ فيه خبز لا يتوضأ به ، ولعلها أرادت ما تغير به"^(٤).

مما سبق يتبين أن الماء الذي خالطه تراب ولم يغيّره باقٍ على طهوريته باتفاق جمهور الفقهاء _ والله أعلم _.

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥١/٤)، كتاب: الطهارة، باب: المياه، رقم الحديث: (١٢٤٥)، وابن خزيمة في صحيحه (١١٩/١)، كتاب: الوضوء، باب: إباحة الاغتسال من القصاص والمرآك والطاقس، رقم الحديث: (٢٤٠) ، والنسائي في المجتبى (١٣١/١)، كتاب: الطهارة، باب: ذكر الاغتسال في القصعة التي يعجن فيها، رقم الحديث: (٢٤٠)، وابن ماجه في سننه (١٣٤/١)، كتاب: الطهارة وسننها، باب: الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، رقم الحديث: (٣٧٨) ، وقال الألباني في إرواء الغليل ١/٦٤: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) مرقاة المفاتيح ٢/١٧٤ .

(٣) ينظر: المغني ١/٢٦، والكافي في فقه ابن حنبل ١/٤.

(٤) المغني ١/٢٦.

المبحث الثاني

الطهارة بالماء المتغير بالطين أو التراب

تحرير محل النزاع في المسألة:

أولاً: اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) على أن الماء إذا تغير بالتراب أو الطين فأصبح ثخيناً بحيث لا يسمى إلا طيناً، فلا تجوز الطهارة به .

ثانياً: اتفقوا كذلك على أن الماء إذا تغير بتراب أو طين يشق صونه عنه، ولم يسلب عنه اسم الماء، فتجوز الطهارة به^(٥).

ثالثاً: إذا تغير الماء بطين أو تراب لا يشق صونه عنه، وكان هذا التغير لم يُصَيِّرْهُ طيناً، ولم يسلب عنه اسم الماء، فما حكم الطهارة بهذا الماء؟

مذاهب العلماء في المسألة:

اختلفوا على قولين:

القول الأول:

تجوز الطهارة به، ولو وضع قصداً، وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩).

(١) ينظر: شرح فتح القدير ٧٢/١، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٤٤/١ .

(٢) ينظر: التاج والإكليل ٥٨/١ .

(٣) ينظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب ٥/١، والإقناع للشرييني ٢٥/١ .

(٤) ينظر: المبدع ٣٦/١، وكشاف القناع ٣٢/١ .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١٥/١، وجامع الأمهات ٣٠/١، وشرح مختصر خليل ٦٨/١، والوسيط ١٢٩/١، والمجموع ١٢١/١، وزاد المستقنع ٢٠/١، والفروع ٥٠/١ .

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ١٥/١، وحاشية ابن عابدين ١٨٧/١، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٤٤/١ .

(٧) ينظر: الذخيرة ١٧٠/١، والتاج والإكليل ٥٦، ٥٧، وبلغة السالك ٢٣/١ .

(٨) ينظر: المجموع ١٥٤/١، والإقناع للشرييني ٢٥/١، ونهاية المحتاج ٦٣/١ .

(٩) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٤/١، والمغني ٢٥/١، وكشاف القناع ٣٢/١ .

القول الثاني:

لا تجوز الطهارة به ، وبه قال المازري^(١) من المالكية^(٢) ، وهو وجه عند الشافعية^(٣) ، ووجه عند الحنابلة^(٤).

أدلة القول الأول:

١ - قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾^(٥).

وجه الدلالة:

كلمة (ماء) نكرة في سياق النفي فيشمل كل ماء إلا ما خصه الدليل.

واعترض عليه:

بأن المتغير لا يدخل في اسم الماء.

وأجيب عنه:

بأنه لما حصل الاتفاق على دخول الماء المتغير بالتراب الذي شق صونه عنه علم أن هذا النوع داخل أيضاً في عموم الآية ، فمن جهة اللغة وعموم الاسم وخصوصه لا فرق بين المتغير الذي يمكن الاحتراز منه والذي لا يمكن الاحتراز منه ، ولهذا لو وكله في شراء ماء أو حلف لا يشرب ماء أو غير ذلك لم يفرق بين هذا وهذا بل إن دخل هذا دخل هذا ، وإن خرج هذا خرج هذا.

ورُد عليه:

بعدم التسليم ، فالماء المتغير بالتراب الذي شق صونه عنه لم ندخله في الآية ، وليس

(١) هو أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري المالكي ، ومازر بفتح الزاي وقد تكسر بليدة من جزيرة صقلية ، مات سنة ٥٣٦هـ ، وله ٨٣ سنة ، شرح كتاب مسلم وكتاب التلقين لعبد الوهاب والبرهان للجويني . ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠٤/٢٠ وما بعدها .

(٢) ينظر: حاشية العدوي ١/١٩٩ ، والشرح الكبير ١/٣٧ ، ٣٦ ، وحاشية الدسوقي ١/٣٦ .

(٣) ينظر: الوسيط ١/١٣٤ ، وحلية العلماء ١/٦٥ ، والمجموع ١/١٥٤ ، وجاء في حواشي الشرواني ١/٧٠ : " أما ما جرى في سلب الطهورية به خلاف كالمجاور والتراب إذا طرح فينبغي كراهته خروجاً من خلاف من منع " .

(٤) ينظر: شرح العمدة ١/٧٢ ، والمبدع ١/٣٦ ، والإنصاف ١/٣٤ .

(٥) سورة المائدة ، من الآية ٦ .

بماء مطلق ، وإنما أجزنا الطهارة به للضرورة^(١).

ويمكن أن يجاب عنه:

بعدم التسليم ، فالتغير بالتراب لا يسلب اسم الماء ، ثم إن أهل اللسان والعرف لا يمتنعون من إيقاع اسم الماء المطلق على المتغير بالتراب^(٢).

٢- قوله ﷺ لمن يغسلن ابنته: " اغسلنها بماء وسدر "^(٣)، وقال في حق من وقع عن دابته فمات: " اغسلوه بماء وسدر "^(٤).

وجه الدلالة:

أن السدر لا بد أن يغيّر الماء ، ومع ذلك اكتفي به في غسل الميت ، ولو كان التغير يسلب طهورية الماء لما أمر به ﷺ ، وفي هذا دلالة على طهورية الماء المتغير بالطين أو التراب.

٣- قالوا: إن التراب يوافق الماء في صفتيه الطاهرية والطهورية^(٥).

واعترض عليه:

بأن هذا من ركيك الكلام ، فإن التراب غير مطهر وإنما عقلت به إباحة بسبب ضرورة^(٦).

وأجيب عنه:

بأن هذا الاعتراض باطل بل الصواب تسميته طهوراً^(٧) بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾^(٨)، وقوله ﷺ: " وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا

(١) ينظر: الذخيرة ١٧٠/١، والإقناع للشريبي ٢١/١ ، ومغني المحتاج ١٨/١ .

(٢) ينظر: الوسيط ١٣٦/١، والإقناع للشريبي ٢٢/١، ونهاية المحتاج ٦٣/١ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٢٢/١)، كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، رقم الحديث: (١١٩٥)، ومسلم في صحيحه (٦٤٦/٢)، كتاب: الجنائز، باب: في غسل الميت، رقم الحديث: (٩٣٩) .

(٤) أخرجه البخاري ٤٢٥/١، كتاب: الجنائز، باب: الكفن في ثوبين، رقم الحديث: (١٢٠٦)، ومسلم ٨٦٥/٢، كتاب: الحج، باب: ما يفعل بالحرم إذا مات، رقم الحديث: (١٢٠٦) .

(٥) ينظر: المجموع ١٥٣/١، والمنهج القويم ١/١، والمغني ٢٥/١، والمبدع ٣٦/١ .

(٦) ينظر: المجموع ١٥٤/١ .

(٧) ينظر: المرجع السابق .

(٨) سورة المائدة، من الآية ٦ .

طهوراً" (١).

٤- أن تغييره مجرد كُدورة ، لا تمنع إطلاق اسم الماء عليه (٢).

أدلة القول الثاني:

١- خروج عن الماء المطلق ، فلم يتناوله قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ (٣) ، ودليل ذلك: لو وكله أن يشتري له ماء فاشترى له هذا الماء المتغير لم يكن ممثلاً ، ولو حلف لا يشرب ماء وشربه لم يحنث (٤).

ويمكن أن يعترض عليه (٥):

أ- بأن تناول الاسم لمسماه لا فرق فيه بين تغير أصلي وطارئ يمكن الاحتراز منه أو لا، فما دام أنكم حكمتهم بطهورية الماء المتغير بالتراب الذي شق صونه عنه فهذا مثله ، ولهذا لو حلف لا يشرب ماء أو وكله في شراء ماء أو غير ذلك لم يفرق بين هذا وهذا _ كما سبق بيانه _.

ب- قد ثبت بسنة رسول الله ﷺ أنه قال في البحر: " هو الطهور ماؤه الحل ميتته" (٦) والبحر متغير الطعم تغيراً شديداً لشدة ملوحته ، فإذا كان النبي ﷺ قد أخبر أن ماءه طهور مع هذا التغير ، فكذلك ما كان مثله في الصفة ، وإن كان المغير للماء وضع فيه قصداً ؛ إذ لا فرق بينهما في الاسم من جهة اللغة وبهذا يظهر ضعف حججهم ، فإنه لو استقى ماء أو وكله في شراء ماء لم يتناول ذلك ماء البحر ومع هذا فهو داخل في عموم الآية.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٧١/١)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، رقم الحديث: (٥٢٢).

(٢) ينظر: مغني المحتاج ١/١٩، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٨/١، وإعانة الطالبين ٣/١.

(٣) سورة المائدة ، من الآية ٦.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٤/٢١ ، والفروع ١/٥٠ ، وشرح الزركشي ١٢/١.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٥/٢١ وما بعدها .

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٩/٤)، كتاب: الطهارة، باب: المياه، رقم الحديث: (١٢٤٣)، والحاكم في المستدرک (٢٣٧/١)، كتاب: الطهارة، رقم الحديث: (٤٩١)، وأبو داود (٢١/١)، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، رقم الحديث: (٨٣)، والنسائي في المجتبى (٥٠/١)، كتاب: الطهارة، باب: ماء البحر، رقم الحديث (٥٩)، وابن ماجه في سننه (١٣٦/١)، كتاب: الطهارة وسننها، باب: الوضوء بماء البحر، رقم الحديث (٣٨٦)، والترمذي في سننه (١٠١/١)، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور، رقم الحديث: (٦٩)، وقال: حسن صحيح ، وقال الألباني في الإرواء ٤٣/١ : إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات.

٢- انفكاك الماء واستغناؤه عن التراب الذي لا يشق صونه عنه^(١).

ويمكن أن يُعترض عليه:

بأن النبي ﷺ توضعاً من قصعة فيها أثر العجين^(٢)، والماء يتغير بذلك عادة، وخاصة في آخر الأمر إذا قلّ الماء وانحلّ العجين، ومعلوم أن العجين منفك عن الماء، فدل ذلك على جواز الطهارة بالماء المتغير بالتراب الذي لا يشق صونه عنه.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - القول الأول القائل بجواز الطهارة بالماء المتغير بالتراب سواء وضع قصداً أم لا؛ لأن هذا التغير لم يسلب عنه اسم الماء ولم يخرج منه قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾؛ ولقوة دلالة أدلة القول الأول عليه؛ وللدرد على ما اعترض به عليها؛ ولضعف دلالة أدلة القول الثاني عليه، وعدم الإجابة على الاعتراضات الموجهة إليها.

(١) ينظر: حاشية العدوي ١/١٩٩، وشرح مختصر خليل ١/٦٩، والوسيط ١/١٣٤.

(٢) سبق تخرجه ص ٤٢.

المبحث الثالث

تطهير الماء النجس بإضافة التراب إليه

صورة المسألة:

إذا أضيف التراب إلى الماء النجس المتغير فزال تغيّره بعد الإضافة ، وظهر أثر التراب فيه بأن أصبح كدرًا^(١)، فهل يطهر بهذه الإضافة أم لا؟

مذاهب العلماء في المسألة:

اختلف الفقهاء في تطهير الماء النجس بإضافة التراب إليه على قولين:

القول الأول:

لا يطهر، وإليه ذهب المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وهو الأصح عندهم^(٤)، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(٥).

القول الثاني:

يطهر، وهو قول عند الشافعية^(٦)، ورواية عند الحنابلة^(٧).

(١) أما إذا أصبح الماء النجس المتغير بعد إضافة التراب إليه صافياً ، ولا أثر للتراب فيه فهو طهور ، وإذا بقي تغير النجاسة بعد إضافة التراب إليه فهو نجس. ينظر: الفواكه الدواني ١/١٢٥، وشرح مختصر خليل ١/٧٩، وحاشية البجيرمي ١/٢٦، والسراج الوهاج ١/٩، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٢.

والحنفية لا يذكرون _ فيما اطلعت عليه من كتبهم _ إضافة التراب عند حديثهم عن طرق تطهير الماء النجس.

(٢) ينظر: الفواكه الدواني ١/١٢٥، والشرح الكبير ١/٤٧، ومواهب الجليل ١/٨٥.

جاء في الفواكه الدواني ١/١٢٥: "وأما لو زال تغيره بصب مطلق عليه ولو يسيراً ، أو تراب ولم يظهر أثر التراب فيه ، فإنه يصير طهوراً ، وأما لو ظهر أثر التراب في الماء فإنه يستصحب تنجيسه "

(٣) ينظر: الإقناع للشربيني ١/٢٦، وإعانة الطالبين ١/٣٤، والسراج الوهاج ١/٩.

(٤) ينظر: المجموع ١/١٩٢.

(٥) ينظر: شرح العمدة ١/٧٠، والمبدع ١/٥٧، والإنصاف ١/٦٦.

(٦) ينظر: المجموع ١/١٩١.

(٧) ينظر: المغني ١/٣٨، والفروع ١/٥٩، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ١/١٣.

أدلة القول الأول:

- ١- قالوا: إن التراب لا يدفع النجاسة عن نفسه فعن غيره أولى^(١) .
- ٢- أن التراب يستر النجاسة ، فيكون زوالها مشكوكاً فيه ، وإذا وقع الشك في سبب الإباحة لم تثبت الإباحة^(٢) .

واعترض عليه:

- بأن التراب لا يغلب على شيء من الأوصاف الثلاثة: الطعم ، واللون، والرائحة^(٣) .
- وأجيب عنه:
- بأنه وإن لم يغلب على هذه الأوصاف إلا أنه يكدر الماء ، والكدورة سبب الستر^(٤) .
- ٣- يحكم بنجاسته عملاً بالاستصحاب^(٥) .

دليل القول الثاني:

عللوا قولهم بأن علة النجاسة التغير ، وقد زال^(٦) .

ويمكن أن يُعترض عليه:

بأن زوال علة النجاسة غير متيقن ، بل مشكوك فيه بسبب الكدورة الناتجة عن إضافة التراب.

الترجيح:

الراجح - والله تعالى أعلم - القول الأول القائل بعدم طهارة الماء بإضافة التراب إليه ؛ ذلك لأن التراب وما يسببه من كدورة للماء يستر الماء النجس مما يؤدي إلى عدم التيقن من زوال التغير الذي هو علة النجاسة ، وما دام أن علة النجاسة مشكوك في زوالها ، فنجاسة الماء أيضاً مشكوك في زوالها ؛ إذ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ، فلا نحكم بطهارة الماء النجس بإضافة التراب إليه .

(١) ينظر: المغني ٣٨/١، والمبدع ٥٧/١، وكشاف القناع ٤٢/١ .

(٢) ينظر: المجموع ١٩٢/١، والإقناع للشريبي ٢٦/١، وإعانة الطالبين ٣٤/١، والمبدع ٥٧/١/١ .

(٣) ينظر: المجموع ١٩٢/١ .

(٤) ينظر: المرجع السابق ١٩٣/١ .

(٥) ينظر: مواهب الجليل ٨٥/١ ، والشرح الكبير ٤٧/١، وشرح مختصر خليل ٧٩/١ .

(٦) ينظر: المجموع ١٩١/١، والمغني ٣٨/١، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ١٣/١ .

المبحث الرابع

إصابة طين الشوارع للبدن أو الثوب أو النعل ونحوها^(١)

صورة المسألة:

المراد بالشوارع هنا الطرقات وأماكن المرور وإن لم تكن شارعاً^(٢)، فإذا كان بها طين بغض الطرف عن سببه، ومّر المكلف بهذه الشوارع وأصاب بدنه، أو ثوبه، أو نعله شيء من طينها، فهل يُلزم بإزالته؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب الفقهاء -رحمهم الله- إلى أن طين الشوارع - سواء أكان هذا الطين ناتجاً عن ماء مطر أم رش أم غيرهما، وسواء أكانت نجاسته متيقنة أم مظنونة - إذا أصاب البدن أو الثوب أو النعل ونحوها يعفى عما يتعسر الاحتراز عنه ما لم تكن عين النجاسة قائمة غير مختلطة بالطين^(٣).

وقيد بعضهم العفو بقيود، تفصيلها كالاتي:

فَرَّقَ المالكية بين طين الرش وطين المطر، فالطين الناتج عن ماء الرش معفو عنه دائماً، أما طين المطر فالعفو عنه مقيّد بمضي زمن وقوع المطر وعدم الجفاف في الطريق، فإذا حصل الجفاف وجب العسل^(٤).

وقال بعض المالكية طين الشوارع معفو عنه ما لم تكن النجاسة^(٥) غالبية.

(١) مدار البحث هنا على طين الشوارع الذي تُيقنت نجاسته أو ظُنُّ أو غلب على الظن نجاسته إذا أصاب البدن أو النعل أو الثوب ونحوها، أما طين الشوارع الذي لم تظن نجاسته فهو طاهر أصلاً، وما أصابه من بدن أو نعل أو ثوب ونحوها فهو طاهر أيضاً.

(٢) ينظر: نهاية الزين ٤٤/١.

(٣) ينظر: البحر الرائق ٢٨٤/١، والقوانين الفقهية ٢٨/١، وحواشي الشرواني ١٢٩/١، ومجموع الفتاوى ٤٨٢/٢١، والإنصاف ٣٣٥/١.

(٤) ينظر: مواهب الجليل ١٥٢/١، ١٥١، والشرح الكبير ٧٤/١، وحاشية الدسوقي ٧٤/١.

(٥) ينظر: القوانين الفقهية ٢٨/١، ومنح الجليل ٦٧/١.

وقيد الشافعية والحنابلة العفو باليسير^(١).

وضابط اليسير: الذي لا ينسب صاحبه إلى سقطة على شيء ، أو كبوة على وجهه ، أو قلة تحفظ ، فإن نسب إلى ذلك فلا يعفى عنه^(٢).

وقال بعضهم في ضابط اليسير: هو القليل الذي لا يتعذر الاحتراز منه ، والرجوع فيه إلى العادة^(٣).

وقال بعض الشافعية: العفو يختلف باختلاف الزمان والمكان والصفة ، فيعفى في الشتاء عما لا يعفى عنه في الصيف ، ويعفى في الذيل أكثر مما في أعلى الثوب ، ويعفى في الأعمى ما لا يعفى في حق البصير^(٤).

واستدل الفقهاء على العفو بما يلي:

١- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "كنا لا نتوضأ - أي لا نغسل أرجلنا - من الموطئ"^(٥). أي: لا نغسل أرجلنا ولا نتنظف^(٦).

٢- أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كان أحدهم يخوض في الوحل ثم يدخل المسجد فيصلح ولا يغسل رجله ، وهذا معروف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من الصحابة^(٧).

٣- عموم البلوى به^(٨)؛ إذ لا بد للناس من السير في الطرقات والانتشار في الشوارع

(١) ينظر: المجموع ٢٦٢/١، وكفاية الأخيار ٩٢/١، ومجموع الفتاوى ٤٨٢/٢، والمبدع ٢٥١/١.

(٢) ينظر: الوسيط ١٦٠/٢، وروضة الطالبين ٢٨٠/١.

(٣) ينظر: روضة الطالبين ٢٨٠/١.

(٤) ينظر: مغني المحتاج ١٩٢/١، ونهاية الزين ٤٤/١.

(٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٥/١)، كتاب: الوضوء، باب: ذكر الدليل على أن وطء الأنجاس لا يوجب الوضوء، رقم الحديث: (٣٧)، والحاكم في المستدرک (٢٧٨/١)، كتاب: الطهارة، رقم الحديث: (٦١٠)، وأبو داود في سننه (٥٣/١)، كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يطأ الأذى برجله، رقم الحديث: (٢٠٤)، والترمذي في سننه (٢٦٧/١)، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من الموطأ، وابن ماجه في سننه (٣٣١/١)، كتاب: إقامة الصلاة وسننها، باب: كف الشعر والثوب في الصلاة، رقم الحديث: (١٠٤١)، وقال الألباني في إرواء الغليل ١٩٨/١: إسناده صحيح .

(٦) ينظر: مرقاة المفاتيح ١٩٦/٢.

(٧) ينظر: المدونة الكبرى ٢٠/١، والفتاوى الفقهية الكبرى ٣٨/١، ومجموع الفتاوى ٤٨٢/٢١.

(٨) ينظر: مرقاة المفاتيح ١٩٧/٢.

لقضاء حوائجهم فلو أمروا بالغسل كلما أصابهم ذلك الطين عظمت المشقة عليهم .

٤- قالوا: يعفى عن طين الشوارع ؛ للضرورة ؛ ولمشقة التحرز منه^(١).

٥- أن بعض الشوارع معدن النجاسات ومركز لها^(٢)، ومعلوم أن من قواعد الشريعة

التيسير ، وهذا الدين سهل لم يجعل الله علينا فيه من حرج .

وبهذا يتبين أن طين الشوارع سواء أكانت نجاسته متيقنة أم مظنونة معفو عما يتعسر

الاحتراز منه إذا أصاب شيئاً من البدن أو الثوب أو النعل ونحوها ما لم تكن عين النجاسة

قائمة غير مختلطة به ، وهذا ما يتفق مع قواعد الشريعة المبنية على التيسير ورفع الحرج وإزالة

المشقة _ والله تعالى أعلم _ .

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ١/٣٢٤ .

(٢) ينظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب ١/١٧٥، ومغني المحتاج ١/١٩٢ .

المبحث الخامس

تطهير جلد الحيوان بالتراب بدلاً عن الدباغة

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) على أن جلود ميتة الحيوانات قبل الدبغ نجسة. ومذهب الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦)، ورواية عند الحنابلة^(٧): أن الدباغة وسيلة لتطهير جلود الميتة؛ لقوله ﷺ: "أبما إهاب دبغ فقد طهر"^(٨). والدباغة: ما يمنع عود الفساد والنتن إلى الجلد عند حصول الماء فيه^(٩).

صورة المسألة:

ما حكم استعمال التراب في تطهير جلود الميتة؟ وهو ما يسميه بعض الفقهاء بالترتيب، فالترتيب: مصدر تَرَبَّ، وتَرَبَّتْ الشيء إذا وضعت التراب عليه، وتَرَبَّتْ الجلد إذا وضعت التراب عليه لإزالة ما به من فساد و نتن (١٠).

مذاهب العلماء في المسألة:

- (١) ينظر: بدائع الصنائع ٦٣/١ .
- (٢) ينظر: الشرح الكبير ٥٤/١ .
- (٣) ينظر: المجموع ٢٧٠/١ .
- (٤) ينظر: المغني ٥٣/١ .
- (٥) ينظر: المبسوط ٢٠٢/١ .
- (٦) ينظر: المهذب ٤٨/١ .
- (٧) ينظر: مختصر الإنصاف والشرح الكبير ١٨/١ .
- (٨) أخرجه ابن حبان في صحيحه ١٠٣/٤، كتاب: الطهارة، باب: جلود الميتة، رقم الحديث: (١٢٨٧)، والترمذي في سننه ٢٢١/٤، كتاب: اللباس، باب: ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، رقم الحديث (١٧٢٨)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في المجتبى ١٧٣/٧، كتاب: الفرع والعتيرة، باب: جلود الميتة، رقم الحديث: (٤٢٤١)، وابن ماجه في سننه ١١٩٣/٢، كتاب: اللباس، باب: لبس جلود الميتة إذا دبغت، رقم الحديث (٣٦٠٩)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (١٧٢٨) .
- (٩) ينظر: البحر الرائق ١٠٥/١ .
- (١٠) ينظر: لسان العرب ٢٢٨/١ (مادة ترب)، وتحفة الأحمدي ٣٢١/٢ .

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في تطهير جلود الميتة بالترتيب على قولين:

القول الأول:

تحصل الطهارة به ، وهو قول الحنفية^(١) ، والمالكية^(٢).

وقال الحنفية: الدباغ الذي يمنع النتن والفساد على نوعين حقيقي كالقرظ^(٣) والشث^(٤)، وحكمي كالترتيب والتشميس والإلقاء في الريح ، والنوعان مستويان في سائر الأحكام إلا في حكم واحد وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجساً باتفاق الروايات ، وبعد الحكمي فيه روايتان ، والأصح عدم العود^(٥).

القول الثاني:

لا تحصل الطهارة به ، وهو قول الشافعية^(٦) ، والحنابلة^(٧).

علل أصحاب القول الأول قولهم:

بأن حكمة الدباغ إنما هي إزالة عفونة الجلد ، وتهيئته للانتفاع به على الدوام ، فما أفاد ذلك جاز به^(٨).

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢٠٣/١، وتبيين الحقائق ٢٦/١، والبحر الرائق ١٠٥/١، والاستذكار ٣٠٦/٥، والشرح الكبير ٥٥/١، وحاشية الدسوقي ٥٥/١.

(٢) ينظر: الاستذكار ٣٠٦/٥، والشرح الكبير ٥٥/١، وحاشية الدسوقي ٥٥/١.

وطهارة جلود الميتة بعد الدبغ عند الإمام مالك مخصوصة بالانتفاع بها واستعمالها في الياسات وفي الماء ، ولا يجوز عنده بيعها ولا الصلاة عليها ، وأما غيره من أهل المدينة فإنه يذهب إلى أنها طاهرة كاملة في كل شيء من البيع وغيره وعلى هذا أكثر أهل العلم . ينظر: الكافي لابن عبد البر ١٨٩/١ .

(٣) (القرظ) بفتح القاف والراء ورق السلم، وأديم قرظي: مدبوغ بالقرظ، قال أبو حنيفة: القرظ أجود ما تدبغ به الأهب في أرض العرب. ينظر: النهاية في غريب الأثر ٤٣/٤، ولسان العرب ٤٥٤/٧ (مادة قرظ).

(٤) (الشث) شجر طيب الريح مر الطعم، يدبغ به، ينبت في جبال تهامة ونجد. ينظر: النهاية في غريب الأثر ٤٤٤/٢، ولسان العرب ١٥٩/٢ (مادة شث).

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢٠٣/١.

(٦) ينظر: المجموع ٢٨٢/١، والسراج الوهاج ٢٣/١، ومغني المحتاج ٨٢/١.

(٧) ينظر: المبدع ٧٣/١، والروض المرعب ٣١/١، والإنصاف ٩١/١.

(٨) ينظر: مواهب الجليل ١٠١/١.

١- قول النبي ﷺ عن جلود الميتة: " يطهرها الماء والقرظ " (١) .

واعترض عليه:

بأنه ليس في الحديث ما يدل على اختصاص الدبغ بما ذكر ، بل المراد به ما في معناه مما يحصل به المقصود من إزالة النتن والفساد بالإجماع ، ثم إن اسم الدبغ عام يتناول كل ما يحصل به المقصود من تتريب وغيره فلا يقيد بشيء (٢) .

٢- أن الفضلات لم تزل وإنما جمدت ؛ بدليل أن الجلد لو نقع في الماء عادت إليه

العفونة (٣) .

ويمكن أن يُعترض عليه:

بأن أصحاب القول الأول الذين جعلوا الدبغ على ضربين أحدهما حكمي كالدبغ بالتتريب ، عرفوا الدبغ بقولهم: " ما يمنع عود الفساد إلى الجلد عند حصول الماء فيه " (٤) ، وهذا يقتضي أنهم لا يسلمون بعود العفونة إلى الجلد المدبوغ بالتتريب بعد نقعه في الماء .

الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر _ والله أعلم _ أن تطهير جلد الحيوان بالتراب يختلف باختلاف حال الجلد سمكاً ورقةً وليونةً وصلابة ، فقد يكون التراب مطهراً لنوع من الجلود دون نوع ، والمرجع في ذلك لأهل الصنعة فإذا حكموا بإزالة التراب للفساد والنتن في نوع من الجلود مع عدم عودها إليه بعد إصابة الماء له كان التراب مطهراً ، وإذا حكموا بعدم إزالة التراب للفساد والنتن في نوع من الجلود أو أنها تعود إليه إذا أصابها الماء لم يكن التراب مطهراً في هذه الحال ، _ والله تعالى أعلم _ .

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٠٦/٤) ، كتاب: الطهارة، باب: جلود الميتة، رقم الحديث: (١٢٩١) ، وأبو داود في سننه ٤/٦٦ ، كتاب: اللباس، باب: في أهب الميتة، رقم الحديث: (٤١٢٦) ، والنسائي في المحتجى ٧/١٧٤ ، كتاب: الفرع والعتيرة، باب: ما يدبغ به جلود الميتة، رقم الحديث: (٤٢٤٨) ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤١٢٦) .

(٢) ينظر: البحر الرائق ١/١١١، ١١٢ .

(٣) ينظر: الإقناع للشريبي ١/٢٩ ، ونهاية المحتاج ١/٢٥١ .

(٤) ينظر: البحر الرائق ١/١٠٥ .

المبحث السادس الاستنجاء والاستجمار بالتراب

مذاهب العلماء في المسألة:

اختلفوا في حكم الاستنجاء والاستجمار بالتراب على قولين:

القول الأول:

يجوز الاستجمار بالتراب وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

واشترط بعض الشافعية أن يكون التراب صلباً، فلا يجزئ التراب المتناثر؛ لأنه ليس بقالعٍ للنجاسة^(٥).

القول الثاني:

لا يجوز الاستجمار إلا بالأحجار ولا يجزئ غيرها من تراب وغيره، وهو رواية عند الحنابلة^(٦).

أدلة القول الأول:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: اتبعت النبي صلى الله عليه وسلم، وخرج لحاجته، فكان لا يلتفت، فدنوت منه، فقال: "ابغني"^(٧) أحجاراً أستنفض^(٨) بها - أو نحوه^(٩) -، ولا تأتني بعظم ولا

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٨، والبحر الرائق ١/٢٥٣، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١/٩٧.

(٢) ينظر: القوانين الفقهية ١/٢٩، ومواهب الجليل ١/٢٨٩، والتاج والإكليل ١/٢٨٦.

(٣) ينظر: الأم ١/٢٢، والمجموع ٢/١٣٢، والإقناع للشربيني ١/٥٤.

(٤) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٥٣، والمبدع ١/٩١، وكشاف القناع ١/٦٨.

(٥) ينظر: مغني المحتاج ١/٤٣، وإعانة الطالبين ١/١٠٨، وكفاية الأختيار ١/٣٣.

(٦) ينظر: المغني ١/١٠٣، وشرح الزركشي ١/٥٤، والمبدع ١/٩١.

(٧) (ابغني) بالوصل من الثلاثي أي: اطلب لي، وفي رواية (أبغني) بالقطع أي: أعني على الطلب. ينظر: فتح الباري ١/٢٥٥.

(٨) استنفض بالحجر أي: استنحى. ينظر: القاموس المحيط ١/٨٤٦ (مادة نفض).

(٩) تردد من بعض رواة الحديث في ورود هذا اللفظ - وهو (أستنفض) أو نحوه. ينظر: فتح الباري ١/٢٥٦.

روث" (١).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه الآخر ، وفيه: " وكان يأمر بثلاثة أحجار ، وينهى عن الروثة والرمة" (٢).

٣- حديث سلمان رضي الله عنه: " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنجي بأيماننا ، ولا نكفي بدون ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ولا عظم" (٣).

٤ - حديث سلمان الآخر رضي الله عنه ، وفيه: " إنه لينهانا صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم" (٤).

وجه الدلالة من الأحاديث:

نهي صلى الله عليه وسلم عن الروث والعظم دليل على أن غير الحجر يقوم مقامه ، وإلا لم يكن لتخصيصهما بالنهي معنى (٥).

٥- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: " أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط ، فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثة ، فأتيت بها فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: هذا ركس" (٦).

وجه الدلالة:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٠/١)، كتاب: الوضوء، باب: الاستنجاء بالحجارة، رقم الحديث: (١٥٤).
(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٧٩/٤، كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة ، رقم الحديث (١٤٣١)، وأبو داود في سننه ٣/١، كتاب: الطهارة، باب: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، رقم الحديث: (٨)، والنسائي في المجتبى ٣٨/١، كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاستطابة بالروث، رقم الحديث: (٤٠)، وابن ماجه في سننه ١١٤/١، كتاب: الطهارة وسننها، باب: الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة، رقم الحديث: (٣١٣) وصححه النووي في المجموع ١١٥/٢، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٨).

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٤١/١، كتاب: الوضوء، باب: الأمر بالاستطابة بالأحجار والدليل على أن الاستطابة بالأحجار يجزئ دون الماء، رقم الحديث: (٧٤)، وابن ماجه في سننه ١١٥/١، كتاب: الطهارة وسننها، باب: الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة، رقم الحديث: (٣١٦)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢٥٩).
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٢٢٣/١، كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة، رقم الحديث: (٢٦٢).

(٥) ينظر: الذخيرة ٢٠٨/١، والمجموع ١٣٢/٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٠/١، كتاب: الوضوء، باب: الاستنجاء بالحجارة، رقم الحديث: (١٥٥).

أنه ﷺ علل منع الاستنجاء بها بكونها ركساً ، والركس النجس^(١) ، ولم يعلل بكونها غير حجر^(٢) .

٦ - عن مولى عمر ﷺ قال: " كان عمر ﷺ إذا بال قال: ناولني شيئاً أستنجي به ، قال: فأناوله العود والحجر ، أو يأتي حائطاً يتمسح به ، أو يمس الأرض ولم يكن يغسله " ^(٣) .

٧- أن الاستنجاء مما تعم به البلوى ، ويضطر إليه كل أحد في كل وقت وكل مكان ولا يمكن تأخيره ، فلو كلف نوعاً معيناً شقّ وتعذر في كثير من الأوقات ووقع الحرج^(٤) ، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ^(٥) .

٨ - أن المراد بالأحجار في الأحاديث كل مستحجر ، فيدخل فيه جميع الجامدات^(٦) .

أدلة القول الثاني:

١- الأحاديث التي ورد فيها أمر النبي ﷺ بالاستنجاء بثلاثة أحجار _ كما سبق في أدلة القول الأول _ .

وجه الدلالة منها:

أن النبي ﷺ نصّ على الأحجار ، وعلق الإجزاء بها ، وأمر بها ، وأمره ﷺ يقتضي الوجوب^(٧) .

واعترض عليه:

بأنه إنما خص الأحجار بالذكر ؛ لكونها غالب الموجود للمستنجي بالفضاء ؛ ولأنها

(١) ينظر: فتح الباري ١/٢٥٨، وعمدة القاري ٢/٣٠٣ .

(٢) ينظر: نهاية المحتاج ١/١٤٥ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/١١١)، كتاب: الطهارة، باب: ماورد في الاستنجاء بالتراب، برقم: (٥٣٩)، ومولى عمر هو يسار بن نمير ، وقال البيهقي: هذا الحديث أصح ما روي في هذا الباب ، وقال النووي في الخلاصة ١/١٦٧: ضعيف .

(٤) ينظر: المجموع ٢/١٣٤ .

(٥) سورة الحج، من الآية ٧٨ .

(٦) ينظر: المبدع ١/٩١ .

(٧) ينظر: المغني ١/١٠٣، والمبدع ١/٩١ .

أعم الجامدات وجوداً وأشملها تناولاً^(١).

٢- أن الاستجمار موضع رخصة ورد الشرع فيها بألة مخصوصة ، فوجب الاقتصار عليها كالتراب في التيمم^(٢) .

واعترض عليه:

بأن في كونه من الرخص نظر ؛ وذلك لما يلي :

أ- لأن الرخصة يعتبر فيها تغيير الحكم إلى سهولة لأجل عذر ، وهنا لا عذر في الاستنجاء بالحجر فيجوز ولو مع وجود الماء ، ولا سهولة أيضاً ؛ لأن التغيير من وجوب إلى وجوب^(٣) .

ب- ولأن الرخصة تكون في نفس الفعل لا في المفعول به^(٤) ، فمن عجز عن الوضوء مثلاً رُخص له في التيمم ، والفعل هنا وهو الاستنجاء أو الاستجمار لم يتغير ، وإنما حصل التغيير في المفعول به من الماء إلى الحجارة ونحوها ، فليس برخصة.

٣- قياس تعيين الأحجار في الاستجمار على تعيينها في رمي الجمار.

واعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق ، فالحجر في رمي الجمار تعبدى لا يعقل معناه ، بخلاف الاستنجاء ؛ لأن الغرض منه الإنقاء ، وذلك موجود في غير الحجر مما هو في معناه^(٥) .

الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر - والله أعلم - رجحان القول الأول القائل بجواز الاستجمار بالتراب ؛ لحصول المقصود وهو الإنقاء به ؛ ولأن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم ، ولم يرد دليل يمنع الاستجمار بالتراب ؛ ولعدم سلامة أدلة القول الثاني من الرد والمناقشة .

(١) ينظر: شرح الزركشي ٥٣/١، والمبدع ٩٢/١ .

(٢) ينظر: المغني ١٠٣/١ .

(٣) ينظر: حاشية البجيرمي ٦٠/١ .

(٤) ينظر: مواهب الجليل ٢٨٦/١ .

(٥) ينظر: حاشية البجيرمي ٦٠/١ .

المبحث السابع

البول في مستحم صنع من تراب

صورة المسألة:

المراد بالمستحم: المغتسل . سُمِّي باسم الحميم وهو الماء الحار الذي يغتسل به ، وأطلق على كل موضع يغتسل فيه وإن لم يكن الماء حاراً^(١) .

فإذا كان المستحم مصنوعاً من تراب فما حكم البول فيه ؟

مذاهب العلماء في حكم البول في مستحم صنع من تراب^(٢):

ذهب الفقهاء من الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥) إلى كراهية البول في مستحم مخصوص بصفة ، وذهب الإمام أحمد في رواية إلى كراهية البول في المستحم مطلقاً^(٦)، واختلفت عباراتهم _ أعني من قال بالكراهية في مستحم مخصوص _ في صفة ذلك المستحم^(٧):

أولاً: الحنفية:

ذهب الحنفية إلى أنه: يكره البول في المستحم إذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول ، أو كان المكان صلباً فيوهم المغتسل أنه أصابه منه شيء فيحصل به الوسواس .
أما إذا كان على صفة لا يعود منه رشاش ، أو كان فيه منفذ بحيث لا يثبت فيه شيء

(١) ينظر: نيل الأوطار ١/١٠٥ .

(٢) من العلماء من قال بعدم جواز البول في المستحم مطلقاً على أي صفة كان، ومنهم من رخص فيه مطلقاً كابن سيرين وغيره، ومنهم من كرهه. ينظر: عون المعبود ١/٣٢ ، وتحفة الأhoodي ١/٨٢ ، عمدة القاري ١٩/١٨٠ .

(٣) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/٣٥ .

(٤) ينظر: الإقناع للشربيني ١/٥٨ .

(٥) ينظر: كشف القناع ١/٦٢ .

(٦) ينظر: الإنصاف ١/٩٩ .

(٧) ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب المالكية إلا هذه الجملة: "يجتنب المستحم لما في الترمذي أنه ﷺ قال: " لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يتوضأ فيه أو يغتسل منه فإن عامة الوسواس منه " . الذخيرة ١/٢٠٣ .

من البول لم يكره البول فيه^(١).

ثانياً: الشافعية:

ذهب الشافعية إلى أنه: يكره البول في المغتسل ، ومحل ذلك إذا لم يكن ثم منفذ ينفذ فيه البول والماء^(٢).

ثالثاً: الحنابلة:

ذهب الحنابلة إلى أنه: يكره البول في مستحم غير مقير^(٣) أو مبلط، فإن بال في المقير أو المبلط أو المخصص ثم أرسل عليه الماء قبل اغتساله فلا بأس^(٤).

واستدلوا على كراهية البول في المستحم بما يلي:

١- عن عبد الله بن مغفل^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ: " لا يبولن أحدكم في مستحمة ثم يتوضأ فيه فإن عامة الوسواس منه"^(٦).

٢- عن رجل صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة قال: " نهى النبي ﷺ أن يتمشط

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٣٤٤/١، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٣٥/١.

(٢) ينظر: الإقناع للشريبي ٥٨/١، ومغني المحتاج ٤٢/١، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٤٧/١.

(٣) من القير أو القار ، وهو: شيء أسود تظلى به الإبل والسفن ، وقيل: هو الزفت.

ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤٩٩/٦ (مادة قير).

(٤) ينظر: كشاف القناع ٦٢/١، ومنتهى الإرادات ٣٥/١، والمغني ١٠٩/١، ومطالب أولي النهي ٦٩/١.

(٥) هو عبد الله بن مغفل بن عبد غنم ويقال ابن عبد نهم بن عفيف المزني ، نسبة إلى أمه مزينة بنت كلب بن وبرة ، أبو سعيد ، وقيل: أبو زياد، كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة، روى عنه جماعة من التابعين، وأروى الناس عنه الحسن ، أحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس بالبصرة ، توفى بالبصرة سنة ٥٩هـ، وقيل: سنة ٦٠ هـ.

ينظر: الاستيعاب ٩٩٦/٣ وما بعدها، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٤٢/٤ .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه ٧/١، كتاب: الطهارة، باب: البول في المستحم، رقم الحديث: (٢٧)، بلفظ: "لا يبولن أحدكم في مستحمة ثم يغتسل فيه" ، وقال: قال أحمد: "ثم يتوضأ فيه فإن عامة الوسواس منه"، وسكت عنه وقد قال في رسالته لأهل مكة: "كل ما سكت عنه فهو صالح"، وأخرجه الترمذي في سننه ٣٣/١، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في كراهية البول في المغتسل، رقم الحديث: (٢١)، بلفظ: "نهى أن يبول الرجل في مستحمة وقال: إن عامة الوسواس منه، وقال: هذا حديث غريب، وأخرجه النسائي في المجتبى ٣٤/١، كتاب: الطهارة، باب: كراهية البول في المستحم، رقم الحديث: (٣٦) ، وابن ماجه في سننه ١١١/١، كتاب: الطهارة وسننها، باب: كراهية البول في المغتسل، رقم الحديث: (٣٠٤) ، وقال النووي: في المجموع ١١٠/٢: حديث حسن، وصححه الألباني في صحيح النسائي (٣٦) دون قوله: "فإن عامة الوسواس منه".

أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله" (١) .

قال الشوكاني (٢): "وربط النهي بعلّة إفضاء المنهي عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهي عن التحريم إلى الكراهة" (٣) .

وحمل بعض العلماء النهي في الحديثين على ما إذا كانت أرض المستحم لينة أو رخوة ؛ وذلك لأن البول يستقر فيها بخلاف الصلبة ، وبعضهم حمّله على الأرض الصلبة ؛ لأنه يخاف عود الرشاش فيها بخلاف الرخوة (٤) .

٣- قالوا: نُهي عنه خشية أن يصيبه شيء من الجن ؛ لأن المغتسل محل حضور الشياطين ؛ لما فيه من كشف العورة فهو في معنى البول في الجحر (٥) ، وقال أنس بن مالك رضي الله عنه : "إنما يكره البول في المغتسل مخافة اللمم" (٦) . واللمم: طرف من الجنون (٧) .

بعد القراءة في كتب الفقهاء والنظر في شروح أحاديث النهي عن البول في المستحم يظهر - والله أعلم - كراهية البول في مستحم صنع من تراب ؛ للحديثين السابقين ؛ ولأن التراب يمسك النجاسة وتستقر فيه ، فيصير الموضع نجساً ، وتكون هناك ملامسة للنجاسة ، مما يورث في القلب وسوسة هل أصابته نجاسة أم لا؟ ومعلوم أن قطع وسائل الوسواس مطلب شرعي .

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٨/١ ، كتاب: الطهارة، باب: البول في المستحم، رقم الحديث: (٢٨)، والنسائي في المجتبى ١/١٣٠ ، كتاب: الطهارة، باب: في البول في المستحم، رقم الحديث: (٢٣٨) ، وقال الألباني في تمام المنة ٦٢: إسناده صحيح.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني، ولد سنة ١١٧٣هـ في هجرة شوكان ، ونشأ بصنعاء ، قرأ على جملة من العلماء منهم: والده ، والحداثي ، والحرازي ، بدأ بالفتيا وعمره ٢٠ سنة ، ومن تصانيفه: نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار ، والدرر البهية وشرحها الدراري المضية ، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية ، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، والبدر الطالع ، والسيل الحرار ، وكانت وفاته سنة ١٢٥٠هـ . ينظر: البدر الطالع ٢/٢١٤ ، وأبجد العلوم ٣/٢٠١ .

(٣) نيل الأوطار ١/١٠٥ .

(٤) ينظر: فيض القدير ١/٣٤٥ ، وعون المعبود ١/٣٢ .

(٥) ينظر: شرح السيوطي لسنن النسائي ١/٣٥ .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (١٠٦/١) ، كتاب: الطهارات، رقم (١٢٠٢) .

(٧) ينظر: لسان العرب ١٢/٥٥١ ، ومختار الصحاح ١/٢٥٢ (مادة لم) .

قال علي بن محمد الطنافسي^(١) تعليقاً على أحاديث النهي: "إنما هذا في الحفيرة، فأما اليوم فمغتسلاتهم الجص^(٢) والصاروج^(٣) والقيبر، فإذا بال وأرسل عليه الماء فلا بأس به"^(٤).
 "وفرق عطاء^(٥) بين المغتسل المشيد وبين ما ليس بمشيد منه مثل البطحاء فقال: أما المشيد فلا يستقر فيه شيء ولا أبالي أن أبول فيه، وكره أن يبول فيما كان في بطحاء منه... قال أبو بكر^(٦): والذي قاله عطاء حسن"^(٧).

- (١) هو علي بن محمد الطنافسي بن أخت يعلى بن عبيد يروي عن ابن عيينة ووكيع، حدث بالري وقزوين حديثه عند أهل هذين المصرين، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين أو قبلها أو بعدها بقليل. ينظر: الثقات ٤٦٧/٨.
- (٢) الجص: بكسر الجيم وفتحها، الذي يطلى به، وتبيض به المنازل، وهو معرّب. ينظر: لسان العرب ١٠/٧، ومعجم البلدان ٣٦٦/٤.
- (٣) الصاروج: النورة بأحلاطها تطلّى بها الحياض والحمامات، وهو بالفارسية جاروف، فأعرب فقيل: صاروج، وصرحها به طلاها. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٥٨/٧.
- (٤) المغني ١٠٩/١.
- (٥) هو عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي الصالح، تابعي مشهور، قال أحمد بن حنبل: هو ثقة رجل صالح، كان يحتتم القرآن كل ليلة، روى عن عبد الله ابن أبي أوفى وطائفه، حسن الحديث كان محلّه الصدق قديماً قبل أن يختلط ثم تغير حفظه، مات سنة ١٣٦ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١١٠/٦ وما بعدها، وشذرات الذهب ١٩٤/١.
- (٦) هو ابن المنذر محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري الفقيه، نزيل مكة، أحد الأئمة الأعلام وممن يقتدى بنقله في الحلال والحرام، وكان مجتهداً لا يقلد أحداً، من مصنفاته: المبسوط في الفقه، والإشراف في معرفة الخلاف، والأوسط وهو أصل الإشراف، والإجماع، والإقناع، توفي سنة ٣١٨ هـ. ينظر: طبقات الشافعية ٩٨/١، وتذكرة الحفاظ ٧٨٢/٣.
- (٧) الأوسط ٣٣٢/١.

المبحث الثامن

الوضوء أو الاغتسال إذا كان على بعض الأعضاء أو الشعر طين أو تراب يمنع وصول الماء إلى البشرة

اتفق فقهاء المذاهب — رحمهم الله — من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) على أن من شروط صحة الوضوء والغسل إزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى شيء من أعضاء الوضوء في الوضوء، وإلى جميع الجسد في الغسل، ومن ذلك: الطين والتراب المانعين من وصول الماء إلى البشرة.

واستدلوا بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٥)

وجه الدلالة:

أن من كان على شيء من أعضائه طين أو تراب يمنع وصول الماء إلى البشرة لا يُعدّ غسل أو مسح هذا العضو، وإنما غسله إلا الجزء الذي عليه طين أو تراب منع وصول الماء إليه.

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٦، والبحر الرائق ١/١٤.

(٢) ينظر: مواهب الجليل ١/١٨٧، والفواكه الدواني ١/١٣٥.

(٣) ينظر: المجموع ١/٥٢٩ و ٢/٢٢٨، والإقناع للشرييني ١/٣٦.

(٤) ينظر: كشاف القناع ١/٨٦، ٨٥، وشرح منتهى الإرادات ١/٥١، ٥٢.

(٥) سورة المائدة، من الآية ٦.

٢- قول النبي ﷺ: " أسبغوا الوضوء " (١).

وجه الدلالة:

الإسباغ هو تعميم الماء على جميع الأعضاء ، فيجب إزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى البشرة من طين أو تراب أو غيرها ؛ ليحصل الإسباغ الذي أمر به النبي ﷺ .

٣- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال: " ارجع فأحسن وضوءك " فرجع ثم صلى (٢).

وجه الدلالة:

أنه لا يتحقق معنى المسح أو الغسل للعضو الذي تُرك منه شيء ولو يسيراً ، بدليل أمره ﷺ لمن ترك موضع ظفر بإعادة الوضوء ، وفي هذا دلالة على عدم صحة طهارة من كان على شيء من أعضائه طين أو تراب يمنع وصول الماء إلى البشرة.

وإذا كان الطين أو التراب المانع من وصول الماء إلى البشرة يسيراً عُفي عنه وصحت الطهارة عند الدبوسي (٣) من الحنفية (٤) ، وهو قول عند المالكية (٥) ، وقول عند الحنابلة (٦) ؛ وذلك لمشقة التحرز منه ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية _رحمه الله_ (٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٢١٤ ، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكاملهما، رقم الحديث: (٢٤١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٢١٥ ، كتاب: الطهارة، باب: وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة، رقم الحديث: (٢٤٣).

(٣) هو أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي البخاري ، شيخ الحنفية ، عالم ما وراء النهر ، وأول من وضع علم الخلاف وأبرزه ، كان من أذكى الأمة ، قرأ بتلمسان وفاس وغيرها ، ومن مصنفاته: كتاب تقويم الأدلة ، وكتاب الأسرار ، وكتاب الأمد الأقصى ، مات ببخارى سنة ٤٣٠ هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٥٢١ ، وطبقات الحنفية ٢/٢٥٢.

(٤) ينظر: الفتاوى الهندية ١/٤ .

(٥) ينظر: مواهب الجليل ١/٢٠٠ ، والذخيرة ١/٢٧٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/١٥٨ ، ١٥٩ .

(٧) ينظر: الاختيارات الفقهية ١/١٢ .

وضابط هذا اليسير هو العرف ، فما كان يسيراً عرفاً كالذي يكون في شقوق الرجل ، وما لا يستطيع الامتناع عنه ، كحال أرباب الصنائع ونحو ذلك ، فهو اليسير المعفو عنه .

وإن كان تحت الأظافر وسخ من طين أو تراب ونحوهما يمنع وصول الماء إلى ما تحته فذهب الحنفية في قول^(١) ، والمالكية^(٢) ، والغزالي من الشافعية^(٣) ، والحنابلة على الصحيح من مذهبهم^(٤) إلى أنه يُعفى عنه ، ويصح الوضوء والغسل ؛ للحاجة إذ لا يمكن تجنبه إلا بجرح ؛ ولأن ما تحت الأظفار مما يستر عادة فلو كان غسله واجباً لبينه لهم ﷺ ؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه ، ولأنه ﷺ كان ينكر على أصحابه ما تحت أظفارهم من وسخ ، ويعيب عليهم نتن ریحها لا بطلان طهارتهم ، ولو كان مبطلاً للطهارة لكان ذلك أهم من نتن الريح ، فكان أحق بالبيان^(٥) .

يتبين مما سبق _ والله تعالى أعلم _ أن الأصل وجوب إزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى البشرة من طين وتراب وغيرهما ، ولا يعفى عنه ولو كان يسيراً ، وإن توضع المكلف أو اغتسل وكان على شعره أو شيء من أعضائه ما يمنع وصول الماء إلى البشرة لم تصح طهارته .

لكن من ابتلي بعمل يستخدم فيه الطين أو غيره مما قد يمنع وصول الماء إلى البشرة ، فعليه قبل وضوئه أو اغتساله أن يجتهد في إزالة كل ما يحول دون وصول الماء إلى البشرة ، ولا يقصّر في ذلك ، فإن بقي شيء يسير يشق التحرز منه ، أو لم يتنبه له ، أو تنبه له لكن شق عليه إزالته ؛ لجفافه ونحو ذلك ، وخشي خروج وقت الصلاة فيُعفى عن ذلك اليسير سواء أكان تحت أظفاره أم كان في محل آخر ؛ لأن الدين يسر ، وما جعل علينا في الدين من حرج _ والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٦٦ ، والفتاوى الهندية ٤/١ ، وحاشية ابن عابدين ١/١٥٤ .

(٢) ينظر: منح الجليل ١/٨٠ .

(٣) ينظر: إحياء علوم الدين ١/١٤١ .

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٥٨ .

(٥) ينظر: الفتاوى الهندية ٤/١ ، وإحياء علوم الدين ١/١٤١ ، والمغني ١/٨٦ .

المبحث التاسع

إزالة النجاسة الطارئة بالتراب

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: استعمال التراب في إزالة النجاسة الطارئة على عين طاهرة .
- المطلب الثاني: تطهير تراب الأرض المختلط بنجاسة وقعت عليه .
- المطلب الثالث: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسة .
- المطلب الرابع: تطهير النعل ونحوه بدلكه بالتراب .
- المطلب الخامس: طهارة مؤخره ثوب المرأة إذا جرت على الأرض .
- المطلب السادس: طهوية التراب المحترق بنجاسة .

تهديد

قسم الفقهاء النجاسة إلى قسمين^(١):

الأول: نجاسة عينية^(٢):

وهي النجاسة الذاتية الملازمة للعين لا تنفك عنها ، كنجاسة عذرة بني آدم وبولهم .

الثاني: نجاسة حكمية^(٣):

وهي النجاسة الطارئة على المحل الطاهر^(٤)، وهذه متى ما زالت أوصافها عن هذا المحل الطاهر فإنه يزول حكمها ، كالثوب المتنجس ، والنعل المتنجس ، ونحو ذلك مما كان طاهراً ثم وقعت عليه النجاسة العينية فتنجس .

والمطالب الستة في هذا المبحث متعلقة بالقسم الثاني فهي تدور حول طهورية أشياء طاهرة وقعت عليها أو خالطتها نجاسة عينية ، أو في كيفية تطهيرها .
ودخول التراب في هذه مسائل ، إما بحثاً عن حكم التطهير وإزالة النجاسة به ، أو عن كيفية تطهيره إذا وقعت النجاسة عليه .

(١) ينظر: مواهب الجليل ١/١٥٩، وكشاف القناع ١/١٨١، وفقه الدليل والتعليل والتأصيل ١/٩٢ وما بعدها.

(٢) وهي عند الشافعية: النجاسة التي يدرك لها طعم أو لون أو ريح. ينظر: إعانة الطالبين ١/٧٦.

(٣) وهي عند الحنفية: التي تكون من حدث أكبر أو أصغر كأن يكون الشخص محدثاً أو جنباً أو حائضاً. ينظر: البحر الرائق ١/٧٤.

وعند الشافعية: التي لا يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح ، كبول وقع على القميص و جفّ ولم يعد له أثر. ينظر: إعانة الطالبين ١/٧٦.

(٤) وهذا التعريف ذكره بعض الحنفية مفهوماً للنجاسة العينية . ينظر: المبسوط ١/٧٢، ٩١، ٩٤.

ومما يحسن ذكره والإلمام به هنا قواعد فقهية مهمة في باب إزالة النجاسة ، وكثيراً ما تكون أصلاً في دراسة بعض المسائل أو سبباً في ترجيح قول على غيره وهي^(١):

القاعدة الأولى : الأصل في الأعيان الطهارة.

القاعدة الثانية : النجاسة العينية لا تطهر بحال ، والحكمية تطهر بتطهير مواردها .

القاعدة الثالثة : تزال النجاسة بكل مزيل مباح طاهر ، وهذا أصل فيما تزال به النجاسة.

القاعدة الرابعة : النجاسة عين مستقدرة شرعاً فمتى ما زالت أوصافها زال حكمها ، وهي فرع عن القاعدة التي تقول: (الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا) .

القاعدة الخامسة : النجاسة من باب التروك فلا تفتقر في إزالتها إلى نية ، بخلاف باب المأمورات ، فإن النية شرط في صحة المأمورات ، وشرط في ترتب الثواب في التروك .

(١) ينظر: فقه الدليل والتعليل والتأصيل ١/٩٢ وما بعدها.

المطلب الأول

استعمال التراب في إزالة النجاسة الطارئة على عين طاهرة^(١)

صورة المسألة:

عين طاهرة (ثوب مثلاً) أصابها نجاسة طارئة (بول أو غيره من النجاسات) ، فهل تطهر هذه العين مما أصابها من نجاسة وإن لم يستعمل التراب ، بمعنى هل يشترط أو يتعين استعمال التراب في إزالة هذه النجاسة أم لا؟

اختلف الفقهاء _ رحمهم الله _ في ذلك على قولين:

القول الأول:

لا يشترط التراب في إزالة النجاسة الطارئة على عين طاهرة ، وهو الصحيح عند الحنابلة^(٢) ، وذهب الحنفية^(٣) ، والمالكية^(٤) ، وهو الصحيح عند الشافعية^(٥) إلى عدم اشتراط ما سوى الماء تراباً كان أو غيره.

القول الثاني:

يشترط استعمال التراب ، وهو المذهب عند الحنابلة على قولهم بوجوب غسل النجاسات سبعا^(٦) ، ورواية عندهم على قولهم بوجوب غسل النجاسات

(١) يخرج من محل البحث في هذا المطلب استعمال التراب في إزالة نجاسة الكلب، فسيأتي الحديث عنها في المطلب الثالث _ بإذن الله _.

(٢) ينظر: شرح العمدة ٩٣/١، والفروع ٢٠٥/١، والإنصاف ٣١٤/١.

وهذا القول هو المذهب على القول بوجوب غسل النجاسات ثلاثاً ، ورواية ثانية على القول بوجوب غسل النجاسات سبعا ، وفي كلا الاعتبارين هو الصحيح عندهم. (ينظر: الإنصاف ٣١٤/١)

(٣) ينظر: البحر الرائق ٢٤٩/١، والفتاوى الهندية ٤٢/١ .

(٤) ينظر: مواهب الجليل ٦٣/١ .

(٥) ينظر: حاشية الجمل ١٩٢/١، وحاشية الرملي ١٩/١.

(٦) ينظر: شرح العمدة ٩٣/١، والفروع ٢٠٥/١، والإنصاف ٣١٤/١.

ثلاثاً^(١)، وذهب المالكية في قول^(٢)، والشافعية في قول كذلك^(٣) إلى اشتراط ما تتوقف عليه إزالة النجاسة نحو صابون وأشنان، ولم يعينوا التراب أو غيره.

أدلة القول الأول:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن خولة بنت يسار^(٤) قالت: يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه، فكيف أصنع؟ قال: "فإذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلي فيه"، قالت: يا رسول الله إن لم يخرج أثره، قال: "يكفيك الماء ولا يضرك أثره"^(٥).

وجه الدلالة:

دل الحديث على عدم وجوب استعمال التراب؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر به السائلة ولم يبينه لها، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

٢- عامة الأحاديث في إزالة النجاسة لم يؤمر فيها باستعمال التراب، ومنها:

أ- قول النبي صلى الله عليه وسلم لأسماء في دم الحيض: "تحتة ثم تقرصه بالماء وتنضحه وتصلي فيه"^(٦).

ب- أحاديث الاستنجاء فإنه نُقل عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً، ونقل عنه ذلك يده بالتراب

(١) ينظر: الفروع ٢٠٥/١، والإنصاف ٣١٤/١.

(٢) ينظر: منح الجليل ٧٢/١.

(٣) ينظر: المجموع ٥٤٥/٢، وحاشية الرملي ١٩/١.

(٤) هي أم علي بنت يسار بن قيس بن الحارث بن مالك بن زيان بن عبد ياليل بن خزامة، وهي أم محمد وضباعة وأم حكيم، قال ابن عبد البر: "وأخشى أن تكون خولة بنت اليمان؛ لأن إسناد حديثهما واحد وإنما هو علي بن ثابت عن الوازع ابن نافع عن أبي سلمة... إلا أن من دون علي بن ثابت يختلف في الحديثين، وفي ذلك نظر".

ينظر: الإكمال (٣١٩/١)، والاستيعاب (١٨٣٤/٤).

(٥) أخرجه أبو داود ١٠٠/١، كتاب: الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها، رقم الحديث: (٣٦٥)، وأحمد في مسنده ٣٦٤/٢، مسند أبي هريرة، رقم الحديث: (٨٧٥٢)، والبيهقي ٤٠٨/٢، كتاب: الطهارة، باب: ذكر البيان أن الدم إذا بقي أثره في الثوب بعد الغسل لم يضر، رقم الحديث: (٣٩١٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٩٨)، وقال ابن باز في حاشيته على بلوغ المرام (٧٣): في إسناد ابن لهيعة، وهو ضعيف لكن المعنى صحيح.

(٦) أخرجه البخاري (٩١/١)، كتاب: الوضوء، باب: غسل الدم، رقم الحديث: (٢٢٥).

بعده^(١) وهو سنة ، ولم ينقل عنه استعمال التراب في إزالة النجاسة ، وهو واجب^(٢) .

واعترض عليه:

بأن هذا يقتضي سقوط وجوب استعمال التراب في نجاسة السبيل دون غيرها^(٣) .

ويمكن أن يجاب عنه:

بأن باقي النجاسات لا دليل على وجوب استعمال التراب في إزالتها فتسقط أيضاً .

٣- أن الأصل عدم وجوب استعمال التراب في إزالة النجاسات حتى يرد الشرع بدليل يوجب ذلك ، ولا دليل في غير نجاسة الكلب ، فوجب الاقتصار على مورد النص^(٤) .

٤- أن اشتراط استعمال التراب لإزالة جميع النجاسات فيه مشقة عظيمة ، لا سيما مع اشتراط طهارته^(٥) .

دليل القول الثاني:

قياس النجاسات على نجاسة الكلب ؛ لأنها في معناها ، والحكم لا يختص بمورد النص بدليل إلحاق عرق الكلب وبوله بريقه ، فكما يجب استعمال التراب في إزالتها كذلك يجب استعماله في إزالة النجاسات الأخرى^(٦) .

واعترض عليه بما يلي:

١- أن ولوغ الكلب فيه لزوجة لا تزول غالباً إلا باستعمال التراب .

وأجيب عنه:

(١) ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء دعا بماء فاستنحى ثم مسح يده على الأرض ثم توضأ" . أخرجه أحمد في مسنده ٤٥٤/٢ ، برقم: (٩٨٦١) .

(٢) ينظر: شرح العمدة ٩٤/١ .

(٣) ينظر: المرجع السابق .

(٤) ينظر: المبدع ٢٣٨/١ ، وكشاف القناع ١٨٣/١ .

(٥) ينظر: شرح العمدة ٩٤/١ .

(٦) ينظر: شرح العمدة ٩٣/١ وما بعدها ، والمبدع ٢٣٨/١ .

بأن اللزوجة الموجودة في ولوغ الكلب ، غير موجودة في نجاسة الكلب الأخرى كالبول والعرق ، وقد قالوا بوجوب استعمال التراب في الجميع^(١).

٢- أنه قياس في مقابل النص ، فنجاسة الكلب ورد النص باستعمال التراب في تطهير ما أصابه شيء منها ، بخلاف غيرها من النجاسات.

الترجيح:

الراجح _ والله أعلم _ عدم اشتراط استعمال التراب في إزالة النجاسة الطارئة على عين طاهرة _ غير نجاسة ولوغ الكلب _ ؛ لظهور ضعف ما استدل به من قال بالاشتراط ؛ ولصراحة أدلة من قال بعدم الاشتراط ووضوح دلالتها على قولهم ؛ ولأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد دليل من الشارع ، ولا دليل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية _ رحمه الله _ : "النجاسة من باب ترك المنهي عنه فحينئذ إذا زال الخبث بأي طريق كان حصل المقصود ، ولكن إن زال بفعل العبد ونيته أثيب على ذلك ، وإلا إذا عدت بغير فعله ولا نيته زالت المفسدة ولم يكن له ثواب ولم يكن عليه عقاب"^(٢).

لكن على المسلم أن يحرص على إزالة النجاسة وآثارها خاصة إذا تعلق الأمر بالعبادة كما لو كانت النجاسة على بدنه أو ثوبه وهو يريد الصلاة ونحو ذلك ، وإن استعمل ما يزيل آثار النجاسة مما هو متوفر ، كالصابون ونحوه فحسن ؛ لما روي أن امرأة من غفار أوردتها النبي ﷺ على حقييته^(٣) فحاضت ، قالت: فنزلت فإذا بها دم مني ، فقال: "ما لكِ لعلك نفست" ، قلت: نعم ، قال: "فأصلحي من نفسك ثم خذي إناء من ماء فاطرحي فيه

(١) ينظر: المرجعين السابقين.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٧٨/٢١.

(٣) الحقيية هي: الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب _ والقتب ما يوضع على ظهر البعير _ ، وقيل: هي الوعاء الذي يجمع الرجل فيه زاده. ينظر: النهاية في غريب الأثر ٤١٢/١.

ملحاً ثم اغسلي ما أصاب الحقيبة من الدم" (١) .

(١) أخرجه أبو داود ٨٤/١ ، كتاب: الطهارة، باب: الاغتسال من الحيض، رقم الحديث: (٣١٣)، والبيهقي ٤٠٧/٢ ، كتاب: الحيض، باب: ما يستحب من استعمال ما يزيل الأثر مع الماء في غسل الدم، رقم الحديث: (٣٩١٤)، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٣١٣) .

المطلب الثاني

تطهير تراب الأرض المختلط بنجاسة وقعت عليه

صورة المسألة:

الأرض الترابية إذا أصابتها نجاسة وخالطت ترابها ، فيما أن تكون هذه النجاسة مائعة كالبول ، أو غير مائعة كالعدرة ، فما السبيل إلى تطهيرها في الحالين؟

أولاً: تطهير تراب الأرض المختلط بنجاسة مائعة:

اختلف الفقهاء في كيفية تطهير الأرض الترابية مما أصابها من نجاسة مائعة _ كالبول والخمر وغيرهما _ على قولين:

القول الأول:

التفصيل: فإن كانت الأرض رخوة تتشرب الماء فتطهيرها بصب الماء عليها حتى يغلب على الظن أنها طهرت. وإن كانت صلبة منحدره فتطهيرها بحفر حفرة في أسفلها وصب الماء عليها ، فإذا اجتمع الماء في تلك الحفرة كُبست بالتراب. وإن كانت صلبة مستوية فتطهيرها بصب الماء عليها ثلاث مرات وتجفف كل مرة بخرقة طاهرة ، أو أن يصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة ثم تُترك حتى تجف. وهو قول الحنفية^(١).

القول الثاني:

تظهر بصب الماء عليها وغمرها به حتى يذهب لون النجاسة ويريجها ، وإن أصاب الأرض مطر أو ماء سيول فغمرها ، فهو كما لو صب عليها ، وذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

أدلة القول الأول:

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ٧١/١، والبحر الرائق ٢٣٨/١، وحاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ١٠٩/١.

(٢) ينظر: مواهب الجليل ١٥٩/١، وحاشية الدسوقي ٧٨/١ وما بعدها .

(٣) ينظر: الأم ٥٣/١، والوسيط ١٩٦/١، وحلية العلماء ٢٥٢/١، والمجموع ٥٤٣/٢.

(٤) ينظر: المغني ٤١٨/١، والمبدع ٢٣٩/١، وكشاف القناع ١٨٥/١، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ٧٧/١.

١- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد ، فجزه الناس ، فنهاهم النبي ﷺ ، فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه^(١).

وجه الدلالة:

الدُّنُوبُ_بفتح الذال وضم النون_ هي الدلو المملوءة ماء ، وأهريق عليه أي: صُب عليه^(٢)، وفي الاكتفاء في تطهير أرض مسجده ﷺ بصب الماء من غير حفر دلالة على أن أرض المسجد كانت رخوة .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن الحديث يدل على أن تطهير الأرض من النجاسة المائعة يكون بصب الماء أيًا كان نوع الأرض ، ولا دلالة فيه على أن الأرض رخوة .

٢- عن عبد الله بن معقل رضي الله عنه^(٣) قال: قام أعرابي إلى زاوية من زوايا المسجد فانكشف فبال فيها ، فقال ﷺ: " خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء"^(٤).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أمر بأخذ التراب وإلقائه لتطهير الأرض من النجاسة ، وأمره يقتضي الوجوب.

واعترض عليه بما يلي:

(١) أخرجه البخاري بلفظه ٨٩/١، كتاب: الوضوء، باب: يهريق الماء على البول، رقم الحديث: (٢١٩)، ومسلم بنحوه ٢٣٦/١، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها، رقم الحديث: (٢٨٤).

(٢) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٠/٣، وتحفة الأحوذى ٣٨٩/١.

(٣) هو عبد الله بن معقل بن مقرن ، أبو الوليد المزني الكوفي لأبيه صحبة ، ثقة من خيار التابعين ، حدث عن أبيه ، وعن علي ، وابن مسعود ، وجماعة ، وحدث عنه أبو إسحاق السبيعي ، وعبد الملك بن عمير ، ويزيد بن أبي زياد ، وآخرون ، توفي سنة ٨٨ هـ

ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٦/٤، والإصابة في تمييز الصحابة ٢١٢/٥ .

(٤) أخرجه أبو داود ١٠٣/١، كتاب: الطهارة، باب: الأرض يصيبها البول، رقم الحديث: (٣٨١)، والدارقطني ١٣٢/١، كتاب: الطهارة، باب: في طهارة الأرض من البول، والبيهقي ٤٢٧/٢، كتاب: الطهارة، باب: طهارة الأرض من البول، رقم الحديث: (٤٠٤٠) ، قال أبو داود والدارقطني: مرسل رواه عبد الله بن معقل وهو تابعي لم يدرك النبي ﷺ .

الأول: أنه مرسل فعبد الله بن معقل تابعي لم يدرك النبي ﷺ ، وقال الإمام أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر ، وقال أبو داود: وقد روي مرفوعاً ولا يصح^(١) .

وأجابوا عنه:

بأن المرسل معمول به عندنا ، والذي يترك العمل بالمرسلات يترك العمل بأكثر الأحاديث^(٢) ، وقال الحافظ ابن حجر: ولهذا الحديث إسنادان موصولان: أحدهما عن ابن مسعود ، والآخر عن واثلة بن الأسقع ، وفيهما مقال^(٣) .

الثاني: لو كان الحفر أو نقل التراب مطهراً _ كما تقولون _ لاكتفى به في الحديث ولما أمر بصب الماء ؛ لأنه حينئذ يكون زيادة تكليف وتعب من غير منفعة تعود إلى المقصود وهو تطهير الأرض^(٤) .

وأجيب عنه:

بعدم التسليم بانعدام الفائدة من صب الماء ؛ لأنه إن أمر بصب الماء أولاً ثم بأخذ التراب ففائدة الصب حينئذ ذهاب رائحة البول ، وإن أمر بأخذ التراب أولاً ثم بصب الماء فيحتمل وجهين: الأول: أنه أمر بصب الماء على مكانه لاحتمال أن يكون بقي شيء من التراب المتنجس بالبول فيكون الصب مطهراً له ، والثاني: أن يكون الأمر بالصب تعبدياً^(٥) .

الثالث: لو ثبتت هذه الزيادة لبطل قول من قال إن أرض مسجده ﷺ رخوة ؛ لأنكم تقولون بالتطهير بالحفر ونقل التراب في الأرض الصلبة لا الرخوة^(٦) .

٣- عن أنس رضي الله عنه أن أعرابياً بال في المسجد فقال النبي ﷺ: " احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوباً من ماء"^(٧) .

(١) ينظر: تلخيص الحبير ١/٣٧ .

(٢) ينظر: عمدة القاري ٣/١٢٦ .

(٣) ينظر: تلخيص الحبير ١/٣٧ .

(٤) ينظر: عون المعبود ٢/٢٩ ، وتحفة الأحوذى ١/٣٩٠ .

(٥) ينظر: اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٨٢ .

(٦) ينظر: سبل السلام ١/٢٥ .

(٧) لم أجدّه عن أنس بهذا اللفظ، وأخرج عبد الرزاق في مصنفه ١/٤٢٤ عن طاووس مرسلاً بلفظ: "احفروا مكانه واطرحوا عليه دلو من ماء علموا ويسروا ولا تعسروا"، كتاب: الصلاة، باب: البول في المسجد، رقم الحديث: (١٦٥٩) .

واعترض عليه:

بأن الدارقطني أعلّه ففي إسناده عبد الجبار عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أنس ، وعبد الجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ ، ودخل عليه حديث في حديث ، فعند ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاووس مرسلًا وفيه " احفروا مكانه" ، وعن يحيى بن سعيد عن أنس موصولاً وليست فيه هذه الزيادة^(١).

وأجيب عنه:

بقول ابن حجر تعليقاً على كلام الدارقطني: "وهذا تحقيق بالغ إلا أن هذه الطريق المرسلة مع صحة إسناده إذا ضمت إلى أحاديث الباب أخذت قوة"^(٢)، ولهذا المرسل شواهد منها: حديث عبد الله بن معقل السابق^(٣).

٤- حديث طاووس قال: بال أعرابي في المسجد فأرادوا أن يضربوه فقال النبي ﷺ: "احفروا مكانه واطرحوا عليه دلوًا من ماء علّموا ويسّروا ولا تعسّروا"^(٤).

واعترض عليه بما يلي:

الأول: أنه مرسل ، وفي الأخذ والعمل بالأحاديث المرسلة والضعيفة ترك للحديث الصحيح .

وأجيب عنه:

بأننا عملنا بالصحيح فيما إذا كانت الأرض رخوة ، وعملنا بالضعيف على زعمكم لا على زعمنا فيما إذا كانت الأرض صلبة ، والعمل بالكل أولى من العمل بالبعض وإهمال البعض^(٥).

ويمكن أن يرد عليه:

بأنه لا يمكن العمل بالجميع ؛ لتعارضها ، فالأعرابي بال في نفس المسجد ، وفي إثباتكم للتطهير بالحفر الواردة في الأحاديث المرسلة ترك للتطهير بصب الماء الوارد في الحديث

(١) ينظر: تلخيص الحبير ١/٣٧.

(٢) المرجع السابق .

(٣) ينظر: المرجع السابق .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١/٤٢٤، كتاب: الصلاة، باب: البول في المسجد، رقم الحديث: (١٦٥٩).

(٥) ينظر: عمدة القاري ٣/١٢٦.

الصحيح ؛ لأنكم تقولون بالأول في الأرض الصلبة ، وبالثاني في الأرض الرخوة ، والأرض هنا واحدة .

الثاني: أن أمر النبي ﷺ بالحفر ونقل التراب في هذا الحديث وسابقه ليس فيه تفريق بين الأرض الرخوة والصلبة ، فلا دلالة فيها على تفصيلكم.

٥- قالوا بأن القياس يقتضي هذا الحكم ؛ لأن الغسالة نجسة فلا تطهر الأرض ما لم تحفر وينقل التراب^(١).

ويمكن أن يُعترض عليه:

بأن النبي ﷺ في الحديث الصحيح السابق " أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه " واكتفى بالأمر بصب الماء ، وهذا يدل دلالة واضحة وصريحة على أن الأرض تطهر بذلك ، ولو وجب غيره في التطهير لأمر به ﷺ في وقته.

٦- أن الأرض إذا كانت رخوة لا تحتاج إلى حفر ؛ لأن الماء يتسفل فيها ويتخللها حتى يغمرها بخلاف الصلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب ؛ لأن الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها ، وإن كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء لا تغسل ؛ لعدم الفائدة في الغسل^(٢).

أدلة القول الثاني:

١- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد فزجره الناس فنهاهم النبي ﷺ فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه^(٣).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام أعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس فقال لهم النبي ﷺ: " دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء ، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين " ^(٤).

وجه الدلالة من الحديثين:

(١) ينظر: المرجع السابق .

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء ١/٧٦ وما بعدها، وفتح الباري ١/٣٢٥ .

(٣) سبق تخرجه ص ٧٦ .

(٤) أخرجه البخاري ١/٨٩، كتاب: الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد، رقم الحديث: (٢١٧).

أمر النبي ﷺ بصب الماء على البول يدل على أنه يكفي في تطهير الأرض وتربتها من النجاسات المائية ، ولو لم يطهر بذلك لكان تكثيراً للنجاسة (١).

واعترض عليه:

بأن أرض مسجده ﷺ كانت رخوة فكفى في تطهيرها صب الماء بخلاف الأرض الصلبة فلا يكفي (٢).

وأجيب عنه:

بأن ظاهر الحديث في الأرض الرخوة والصلبة على حد سواء ، ولو كان بينهما فرق لبيته ﷺ.

٣- لأنه محل نجس فلم يطهر بغير الغسل كالثياب (٣).

٤- لأن الأرض مصاب الفضلات ومطارح الأقدار فكفى فيها غمرها بالماء ، ولم يعتبر غيره دفعا للحرج والمشقة (٤).

٥- أنه يشترط لطهارة الأرض ذهاب لون النجاسة ورائحتها ؛ لأن بقاءها دليل على بقاء النجاسة ، فإذا ذهب اللون والرائحة حكمتا بطهارتها من غير حفر أو غيره (٥).

الترجيح:

يترجح - والله أعلم - القول الثاني ، وهو أن الأرض الترابية تطهر من النجاسة المائية بصب الماء عليها وغمرها به حتى يذهب أثر النجاسة ؛ وذلك لصحة وصراحة ما استدلوا به على قولهم ؛ ولعدم سلامة أدلة القول الأول من المناقشة ؛ ولأن التفصيل الذي ذكره أصحاب القول الأول لا دليل عليه ف"الأحاديث المرفوعة المتصلة الصحيحة خالية عن حفر الأرض ، وأما الأحاديث التي جاء فيها ذكر حفر الأرض ، فمنها ما هو موصول فهو ضعيف لا يصلح للاستدلال ، ومنها ما هو مرسل فهو أيضا ضعيف عند من لا يحتاج

(١) ينظر: كشف القناع ١/١٨٥.

(٢) ينظر: اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٨٣.

(٣) ينظر: المبدع ١/٢٤٠، وكشف القناع ١/١٨٦.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان .

(٥) ينظر: المغني ١/٤١٨.

بالمرسل ، وعند بعض من يشترط شروطاً للاحتجاج به^(١).

مسألة: إذا جفت النجاسة المائية التي على الأرض ، فهل تطهر بهذا الجفاف أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول:

تطهر الأرض بالجفاف إذا ذهب أثر النجاسة ، فتجوز الصلاة عليها دون التيمم منها ، ولا فرق بين الجفاف بالشمس ، أو النار ، أو الريح ، وإلى هذا ذهب الحنفية^(٢) ، والشافعي في القديم^(٣) ، ورواية عند الحنابلة^(٤) .
وروي عن أبي حنيفة أنها تطهر للصلاة عليها والتيمم منها^(٥).

القول الثاني:

لا تطهر إلا بالماء ، وإلى هذا ذهب زفر من الحنفية^(٦) ، والمالكية^(٧) ، والشافعية ، وهو الصحيح عندهم^(٨) ، والحنابلة^(٩) .

أدلة القول الأول:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك^(١٠).

(١) تحفة الأحوذى ٣٩٣/١ (بتصرف يسير).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٨٥/١، والمبسوط ٢٠٥/١، وشرح فتح القدير ١٩٨/١.

(٣) ينظر: التنبيه ٢٨/١، والمهذب ٥٠/١، والوسيط ١٩٨/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣١٧/١.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ٨٥/١، وتحفة الفقهاء ٧١/١، وتبيين الحقائق ٧٢/١.

(٦) ينظر: تحفة الفقهاء ٧١/١، وتحفة الملوك ٤٠/١.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي ٨١/١.

(٨) ينظر: التنبيه ٢٨/١، والمجموع ٥٤٧/٢.

(٩) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٩٠/١، والمغني ٤١٩/١، والإنصاف ٣١٧/١.

(١٠) أخرجه البخاري (٧٤/١)، كتاب: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان وكان عطاء لا يرى به بأساً أن يتخذ منها الخيوط والحبال وسؤر الكلاب وممرها في المسجد، رقم الحديث: (١٧٢).

وجه الدلالة:

أن قوله: "لم يكونوا يرشون" يدل على نفي صب الماء من باب أولى ، ولو لم يعتبر الجفاف مطهراً للأرض لبقى وصف النجاسة ملازماً للأرض ، وهذا ينافي الأمر بتطهيرها ، وهم يصلون عليها ولا بد من ذلك ؛ لصغر المسجد ، وعدم من يتخلف للصلاة في بيته ، وكون النجاسة تكون في بقاع كثيرة من المسجد لا في بقعة واحدة حيث كانت " تبول وتقبل وتدبر" فإن هذا التركيب في الاستعمال يفيد تكرار الفعل منها^(١).

واعترض عليه بما يلي:

الأول: أن عدم الرش لا يستلزم الطهارة بل العفو ، فلا دليل فيه للقائل بطهارة الأرض بالجفاف^(٢).

الثاني: أنه يحتمل أنها كانت تبول في غير المسجد ، ثم تقبل وتدبر فيه ، فيكون إقبالها وإدبارها بعد بولها جمعاً بين الأدلة^(٣).

ويمكن أن يجاب عنه:

بأنه احتمال ضعيف ؛ لأن العطف بين الأفعال الثلاثة في الحديث جاء بالواو (تبول وتقبل وتدبر) ، والعطف بالواو يقتضي الاشتراك ، فجميعها في المسجد .

٢- استدلووا بمجموعة من الآثار ، وهي: "زكاة الأرض يبسها"^(٤) ، و"جفوف الأرض طهورها"^(٥) ، و"إذا جفت الأرض فقد زكت"^(٦).

٣- لأنه بعد الجفاف لم يبق شيء من النجاسة فتعود الأرض كما كانت قبل الإصابة

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٩٩ ، ومرواة المفاتيح ٢/١٨٠ .

(٢) ينظر: مرواة المفاتيح ٢/١٨١ .

(٣) ينظر: المغني ١/٤١٩ ، وكشاف القناع ١/١٨٦ .

(٤) أخرجه البيهقي ٢/٤٢٩ عن أبي قلابة بلفظ "ذكاة" ، كتاب: الطهارة، باب: من قال بطهور الأرض إذا يبست، برقم:

(٥٦١) ، وابن أبي شيبة عن أبي جعفر ١/٥٩ ، كتاب: الطهارات، من قال إذا كانت جافة فهو زكاتها، برقم: (٦٢٤) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق عن أبي قلابة ٣/١٥٨ ، كتاب: الصلاة، باب: تزيين المساجد والممر في المسجد، برقم: (٥١٤٣) .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي قلابة ومحمد بن الحنفية ١/٥٩ ، كتاب: الطهارات، من قال إذا كانت جافة فهو زكاتها،

برقم: (٦٢٥، ٦٢٦) .

أو كما لو غُسلت بالماء^(١).

٤- إن تأثير الجفاف بالشمس أو الهواء في إزالة النجاسة أعظم من تأثير الماء^(٢).

٥- عللوا اشتراطهم ذهاب أثر النجاسة لجواز الصلاة فيها بأن ظهوره دليل على بقاء النجاسة^(٣).

واستدلوا على عدم جواز التيمم بما يلي:

١- أن الجفاف بإحراق الشمس ، أو نسف الريح أو غير ذلك أثره في تقليل النجاسة دون استئصالها ، والنجاسة القليلة جعلت عفواً في حق جواز الصلاة لا في حق الطهارة به^(٤).

٢- لأن التراب عُلم قبل التنجس طاهراً وطهوراً ، وبالتنجس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعاً أحدهما وهو الطهارة ، فيبقى الآخر وهو الطهور على ما علم من زواله ، والتيمم يفتقر إلى طهارة التراب وطهوريته لرفع الحدث ، فلا يتيمم به ، أما الصلاة فتفتقر إلى طهارة المكان لا غير ، فيجوز أن يصلى عليه^(٥).

٣- لأن طهارة الأرض في التيمم ثبتت شرطاً بنص الكتاب ، فلا يتأذى ما ثبت بخبر الواحد^(٦).

ومن قال بجواز التيمم علل:

بأن النجاسة قد استحالت أرضاً بذهاب أثرها ، فالأرض من طبعها أن تحيل الأشياء وتنقلها إلى طبعها ، ولهذا جازت الصلاة عليها فيجوز التيمم بها أيضاً^(٧).

(١) ينظر: المبسوط ٢٠٥/١، والمهذب ٥٠/١ .

(٢) ينظر: سبيل السلام ٢٥/١ .

(٣) ينظر: المبسوط ٢٠٥/١ .

(٤) ينظر: تحفة الفقهاء ١٧٦/١، وبدائع الصنائع ٥٣/١، وتبيين الحقائق ٧٢/١ .

(٥) ينظر: تبيين الحقائق ٧٣/١ ، والبحر الرائق ٢٣٧/١ .

(٦) ينظر: الهداية شرح البداية ٣٥/١، وتبيين الحقائق ٧٢/١ .

(٧) ينظر: بدائع الصنائع ٥٣/١، وتبيين الحقائق ٧٢/١ .

أدلة القول الثاني:

١- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد فزجره الناس فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه" ^(١).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن الجفاف غير مطهر للأرض ؛ لأنه لو اعتُبر مطهراً لاكتُفي به ولما حصل التكليف بطلب الماء.

واعترض عليه بما يلي:

الأول: بأن ذكر الماء في الحديث لوجوب المبادرة إلى تطهير المسجد ، وتركه إلى الجفاف يعتبر تأخيراً لهذا الواجب ، فلا دلالة في الحديث على عدم اعتبار الجفاف تطهيراً للأرض ^(٢).

الثاني: بأنه أمر بصب الماء ؛ لانعدام الوقت الكافي لحصول الجفاف فالحادثة كانت نهاراً، والصلاة في المسجد نهاراً تتابع ، بخلاف مدة الليل، أو لأن وقت الصلاة كان إذ ذاك قد آن ^(٣).

الثالث: أنه أمر بصب الماء ؛ لأنه أكمل الطهارتين ، لا لأن الجفاف لا يعتبر مطهراً ^(٤).

٢- قياس الأرض على الثياب ^(٥)، فكلاهما محل نجاسة ، والثياب لا تطهر بالجفاف فكذلك الأرض.

ويمكن أن يعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق فالأرض من طبعها أن تحيل الأشياء وتنقلها إلى طبعها بخلاف الثياب ، فإذا تحولت النجاسة إلى طبع الأرض بذهاب أثرها حكمنا بطهارة الموضع ^(٦).

(١) سبق تخريجه ص ٧٦ .

(٢) ينظر: عمدة القاري ٢٦/٣ .

(٣) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٩٩ .

(٤) ينظر: المرجع السابق .

(٥) ينظر: المجموع ٢/٥٤٧، والمبدع ١/٢٤٠، وكشاف القناع ١/١٨٦ .

(٦) ينظر: المبسوط ١/٢٠٥ .

٣- قالوا: إن النجاسة تحتاج إلى مزيل لها ، ولم يوجد ^(١).

ويمكن أن يعترض عليه:

بعدم التسليم ؛ لأن جفاف الأرض المتنجسة سواء نتج هذا الجفاف من شمس أو غيرها يعتبر مزيلًا للنجاسة بدليل إزالته لآثارها.

٤- لأن الشرط طهارة المكان ولم يوجد بدليل أن هناك من قال بأن الجفاف مطهر ، ولم يُجَوِّز التيمم بهذا الموضع ^(٢).

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن الطهارة حصلت بالجفاف لكن التيمم _ كما سبق _ يفتقر إلى طهارة التراب وطهوريته كذلك.

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من أدلة القولين وما ورد عليها من مناقشة يظهر _ والله أعلم _ رجحان القول الأول ، وهو أن الأرض الترابية المتنجسة بنجاسة مائعة تطهر بالجفاف _ أيًا كان سببه _ إذا ذهبت آثار النجاسة ؛ لقوة ما استدلووا به ؛ وللد على ما استدل به أصحاب القول الثاني ؛ لأنه من المتقرر والمتأصل في القواعد أن النجاسة تزال بكل مزيل مباح طاهر ؛ لأنها عين مستقدرة شرعاً ، فمتى ما زالت أوصافها عن المحل المتنجس فإنه يزول حكمها ؛ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، ومن المتقرر أيضاً أن النجاسة من باب التروك فلا تفتقر في إزالتها إلى نية ، فلو زالت النجاسة بالمطر أو بالشمس أو بالريح ونحوها من غير قصد الآدمي زال حكمها ، ولكن من أراد الثواب في إزالتها فلا بد من النية ، فالنية في باب التروك تكون شرطاً في الثواب لا في الصحة بخلاف باب المأمورات فإنها شرط في الصحة والثواب ، _ والله تعالى أعلم _ .

(١) ينظر: الهداية شرح البدية ٣٥/١.

(٢) ينظر: المبسوط ٢٠٥/١.

ثانياً: تطهير تراب الأرض المختلط بنجاسة غير مائعة:

إذا كانت النجاسة التي أصابت الأرض غير مائعة ، واختلطت أجزاؤها بالتراب ، فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) إلى أنها لا تطهر بالغسل ، ولا تطهر إلا بإزالة أجزاء المكان ؛ لأن عينها لا تنقلب ؛ وحتى يُتيقن زوال أجزاء النجاسة ، وإن بقي بعد الإزالة رطوبة في المحل صُب عليها ما يغمرها من الماء كما في النجاسة المائعة _ والله تعالى أجلّ وأعلم _ .

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٩٨ .

(٢) ينظر: مواهب الجليل ١/١٥٩ .

(٣) ينظر: الأم ١/٥٣، والوسيط ١/١٩٦، وحلية العلماء ١/٢٥٢، والمجموع ٢/٥٤٣ .

(٤) ينظر: المغني ١/٤١٨، والروض المربع ١/٩٦، وكشاف القناع ١/١٨٦، ومطالب أولي النهى ١/٢٢٨ .

المطلب الثالث

ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسة

المسألة الأولى: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء

صورة المسألة:

يقول صلى الله عليه وسلم: " طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أواهن بالتراب"^(١)، فهل الأمر في الحديث باستعمال التراب _ في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء _ مقصود بعينه ، أم أن غير التراب _ كالصابون ونحوه _ يقوم مقامه؟
بحث هذه المسألة يستلزم بحث مسألة أخرى ، وهي هل يجب استعمال التراب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء؟ وهي من المسائل المختلف فيها بين العلماء ، وقد اختلف فيها على قولين:

القول الأول:

لا يجب استعمال التراب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء ، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية في وجه^(٤)، والحنابلة في رواية^(٥).

القول الثاني:

يجب استعماله إلا في الأرض الترابية ؛ إذ لا معنى لتريب التراب ، وإليه ذهب الشافعية^(٦)، والحنابلة وهو الصحيح عندهم^(٧).

(١) سبق تخريجه ص ٣٢ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع/٨٧/١، والهداية شرح البداية/٢٣/١، وشرح فتح القدير/١٠٩/١ .

(٣) ينظر: مختصر خليل/١٢/١، والتاج والإكليل/١٧٩/١، والشرح الكبير/٨٤/١ .

(٤) ينظر: المجموع/٥٣٦/٢ .

(٥) ينظر: الإنصاف/٣١١/١ .

(٦) ينظر: غاية البيان/٣٣/١، وحاشية الجمل/١٨٧/١، ونهاية المحتاج/٢٥٥/١ .

(٧) ينظر: الروض المربع/٩٧/١، وكشاف القناع/١٨٢/١، والإنصاف/٣١٠/١ .

أدلة أصحاب القول الأول:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يلغ في الإناء أنه يغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً^(١).

واعترض عليه:

بأنه حديث ضعيف ، فالحديث يرويه عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وعبد الوهاب مجمع على ضعفه وتركه ، قال الإمام البيهقي والدارقطني: "هو متروك الحديث"^(٢)، وهذه العبارة هي أشد العبارات توهيناً وجرحاً بإجماع أهل الجرح والتعديل ، وقال البخاري: "عنده عجائب" وهذه أيضاً من أوهن العبارات ، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم إمام هذا الفن: "قال أبي: كان عبد الوهاب يكذب" ، وقال: "وحدّث بأحاديث كثيرة موضوعة" .

وأما إسماعيل بن عياش فمتفق على ضعفه في روايته عن الحجازيين ، وقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة ، ومعلوم أنه حجازي فلا يحتج به^(٣)، ولو لم يكن في الحديث سبب آخر يضعفه ، فكيف وفيه عبد الوهاب الذي حاله ما وصفناه؟!!

٢- أن ما يصيبه بول الكلب يطهر بثلاث غسلات دون الحاجة إلى الترتيب ، فما يصيبه سؤره وهو دونه أولى.

واعترض عليه:

إذا سلمنا ذلك ، فإنه قياس في مقابل النص الصحيح الصريح في مخالفته فلا يلتفت إليه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب"^(٤).

٣- إن رواية الترتيب مضطربة ، فقد وردت بلفظ: "أولاهن" ، وبلفظ: "أخراهن" ، وبلفظ: "إحداهن" ، وفي رواية: "السابعة" ، وفي رواية: "الثامنة" ، والاضطراب يوجب

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى ١/٢٤٠، كتاب: الطهارة، باب: غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات، رقم الحديث:

(١٠٧٦)، والدارقطني ١/٦٥، كتاب: الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء، رقم الحديث: (١٣) .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ١/٢٤٠، وسنن الدارقطني ١/٦٥ .

(٣) ينظر: سنن البيهقي الكبرى ١/٢٤٠، والمجموع ٢/٥٣٤ وما بعدها.

(٤) سبق تخرجه ص ٣٢ .

الإطراح^(١).

واعترض عليه بما يلي:

الأول: أن الاضطراب حاصل في المرة التي يكون فيها الترتيب لا في أصل الترتيب ، والمقصود حصول الترتيب في أي مرة من المرات^(٢).

الثاني: أن الاضطراب لا يكون قادحاً إلا مع استواء الروايات ، وليس ذلك هنا ، فإن رواية "أولاهن" أرجح ؛ لكثرة روايتها ، وبإخراج الشيخين لها ، وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض ، ثم إن "إحدهن" مطلقة ، والروايات الأخرى مقيدة ، فيحمل المطلق على إحدى الروايات المقيدة ، ورواية "أولاهن" هي الأرجح من حيث الأثرة والأفضلية ، ومن حيث المعنى أيضاً ؛ لأن ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه بخلاف الأولى ، فيحمل المطلق على هذه الرواية^(٣).

٤- قالوا: إن الترتيب لم يثبت في كل الروايات^(٤).

واعترض عليه:

بأنه قد ثبت في الرواية الصحيحة بلا ريب ، والزيادة من الثقة مقبولة.

أدلة القول الثاني:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب"^(٥).

واعترض عليه:

بأن الحديث رواه أبو هريرة وقد أفتي بغسله ثلاثاً^(٦).

(١) ينظر: شرح مختصر خليل ١/١١٩، وسبل السلام ١/٢٣، ونيل الأوطار ١/٤٦.

(٢) ينظر: نيل الأوطار ١/٤٦.

(٣) ينظر: فتح الباري ١/٢٧٦، وسبل السلام ١/٢٣، ونيل الأوطار ١/٤٦.

(٤) ينظر: سبل السلام ١/٢٣، ومواهب الجليل ١/١٧٩، والتاج والإكليل ١/١٧٩.

(٥) سبق تخريجه ص ٣٢.

(٦) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٠٩، والمجموع ٢/٥٣٥.

وأجيب عنه بجوابين^(١):

الأول: أن هذا ليس بثابت عن أبي هريرة ، فلا تقبل دعوى من نسبته إليه بل قد نقل ابن المنذر _ وهو إمام في نقل مذاهب العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم _ عنه وجوب الغسل سبعاً.

الثاني: أن عمل الراوي وفتواه بخلاف حديث رواه ليس بقادح في صحته ولا مانع من الاحتجاج به عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين والأصوليين ، وإنما يُرجع إلى قول الراوي عند جمع من المحققين إذا كان قوله تفسيراً للحديث وليس مخالفاً لظاهره ، وما في مسألتنا ليس كذلك.

٢- عن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب "^(٢).

واعترض عليه:

بأن الأمر بالغسل سبعاً مع الترتيب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء كان في ابتداء الإسلام ؛ لقلع عادة الناس في الإلف بالكلاب ، فلما تركوا العادة أزال ذلك^(٣).

ويمكن أن يجاب عنه:

بأن تخصيص الغسل سبعاً مع الترتيب بما كان في ابتداء الإسلام مخالف لظاهر الحديث، فيحتاج إلى دليل ، فإن وجد وإلا فالأصل بقاء دلالة الحديث في كل زمان .

الترجيح:

الراجح _ والله أعلم _ وجوب استعمال التراب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء ؛ لورود النص الصريح الصحيح بذلك ، والواجب اتباع النص ؛ ولظهور ووضوح ضعف القول الثاني بضعف أدلته والرد عليها.

(١) ينظر: المجموع ٢/٥٣٥.

(٢) أخرجه مسلم ١/٢٣٥، كتاب: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، رقم الحديث: (٢٨٠).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ١/٨٧، والهداية شرح البداية ١/٢٣.

واختلف القائلون بوجوب استعمال التراب وهم الشافعية والحنابلة في جواز قيام غير التراب مقامه كالغسلة الثامنة ، والصابون ، والأشنان^(١) ، والجص ، ونحو ذلك مما له قوة في التنظيف على خمسة أقوال:

القول الأول:

لا يقوم غير التراب مقامه ، وهو الأظهر عند الشافعية^(٢) ، والصحيح عند الحنابلة^(٣).

القول الثاني:

يقوم غير التراب مقامه ولو مع وجوده أو عدم الضرر باستعماله ، وهو قول عند الشافعية^(٤) صححه الشيرازي^(٥) في التنبيه^(٦) ، والمذهب عند الحنابلة^(٧).

القول الثالث:

يقوم غير التراب مقامه ولو مع وجوده أو عدم الضرر باستعماله من الصابون والأشنان ونحوهما دون الماء ، فلا تقوم الغسلة الثامنة مقام التراب ، وهو قول عند الشافعية^(٨) ، ورواية عند الحنابلة^(٩).

القول الرابع:

(١) الأشنان: يضم الهمزة وكسرهما، شجر ينبت في الأرض الرملية يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي. ينظر: المعجم الوسيط ١٩/١ .

(٢) ينظر: مختصر المزني ٨/١ ، والوسيط ٢٠٧/١ ، والمجموع ٥٣٦/٢ .

(٣) ينظر: المغني ٤٦/١ ، والفروع ٢٠٤/١ ، والإنصاف ٣١٢/١ .

(٤) ينظر: مختصر المزني ٨/١ ، والوسيط ٢٠٧/١ ، وكفاية الأختيار ٧٢/١ .

(٥) هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي الشافعي ، جمال الإسلام ، نزيل بغداد ، ولد بفيروز آباد من قرى شيراز سنة ٣٩٣ هـ ونشأ بها ، ثم تفقه بشيراز على البيضاوي وغيره ، ثم دخل البصرة وقرأ بها على الجزري ، ثم دخل بغداد فقرأ الأصول على القزويني والفقه على جماعة ، تفرد بالعلم الوافر مع السيرة الجميلة ، كان زاهداً لا يجد في بعض الأوقات قوتاً ولا لباساً ، ولم يحج بسبب ذلك ، ومن تصانيفه: التنبيه، والمهذب، وتذكرة المسؤولين، والنكت والعيون، والمعونة في الجدل ، وطبقات الفقهاء ، توفي ببغداد سنة ٤٧٦ هـ .

ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٦١/١٨ وما بعدها ، وطبقات الشافعية ٢٣٨/١ وما بعدها .

(٦) ٢٣/١ .

(٧) ينظر: المغني ٤٦/١ ، والفروع ٢٠٤/١ ، والإنصاف ٣١٢/١ .

(٨) ينظر: الوسيط ٢٠٨/١ ، وحاشية الجمل ١٨٤/١ ، وكشاف القناع ١٨٢/١ .

(٩) ينظر: المغني ٤٦/١ ، وشرح الزركشي ٢٢/١ .

يجزئ غير التراب عند عدمه ، وهو قول عند الشافعية^(١) ، ورواية عند الحنابلة^(٢) .

القول الخامس:

يجزئ غير التراب عند تضرر الإناء من استعمال التراب ، وهو قول عند الشافعية^(٣) ، ورواية عند الحنابلة^(٤) .

أدلة القول الأول:

١- لأنها طهارة أمر فيها بالتراب ، فلم يقم غيره مقامه كالتييم^(٥) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق ؛ لأن استعمال التراب في التيمم طهارة من الحدث ، واستعماله في تطهير الإناء طهارة من الخبث ، وفرق بين الطهارتين فيبطل القياس .

٢- لأن الشارع نص على التراب ، فالواجب اتباع النص ، وعدم العدول عنه^(٦) .

٣- لأن الأمر باستعمال التراب تعبدى غير معقول ، فلا يجوز القياس عليه^(٧) .

٤- لأن هناك أشياء مطهرة في عصر النبي ﷺ كالسدر والقرظ ونحو ذلك ، ولم يشير إليها ﷺ مع أنه ﷺ يحب التيسير ، فدل على أن التراب هو المعنى بذاته ، فلو كانت هناك مواد في نظر الإنسان أقوى في التطهير فلا تجزئ^(٨) .

أدلة القول الثاني:

١- لأنه تطهير نجاسة نص فيه على جامد فلم يختص به كالاستنجاء والدبغ ، فكما يقوم غير الحجر مقامه في الاستنجاء ؛ لأنه ينقي إنقائه ، وكما يقوم غير الشث والقرظ مقامهما في الدبغ ؛ لأنه يعمل عملهما ، فكذلك الأشنان وغيرها تقوم مقام التراب في

(١) ينظر: الوسيط ٢٠٧/١ ، والمجموع ٥٣٦/٢ ، وكفاية الأختيار ٧٢/١ .

(٢) ينظر: الفروع ٢٠٤/١ ، وشرح الزركشي ٢٢/١ ، والإنصاف ٣١٢/١ .

(٣) ينظر: المراجع في هامش ١ .

(٤) ينظر: الفروع ٢٠٤/١ ، وشرح الزركشي ٢٢/١ ، والإنصاف ٣١٢/١ .

(٥) ينظر: المجموع ٥٣٦/٢ ، وحاشية الجمل ١٨٤/١ ، والمغني ٤٦/١ .

(٦) ينظر: المغني ٤٦/١ .

(٧) ينظر: المرجع السابق .

(٨) ينظر: الشرح الممتع ٤١٦/١ .

تطهير الإناء^(١) .

٢- أن المقصود بالتراب زيادة التنظيف ، وأن الصابون والأشنان أبلغ من التراب في الإزالة فهي بالجواز أولى ، ونصه على التراب تنبيه عليها^(٢) .

واعترض عليه بما يلي^(٣) :

أولاً: بأنه ضعيف ؛ لأن النص إذا ورد بشيء معين واحتمل معنى يختص بذلك الشيء لم يجز إلغاء ما ورد به النص ، أو إلغاء معنى يختص به ، والأمر بالتراب وإن كان محتملاً لزيادة التنظيف فلا يجزم بتعيين ذلك المعنى ؛ لأنه يزاحمه معنى آخر وهو الجمع بين المطهرين الماء والتراب ، وهذا المعنى مفقود في الصابون والأشنان ، فإذا تعددت الاحتمالات فالصواب اتباع النص .

ثانياً: المعنى المستنبط وهو زيادة التنظيف هنا إذا عاد على النص بالإبطال والتخصيص فمردود عند جميع الأصوليين .

٣- تقوم الغسلة الثامنة مقام التراب ؛ لأن الماء أبلغ من التراب فهو أولى بالجواز^(٤) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن الماء لو كان كافياً في التطهير لما أمر بغيره في الحديث ، وقال النووي^(٥) تعليقاً على هذا التعليل: " فاسد جدا " ^(٦) .

أدلة القول الثالث:

(١) ينظر: مختصر المزني ٨/١ ، وكفاية الأختيار ٧٢/١ ، والمغني ٤٦/١ .

(٢) ينظر: إحكام الأحكام ٣١/١ ، والمغني ٤٦/١ ، وكشاف القناع ١٨٢/١ .

(٣) ينظر: إحكام الأحكام ٣١/١ ، وحاشية الجمل ١٨٤/١ .

(٤) ينظر: المجموع ٥٣٦/٢ .

(٥) هو يحيى بن شرف بن مري النووي ، الإمام العلامة محيي الدين أبو زكريا ، ولد سنة ٦٣١ بنوى ، ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام ، لازم الاشتغال والتصنيف ، محتسباً في ذلك ، مبتغياً وجه الله تعالى ، ومن تصانيفه: روضة الطالبين ، والمجموع ، والعمدة في تصحيح التنبيه ، والإرشاد في علم الحديث ، والتقريب والتيسير في مختصر الإرشاد ، والتبيان في آداب حملة القرآن ، ورياض الصالحين ، والإيضاح في المناسك ، وغيرها كثير ، مات بنوى سنة ٦٧٧ هـ .

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥/٨ ، وطبقات الشافعية ١٥٦/٢ .

(٦) المجموع ٥٣٦/٢ .

عللوا قولهم بأنه أمر بالتراب ليكون معونة للماء في قطع النجاسة وتقوية له في الإزالة ، وهذا يحصل بغير التراب من الصابون والأشنان ، ولا يحصل بالماء وحده ، وإن زدنا عدد الغسلات^(١).

أدلة القول الرابع:

يمكن أن يستدل لأصحاب هذا القول بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٢).

٢- قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٣).

٣- قوله ﷺ: "وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"^(٤).

وجه الدلالة من الأدلة:

أن عادم التراب غير مستطيع لاستعماله ، وليس في وسعه فيسقط عنه ، ولا شك أن استعمال الصابون والأشنان ونحوهما خير من عدمه.

أدلة القول الخامس:

١- قوله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"^(٥).

٢- ولأن فيه إفساداً للمال ، فيستغنى عن التراب بالمواد الأخرى ، وهذا أولى من عدم استعمال غير الماء.

(١) ينظر: المجموع ٥٣٦/٢، والمغني ٤٦/١.

(٢) سورة التغابن ، من الآية ١٦ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ .

(٤) أخرجه البخاري ٢٦٥٨/٦، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله وقول الله: ﴿

وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾، رقم الحديث: (٦٨٥٨)، واللفظ له، ومسلم ١٨٣٠/٤، كتاب:

الفضائل، باب: توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه...، رقم الحديث: (١٣٣٧).

(٥) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ الحاكم في المستدرک ٦٦/٢، كتاب: البيوع، رقم الحديث: (٢٣٤٥)،

وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، والدارقطني في سننه ٧٧/٣، كتاب: البيوع، رقم

الحديث: (٢٨٨)، والبيهقي في الكبرى ٦٩/٦، كتاب: الصلح، باب: لا ضرر ولا ضرار، رقم

الحديث: (١١١٦٦)، وصححه الألباني في الإرواء (٨٩٦)، وقال في التعليقات الرضية ٢٥٧/٢: حسن أو صحيح لكثرة

شواهد.

الترجيح:

الراجح _ والله تعالى _ أعلم أنه لا يقوم غير التراب مقامه في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء ؛ لورود النص بذلك ، ولأنه أحد الطهورين ، ولما سبق في أدلة القول الأول ، ومما يؤيد اختصاص التراب استعمال لفظ "عفروه" في الحديث الصحيح ، فالعفر في اللغة: التراب أو ظاهر التراب^(١)، وقد أثبتت البحوث العلمية الحديثة أن التراب يحوي بين ذراته مادة مطهرة تستطيع القضاء على الجراثيم بأنواعها ، ومنها الجراثيم الخطيرة الموجودة في لعاب الكلاب وأمعائها ، والتي تعجز المواد المطهرة عن إزالتها^(٢)، وإن صح هذا فإنه يظهر إحدى معجزات الشرع الشريف.

ولو فرض عدم وجود التراب _ وهذا احتمال بعيد_، أو تضرر بعض أنواع الأواني من استعماله فإن استعمال غيره مما له قوة في التنظيف خير من تركه _ والله تعالى أجلّ وأحكم_.

المسألة الثانية: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسات الأخرى

سبق في المطلب الأول ترجيح القول بعدم اشتراط استعمال التراب في إزالة النجاسات غير نجاسة الكلب ، وأنه متى زالت النجاسة بزوال أثرها فقد حصل المقصود ، وظهر ضعف قول من قال باشتراط استعمال التراب في إزالة النجاسات الأخرى ، وهم بعض الحنابلة بضعف دليلهم.

فعلّم مما سبق أن النجاسات غير نجاسة الكلب إذا زالت باستعمال التراب أو غيره فقد حصل المطلوب ، أي أن استعمال التراب كاستعمال غيره في إزالة هذه النجاسات ، فالتراب ليس أصلاً في إزالة هذه النجاسات كما هي الحال في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء ، _ والله تعالى أعلم وأحكم_.

(١) ينظر: لسان العرب ٤/٥٨٣ (مادة عفر).

(٢) ينظر: موقع المهندس عبد الدائم الكحيل: أسرار الإعجاز العلمي في القرآن والسنة على الرابط:

<http://www.kaheel7.com/ar/index.php/2010-02-02-23-00-02/494-2012-09-23-01-05-12>

المطلب الرابع

تطهير النعل ونحوه بدلكه بالتراب

صورة المسألة:

الدلك هو المسح بالتراب أو غيره ، والمراد هنا المسح بالتراب، فإذا أصاب المكلف في نعله أو خفه أوحذائه ونحوها مما يلبس في القدم نجاسة ثم دلكه أو مسحه بالتراب ، فهل يعتبر هذا تطهيراً للنعل ونحوه من النجاسة أم لا؟

اختلف الفقهاء على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يظهر النعل بدلكه بالتراب من النجاسة اليابسة دون الرطوبة فيجب غسلها ، وهو قول أبي حنيفة ، واشترط أن يكون للنجاسة جرم ، ولا فرق عنده بين كون الجرم من نفس النجاسة كالروث والعدرة ، أو من غيرها كأن يلتصق بالنجاسة التي لا جرم لها كالبول والخمر رمل أو رماد فإذا مسحها بالتراب طهرت ، وما لا جرم له كالبول والخمر يجب غسله^(١).

القول الثاني:

يظهر بدلكه بالتراب أيّاً كانت النجاسة ، وهو قول أبي يوسف من الحنفية^(٢)، ورواية عند الحنابلة^(٣).

واشترط أبو يوسف ذهاب عين النجاسة ، وأن يكون لها جرم كما اشترطه أبو حنيفة في القول الأول^(٤).

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١/٨٤، وتحفة الملوك ١/٤٠، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١/٨٧.

(٢) ينظر: المبسوط ١/٨٢، وبدائع الصنائع ١/٨٤، والبحر الرائق ١/١٣٥.

(٣) ينظر: المحرر في الفقه ١/٧، والفروع ١/٢١٢، والإينصاف ١/٣٢٤.

(٤) ينظر: المبسوط ١/٨٢، وبدائع الصنائع ١/٨٤، والبحر الرائق ١/١٣٥.

القول الثالث:

لا يظهر بذلكه بالتراب ، واختلف القائلون بهذا القول هل يعفى بالدلك عن النجاسة التي في النعل فتباح الصلاة به أم لا؟ على أقوال:

١- يجب غسله ، ولا تصح الصلاة به أيّاً كانت النجاسة ، وهو قول محمد وزفر من الحنفية^(١) ، والشافعي في الجديد^(٢) ، والمذهب عند الحنابلة^(٣).

٢- يعفى عنه ويجزئ إذا دُلك ، فتصح الصلاة به أيّاً كانت النجاسة ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة على القول بالإجزاء^(٤).

٣- يعفى عنه في النجاسة اليابسة دون الرطوبة ، وهو قول الشافعي في القديم^(٥)، ورواية عند الحنابلة^(٦).

٤- يعفى عنه عدا البول والغائط فيجب غسله منهما ، وهو رواية عند الحنابلة^(٧).

٥- يعفى عن أرواث الدواب وأبوالها إذا دُلكت بالتراب دون غيرها كالدّم وفضلة الآدمي والكلب ، وهو مذهب المالكية ، وقيد بعضهم العفو بالمواضع التي تكثر فيها الدواب، وكذا إن جفت هذه النجاسة وسقطت بحيث لم يبق منها شيء يخرج الغسل سوى الحكم فيعفى عنها^(٨).

أدلة القول الأول:

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ٨٢/١، وبدائع الصنائع ٨٤/١، ومجمع الأئمة في شرح ملتقى الأبحر ٨٨/١.

(٢) ينظر: حلية العلماء ٢٥٤/١، والمجموع ٥٤٩/٢، وكفاية الأبحر ٩٢/١.

(٣) ينظر: المحرر في الفقه ٧/١، والفروع ٢١١/١، والإنصاف ٣٢٣/١.

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) ينظر: حلية العلماء ٢٥٤/١، والمجموع ٥٤٩/٢، وروضة الطالبين ٢٨٠/١. قال الرافعي: "إذا قلنا بالقديم وهو العفو فله شروط: أحدها: أن يكون للنجاسة جرم يلتصق بالخف أما البول ونحوه فلا يكفي ذلك بحال. الثاني: أن يدلّكه في حال الجفاف، وأما ما دام رطباً فلا يكفي ذلك قطعاً. الثالث: أن يكون حصول النجاسة بالمشي من غير تعمد فلو تعمد تلطيخ الخف بها وجب الغسل قطعاً" المجموع ٥٥٠/٢.

(٦) ينظر: الفروع ٢١٢/١، والإنصاف ٣٢٣/١.

(٧) ينظر: المرجعان السابقان.

(٨) ينظر: المدونة الكبرى ١٩/١، ومواهب الجليل ١٥٣/١ وما بعدها، ومنح الجليل ٦٨/١.

١- استحسَن أبو حنيفة فقال: يظهر النعل من النجاسة اليابسة ذات الجرم بالمسح بالأرض؛ لما روى أبو سعيد الخدري^(١) قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: "ما حملكم على إلقاءكم نعالكم؟" قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: "إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً وقال: إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما"^(٢).

وبيان الاستحسان من وجهين^(٣):

الأول: أن لا تتخلل أجزاء النجاسة في النعل لصلابته، وإنما تتشرب منها بعض الرطوبات، فإذا أخذ ما له جرم في الجفاف جذب تلك الرطوبات إلى نفسه شيئاً فشيئاً فكلما ازداد يبساً ازداد جذباً إلى أن يتم الجفاف، فعند ذلك لا يبقى من النجاسة شيء أو يبقى شيء يسير، فإذا مسحه على الأرض تزول العين بالكلية، بخلاف حالة الرطوبة؛ لأن العين وإن زالت فالرطوبات باقية؛ لأن خروجها بالجذب بسبب اليبس ولم يوجد، وبخلاف ما لا جرم له؛ لأنه لم يوجد الجاذب وهو العين التي لها جرم فبقيت الرطوبة المتشربة فيه.

الثاني: أن إصابة هذه الأنجاس للنعل ونحوه مما يكثُر فيحكم بطهارتها بالمسح دفعاً للخرج.

ويمكن أن يُعترض عليه بما يلي:

(١) هو سعد بن مالك بن سنان الخزرجي، مشهور بكنيته، استصغر يوم أحد، أول مشاهدته الخندق، وروى عن رسول الله ﷺ علماً جماً، وكان من نجباء الأنصار، وعلمائهم، وفضلائهم، توفي سنة ٧٤.

ينظر: الاستيعاب ٢/٦٠٢، وسير أعلام النبلاء ٣/١٦٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/٧٨.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٣٩١)، كتاب: الطهارة، باب: التأمين، رقم الحديث: (٩٥٥)، وابن حبان (٥/٥٦٠)، كتاب: الطهارة، باب: فرض متابعة الإمام، رقم الحديث: (٢١٨٥)، وابن خزيمة (١/٣٨٤)، كتاب: الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن المصلي إذا أصاب ثوبه نجاسة وهو في الصلاة لا يعلم بها لم تفسد صلاته، رقم الحديث: (٧٨٦)، وأبو داود (١/١٧٥)، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في النعال، رقم الحديث: (٦٥٠)، واللفظ له. وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٦٥٠).

(٣) ينظر: المبسوط ١/٨٢، وبدائع الصنائع ١/٨٤.

أولاً: عدم التسليم ، فإن النجاسة الرطبة تجف بالدلك بالتراب ولا يبقى لها أثر بعده .
 ثانياً: أن النعل محل جاز في تطهيره المسح بالتراب ، فيجوز في حال الرطوبة واليبس ؛
 لأن الأحاديث والأخبار لم تفرق بين الرطب واليابس .
 ثالثاً: أن معنى الحرج لا يفصل فيه بين الرطب واليابس ، فلم التفريق؟!

أدلة القول الثاني:

١- قوله ﷺ في حديث أبي سعيد الخدري: " إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما " (١) .

وجه الدلالة:

قوله: "فليمسحه" يدخل فيه المسح بالتراب ، وأمر النبي ﷺ بالصلاة في النعل يدل على طهارتهما بالمسح ، قال الصنعاني: "وفي الحديث دلالة على شرعية الصلاة في النعال ، وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القدر والأذى ، والظاهر فيهما عند الإطلاق النجاسة رطبة أو جافة ، ويدل له سبب الحديث وهو إخبار جبريل له ﷺ أن في نعله أذى فخلعه في صلاته واستمر فيها " (٢) ، ومما يؤيد أن الحديث يفيد طهارتهما بالدلك من النجاسة الرطبة ؛ أن ما بين المسجد والمنزل ليس مسافة يجف في مدة قطعها ما أصاب النعل (٣) .

واعترض عليه:

بأن المراد بالقدر والأذى ما يستقدر ولا يلزم منه النجاسة ، وذلك كالمخاط والنخامة وشبههما مما هو طاهر أو مشكوك فيه (٤) .

ويمكن أن يجاب عنه:

بأن المراد بالأذى والقدر النجاسة بدليل أن النبي ﷺ لما أخبره جبريل بأن في نعليه أذى

(١) سبق تخرجه ص ٩٨ .

(٢) سبيل السلام / ١٣٧ .

(٣) ينظر: شرح فتح القدير ١/ ١٩٦ .

(٤) ينظر: المجموع ٢/ ٥٥٠ .

خلعهما ، ولو لم تكن نجاسة لما أخبره جبريل ولما خلعهما صلوات ربي وسلامه عليه.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: " إذا وطئ أحدكم الأذى بنعله أو خفيه فطهورهما التراب"^(١)، وفي لفظ: " فإن التراب له طهور"^(٢).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة صريحة على أن ذلك النعل ونحوه بالتراب تطهير له ، ولا تفصيل فيه بين الرطب والجاف.

٣- أنه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه كانوا يصلون في نعالهم ، قال أبو مسلمة سعيد بن يزيد: " سألت أنس بن مالك رضي الله عنه أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه؟ قال: نعم"^(٣)، والظاهر أنها لا تسلم من نجاسة تصيبها ، فلولا أن دلكتها يجزئ لما صحت الصلاة فيها^(٤).

٤- أن إصابة النجاسات للنعل ونحوه مما تعم به البلوى، ويشق الاحتراز منه، فيحكم بطهارته بالدلك بالتراب دفعاً للحرج^(٥).

٥- أنه محل تتكرر فيه النجاسة فأجزأ فيه المسح كمحل الاستنجاء^(٦).

٦- أنه محل اجتزأ فيه بالمسح ، فجاز في حال رطوبة الممسوح كمحل الاستنجاء^(٧).

(١) أخرجه ابن حبان ٤/٢٥٠، كتاب: الطهارة، باب: النجاسة وتطهيرها، رقم الحديث: (١٤٠٤)، وابن خزيمة (١/١٤٨)، كتاب: الوضوء، باب: ذكر وطء الأذى اليابس بالخف والنعل والدليل على أن ذلك لا يوجب غسل الخف ولا النعل وأن تطهيرهما يكون بالمشي على الأرض الطاهرة بعدها، رقم الحديث: (٢٩٢)، وأبو داود (١/١٠٥)، كتاب: الطهارة، باب: في الأذى يصيب النعل، رقم الحديث: (٣٨٦)، وقال الألباني في التعليقات الرضية ١٠٣/١: إسناده صحيح.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٢٧١)، كتاب: الطهارة، رقم الحديث: (٥٩٠)، وأبو داود (١/١٠٥)، كتاب: الطهارة، باب: في الأذى يصيب النعل، رقم الحديث: (٣٨٥)، وقال الألباني في التعليقات الرضية ١٠٣/١: إسناده صحيح .

(٣) أخرجه البخاري (١/١٥١)، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في النعال، رقم الحديث: (٣٧٩) .

(٤) ينظر: المغني ١/٤١١، ٤١٢، وكشاف القناع ١/١٩٠.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١/٨٥، وشرح فتح القدير ١/١٩٦، والفتاوى الهندية ١/٤٤.

(٦) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٩٠، ومجموع الفتاوى ٢٢/١٢١.

(٧) ينظر: المغني ١/٤١٢.

أدلة القول الثالث:

استدلوا على عدم طهارة النعل بدلكها بالتراب بما يلي:

١- أن النعل إذا أصابته نجاسة تعتبر محلاً نجساً ، فلا يطهره المسح كغيره من المحال النجسة^(١).

٢- أن الدلك لا يزيل جميع أجزاء النجاسة^(٢)، لذلك لا يحكم بطهارة النعل.

واستدل القائلون منهم بوجوب غسل ما يصيب النعل بما يلي:

١- الأحاديث المشتملة على أمر النبي ﷺ بغسل النجاسة ، وما يصيب النعل من نجاسة داخل فيها ، ومنها:

أ- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: " أمرنا بغسل الأنجاس سبعاً " ^(٣) .

ب- حديث أسماء رضي الله عنها_ قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع؟ قال: " تحته ثم تقرصه بالماء وتنضحه وتصلي فيه " ^(٤) .

ج- حديث أنس رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ أمر بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي ^(٥) .

٢- قياس أسفل الخف والنعل على الرجل ^(٦)، فكما يجب في تطهيرها من النجاسة الغسل ، فكذلك النعل ونحوه.

(١) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٩٠ .

(٢) ينظر: المغني ١/٤١٢ .

(٣) قال الألباني في إرواء الغليل (١٦٣): لم أجده بهذا اللفظ، وقال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع ١/٤٢١: ضعيف

لا أصل له .

(٤) سبق تخريجه ص ٧١ .

(٥) سبق تخريجه ص ٧٦ .

(٦) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٠٢، ومطالب أولي النهى ١/٢٢٣ .

٣- النعل ونحوه ملبوس نجس فلا يجزئ فيه المسح كالثوب^(١).

٤- أن غير الماء لا أثر له في الإزالة إلا أنه يجعل طهوراً للضرورة ، والضرورة ترتفع بالماء فلا ضرورة في غيره ، ولهذا لم يؤثر ذلك في إزالة الرطب واليابس والسائل ، وفي الثوب^(٢).

واستدل القائلون بالعفو عنه بعد ذلك :

بالقياس على أثر الاستنجاء ، فيعفى عنه مع بقاء نجاسته^(٣).

وعلل القائلون بالعفو عن اليابسة دون الرطبة بما يلي:

١- أن النجاسة الرطبة تنتشر من محلها إلى غيره من أجزاء الخف بخلاف اليابسة^(٤).

٢- أن ذلك النعل بعد الجفاف (في حالة اليبس) لا يبقى للنجاسة أثراً ، فيحكم بطهارته ، بخلاف ذلكها قبل الجفاف (في حالة الرطوبة) فإن رطوبة النجاسة تكون باقية^(٥).

وعلل القائلون بالعفو عن النجاسة بعد ذلك عدا البول والغائط:

بتغلظ نجاستهما وفحشهما^(٦).

وعلل القائلون بالعفو بعد ذلك عن أرواث الدواب وأبوالها دون غيرها:

بغلبتها على الطرق ، ولمشقة الاحتراز منهما ، ولأن غيرها في الطرقات نادر ، فإن كثر صار كروث الدواب^(٧).

ويمكن أن يجاب عن أدلتهم:

بأنها في مقابل النص الصريح وهو قوله ﷺ: " إذا وطئ أحدكم الأذى بنعله أو خفيه

(١) ينظر: المبسوط ٨٢/١، والمجموع ٥٤٩/٢.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٨٤/١.

(٣) ينظر: المغني ٤١٢/١.

(٤) ينظر: المجموع ٥٤٩/٢.

(٥) ينظر: المغني ٤١٢/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي ٧٥/١، ومواهب الجليل ١٥٤/١، وشرح مختصر خليل ١١٠/١.

فطهورهما التراب " ولم يفرق ﷺ فيه بين الرطب واليابس ، أو بين البول والغائط وغيرهما ، أو بين أرواث الدواب وأبوالها وغيرها ، وقوله ﷺ : " فطهورهما التراب " يدل دلالة صريحة على طهارة النعل ونحوه بالدلك بالتراب لا على العفو مع بقاء النجاسة ، والله _ تعالى _ أعلم .

الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر _ والله تعالى أعلم _ أن النعل المتنجسة بأي نوع من أنواع النجاسات ونحوها مما يلبس في القدم إذا دُلك بالتراب يطهر متى ما زالت أوصاف النجاسة عنه ؛ لأن النجاسة إذا زالت صفاتها زال حكمها ؛ إذ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، يقول الشيخ ابن عثيمين _ رحمه الله _ : " إزالة النجاسة ليست مما يُتعبد به قصداً ، أي أنها ليست عبادة مقصودة ، وإنما إزالة النجاسة هو التخلي من عين خبيثة نجسة ، فبأي شيء أزال النجاسة ، وزالت وزال أثرها ، فإنه يكون ذلك الشيء مطهراً لها" (١) .

ولو أُمر الإنسان أن يغسل نعله كلما علق به نجاسة لشق عليه ذلك ، ولوقع في الحرج ، والله _ سبحانه _ يريد بنا التيسير لا التعسير ، ورفع الحرج أصل من أصول هذا الدين العظيم .

(١) فتاوى أركان الإسلام ص ٢٠٧ .

المطلب الخامس

طهارة مؤخرة ثوب المرأة إذا جرت على الأرض

صورة المسألة:

المراد بمؤخرة ثوب المرأة أو ذيله: طرف ثوبها الذي يلي الأرض ، فإذا أصابته نجاسة فهل يظهر بمجرد مروره على الأرض ترايبية كانت أم لا ، أم لابد من غسله؟

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يُغنى عما يصيب ذيل ثوب المرأة من نجاسة بشروط:

- ١- أن يكون يابساً.
- ٢- أن تكون إطالته للستر لا للزينة والخيلاء.
- ٣- أن تكون النجاسة التي أصابت الذيل جافة ، فإن كانت رطبة وجب الغسل .
- ٤- أن يكون الموضع الذي تمر عليه يابساً طاهراً ، وهو المذهب عند المالكية^(١).

القول الثاني:

لا يظهر بغير الغسل ، وهو المذهب عند الشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

(١) ينظر: التاج والإكليل ١/١٥٣، وحاشية الدسوقي ١/٧٤، وشرح مختصر خليل ١/١١٠.

ونقل الخطابي عن الشافعي قوله بطهارة الذيل إذا جرّ على اليابس لا الرطب فقال: "كان الشافعي يقول إنما هو فيما جرّ على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء، فأما إذا جرّ على رطب فلا يظهر إلا بالغسل". معالم السنن ١/١١٨.

(٢) ينظر: المجموع ١/١٣٧-١٤٧.

(٣) ينظر: الفروع ١/٢١٢، وكشاف القناع ١/١٨٩، ومطالب أولي النهى ١/٢٢٢، ٢٢٣.

القول الثالث:

يظهر بمروره على طاهر، وهو رواية عند الحنابلة^(١)، وقال به بعض العلماء^(٢)، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣).

دليل القول الأول:

عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القدر، فقالت أم سلمة رضي الله عنها: قال رسول الله ﷺ: " يطهره ما بعده "^(٤).

قال مالك: " يطهره ما بعده هذا في القشب اليابس "^(٥).

واعترض عليه باعتراضين:

الأول: إذا كان الذيل يابساً والنجس كذلك ، فلا يتعلق بالذيل شيء فلا محل للعفو .

وأجيب عنه:

بأنه قد يتعلق به غبار نجس فإذا مر على ما بعده طهره ، وهو غير معفو عنه في غير هذه الصورة^(٦) .

ويمكن أن يُرد:

بأن قولها (المكان القدر) مطلقة تشمل كل قذارة سواء أكانت رطبة أم يابسة ، غباراً

(١) ينظر: الفروع/١/٢١٢، والإنصاف/١/٣٢٤.

(٢) ينظر: شرح الزرقاني/١/٨٥، وعون المعبود/٢/٣٣.

(٣) ينظر: الاختيارات الفقهية/١/٢٣.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه(١/٢٦٦)، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من الموطأ، رقم الحديث: (١٤٣)، وأبو داود في سننه(١/١٠٤)، كتاب: الطهارة، باب: في الأذى يصيب الذيل، رقم الحديث: (٣٨٣)، وابن ماجه في سننه(١/١٧٧)، كتاب: الطهارة وسننها، باب: الأرض يطهر بعضها بعضاً، رقم الحديث: (٥٣١)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه(٤٣٦) .

(٥) المدونة الكبرى/١/١٩.

(٦) ينظر: مواهب الجليل/١/١٥٢، وحاشية الدسوقي/١/٧٥ .

أم غيره ، ولا دليل على تقييدها بما ذكره.

الثاني: أن النجاسة التي تتعلق بالذيل عند المشي في المكان القذر تكون في الغالب رطبة ، وهذا معلوم بالقطع في عادة الناس ، فلم يُخرج الشيء الذي تحقق وجوده قطعاً أو غالباً عن حالته الأصلية؟^(١)

أدلة القول الثاني:

١- قياس مؤخرة ثوب المرأة على البدن^(٢)، فالنجاسة إذا أصابت البدن وجب غسلها ، فكذاك إذا أصابت مؤخرة ثوب المرأة بجامع أن كلا منهما عين طاهرة طرأت عليها نجاسة.

٢- قياس مؤخرة ثوب المرأة على بقية ثوبها^(٣)، فكما يجب غسل النجاسة إذا أصابت بقية أجزاء الثوب ، فكذاك يجب غسلها إذا أصابت الذيل.

ويمكن أن يُجاب عن دليلهم:

بأنهما قياسان مردودان ؛ لأنهما في مقابل النص ، وهو قوله ﷺ في الحديث السابق: " يطهره ما بعده".

أدلة القول الثالث:

١- عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر، فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ: " يطهره ما بعده"^(٤).

واعترض عليه باعتراضين:

(١) ينظر: عون المعبود ٢/٣٣.

(٢) ينظر: كشاف القناع ١/١٨٩.

(٣) ينظر: كشاف القناع ١/١٨٩، ومطالب أولي النهي ١/٢٢٣.

(٤) سبق تخرجه ص ١٠٥.

الأول: أنه ضعيف ؛ لأن أم ولد إبراهيم مجهولة ^(١).

ويمكن أن يجاب عنه:

بعدم التسليم بضعفه ، جاء في خلاصة الأحكام ^(٢): "سنده صحيح رجاله ثقات فحديث أم سلمة به حسن لغيره"، وصححه الألباني ^(٣)، وغيره.

الثاني: أن المراد بالقذر نجاسة يابسة ، ومعنى (يطهره ما بعده) أنه إذا انجر على ما بعده من الأرض ذهب ما علق به من اليابس ^(٤) .

ويمكن أن يجاب عنه بما يلي :

الأول: بأن (القذر) كلمة مطلقة تشمل الرطب واليابس ، ولا دليل على تقييدها باليابس دون الرطب.

الثاني: في حديث امرأة من بني الأشهل الآتي تصريح بأن النجاسة الرطبة تطهر بالمرور على الأرض الطاهرة .

٢- عن امرأة من بني عبد الأشهل قالت: سألت النبي ﷺ فقلت: إن بيني وبين المسجد طريقا قدرة قال: "بعدها طريق أنظف منها"، قلت: نعم ، قال: "فهذه بهذه" ^(٥). وفي لفظ أنها قالت: يا رسول الله إن لنا طريقا إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ فقال: " أليس بعدها طريق هي أطيب منها؟"، قالت: بلى ، قال: " فهذه بهذه" ^(٦).

واعترض عليه:

(١) ينظر: المجموع ١/١٤٧.

(٢) ١/١٨٤.

(٣) ينظر: صحيح ابن ماجه (٤٣٦)، وتخریج مشكاة المصابيح (٤٨١).

(٤) ينظر: المجموع ١/١٤٧.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ٦/٤٣٥، رقم الحديث: (٢٧٤٩٣)، وابن ماجه ١/١٧٧، كتاب: الطهارة وسننها، باب: الأرض يطهر بعضها بعضا، رقم الحديث: (٥٣٣)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٤٣٧) .

(٦) أخرجه أحمد في مسنده ٦/٤٣٥، رقم الحديث: (٢٧٤٩٢)، وأبو داود ١/١٠٤، كتاب: الطهارة، باب: في الأذى يصيب الذيل، رقم الحديث: (٣٨٤)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٨٤) .

بأن الحديث فيه مقال ؛ لأن امرأة من بني عبد الأشهل مجهولة ، والمجهول لا تقوم به الحججة في الحديث .

وأجيب عنه:

بأن جهالة اسم الصحابي غير مؤثرة في صحة الحديث ؛ لأن الصحابة كلهم عدول^(١) .

٤- قياس ذيل ثوب المرأة على الخف والنعل للرجل ، فكما أن الخف يطهر مما يصيبه من نجاسة بالمسح بالأرض فكذلك الذيل يطهر بمروره على الأرض ، بجامع المشقة وهي في الثوب أعظم ؛ لأن كل أحد في كل وقت يمكنه نزع خفه ليحفظه بعد الغسل ، وليس كل أحد في كل وقت يجد ثوبا غير ثوبه حتى ينزعه^(٢) .

الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر -والله تعالى أعلم- رجحان القول الثالث القائل بطهارة مؤخره ثوب المرأة إذا جرت على الأرض الطاهرة مما أصابه من النجاسات على اختلاف أنواعها ، إذا زال أثر هذه النجاسات ، فمتى ما زال أثرها حكمنا بالطهارة ؛ إذ الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، ومما يؤيد ذلك كلام شيخ الإسلام والشيخ ابن عثيمين - رحمهما الله - وقد سبق^(٣) .

ثم إن هذا القول موافق لما جاء عن النبي ﷺ ، ولقواعد الشريعة السمحة الداعية إلى رفع الحرج عن المكلفين والتيسير عنهم - والله أعلم- .

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح ٢/١٩٦، وعون المعبود ٢/٣٣ .

(٢) ينظر: مواهب الجليل ١/١٥٢، وشرح الزرقاني ١/٨٥، والذخيرة ١/٢٠٠ .

(٣) في ص ٧٣ ، وص ١٠٣ من هذا البحث .

المطلب السادس

طهوية التراب المحترق بنجاسة

المسألة الأولى: طهوية التراب المحترق المختلط بنجاسة

صورة المسألة:

سبق في المطلب الثاني ترجيح القول بطهوية تراب الأرض المختلط بنجاسة مائعة بالجفاف بالشمس أو الريح أو النار ، فمن باب أولى طهوريته بالإحراق ، وسبق أيضاً أن تطهير تراب الأرض المختلط بنجاسة غير مائعة أو جامدة يكون بإزالة أجزاء ذلك المكان ؛ لأن عينها لا تنقلب ، فإذا أُحرق هذا التراب _ المختلط بالنجاسة _ بالنار إحراقاً يغيّر العين النجسة بتغيّر أوصافها أو انقلاب حقيقتها حتى تصير شيئاً آخر ، كالعذرة تحترق فتصير رماداً ، فهل هذا الإحراق يطهر النجاسة ، فنحكم بطهوية ذلك التراب أم لا؟

اختلف الفقهاء في أثر الإحراق على طهارة الأعيان النجسة على قولين:

القول الأول:

تطهر النجاسة بالإحراق ، وإليه ذهب أبو حنيفة وصاحبه محمد وهو المختار للفتوى^(١)، والمالكية في المعتمد من مذهبهم^(٢)، والشافعية في وجه^(٣)، والحنابلة في رواية^(٤).

القول الثاني:

لا تطهر النجاسة بالإحراق ، وإليه ذهب أبو يوسف من الحنفية^(٥)، والمالكية في غير المعتمد^(٦)، وهو المذهب عند الشافعية^(٧)، وظاهر المذهب عند الحنابلة^(٨).

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/٢٠٠، والفتاوى الهندية ١/٢٤، والبحر الرائق ١/٢٣٩.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ١/٥٧، والشرح الكبير ١/٥٧.

(٣) ينظر: المجموع ٢/٥٣٢.

(٤) ينظر: المغني ١/٥٦، والمبدع ١/٢٤١.

(٥) ينظر: شرح فتح القدير ١/٢٠٠، والبحر الرائق ١/٢٣٩.

(٦) ينظر: المراجع في هامش ٢.

(٧) ينظر: المجموع ٢/٥٣٢، ومغني المحتاج ١/٨١، ونهاية المحتاج ١/٢٤٧.

(٨) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٨٨، والمغني ١/٥٦، والمبدع ١/٢٤١.

أدلة القول الأول:

١- أن الأعيان التي آلت إليها الأشياء النجسة بعد احتراقها تبدلت حقيقتها واسمها وصفتها ، فلم تتناولها نصوص التحريم لا لفظاً ولا معنى ، فليست محرمة ولا في معنى المحرم فلا وجه لتحريمها ، بل تتناولها نصوص الحل فإنها من الطيبات ، وهي أيضاً في معنى ما اتفق على حله ، فالنص والقياس يقتضيان تحليلها^(١).

٢- الفقهاء متفقون على أن الخمر إذا صارت خلا بفعل الله تعالى صارت حلالاً طيباً واستحالة هذه الأعيان أعظم من استحالة الخمر^(٢).

واعترض عليه:

بأن الخمر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة ، بخلاف الدم والميتة والعذرة .

وأجيب عنه:

بأنه فرق ضعيف ، فإن جميع النجاسات نجست أيضاً بالاستحالة ، فالدم والعذرة والبول مستحيلة عن أشياء طاهرة فينبغي أن تطهر بالاستحالة كالخمر^(٣).

٣- أن الله تعالى حرم الخبائث لما قام بها من وصف الخبث ، وأباح الطيبات لما قام بها من وصف الطيب ، وهذه الأعيان الناتجة عن إحراق الأعيان النجسة ليس فيها شيء من وصف الخبث ، وإنما فيها وصف الطيب^(٤).

٤- قالوا: إن الشرع رتب وصف النجاسة على حقيقة معينة ، وهذه الحقيقة تنتفي بانتفاء بعض أجزاء مفهومها ، فكيف بانتفائها كلها ، ونظير ذلك العصير فيوصف بأنه طاهر فإذا انتفت حقيقته وصار خمراً تغير الوصف إلى النجاسة ، وإذا صار خلاً وصف بأنه طاهر ، فعلم أن استحالة العين وانقلابها يستتبع زوال الوصف المرتب عليها^(٥)، فالتراب المختلط بنجاسة يوصف بالنجاسة فإذا احترق وصار رماداً فهذا تغير في الحقيقة يستلزم تغييراً في الوصف ، فيحكم بظهوريته.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٠/٥٢٢، ٢١/٧٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢١/٧١.

(٣) ينظر: المرجع السابق .

(٤) ينظر: المرجع السابق .

(٥) ينظر: شرح فتح القدير ١/٢٠٠، ٢٠١، والبحر الرائق ١/٢٣٩.

أدلة القول الثاني:

١- أن المتخلف بعد الإحراق جزء من أجزاء العين النجسة ، فتبقى على نجاستها بعد الإحراق^(١).

ويمكن أن يعترض عليه:

بعدم التسليم بأن ما تؤول إليه الأعيان النجسة بعد الإحراق يعتبر من أجزائها ، فالإحراق يقلب حقيقة العين النجسة بدليل زوال الاسم وزوال أوصاف النجاسة من لون وطعم ورائحة عن الأعيان الجديدة التي آلت إليها الأعيان النجسة بسبب الإحراق.

٢- أن النجاسة إذا تغيرت أعراضها لا تتغير عن الحكم الذي كانت عليه عملاً بالاستصحاب^(٢).

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن الاستصحاب يعمل به إذا لم يكن التغير مؤثراً في الحالة التي استُصحب لها الحكم، وهنا انقلبت العين النجسة بالإحراق وتغيرت أوصافها تغيراً واضحاً فلا معنى لاستصحاب الحكم ؛ لتغير الصورة في الزمان الثاني _بعد الإحراق_ عما كانت عليه في الزمان الأول _قبل الإحراق_.

٣- الإحراق استحالة مطهرة للعين النجسة إذا كانت هذه العين قد نجست بالاستحالة، وهذه الأعيان نجاستها لم تحصل بالاستحالة ، فلم تطهر بها ، كالدّم إذا صار قيحاً أو صديداً^(٣).

ويمكن أن يعترض عليه بما يلي:

أولاً: قولكم الاستحالة مطهرة لما نجس بالاستحالة قول يحتاج إلى دليل.

ثانياً: بعدم التسليم بأن نجاستها لم تحصل بالاستحالة ، فالدم وكذلك البول والعدرة مستحيلة عن أعيان طاهرة.

٤- أن هذه النجاسات نجاستها لعينها بخلاف الخمر ، فإن نجاستها لمعنى معقول زال

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/٢٠٠.

(٢) ينظر: الشرح الكبير ١/٥٧.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى ٢١/٧١.

بالانقلاب^(١).

ويمكن أن يُعترض عليه:

بأن هذه الأعيان وإن كانت نجاستها لعينها ، فإنها زالت بانقلاب عينها بالإحراق إلى عين جديدة طاهرة لا تحمل صفة من صفات العين النجسة.

الترجيح:

الراجح _ والله أعلم _ طهورية الأعيان النجسة بالإحراق المغيّر لها بتغييره أوصافها أو قلبه حقيقتها ، فالتراب المختلط بنجاسة يطهر بالاحتراق.

ومن المعلوم أن النجاسة عين مستقدرة شرعاً فمتى زالت أوصافها زال حكمها ، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ، وبإحراق التراب المختلط بنجاسة تختفي صفات النجاسة وتزول آثارها ، ومن المقرر أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد دليل التحريم ، ولا دليل يحرم ما يؤول إليه التراب المختلط بنجاسة بعد الاحتراق ، _ والله تعالى أعلم _.

المسألة الثانية: طهورية المتولد عن احتراق التراب المختلط بنجاسة كالدخان والغبار

الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في المسألة السابقة ، فمن قال بأن الإحراق يطهر الأعيان النجسة قال بأن الدخان والغبار المتولدين عن النجاسات طاهران ، ومن قال بأن الإحراق لا يطهرها قال بأن دخانها وغبارها نجسان.

صورة المسألة:

إذا أُحرق التراب المختلط بنجاسة بالنار ، فما حكم ما يتصاعد منه بواسطة النار من دخان ونحوه؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول:

أن ما تولد عن احتراق التراب المختلط بنجاسة من دخان وغيره طاهر، وإليه ذهب

(١) ينظر: المهذب ٤٨/١ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٨٩/١.

الحنفية في الصحيح من مذهبهم^(١) ، والمالكية في المعتمد^(٢) ، والشافعية في قول^(٣) ، و الحنابلة في رواية^(٤) .

القول الثاني:

أنه نجس ، وإليه ذهب الحنفية في مقابل الصحيح^(٥) ، والمالكية في ظاهر المذهب^(٦) ، وهو الصحيح عند الشافعية^(٧) ، و المذهب عند الحنابلة^(٨) .

وقال بعض الشافعية: نجس ، وإذا أصاب شيئاً يُعفى عن قليله^(٩) .

وقال بعض الحنابلة: نجس ، وإذا أصاب شيئاً يُعفى عن ما يشق التحرز منه ، وعن

قليله ما لم تظهر آثاره^(١٠) .

أدلة القول الأول:

١- لأن الدخان أجزاء هوائية ونارية ومائية ، وليس فيه شيء من وصف الخبث حتى

يُحكم بنجاسته^(١١) .

٢- لأن دخان النجاسة بخار ، فهو كالبخار الذي يخرج من الجوف^(١٢) .

ويمكن أن يُعترض عليه:

بالفرق بين بخار النجاسة والبخار الخارج من الجوف ، فالأول بسبب الإحراق بالنار

بخلاف الثاني.

(١) ينظر: الفتاوى الهندية ٤٧/١ ، وحاشية ابن عابدين ٣٢٥/١ .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٥٨/١ ، والشرح الكبير ٥٨/١ .

(٣) ينظر: المجموع ٥٣٣/٢ .

(٤) ينظر: المبدع ٢٤١/١ ، والإنصاف ٣١٩/١ .

(٥) ينظر: المراجع في هامش ١ .

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي ٥٨/١ ، ومواهب الجليل ١٠٦/١ .

(٧) ينظر: المجموع ٥٣٣/٢ ، وإعانة الطالبين ٨٨/١ .

(٨) ينظر: المراجع في هامش ٤ .

(٩) ينظر: مغني المحتاج ٨١/١ .

(١٠) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٨٩/١ ، والإنصاف ٣٣٣/١ .

(١١) ينظر: مجموع الفتاوى ٧١/٢١ .

(١٢) ينظر: المهذب ٤٨/١ .

دليل القول الثاني:

عللوا قولهم بنجاسة الدخان ؛ بأنه عبارة عن أجزاء متحللة من النجاسة تفصله النار لقوتها^(١).

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن الدخان لو كان جزءاً من أجزاء النجاسة لظهر ذلك في صفاته أو في بعضها ، ومعلوم أن الدخان المتولد عن احتراق النجاسة تختلف صفاته كلياً عن صفات النجاسة ، فناسب أن يختلف عنها في الحكم أيضاً.

الترجيح:

بما أن الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في المسألة السابقة ، فالترجيح كذلك ، وقد ظهر رجحان القول بطهورية التراب المختلط بنجاسة بالاحتراق ، فيترجح هنا _والعلم عند الله_ طهورية ما تولد عن احتراق التراب من دخان وغبار؛ لما سبق ذكره في ترجيح المسألة السابقة ، وما يتولد عن احتراق التراب المختلط بنجاسة من دخان وغبار يُعدّ عين جديدة تختلف في صفاتها عن التراب المختلط بنجاسة اختلافاً بيّناً ، والأصل في الأشياء الإباحة ، فيحكم بطهارته _ والله تعالى أجل وأحكم وأعلم _.

سبب الخلاف:

من عرّف الدخان بأنه جزء من النجاسة يتصاعد منه بواسطة النار قال بنجاسته ، ومن عرّفه بأنه شيء يُخلق عند التقاء النار وغيرها من الأعيان وليس فيه وصف من أوصاف العين المحترقة بالنار قال بطهارته _ والله أعلم _.

(١) ينظر: المهذب ٤٨/١ ، وشرح المنهج ١٧٩/١ .

الفصل الثاني

أحكام قيام التراب مقام الماء

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: مشروعية التيمم.

المبحث الثاني: شروط التراب الذي يصح به التيمم.

المبحث الثالث: التيمم للصلاة على الجنابة مع وجود الماء خشية رفعها.

المبحث الرابع: حكم من حبس بمحل لا ماء فيه ولا تراب ولا طين.

المبحث الخامس: مبطلات التيمم بالتراب.

المبحث السادس: كيفية التيمم بالتراب.

البحث الأول مشروعية التيمم

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم التيمم وأدلة مشروعيته.

المطلب الثاني: الأدلة على اختصاص أمة محمد ﷺ به .

المطلب الثالث: الفرق بين الصعيد والتراب.

المطلب الرابع: شروط صحة التيمم.

المطلب الأول

حكم التيمم وأدلة مشروعيته

أولاً: حكم التيمم:

انعقد الإجماع على جوازه في الجملة.

قال ابن المنذر: " وأجمعوا على أن التيمم بالتراب ذي الغبار جائز" (١).

ثانياً: أدلة مشروعيته:

التيمم مشروع بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أ- من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ (٢).

٢- قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهُكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمْ

(١) الإجماع ٣٤ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٤٣ .

النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ
مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾.

وجه الدلالة من الآيتين:

أن قوله سبحانه في الآيتين: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ دليل صريح على مشروعية التيمم.

ب- من السنة:

دلت أحاديث كثيرة على مشروعية التيمم منها:

١- حديث عمار رضي الله عنه بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجنت ، فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال: " إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه " (٢).

٢- حديث عمران بن حصين رضي الله عنه (٣) وفيه: " فلما انفتل صلى الله عليه وسلم من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، قال: " ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم " قال: أصابني

(١) سورة المائدة ، الآية ٦ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١/١٣٣، كتاب: التيمم، باب: التيمم ضربة، رقم الحديث: (٣٤٠) ، ومسلم في صحيحه ١/٢٨٠، باب: التيمم، رقم الحديث: (٣٦٨)، واللفظ له.

(٣) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، يكنى بأبي نجيد، له عدة أحاديث، أسلم عام خيبر، صاحب راية خزاعة يوم الفتح، اعتزل الفتنة فلم يقاتل فيها، ولي قضاء البصرة وكان عمر بعثه إلى البصرة ليفقههم ، فكان الحسن يجلف ما قدم عليهم البصرة خير لهم من عمران بن الحصين، مات سنة ٥٢ وقيل ٥٣ هـ. ينظر: الإصابة ٧٠٥/٤.

جناية ولا ماء ، قال: "عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك"^(١).

٣- حديث أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فإن ذلك خير"^(٢).

ج- الإجماع:

أجمع العلماء على مشروعية التيمم^(٣) .

جاء في بدائع الصنائع^(٤): " فلا خلاف في أن التيمم من الحدث جائز ، عرف جوازه بالكتاب والسنة والإجماع " .

وجاء في مواهب الجليل^(٥): " وانعقد الإجماع على مشروعيته " .

وجاء في المجموع^(٦): " والتيمم ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة " .

وجاء في شرح الزركشي^(٧): " وهو جائز بالإجماع " .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣١/١ ، كتاب: التيمم ، باب: الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، رقم الحديث: (٣٣٧)، واللفظ له ، ومسلم في صحيحه ٤٧٤/١، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم الحديث: (٦٨٢).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٩١/١، كتاب: الطهارة، باب: الجنب يتيمم، رقم الحديث: (٣٣٣)، والترمذي في سننه ٢١٢/١ ، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، رقم الحديث: (١٢٤)، وقال: وهذا حديث حسن صحيح، والنسائي في السنن الكبرى ١٣٦/١، كتاب: الطهارة، باب: الصلوات بتيمم واحد، رقم الحديث: (٣١١)، وابن حبان في صحيحه ١٤٠/٤ ، كتاب: الطهارة ، باب: التيمم ، رقم الحديث: (١٣١٣).

(٣) ينظر: الإجماع ص ٣٤، ومراتب الإجماع ص ١٨ .

(٤) ٤٤/١

(٥) ٣٢٥/١

(٦) ٢٣٧/٢

(٧) ٩٠/١

المطلب الثاني

الأدلة على اختصاص أمة محمد ﷺ به

التيمن من الخصائص التي امتن الله بها على هذه الأمة دون غيرها ، كما صرح بذلك رسول الله ﷺ في أحاديث كثيرة ، منها:

١- حديث جابر بن عبد الله^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: " أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة ، وأعطيت الشفاعة " ^(٢).

٢- حديث حذيفة^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: " فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا

(١) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي ، اختلف في كنيته على أقوال: أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، وأبو محمد ، من المكثرين عن النبي ﷺ ، من آخر أصحاب رسول الله ﷺ موتاً بالمدينة، كف بصره في آخر عمره، توفي سنة ٧٤ وقيل ٧٨ ، وعمره ٩٤ سنة .

ينظر: الاستيعاب ٢١٩/١ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٤٣٤/١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٦٨/١، كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، رقم الحديث: (٤٢٧)، واللفظ له، ومسلم في صحيحه ٣٧٠/١، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، رقم الحديث: (٥٢١).

(٣) هو حذيفة بن اليمان العبسي، واسم اليمان حسبل بن جابر العبسي اليماني ، من كبار الصحابة ، أسلم هو وأبوه، وأرادا شهود بدر فصدما المشركون، وشهدا أحداً فاستشهد والده بها ، وشهد حذيفة الخندق وما بعدها ، وروى عن النبي ﷺ الكثير ، أسر إليه رسول الله ﷺ أسماء المنافقين ، وندبه ليلة الأحزاب ليحس له خبر العدو، استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد قتل عثمان وبعد بيعة علي بأربعين يوماً في سنة ٣٦.

ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢ ، والإصابة ٤٤/٢ .

طهوراً إذا لم نجد الماء" ، وذكر خصلة أخرى^(١).

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بي النبيون"^(٢).

والفقهاء متفقون على أن التيمم من خصائص هذه الأمة ، لم يجعله الله طهوراً لغيرها لطفاً من الله بها ، وتوسعة عليها ، وإحساناً إليها^(٣).

جاء في البحر الرائق^(٤): "اعلم أن التيمم لم يكن مشروعاً لغير هذه الأمة".

وجاء في مواهب الجليل^(٥): "وانعقد الإجماع على مشروعيته ، وعلى أنه من خصائص هذه الأمة لطفاً من الله بها وإحساناً".

وجاء في المجموع^(٦): "وهو رخصة وفضيلة اختصت بها هذه الأمة زادها الله شرفاً لم يشاركها فيها غيرها من الأمم ، كما صرحت به الأحاديث الصحيحة المشهورة".

وفي شرح الزركشي^(٧): "وهو من خصائص هذه الأمة ، ومما فضلت به على غيرها توسعة عليها وإحساناً إليها".

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٧١/١ ، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة ، رقم الحديث: (٥٢٢) والخصلة التي أهمها قد أخرجها أبو بكر بن أبي شيبة وهو شيخ الإمام مسلم في مصنفه ٣٠٤/٦ ، برقم: (٣١٦٤٩) ، وابن خزيمة في صحيحه ١٣٢/١ ، برقم: (٢٦٣) ، وابن حبان في صحيحه، ٥٩٥/٤ ، برقم: (١٦٩٧) وهي أنه صلى الله عليه وسلم قال: "وأعطيت هؤلاء الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش لم يعطه أحد قبلي ولا يعطى أحد بعدي". ينظر: تلخيص الحبير ١٤٨/١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٧١/١ ، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة ، رقم الحديث: (٥٢٣).

(٣) ينظر: الذخيرة ٣٣٤/١ ، وشرح مختصر خليل ١٨٤/١ ، ومغني المحتاج ٨٧/١ ، ونهاية المحتاج ٢٦٣/١ ، والمبدع ٢٠٥/١ ، والروض المرعب ٨٢/١ .

(٤) ١٤٦/١.

(٥) ٣٢٥/١.

(٦) ٢٣٧/٢.

(٧) ٩٠/١.

المطلب الثالث

الفرق بين الصعيد والتراب^(١)

التراب: معروف ، وعرّفه المعجم الوسيط بأنه: ما نَعْم من أديم الأرض^(٢) .

ويجمع على أتربة وتربان^(٣) .

الصعيد: يطلق على معانٍ منها^(٤) :

١- التراب .

٢- وجه الأرض تراباً كان أو غيره . قال الزجاج: " لا أعلم بين أهل اللغة خلافاً في أن الصعيد وجه الأرض "^(٥) .

وقال بالمعنى الأول فقهاء الشافعية والحنابلة^(٦) ، وبالثاني فقهاء الحنفية والمالكية^(٧) .

وخلافهم في معنى الصعيد هو سبب خلافهم في التراب الذي يصح التيمم به كما سيأتي في المطلب الأول من المبحث الثاني^(٨) .

وإذا قلنا بأن الصعيد هو التراب ، فلا فرق حينئذٍ بينهما ، أما إذا قلنا بأن الصعيد هو وجه الأرض ، فإنه يكون أعم من التراب ، والتراب فرد من أفرادهِ .

(١) سبق تعريفهما بشيء من التفصيل في التمهيد ص ١٧ ، ١٩ .

(٢) ٨٣/١ .

(٣) ينظر: لسان العرب ٢٢٧/١ ، والقاموس المحيط ٧٨/١ (مادة ترب) .

(٤) ينظر: مقاييس اللغة ٢٨٧/٣ (مادة صعِد)، والمصباح المنير ٣٤٠/١ (مادة الصعيد)، وتاج العروس ٢٨٣/٨ (مادة صعِد) .

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٨/٢ ، ولسان العرب ٢٥٤/٣ (مادة صعِد) .

(٦) ينظر: الأم ٥٠/١ ، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ٥٣، ٥٢/١ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٧٠/١ .

(٧) ينظر: البحر الرائق ١٥٦/١ ، والتاج والإكليل ٣٥٠/١ .

(٨) ص ١٢٨ .

المطلب الرابع

شروط صحة التيمم

الشروط لغة: جمع شرط ، وهو العلامة^(١).

واصطلاحاً: وصف ظاهر منضبط ، يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، كالوضوء للصلاة^(٢).

وشروط صحة التيمم: هي التي إذا اختل شيء منها لم يصح التيمم .

وقد اشترط الفقهاء لصحة التيمم شروطاً هي:

أولاً: النية^(٣) ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾^(٤)

فأمر الله بالإخلاص في العبادة ، والإخلاص عمل القلب ، وهو النية ، والأمر يقتضي الوجوب^(٥) ، ولقوله ﷺ: " إنما الأعمال بالنيات "^(٦) .

ثانياً: الإسلام^(٧) ، فلا يصح تيمم الكافر ؛ لأن التيمم يفتقر إلى نية ، والكافر ليس

(١) ينظر: المصباح المنير ٣٠٩/١ (مادة شرط).

(٢) ينظر: إجابة السائل شرح بغية الأمل ٤٩/١ .

(٣) وعدها المالكية والشافعية من الأركان لا من الشروط ، وقال زفر من الحنفية: إنها ليست بشرط.

ينظر: بدائع الصنائع ٥٢/١ ، والبحر الرائق ١٥٧/١ ، والشرح الكبير ١٥٤/١ ، والقوانين الفقهية ٣٠/١ ، والمجموع ٣٧٢/١ ، ٢٦٣/٢ ، والمقدمة الحضرمية ٥٠/١ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٦٣/١ ، وشرح الزركشي ٩٧/١ .

(٤) سورة البينة ، من الآية ٥ .

(٥) ينظر: المجموع ٣٧٥/١ ، والمبدع ٤١٤/١ .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ٣/١ ، باب: بدء الوحي ، رقم الحديث: (١) .

(٧) وخالف في اشتراطه أبو يوسف من الحنفية .

ينظر: المبسوط للسرخسي ١١٦/١ ، وتحفة الفقهاء ٣٩/١ ، والخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية ٤١/١ ، والمجموع ٢٦٩/٢ ، ودليل الطالب ١٧/١ .

بأهل لها ، فلا يصح منه التيمم^(١) .

ثالثاً: التكليف ، بأن يكون المتيمم عاقلاً بالغاً ، فلا يصح تيمم المجنون ولا الصبي غير المميز ؛ وذلك لعدم صحة النية منهما ، أما الصبي المميز فيصح منه التيمم ، ولا يجب عليه ؛ لأنه غير مكلف^(٢) .

رابعاً: انقطاع ما ينافي التيمم من حيض ونفاس وحدث وغير ذلك من نواقض الوضوء أو موجبات الغسل ، كما هو شرط بدله^(٣) .

خامساً: إزالة ما يمنع المسح على أعضاء التيمم ، كالدهن والشمع ونحو ذلك مما يحول بين المسح والبشرة^(٤) ؛ وذلك حتى يكون المسح على المحل لا على الحائل^(٥) .

سادساً: تعذر استعمال الماء إما لعدمه ، أو لخوف ضرر باستعماله ، كخوف زيادة مرض ، أو شدة برد ، أو كمن كان بينه وبين الماء عدو يخافه على نفسه أو ماله إن ذهب إلى الماء ، ونحو ذلك^(٦) ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾^(٧) ، وخوف الضرر حرج ، ولقوله ﷺ: " لا ضرر ولا ضرار "^(٨) .

(١) ينظر: البحر الرائق ١/١٥٩ .

(٢) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ١/٧٩ ، والشرح الكبير ١/٨٤ ، والحاوي ١/٩٧ ، ودليل الطالب ١/١٧ .

(٣) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ١/٧٩ ، والشرح الكبير ١/٨٤ ، والخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية ١/٤١ ، ونهاية المحتاج ١/١٥٤ ، والإنصاف ١/١٤٤ .

(٤) ينظر: نور الإيضاح ١/٢٦ ، والشرح الكبير ١/٨٤ ، ومغني المحتاج ١/١٠١ ، والإنصاف ١/١٤٤ .

(٥) حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ١/٧٨ .

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ١/٤٦ ، والتلقين ١/٦٦ ، والمجموع ٢/٢٦٩ ، والكافي في فقه ابن حنبل ١/٦٥ .

(٧) سورة المائدة ، من الآية ٦ .

(٨) سبق تخرجه ص ٩٤ .

سابعاً: طلب الماء وإعوازه بعد الطلب^(١)، وهذا الشرط لمن تيمم لعدم وجود الماء ،
ودليله قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾^(٢) ولا يثبت عدم الوجدان إلا بعد الطلب .

ثامناً: دخول الوقت^(٣) ، واشترطه جمهور الفقهاء من المالكية^(٤)، والشافعية^(٥) ،
والحنابلة^(٦) ، فقالوا لا يصح التيمم قبل دخول وقت الصلاة المتيّم لها ؛ لأن التيمم طهارة
ضرورة فلم يجز قبل الوقت كطهارة المستحاضة^(٧).

وذهب الحنفية^(٨) والحنابلة في رواية^(٩) إلى أنه لا يشترط لصحة التيمم دخول الوقت ،
بل الأوقات كلها وقت للتيمم ؛ لأنها طهارة تبيح الصلاة ، فأبيح تقديمها على وقت الصلاة
، كسائر الطهارات^(١٠).

والراجح والله أعلم أنه لا يشترط دخول الوقت لصحة التيمم ، فمتى تيمم في أي وقت
صح ، وذلك لعدم ثبوت دليل شرعي يدل على بطلان التيمم قبل الوقت .

(١) وقال الحنفية لا يجب عليه الطلب إذا لم يكن على طمع من وجود الماء . ينظر: بدائع الصنائع ٤٧/١، والتلقين
٦٧/١، والأم ٤٧/١، والمغني ١٤٩/١ .

(٢) سورة المائدة، من الآية ٦ .

(٣) وخلافهم فيه مبني على الخلاف في التيمم هل هو رافع للحدث ، فيجوز في أي وقت ، أم مبيح ، فيقتصر فيه
على الضرورة، وذلك بأن يكون بعد دخول وقت الصلاة؟ والراجح والله أعلم أنه رافع للحدث ؛ لقوله تعالى لما ذكر

التيمم: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] ،

ولقوله ﷺ: " وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهوراً" ، فسماه طهوراً ، والظهور بالفتح ما يتطهر به ، ولأنه بدل عن
طهارة الماء ، والقاعدة الشرعية أن البدل له حكم المبدل، فكما أن طهارة الماء ترفع الحدث فكذلك طهارة التيمم.

ينظر: تحفة الفقهاء ٤٦/١، والذخيرة ٣٦٠/١، وشرح الزركشي ٩٧/١ ، والشرح الممتع ١/ ٣٧٥ .

(٤) ينظر: التلقين ٦٦/١، والشرح الكبير ٨٤/١، والقوانين الفقهية ٣٠/١ .

(٥) ينظر: الأم ٤٦/١، والتنبيه ٢٠/١، والمجموع ٢٦٩/٢ .

(٦) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٦٦/١، ودليل الطالب ١٧/١، والإنصاف ٢٦٣/١ .

(٧) ينظر: المبدع ٢٠٦/١ .

(٨) ينظر: المبسوط ١٠٩/١، وبدائع الصنائع ٥٤/١، والبحر الرائق ١٦٤/١ .

(٩) ينظر: الإنصاف ٢٦٣/١ .

(١٠) ينظر: المغني ١٤٩/١ .

وأما قياسهم على المستحاضة فهو قياس مع الفارق ؛ لأنها طهارة يتعقبها ما يفسدها وهو خروج الدم ، بخلاف المتيمم فلا يتعقب تيممه ما يفسده إلا أن يحدث أو يجد الماء^(١).
تاسعاً: التيمم بالصعيد ، وسيأتي في المبحث التالي في خمسة مطالب شروط الصعيد المتيمم به.

(١) ينظر: البحر الرائق ١/١٦٤ .

البحث الثاني

شروط التراب الذي يصح به التيمم

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: التيمم بالرمل والجبس ونحيت الحجارة ونحوها.
- المطلب الثاني: التيمم بالتراب المحترق وما عمل بالنار كالفخار.
- المطلب الثالث: التيمم على اللبد أو البساط أو الحصير ونحو ذلك.
- المطلب الرابع: التيمم بالتراب المختلط بغبار غيره.
- المطلب الخامس: التيمم بترابٍ تيمم به.

المطلب الأول

التيتم بالرمل والجبس ونحيت الحجارة ونحوها

أجمع العلماء على أن التيمم بالتراب جائز^(١)، مستدلين بقوله ﷺ: "فضلنا على الناس بثلاث: ... وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء"^(٢).

لكنهم اختلفوا في حكم التيمم بغير التراب مما هو من جنس الأرض كالرمل، والجص، ونحيت الحجارة، ونحو ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض، وما تصاعد عليها من جميع أجزائها، من تراب، أو رمل، أو جص، أو نورة^(٣)، أو زرنينخ^(٤)، أو سباخ^(٥)، أو غير ذلك، وإليه ذهب الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، وهو رواية عند الحنابلة إذا عدم التراب^(٨).

(١) ينظر: الإجماع ص ٤٣ .

(٢) سبق تحريجه ص ١٢١ .

(٣) النورة: بضم النون حجر الكلس، ثم غلبت على أحلاط تضاف إلى الكلس من زرنينخ وغيره وتستعمل لإزالة الشعر. ينظر: المصباح المنير ٦٣٠/٢ (مادة النور) .

(٤) الزرنينخ: بالكسر نوع معروف من الحجر، وهو فارسي معرب. ينظر: المصباح المنير ٢٥٢/١ (الزرنينخ) .

(٥) سباخ: جمع سبخة بإسكان الباء، وهي الأرض المالحة. ينظر: لسان العرب ٢٤/٣ (مادة سباخ)، والمصباح المنير ٢٦٣/١ (مادة سبخت) .

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ٥٣/١، والمبسوط للسرخسي ١٠٨/١، وشرح فتح القدير ١٢٧/١ .

(٧) ينظر: التلقين ٦٩/١، والذخيرة ٣٤٦/١، والتاج والإكليل ٣٥٠/١ .

(٨) ينظر: الفروع ١٩٢/١، ٢٨٤/١ .

القول الثاني:

لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر يعلق باليد ، وإليه ذهب أبو يوسف من الحنفية^(١) ، وابن شعبان من المالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤).

أدلة القول الأول:

١- قول الله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾^(٥).

٢- حديث عمران بن حصين رضي الله عنه وفيه قوله ﷺ: " عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك " ^(٦).

وجه الدلالة منهما:

في الآية والحديث دلالة على جواز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض ، حيث إن الصعيد اسم لما تصاعد على وجه الأرض من تراب أو غيره ، وهذا منقول عن أئمة اللغة^(٧) ، فكل ما صعد على وجه الأرض فهو صعيد يجوز التيمم به إلا ما خصه الدليل^(٨) .

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٥٣/١ ، والمبسوط ١٠٨/١ ، وعنه رواية ثانية وهي أنه يجوز التيمم بالتراب والرمل دون غيرها لكنه رجع عنها كما في المبسوط ١٠٨/١ .

(٢) ينظر: الذخيرة ٣٤٦/١ .

وابن شعبان هو أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة بن داود بن سليمان بن أيوب بن الصيقل بن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر صاحب رسول الله ﷺ ، ويعرف بابن القُرْطِي نسبة إلى بيع القرط . كان رأس المالكية بمصر وأحفظهم للمذهب مع التفنن في سائر العلوم من التاريخ والأدب إلى التدوين والورع ، من مصنفاته: الزاهي في الفقه، وأحكام القرآن ، ومناقب مالك ، والمناسك ، مات سنة ٣٥٥ هـ ، وقد جاوز عمره ٨٠ سنة .

ينظر: سير أعلام النبلاء ٧٨/١٦ ، ٧٩ ، والديباج المذهب ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ .

(٣) ينظر: الأم ٥٠/١ ، والمجموع ٢٤٤/٢ ، ونهاية المحتاج ٢٨٩/١ .

(٤) ينظر: المغني ١٥٥/١ ، والفروع ١٩٢/١ ، والإنصاف ٢٨٤/١ .

(٥) النساء ، من الآية ٤٣ .

(٦) سبق تخريجه ص ١١٩ .

(٧) كالأصمعي وخلييل وثعلب وأبي عبيدة والزجاج وابن الأعرابي وغيرهم. ينظر: بدائع الصنائع ٥٣/١ ، والذخيرة

٣٤٧/١ ، وشرح الزركشي ٩٦/١ .

(٨) ينظر: الذخيرة ٣٤٧/١ .

واعترض عليه:

بعدم التسليم باختصاص الصعيد بما تصاعد على وجه الأرض ، بل هو لفظ مشترك يطلق على وجه الأرض ، وعلى التراب ، وعلى الطريق ، وإذا كان كذلك لم يخص بأحد الأنواع إلا بدليل^(١) ، وقد دل الدليل على اختصاص التيمم بالتراب كما في حديث حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "... وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء"^(٢) ، فخص ترابها بحكم الطهارة ، وذلك يقتضي نفي الحكم عما عداه^(٣)

وأجيب عنه بما يلي:

أولاً: أن القول بأن حديث حذيفة رضي الله عنه خصص لفظ الصعيد بالتراب دون غيره ، دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل^(٤).

ثانياً: أن حديث حذيفة ليس من باب التخصيص ، وإنما من باب النص على بعض أفراد العموم كما في قوله تعالى: ﴿ فِيهَا فَكِيهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾^(٥) ، وقوله: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾^(٦) ، فذكر في الآية الأولى النخل والرمان من بين الفاكهة وهذا لا يخرجهما عن كونهما من الفاكهة ، وذكر في الثانية جبريل وميكال من بين الملائكة ، وهذا لا يخرجهما عن كونهما من الملائكة ، فكذلك حديث حذيفة رضي الله عنه ؛ وذلك لأن شرط المخصص أن يكون منافياً والتراب ليس بمناف للصعيد ؛ لأنه بعض منه ، فالنص عليه لبيان أفضليته على غيره لا لأنه لا يجزئ غيره^(٧).

ثالثاً: أنه يمكن الجمع بين حديث حذيفة رضي الله عنه وغيره من الأحاديث التي نصت على

(١) ينظر: المجموع ٢/٢٤٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢١ .

(٣) ينظر: شرح الزركشي ١/٩٦ .

(٤) ينظر: المحلى ٢/١٦٠ .

(٥) سورة الرحمن ، الآية ٦٨ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية ٩٨ .

(٧) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٢٨ ، وشرح الزرقاني ١/١٦٧ ، وعمدة القاري ٤/١٠٠ .

التراب ، وبين الأدلة المطلقة ، فيحمل المقيد على تقييده فيدل على جواز التيمم بالتراب ،
ويحمل المطلق على إطلاقه فيدل على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض^(١).

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: إنا أناس نكون بالرمل ،
فتصيبنا الجنابة ، وفينا الحائض والنفساء ، ولا نجد الماء أربعة أشهر أو خمسة أشهر ، فقال
النبي ﷺ: "عليكم بالأرض"^(٢).

وجه الدلالة:

أن قوله ﷺ: "عليكم بالأرض" يدل على جواز التيمم بكل ما كان من الأرض تراباً
كان أو غيره.

واعترض عليه:

بأنه حديث ضعيف^(٣).

٤- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، وفيه: "... وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ،
وأما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل"^(٤).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن كل جزء من الأرض جازت الصلاة عليه جاز التيمم منه لعموم
لفظ الأرض ، فلا يجوز تخصيص التيمم بالتراب دون غيره^(٥).

واعترض عليه:

بأنه عام ومطلق محمول على التقييد في حديث حذيفة رضي الله عنه السابق ، وفيه: "...

(١) ينظر: شرح الزركشي ٩٦/١ ، والمحلّى ١٥٩/٢ .

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده ٢٦٩/١٠ ، رقم: (٥٨٧٠) ، والبيهقي في الكبرى ٢١٦/١ ، كتاب: الطهارة ، باب: ما
روي في الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم عند انقطاع الدم إذا عدمتا الماء؟ ، رقم الحديث: (٩٧٩) ، وضعفه .

(٣) لأن أبا يعلى رواه من حديث ابن لهيعة ، وهو ضعيف .

ينظر: نصب الراية ١٥٦/١ ، وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٢١٤/١ ، والمجموع ٢٤٧/٢ ، والمغني ١٥٦/١ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٢٠ .

(٥) ينظر: المبسوط ١٠٨/١ ، ونيل الأوطار ٣٢٧/١ .

وجعلت تربتها لنا طهوراً" ، فيكون المراد بالأرض في هذا الحديث التراب^(١) .

وأجيب عنه:

بما سبق في الإجابة على الاعتراض الوارد على وجه الدلالة من الدليل الأول والثاني^(٢) .

٥- حديث أبي الجهم الأنصاري^(٣) قال: "أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل ، فلقبه رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام"^(٤) .

وجه الدلالة :

دل الحديث على جواز التيمم بغير التراب ؛ لأنه ﷺ تيمم بالجدار ، ومعلوم أنه لم يعلق به تراب ؛ إذ لا تراب على الجدار^(٥) .

واعترض عليه:

بأنه محمول على جدار عليه تراب^(٦) ، يؤيده ما جاء في رواية الشافعي لهذا الحديث: "أن النبي ﷺ حث الجدار بالعصا"^(٧) .

وأجيب عنه:

بأن الجدار إذا كان من حجر لا يحتمل التراب ؛ لأنه لا يثبت عليه خصوصاً وحيطان

(١) ينظر: المجموع ٢/٢٤٧، والمغني ١/١٥٦ .

(٢) ص ١٣٠ .

(٣) هو أبو الجهم بن الحارث بن الصمة بن عمرو الأنصاري، أبوه من كبار الصحابة روى عنه عمير مولى ابن عباس رضي الله عنهما في التيمم في الحضرة على الجدار، واختلف في بعض ألفاظ هذا الحديث وفي أبي الجهم ، فمنهم من يقول أبو الجهم ومنهم من يقول أبو الجهم بن الحارث ، ومنهم من يذكر المرفقين في التيمم ومنهم من لا يذكرهما . ينظر: الاستيعاب ٤/١٦٢٤ ، والإصابة ٧/٧٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١/١٢٩، كتاب: التيمم، باب: التيمم في الحضرة إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة، رقم الحديث: (٣٣٠)، ومسلم في صحيحه ١/٢٨١، باب: التيمم ، قم الحديث: (٣٦٩) .

(٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال ١/٤٧٦ .

(٦) ينظر: المجموع ٢/٢٤٦ .

(٧) أخرجه الشافعي في الأم ١/٥١ .

المدينة من حجارة سوداء^(١) ، ورواية الحت ضعيفة^(٢) .

٦- حديث عمار رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك"^(٣) .

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن التيمم لا يختص بتراب ذي غبار يعلق بالعضو ، وأن المقصود هو وضع اليد على مكان من الأرض بدليل أن النبي فنخ في يديه ليتناثر ما عليها من تراب^(٤) .

واعترض عليه:

بأن النفخ في اليدين محمول على أنه علق بها غبار كثير فنخ ليخففه ، وذلك جائز فلا يكون فيه حجة^(٥) .

وأجيب عنه:

بأنه لو كان المقصد حصول التراب في يديه لأمر بحمله عليهما ومسح الوجه به كما أمر بأخذ الماء للغسل أو للمسح حتى يحصل في وجهه ، وثبت أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه نفض يديه^(٦) ، فلما لم يأمر بأخذ التراب ، وفض يديه ، ونفخهما علمنا أنه ليس المقصد حصول التراب في وجهه ويديه^(٧) .

٨- أن ما سوى التراب من الأرض أسوة بالتراب في كونه مكان الصلاة ، فكذلك في

(١) ينظر: البحر الرائق ١/١٥٦ ، وعمدة القاري ٤/١٦ .

(٢) لأنها من رواية إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث _ وهما ضعيفان لا يحتج بهما _ عن الأعرج عن أبي الصمة وهو _ يعني الأعرج _ لم يسمع منه ، ولأن زيادة حك الجدار لم يأت بها أحد غير إبراهيم ، والزيادة إنما تقبل من ثقة .

ينظر: عمدة القاري ٤/١٦ ، والسيوطي ١/١٣١ .

(٣) سبق تخريجه ص ١١٨ ، وهذا اللفظ رواية عند مسلم .

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٤/٣١ .

(٥) ينظر: المجموع ٢/٢٤٦ .

(٦) وذلك في إحدى روايات مسلم لحديث عمار الذي سبق تخريجه ص ١١٨ ، وفيها: " وضرب بيديه إلى الأرض ، فنفض يديه ، فمسح وجهه وكفيه " .

(٧) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ٤/٣١ .

كونه طهوراً^(١).

واعترض عليه:

بأنه منتقض بالذهب والفضة فإنهما من أجزاء الأرض ولا يجوز التيمم بهما^(٢).

وأجيب عنه:

بالمنع ، فإن الذهب والفضة ليسا من جنس الأرض ، بل هما جوهران مودعان فيها^(٣) ، ثم إنه ينبغي التفريق بين ما هو من جنس الأرض وما ليس من جنسها ، فكل ما لا ينطبع^(٤) بالنار ولا يلين كالجص والنورة والزرنيخ ونحوها فهو من جنس الأرض ، وكل ما يلين وينطبع كالحديد والنحاس والزرجاج والذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الأرض^(٥).

أدلة القول الثاني:

١ - قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ

مِنْهُ ﴾^(٦).

وجه الدلالة:

دلت الآية على عدم جواز التيمم إلا بالتراب من وجهين:

الوجه الأول: أن الله _ سبحانه وتعالى _ أمر بالتيمم بالصعيد ، وهو التراب كما فسره بذلك ابن عباس _ رضي الله عنهما _ حيث قال: " أطيب الصعيد الحرث ، وأرض

(١) ينظر: المبسوط ١/١٠٨.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير ١/٢٣٩.

(٣) ينظر: المبسوط ١/١٠٩.

(٤) الطبع: الختم ، ومنه التأثير في الطين ونحوه ، يقال: طبعت الدراهم أي ضربتها ، وطبعت السيف ونحوه أي عملته. ينظر: المصباح المنير ٢/٣٦٨، والقاموس المحيط ١/٩٦٠ (مادة الطبع).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١/٥٣، وشرح فتح القدير ١/١٢٧.

(٦) سورة المائدة ، من الآية ٦.

الحرث" (١).

واعترض عليه بما يلي:

أولاً: بأن الصعيد هو وجه الأرض ؛ سمي بذلك لصعوده ، فهو فعيل بمعنى فاعل ،
بدليل قوله تعالى: ﴿ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ (٢) أي أرضاً ملساء لا شيء فيها (٣) ، وإذا
كان هذا مفهومه وجب تعميمه (٤).

وأما تفسير ابن عباس — رضي الله عنهما — فهو تفسير بالأغلب ويدل عليه قوله ﷺ:
" وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً " (٥).

ثانياً: أن تفسير ابن عباس — رضي الله عنهما — ليس فيه ما يدل على تخصيص
الصعيد بالتراب ، بل إن قوله: " أطيب الصعيد الحرث ، وأرض الحرث " يدل على أن
الصعيد يكون غير أرض الحرث ، لكن أرض الحرث أطيب الصعيد (٦).

الوجه الثاني: أن صيغة ﴿ مِّنْهُ ﴾ تقتضي التبعض ، والتبعض إنما يتصور في التراب ؛
لأنه لا يحصل المسح بشيء منه إلا أن يكون ذا غبار يعلق باليد (٧).

واعترض عليه بما يلي:

أولاً: عدم التسليم بأن ﴿ مِّنْهُ ﴾ في الآية تفيد التبعض ، وإنما هي لابتداء الغاية ،

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢١١/١، كتاب: الطهارة، باب: أي الصعيد أطيب، رقم: (٨١٤)، وابن أبي شيبة في
مصنفه ١٤٨/١، كتاب: الطهارات، ما يجزيء الرجل في تيممه، رقم: (١٧٠٢)، والبيهقي في الكبرى ٢١٤/١، كتاب:
الطهارة، باب: الدليل على أن الصعيد الطيب هو التراب، رقم: (٩٦٦) ، وقال ابن حجر في المطالب العلية ١٠٥/١:
موقوف حسن .

(٢) سورة الكهف ، من الآية ٤٠ .

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٤٩/١٥ ، والتفسير الكبير ١٠٩/٢١ .

(٤) ينظر: المبسوط ١٠٨/١ ، وبدائع الصنائع ٥٣/١ ، وشرح فتح القدير ١٢٨/١ .

(٥) سبق ترجمه ص ١٢١ .

(٦) ينظر: الاستذكار ٣١٠/١ .

(٧) ينظر: الذخيرة ٣٤٧/١ ، والمجموع ٢٤٦/٢ ، والمغني ١٥٦/١ .

فيكون ابتداء الفعل بالأرض ، وانتهاء المسح بالوجه^(١).

وأجيب عنه :

بالمنع ؛ لأن (من) في حقيقة الوضع للتبويض ، ولا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسح برأسه من الدهن ، إلا معنى التبويض ، وأما قولكم إن ابتداء الفعل بالأرض فمردود بأن ابتداء المسح بإمرار اليد على الوجه لا بالأخذ من الأرض^(٢).

ورد بأنه:

على فرض التسليم بأن ﴿ مِّنْهُ ﴾ للتبويض ، فإن الحجر لو سحق لم يصح التيمم به عندكم ، مع إمكان التبويض ، وبذلك يسقط استدلالكم بالآية^(٣).

ثانياً: أن آية التيمم في سورة النساء ، ليس فيها كلمة (منه) ، كما قال تعالى: ﴿ فَاَمْسَحُواْ بِوُجُوْهِكُمْْ وَأَيْدِيكُمْْ ﴾ ، وهي قد سبقت آية المائدة بسنوات ، فدل ذلك على عدم اشتراط تعلق التراب باليد^(٤).

٢- حديث حذيفة بن اليمان _ رضي الله عنهما _ أن النبي ﷺ قال: " .. وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً ..."^(٥)

٣- حديث علي رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: " أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء " فقلنا: يا رسول الله ما هو؟ قال: " نصرت بالرعب ، وأعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعل لي التراب طهوراً ، وجعلت أمتي خير الأمم"^(٦) .

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٢٩، والذخيرة ١/٣٤٧، وشرح الزركشي ١/٩٦.

(٢) ينظر: نهاية المحتاج ١/٢٩١، وشرح الزركشي ١/٩٦ .

(٣) ينظر: الذخيرة ١/٣٤٧ .

(٤) ينظر: الشرح الممتع ١/٣٩٤

(٥) سيق تخريجه ص ١٢٠ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في المسند ١/٩٨، رقم الحديث: (٧٦٣)، واللفظ له، والبيهقي في الكبرى ١/٢١٣، كتاب: الطهارة، باب: الدليل على أن الصعيد الطيب هو التراب، رقم: (٩٦٥) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/٢٦١: الحديث حسن .

وجه الدلالة من الحديثين:

عم الأرض بحكم المسجد ، وخص ترابها بحكم الطهارة ، وذلك يقتضي نفي الحكم عما عداه ، فلو كان غير التراب طهوراً لذكره فيما منَّ الله تعالى به عليه^(١).

واعترض عليه:

بما سبق في الإجابة على الاعتراض الوارد على وجه الدلالة من الدليل الأول والثاني من أدلة القول الأول^(٢).

٤- قالوا: بأن الطهارة تتعلق بمائع وجامد ، وقد اختصت بأعم المائعات وجوداً وهو الماء ، فتختص بأعم الجامدات وجوداً وهو التراب^(٣).

٥- قالوا: إن غير التراب جوهر مستودع في الأرض فلم يجز التيمم به كالذهب والفضة^(٤).

واعترض عليه:

بما سبق في الإجابة على الاعتراض الوارد على الدليل الثامن من أدلة القول الأول^(٥).

الترجيح:

الراجح - والله تعالى أعلم - هو القول الأول القائل بجواز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض ؛ وذلك لقوة أدلته في الدلالة عليه ؛ وللدرد على الاعتراضات الواردة عليها ؛ ولموافقته لما اتفق عليه أئمة اللغة ، من أن الصعيد هو ما تصاعد على وجه الأرض ؛ ولأن النبي ﷺ لما سافر هو وأصحابه - رضي الله عنهم - في غزوة تبوك قطعوا الرمال في طريقهم ، وماؤهم في غاية القلة ، ولم يرو عنه ﷺ أنه حمل معه التراب ، ولا أمر به ، ولا فعله أحد من أصحابه ، وقطعاً كانوا يتيممون بالأرض التي هم فيها نازلون ، وهذا يدل على جواز

(١) ينظر: المغني ١/١٥٦.

(٢) ص ١٣٠.

(٣) ينظر: المبسوط ١/١٠٨، والحاوي الكبير ١/٢٣٨، والمغني ١/١٥٦.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير ١/٢٣٩.

(٥) ص ١٣٤.

التيمم بغير التراب^(١).

ثم إن هذا القول موافق لقواعد الشريعة العامة الدالة على التيسير ورفع الحرج ، فالمكلف _ وخاصة المسافر _ قد تدركه الصلاة في موضع لا تراب فيه كما تدركه في موضع فيه تراب ، فيجوز التيمم بكل تيسيراً ، والله أعلم .

سبب الخلاف:

يرجع إلى أمرين^(٢):

الأول: أن (الصعيد) من الألفاظ المشتركة في لسان العرب ، فإنه مرة يطلق على التراب الخالص ، ومرة يطلق على جميع أجزاء الأرض الظاهرة ، فمن قال بأن اسم الصعيد يطلق على جميع أجزاء الأرض قال بجواز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض ، ومن قال بأن اسم الصعيد يطلق على التراب خاصة قال بعدم جواز التيمم بغير التراب.

الثاني: إطلاق اسم الأرض في جواز التيمم بها في قوله ﷺ: "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً" ، وتقييد التيمم بالتراب في قوله: "وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً" فمن قال بعدم جواز التيمم بغير التراب جعل هذه الرواية مقيدة أو مخصصة للرواية المطلقة ، ومن قال بجواز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض أبقى الرواية المطلقة على عمومها وإطلاقها.

(١) ينظر: زاد المعاد ١/٢٠٠، ٣/٥٦١.

(٢) ينظر: بداية المجتهد ١/٥١ .

المطلب الثاني

التيتمم بالتراب المحترق وما عمل بالنار كالفخار^(١)

صورة المسألة:

إذا أُحرق التراب أو الطين بسبب تعرّضهما للنار أو لشمس محرقة أو غير ذلك ، فما حكم التيمم بذلك التراب المحترق ، وبمدقوق ذلك الطين المحترق؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز التيمم به ، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، وهو وجه عند الشافعية صححه النووي^(٣)، وهو قول عند الحنابلة^(٤)؛ لأن المتغير لون التراب لا ذاته^(٥)، ولأن إحراقه لم يزل عنه اسم الطين والتراب^(٦).

القول الثاني:

لا يجوز التيمم به ، وإليه ذهب المالكية^(٧)، والشافعية^(٨) ، والحنابلة^(٩) ؛ لأن الطبخ

(١) الفخار: أوانٍ ونحوها تصنع من الطين ثم تحرق. ينظر: المعجم الوسيط ٦٧٧/٢ (مادة فخر).

(٢) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٢٨، وحاشية ابن عابدين ١/٢٤١ .

(٣) ينظر: المجموع ٢/٢٤٧ .

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٢٨٥ .

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين ١/٢٤١ .

(٦) ينظر: المجموع ٢/٢٤٧ .

(٧) ينظر: الذخيرة ١/٣٤٦، ومواهب الجليل ١/٣٥٠ .

(٨) ينظر: الأم ١/٥٠، والمجموع ٢/٢٤٧ .

(٩) ينظر: المبدع ١/٢٢٠، والروض المربع ١/٩١، ومطالب أولي النهى ١/٢٠٩ .

أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، كطبخ الخزف^(١).^(٢)

الترجيح:

الراجح — والله تعالى أعلم — هو القول الأول القائل بجواز التيمم بالتراب المحترق ، ومدقوق الطين المحترق ؛ وذلك لقوة تعليلهم .

وأما قياسهم التراب المحترق على الخزف فهو قياس مع الفارق ؛ لأن طبخ الخزف يسلب عنه اسم التراب ويحوله إلى جنس آخر ، بخلاف حرق التراب فإن اسم التراب لا يزول عنه بمجرد الحرق والله أعلم .

(١) الخزف: الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ ، وهو الصلصال ، فإذا شوي فهو الفخار. ينظر: المصباح المنير ١٦٨/١ (مادة الخزف).

(٢) ينظر: المجموع ٢٤٧/٢ ، والمغني ١٥٦/١ .

المطلب الثالث

التيتم على اللبد^(١) أو البساط أو الحصير ونحو ذلك

صورة المسألة:

إذا وُجد غبار تراب على لبد أو بساط أو حصير أو مخدة أو ثوب أو جدار أو خشب أو نحو ذلك ، فهل يجوز التيمم بذلك الغبار أم لا؟
اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز التيمم بغبار اللبد أو البساط أو الحصير ونحو ذلك ، وإليه ذهب الحنفية^(٢) ،
والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) .

القول الثاني:

لا يجوز التيمم به ، وهو قول لأبي يوسف من الحنفية^(٥) ، وإليه ذهب المالكية^(٦) ، وأبو
يوسف قال بعدم الجواز عند القدرة على الصعيد ، أما إذا لم يقدر عليه فيجوز عنده .

(١) اللبد: بكسر الباء ، نوع من البسط ، ومنه لبد السرج ، وجمعه: ألباد ولبود. ينظر: لسان العرب ٣/٣٨٦ (مادة لبد).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ١/٥٤ ، وتحفة الفقهاء ١/٤٣ ، وتبيين الحقائق ١/٣٩ .

(٣) ينظر: الأم ١/٥٠ ، والمجموع ٢/٢٥١ .

(٤) ينظر: المغني ١/١٥٦ ، والمبدع ١/٢٢٠ ، والروض المربع ١/٩١ .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١/٥٤ ، وشرح فتح القدير ١/١٢٩ ، وتبيين الحقائق ١/٣٩ .

(٦) ينظر: الذخيرة ١/٣٥٠ ، والتاج والإكليل ١/٣٥٤ ، ومواهب الجليل ١/٣٥٤ .

أدلة القول الأول:

١- قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾^(١)

وجه الدلالة:

دلت الآية على جواز التيمم بالغبار ؛ لأنه من الصعيد.

٢- حديث أبي الجهم السابق وفيه: أن النبي ﷺ تيمم بالجدار^(٢) .

وجه الدلالة:

أن التيمم بالجدار محمول على جدار عليه غبار ؛ لأن جدرانهم من الطين ، فالظاهر حصول الغبار عليها^(٣).

٣- حديث عمر رضي الله عنه قال: " لا يتيمم بالثلج ، فمن لم يجد فضفة سرجه^(٤) أو معرفة دابته^(٥) " ^(٦).

قال الكاساني^(٧): " ولم ينكر عليه أحد فيكون إجماعاً " ^(٨).

٤- أنه قصد الصعيد ، فلا فرق بين أن يكون على الأرض أو في الثياب أو غير

(١) سورة النساء ، من الآية ٤٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٢ .

(٣) ينظر: المجموع ٢/٢٤٦ .

(٤) ضَفَّةٌ سرجه: أي جانبه . ينظر: تهذيب اللغة ١١/٣٢٣ (مادة ضف).

(٥) معرفة دابته: منبت عرفها من عنقها . ينظر: المغرب في ترتيب المعرب ٢/٥٥ .

(٦) ذكره السرخسي في المبسوط ١/١٠٩ ، وابن قدامة في المغني بلفظه ١/١٥٦ ، وعبد الرزاق في مصنفه عن الثوري ٢١٦/١ ، برقم: (٨٣٨) .

(٧) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ، علاء الدين الحنفي مصنف البدائع ، تفقه على محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي ، وقرأ عليه معظم تصانيفه مثل التحفة في الفقه وغيرها ، وزوجه شيخه ابنته الفقيهة العاملة، مات في العاشر من رجب في سنة ٥٨٧هـ، وخلف ولد ذكرا .

ينظر: طبقات الحنفية ٢/٢٤٦ .

(٨) ينظر: بدائع الصنائع ١/٥٤ .

ذلك^(١)، كما أن الماء لا يختلف حكمه في كونه في إناء أو نهر أو ما عصر من ثوب مبلول^(٢).

٥- أن الغبار من التراب إلا أنه لطيف ورقيق ، بدليل أن من نفص ثوبه يتأذى جاره من التراب ، فإذا جاز التيمم بالخشن جاز بالرقيق ؛ لاتحاد الجنس^(٣).

علل أصحاب الثاني قولهم:

بأن الغبار الذي على اللبد ونحوه ليس من جنس الصعيد ، والمأمور به التيمم بالصعيد وهو اسم للتراب الخالص ، والغبار ليس بتراب خالص بل هو تراب من وجه دون وجه فلا يجوز التيمم به^(٤).

ويمكن أن يعترض عليه:

بعدم التسليم ، بل الغبار تراب من كل الوجوه إلا أنه رقيق ، وهذا لا يخرج عن جنس الصعيد .

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بجواز التيمم بغبار اللبد ونحوه ؛ لقوة أدلتهم ؛ ولعدم وجود دليل صحيح على عدم جواز التيمم به ، ثم إن العمل بهذا القول مأثور عن بعض السلف .

(١) ينظر: المجموع ٢/٢٥١ .

(٢) ينظر: أحكام القرآن للحصاص ٤/٣٢ .

(٣) ينظر: المبسوط ١/١٠٩، وبدائع الصنائع ١/٥٤.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ١/٥٤، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١/٦٠، ومواهب الجليل ١/٣٥٤ .

المطلب الرابع

التييمم بالتراب المختلط بغيره

صورة المسألة:

التراب إذا خالطه جص أو دقيق أو زعفران أو غيره من الطاهرات التي لها غبار يعلق بالعضو ، فهل يجوز التيمم بذلك التراب أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز التيمم به إذا كانت الغلبة للتراب ، والمخالط مستهلكاً فيه ، ولا يجوز إذا كانت الغلبة للمخالط ، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والشافعية في وجه^(٢) ، وهو المذهب عند الحنابلة^(٣) ؛ لأنه كالماء الذي خالطه مائع طاهر ، واستهلك المائع في الماء ولم يؤثر فيه^(٤).

القول الثاني:

لا يجوز التيمم به مطلقاً ، وإن قلَّ المخالط ، وإليه ذهب الشافعية^(٥) ، وهو الصحيح عندهم^(٦) ، وهو قول عند الحنابلة^(٧)؛ لأن المخالط ربما علق بالعضو فمنع وصول التراب إليه^(٨).

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٢٨، والبحر الرائق ١/١٥٥ .

(٢) ينظر: المجموع ٢/٢٤٩ .

(٣) ينظر: المغني ١/١٥٧، وشرح منتهى الإرادات ١/٩٧، والإنصاف ١/٢٨٦ .

(٤) ينظر: المجموع ٢/٢٤٩ ، والمغني ١/١٥٧ .

(٥) ينظر: الأم ١/٥٠، والإقناع للشريبي ١/٧٩ .

(٦) ينظر: المجموع ٢/٢٤٩ .

(٧) ينظر: المغني ١/١٥٧، والإنصاف ١/٢٨٦ .

(٨) ينظر: الإقناع للشريبي ١/٧٩ ، والمغني ١/١٥٧ .

الترجيح:

الراجح _والله تعالى أعلم_ هو القول الأول القائل بجواز التيمم بالتراب المختلط بغبار غيره إذا كانت الغلبة للتراب وكان المخالط مستهلكاً فيه ؛ لأن هذه الأشياء المخالطة للتراب طاهرة مستهلكة فيه لم تؤثر عليه ، فبقي التراب على صلاحيته للتيمم به.

المطلب الخامس

التيتم بترابٍ تيمم به

تحرير محل النزاع:

أولاً: اتفق الفقهاء على أن تيمم الجماعة أو الواحد مرات كثيرة من الموضع ذاته جائز ؛ وذلك لأن التراب التيمم به أو المستعمل _ كما اصطلح عليه الفقهاء _ هو ما علق باليدين أما ما بقي فهو كالماء الباقي في الإناء ، فهو طاهر بلا خلاف^(١) .

ثانياً: اختلفوا في حكم التيمم بالتراب المستعمل الذي تنثر بعد مسه العضو^(٢) على

قولين:

القول الأول:

يجوز التيمم به ، وإليه ذهب الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) ، وهو وجه عند الشافعية^(٥) ، ووجه عند الحنابلة^(٦) ؛ لأن المستعمل منه ما بقي على العضو وما تنثر غير مستعمل فجاز التيمم به^(٧) .

(١) ينظر: الدر المختار ٢٥٤/١، وحاشية ابن عابدين ٢٣٩/١، والذخيرة ٣٥٠/١، ومغني المحتاج ٩٧/١، والمغني ١٦٠/١.

(٢) ينظر: شرح فتح القدير ١٣٦/١، والذخيرة ٣٥٠/١، ومغني المحتاج ٩٦/١، وكشاف القناع ١٧٣/١.

(٣) ينظر: شرح فتح القدير ١٣٦/١.

(٤) ينظر: الذخيرة ٣٥٠/١، والتاج والإكليل ٣٥٤/١.

(٥) ينظر: المهذب ٣٣/١، ومغني المحتاج ٩٦/١.

(٦) ينظر: المغني ١٦١/١، والإنصاف ٢٨٦/١.

(٧) ينظر: شرح فتح القدير ١٣٦/١، والمهذب ٣٣/١.

القول الثاني:

لا يجوز التيمم به ، وهو الصحيح عند الشافعية^(١) ، والصحيح عند الحنابلة^(٢) ؛ لزوال طهوريته باستعماله في طهارة أباحت الصلاة ، فأشبه الماء المستعمل في الطهارة^(٣)

واعترض عليه:

بالفرق بين التراب والماء ، فالتراب يدفع بعضه بعضاً ، فإذا علق منه شيء بالمحل منع غيره أن يلصق به ، وإذا لم يلصق به فلا يؤثر ، بخلاف الماء فإنه لا يدفع بعضه بعضاً ، بل هو رقيق يلاقي جميع المحل^(٤).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بجواز التيمم بالتراب المتيمم به ؛ وذلك لوجهة تعليلهم ؛ ولعدم وجود الدليل الصحيح على عدم طهورية هذا التراب^(٥) ؛ ولموافقة هذا القول للقاعدة الفقهية: ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين^(٦) ، وطهورية التراب ثابتة بيقين ، فلا تنزل إلا بيقين مثله ولم يوجد ، والله أعلم .

(١) ينظر: المجموع ٢/٢٥٠، ومغني المحتاج ١/٩٦ .

(٢) ينظر: كشف القناع ١/١٧٣، والإنصاف ١/٢٨٦ .

(٣) ينظر: الروض المربع ١/٩١، وكشاف القناع ١/١٧٣ .

(٤) ينظر: المهذب ١/٣٣، ومغني المحتاج ١/٩٦ .

(٥) ينظر: السيل الجرار ١/١٣٢ .

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر ص ٦٤ .

المبحث الثالث

التييم للصلاة على الجنائز مع وجود الماء خشية رفعها

صورة المسألة:

إذا حضرت صلاة الجنائز ، والمكلف واحد للماء ، قادر على استعماله ، إلا أنه يخشى أن تفوته الصلاة إذا اشتغل بالوضوء ، فهل يجوز له التييم؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز التييم مع القدرة على استعمال الماء لخوف فوت صلاة الجنائز ، وإليه ذهب الحنفية^(١) ، وهو رواية عند الحنابلة اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢).

القول الثاني:

لا يجوز التييم مع وجود ماء يقدر على استعماله ، وإليه ذهب المالكية^(٣) ، والشافعية^(٤) ، والحنابلة^(٥)، إلا أن المالكية قالوا بجواز التييم إذا تعينت الجنائز^(٦).

أدلة القول الأول:

١- حديث ابن عمر _ رضي الله عنهما _ قال: مرَّ رجل على رسول الله ﷺ في

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٥١/١، والهداية شرح البداية ٢٧/١، والبحر الرائق ١٦٥/١.

(٢) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٦٦/١، ومجموع الفتاوى ٤٥٦/٢١، والإنصاف ٣٠٤/١.

(٣) ينظر: المدونة الكبرى ٤٧/١، والذخيرة ٣٥٧/١، وحاشية الدسوقي ١٤٨/١.

(٤) ينظر: مختصر المزني ٧/١، والمجموع ٢٧٣/٢، والحاوي الكبير ٢٨١/١.

(٥) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٦٦/١، والفروع ١٩٠/١، والإنصاف ٣٠٤/١.

(٦) والجنائز المتعينة هي التي لا يوجد متوضئ يصلي عليها ، ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء ، أو يصل إليه ، أما إن وجد من يصلي عليها أو أمكن التأخير حتى يصل إلى الماء فلا حاجة إلى التييم.

ينظر: مواهب الجليل ٣٢٨/١، والذخيرة ٣٥٧/١.

سكة من السكك^(١) ، وقد خرج من غائط أو بول ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه ، حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة ضرب بيديه على الحائط ، ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ، ثم رد على الرجل السلام ، وقال: " إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنني لم أكن على طهر "^(٢) .

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على أن التيمم لخوف فوت صلاة الجنائز جائز ، وذلك من وجهين^(٣):

أولاً: لما تيمم ﷺ لأجل خوف فوت رد السلام كان التيمم لأجل خوف فوت الجنائز أولى .

ثانياً: أنه جعل التيمم في هذه الحالة طهوراً ، فدل على أن فعل الصلاة به جائز.

واعترض عليه بما يلي^(٤):

أولاً: أنه يَحْتَمَلُ أنه تيمم لعدم الماء.

ثانياً: أن الطهارة للسلام ليست بشرط فحرف أمرها بجواز التيمم له مع وجود الماء بخلاف الصلاة .

وأجيب عنه:

بأن الرد بطهارة أفضل ، ولو لم يكن قد ثبت حكم التيمم في هذه الحال لما فعله النبي

(١) السكة: الزقاق الواسع. ينظر: لسان العرب ١٠/٤٤١، ومختار الصحاح ١/١٢٩ (مادة سكك).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن ١/٩٠، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، رقم الحديث: (٣٣٠)، والدارقطني في السنن ١/١٧٧، كتاب: الطهارة، باب: التيمم، رقم الحديث: (٧)، والبيهقي في الكبرى ١/٢٠٦، كتاب: الطهارة، باب: في التيمم، رقم الحديث: (٩٣٧)، وقال النووي في المجموع ٢/٢٤٣: " من رواية محمد بن ثابت العبدي وليس هو بالقوي عند أكثر أهل الحديث " ، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٣٣٠).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير ١/٢٨١.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير ١/٢٨٢، والمجموع ٢/٢٧٤ .

ﷺ وكان لا معنى له^(١).

ورُد: بأن الفائدة من تيممه ﷺ تعليمه التيمم ؛ لأن الشرع مأخوذ من أفعاله وأقواله^(٢).

٢- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "إذا خفت أن تفوتك الجنابة وأنت على غير وضوء فتيمم وصل"^(٣).

٣- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه أتى بجنابة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها^(٤).

واعترض على الأثرين:

بأنهما ضعيفان^(٥).

٤- أنه مخاطب بالصلاة عاجز عن الوضوء لها ، ولا يقدر على فعلها إلا بالتيمم ، فجاز له كالمريض والمسافر^(٦).

واعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق ؛ لأن المريض والمسافر لما جاز لهما التيمم للفريضة جاز للجنابة ،

(١) ينظر: مختصر اختلاف العلماء ١٤٩/١ .

(٢) ينظر: الحاوي الكبير ٢٨٢/١ .

(٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٧٠/٢ ، وابن أبي شيبه في المصنف ٤٩٧/٢ ، كتاب: الجنائز ، في الرجل يخاف أن تفوته الصلاة على الجنابة وهو غير متوضئ ، رقم: (١١٤٦٧) ، والبيهقي في الكبرى ٢٣١/١ ، كتاب: الطهارة، باب: الصحيح المقيم يتوضأ للمكتوبة والجنابة والعيد ولا يتيمم ، رقم الحديث: (١٠٣٠).

(٤) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٧٠/٢ ، والدارقطني في سننه ٢٠٢/١ ، كتاب: الطهارة، باب: التيمم ، رقم الحديث: (٥) ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٣٠٣/١ ، وفي السنن الكبرى ٢٣١/١ ، كتاب: الطهارة، باب: الصحيح المقيم يتوضأ للمكتوبة والجنابة والعيد ولا يتيمم ، رقم الحديث: (١٠٣٠).

(٥) أما أثر ابن عباس فضعيف ؛ لأن في إسناده المغيرة بن زياد قال عنه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال ٣٥/٣: "أحاديثه مناكير" ، وقال البيهقي في السنن الكبرى ٢٣١/١: "والذي روى المغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس في ذلك لا يصح عنه إنما هو قول عطاء" ، وضعفه النووي في المجموع ٢٧٤/٢ .

وأما أثر ابن عمر فقال البيهقي في السنن الكبرى ٢٣١/١: "وفي إسناد حديث بن عمر في التيمم ضعف" ، وضعفه النووي في المجموع ٢٧٤/٢ .

(٦) ينظر: البحر الرائق ١٦٥/١ ، والحاوي الكبير ٢٨١/١ .

وليس كذلك من هذه حاله^(١).

٥- - أن التيمم إنما شرع في الأصل لخوف فوات الأداء مع إمكان الاستدراك بالقضاء ، فمن باب أولى أن يشرع لكل ما يخاف فوته ولا يمكن قضاؤه كصلاة الجنازة^(٢) .

واعترض عليه:

بأن ذلك منتقض بالجمعة ، فإنه لا يجوز أن يتيمم لها وإن خيف فوتها^(٣).

وأجيب عنه:

بأن الجمعة تنتقل إلى بدل ، فلا تفوت من أصلها ، بخلاف الجنازة^(٤) .

ورُد:

بعدم التسليم ، بل إن الجمعة تفوت بخروج وقتها ، وليس الظهر جمعة ، ثم إن صلاة الجنازة لا تفوت ؛ لأنها تصلى على القبر^(٥).

أدلة القول الثاني:

١- قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(٦).

وجه الدلالة:

دلت الآية على وجوب استعمال الماء على كل قائم إلى الصلاة ، ثم أباحت ترك

استعماله إلى التيمم بشرط عدم الماء ، وهذا واجد للماء ، فلم يجز له التيمم^(٧) .

(١) ينظر: الحاوي الكبير ٢٨٢/١ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٥١/١ .

(٣) ينظر: الحاوي الكبير ٢٨٢/١ ، والمجموع ٢٧٤/٢ .

(٤) ينظر: المرجعان السابقان .

(٥) ينظر: المرجعان السابقان .

(٦) سورة المائدة ، من الآية ٦ .

(٧) ينظر: المغني ١٦٦/١ .

٢- حديث أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين"^(١).

وجه الدلالة:

أن جواز التيمم مشروط بعدم الماء ، وهذا واجد للماء قادر على استعماله.

٣- حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لا تقبل صلاة بغير طهور"^(٢).

وجه الدلالة:

أن صلاة الجنابة صلاة شرعية ، فيجب لقبولها طهارة ، وإذا ثبت وجوب الطهارة لها لزم استعمال الماء فيها^(٣) ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٤).

٤- قوله صلى الله عليه وسلم: " لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"^(٥).

وجه الدلالة :

أن نفيه صلى الله عليه وسلم قبول صلاة من أحدث حتى يتوضأ ، يدل على عدم جواز التيمم لخوف فوات صلاة الجنابة مع القدرة على الوضوء .

٥- القياس على صلاة الجمعة ، فلما لم يجز التيمم مع وجود الماء لفوات الجمعة فلأن لا يجوز لما دونها كالجنازة من باب أولى^(٦).

(١) سبق تخريجه ص ١١٩ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٢٠٤ ، كتاب: الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة ، رقم الحديث: (٢٢٤).

(٣) ينظر: الحاوي ١/٢٨١ .

(٤) سورة المائدة ، من الآية ٦ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٦/٢٥٥١ ، كتاب: الحيل ، باب: في الصلاة ، رقم الحديث: (٦٥٥٤).

(٦) ينظر: مختصر المزني ١/٧ ، والمجموع ٢/٢٧٣ .

٦- القياس على الصلوات المكتوبة ، إذا خشي فواتها وهو قادر على استعمال الماء^(١).

٧- أن الطهارة شرط لصلاة الجنائز ، فلم يبح تركها لخوف فوت وقتها ، كستر العورة وإزالة النجاسة وسائر شرائطها^(٢).

الترجيح:

الراجح _ والله تعالى أعلم_ هو القول الثاني القائل بعدم جواز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله لخوف فوت الجنائز ؛ لقوة أدلته ؛ ولضعف أدلة القائلين بالجواز بما وُجِّه إليها من اعتراضات .

(١) ينظر: المرجعان السابقان .

(٢) ينظر: المجموع ٢/٢٧٤، والمغني ١/١٦٦ .

المبحث الرابع

حكم من حبس بمحل لا ماء فيه ولا تراب ولا طين

صورة المسألة:

إذا دخل وقت الصلاة ولم يجد المكلف المحدث الماء ولا يستطيع الوصول إليه ، ولا إلى صعيد يتيمم به ، كمن حبس بمحل لا ماء فيه ولا صعيد ، أو حبس في موضع نجس لا ماء فيه ، أو كان لديه ماء يحتاجه لعطش ، أو مريضاً لا يقدر على أحد الطهورين ولم يجد من يناوله أحدهما ، أو راكب سفينة لا يستطيع الوصول إلى الماء ، أو مصلوب على خشبة ونحوها ، وكالحائض من النزول عن الدابة ، ومثله في زماننا من كان في سيارة وخاف على نفسه أو أهله الضرر بنزوله منها ، أو كان في طائرة أو قطار لا يجد فيهما ما يتطهر به ويستحيل عليه النزول منهما ، ونحو ذلك من الصور التي يعجز فيها المكلف عن استعمال الطهارة المائية والترابية إما لعدمهما أو لغير ذلك ، فهل يصلي على حاله أو تسقط عنه الصلاة؟

اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول:

لا يصلي في الحال بل يصبر حتى يجد الماء أو الصعيد ثم يقضي ، وإليه ذهب الحنفية^(١)، وأصبغ من المالكية^(٢) ، والشافعية في القديم^(٣).

(١) ينظر: المبسوط ١/١٢٣، وبدائع الصنائع ١/٥٠، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/٧٥.

(٢) ينظر: الاستذكار ١/٣٠٥، والذخيرة ١/٣٥٠، ومواهب الجليل ١/٣٦٠.

وأصبغ هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع الفقيه المالكي المصري أبو عبد الله الأموي مولده بعد ١٥٠ هـ تفقه بابن القاسم وابن وهب وأشهب ، طلب العلم وهو شاب كبير ففاته مالك والليث ، وقال عبد الملك بن الماجشون: ما أخرجت مصر مثل أصبغ ، روى البخاري والترمذي والنسائي ، قال ابن معين: كان من أعظم خلق الله بمذهب مالك ، توفي سنة ٢٢٥ هـ . ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٦٥٦ وما بعدها ، والوفاي بالوفيات ٩/١٦٦ .

(٣) ينظر: المجموع ٢/٣٠٣ .

القول الثاني:

يصلي على حسب حاله ، وتجب عليه الإعادة إذا وجد الماء أو الصعيد ، وإليه ذهب أبو يوسف من الحنفية^(١)، وابن القاسم من المالكية^(٢) ، وهو الصحيح عند الشافعية^(٣) ، ورواية عند الحنابلة^(٤).

القول الثالث:

يصلي على حسب حاله ، ولا تجب عليه الإعادة ، وإليه ذهب أشهب من المالكية^(٥) ، والشافعية في القديم^(٦) ، وهو المذهب عند الحنابلة^(٧).

القول الرابع:

لا يصلّي ولا يقضي ، وإليه ذهب المالكية^(٨).

- (١) ينظر: بدائع الصنائع ٥٠/١، والميسوط ١٢٣/١، وأحكام القرآن للحصاص ١٩/٤ .
واختلفت الروايات عن محمد رحمه الله فروي أن قوله كقول أبي حنيفة ، وروي أنه كقول أبي يوسف ، قال الكاساني في البدائع ٥٠/١: "وقول محمد مضطرب وذكر في عامة الروايات مع أبي حنيفة وفي نوادر أبي سليمان مع أبي يوسف".
- (٢) ينظر: الذخيرة ٣٥٠/١، ومواهب الجليل ٣٦٠/١، والاستذكار ٣٠٤/١ .
وابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو عبد الله العتقي المصري الفقيه المالكي ، أنفق أموالاً جمّة في طلب العلم ، ولد سنة ١٣٣هـ، قال سحنون: رأيت ابن القاسم فقلت: ما فعل الله بك؟ فقال: وجدت عنده ما أحببت ، ، روى له البخاري والنسائي ، وقال النسائي: ثقة مأمون ، صحب مالكا ٢٠ سنة وانتفع به أصحابه بعد موته ، وهو صاحب المدونة في مذهب مالك . توفي سنة ١٩١هـ . ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ١٢٩/٣ ، والوفيات بالوفيات ١٣٠/١٨ .
- (٣) ينظر: المجموع ٣٠٣/٢ ، ونهاية المحتاج ٣١٧/١ ، وحلية العلماء ٢٠٠/١ .
- (٤) ينظر: المغني ١٥٧/١ ، والمبدع ٢١٩/١ ، والإنصاف ٢٨٢/١ .
- (٥) ينظر: الاستذكار ٣٠٤/١ ، والذخيرة ٣٥٠/١ ، ومواهب الجليل ٣٦٠/١ .
وأشهب هو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمرو القيسي العامري المصري الفقيه ، قيل: اسمه مسكين ولقبه أشهب ، سمع الليث ومالكا ، وقال ابن عبد البر: كان فقيها حسن الرأي والنظر ، وقال سحنون: ما كان يزيد في سماعه حرفاً واحداً ، روى عنه أبو داود والنسائي وغيرهما ، توفي سنة ٢٠٤هـ . ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٠٠/٩ وما بعدها ، والوفيات بالوفيات ١٦٤/٩ وما بعدها .
- (٦) ينظر: المجموع ٣٠٣/٢ .
- (٧) ينظر: المبدع ٢١٨/١ ، والروض المربع ٩٠/١ ، والإنصاف ٣٠٣/١ .
- (٨) ينظر: الذخيرة ٣٥٠/١ ، ومواهب الجليل ٣٦٠/١ ، ومنح الجليل ١٦١/١ .

أدلة القول الأول:

١- قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا

جُنُبًا﴾^(١).

وجه الدلالة:

أن الله سبحانه نهي عن قربان الصلاة عند عدم الطهارة ، فدل على أنها لا تؤدي بغير طهارة .

٢- قوله ﷺ: " لا تقبل صلاة بغير طهور "^(٢).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ نفى القبول عن الصلاة بغير طهور ، وما لا يقبل لا يشرع فعله^(٣).

٣- حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " مفتاح الصلاة الطهور "^(٤).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ جعل الطهور مفتاح الصلاة ، فدل على عدم جواز الصلاة بدونه .

واعترض على استدلالهم بالأدلة السابقة:

بأنها محمولة على حال القدرة على الطهارة بالماء أو الصعيد ؛ لأنها هي الحال التي يؤمر

فيها المكلف ، لا على حال العجز وعدم القدرة^(٥).

(١) سورة النساء ، من الآية ٤٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٥٢ .

(٣) ينظر: الذخيرة ١/٣٥٠ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ١/١٦٦، كتاب: الطهارة ، باب: فرض الوضوء ، رقم الحديث: (٦١)، والترمذي في سننه

١/٩٩، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، وقال: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب،

ورواه أيضاً من حديث أبي سعيد ٣/٢ وقال: حديث حسن ، وقال العقيلي: في إسناده لين. ينظر: تلخيص الحبير

١/٢١٦.

(٥) ينظر: المجموع ٢/٣٠٧، وحاشية ابن القيم ١/٦٠ .

٤- أن فقد أحد الطهورين يمنع من الصلاة ، كالحائض^(١)

واعترض عليه:

بأن الحائض مكلفة بترك الصلاة وعدم فعلها ، وإن وجدت الطهور ، وهذا بخلافها^(٢).

٥- أن الصلاة تُقتضى للعجز عن شرطها وهو الطهارة ، قياساً على الحائض في قضاء الصوم ، فالكل عبادة لا يسقط قضاؤها^(٣).

واعترض عليه:

بأنه قياس لا يصح ؛ وذلك لما يلي^(٤):

أولاً: لأن الصوم يدخله التأخير بخلاف الصلاة بدليل أن المسافر يؤخر الصوم دون الصلاة.

ثانياً: أن العجز عن الطهارة لو قام مقام الحيض لأسقط الصلاة بالكلية ، وذلك ممنوع.

ثالثاً: أن قياس الصلاة على الصلاة أولى من قياسها على الصيام .

أدلة القول الثاني:

استدلوا على وجوب الصلاة في الحال بما يلي:

١- حديث عائشة _ رضي الله عنها _ أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها ، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله آية التيمم^(٥).

(١) ينظر: المجموع ٣٠٦/٢ .

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣٠٧/٢ .

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ٥٠/١ .

(٤) ينظر: المغني ١٥٨/١ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ١٢٨/١ ، كتاب: التيمم ، باب: إذا لم يجد ماء ولا تراباً ، رقم الحديث: (٣٢٩) ،

ومسلم في صحيحه ٢٧٩/١ ، باب: التيمم ، رقم الحديث: (٣٦٧) .

وجه الدلالة:

دل الحديث على وجوب الصلاة لمن فقد ما يتطهر به ، فهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم صلوا على حسب حالهم حين عدموا المطهر معتقدين وجوب ذلك ، وأخبروا النبي ﷺ ولم ينكر عليهم ، ولو كانت غير واجبة لبين ذلك لهم ﷺ^(١).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " ما نهيتمكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم "^(٢).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن من فقد الماء أو الصعيد فإنه يصلي على حاله ولا يجوز له ترك الصلاة ؛ لأنه مأمور بما بشروطها ، فإذا عجز عن بعضها أتى بما يقدر عليه منها^(٣).

واستدلوا على وجوب الإعادة بما يلي:

١- بقوله ﷺ: " لا تقبل صلاة بغير طهور "^(٤).

وجه الدلالة:

أن في الحديث نفي القبول عن الصلاة بغير طهور ، وإذا كانت كذلك وجبت إعادتها .

واعترض عليه:

بما سبق الاعتراض به عليه في أدلة القول الأول^(٥).

٢- أن العجز عن الطهارة عذر نادر غير متصل فلم تسقط الإعادة ، كمن صلى محدثاً ناسياً أو جاهلاً حدثه فإنه يلزمه الإعادة^(٦).

(١) ينظر: المجموع ٣٠٧/٢ .

(٢) سبق ترجمته ص ٩٤ ، واللفظ لمسلم .

(٣) ينظر: المجموع ٣٠٧/٢ .

(٤) سبق ترجمته ص ١٥٢ .

(٥) ص ١٥٦ .

(٦) ينظر: المجموع ٣٠٧/٢ ، ونهاية المحتاج ٣١٨/١ .

واعترض عليه بما يلي:

أولاً: أنكم إذا أوجبت عليه الإعادة إذا وجد الماء أو الصعيد لم يكن لأمركم بالصلاة عند عدمهما أي معنى ، ولو كانت صلاة معتداً بها لما كان مأموراً بالإعادة^(١).

ثانياً: أن الله لم يوجب على العبد الصلاة المعينة مرتين إلا إذا كان قد حصل منه إخلال بواجب أو فعل محرّم ، فأما إذا فعل الواجب بحسب الإمكان فلا إعادة عليه سواء كان العذر نادراً أو معتاداً ، فالله لم يأمره مرتين ، ولا أمر أحداً أن يصلي الصلاة ويعيدها ، بل متى ما أمر بالإعادة فإنه لم يؤمر بذلك ابتداءً ، كمن صلى بلا وضوء ناسياً فإن هذا لم يكن مأموراً بتلك الصلاة بل اعتقاد أنه مأمور خطأً منه وإنما أمره الله أن يصلي بالطهارة فإذا صلى بغير طهارة كان عليه الإعادة ، وكما أمر النبي ﷺ الذي توضع يده من قدمه لم يصبه الماء أن يعيد الوضوء والصلاة ، وكما أمر المسيء في صلاته أن يعيد الصلاة^(٢).

أدلة القول الثالث:

١- قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣).

٢- قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٤).

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم "^(٥).

وجه الاستدلال من الأدلة الثلاثة:

أن العبد مكلف بما يستطيع ، وفاقده الطهورين لا يستطيع الصلاة إلا بهذه الحال ،

(١) ينظر: أحكام القرآن للحصص ١٩/٤ .

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ٤٤٨/٢١ .

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٨٦ .

(٤) سورة التغابن، من الآية ١٦ .

(٥) سبق تخرجه ص ٩٤ .

فوجب عليه ما يستطيع .

٤- حديث عائشة _ رضي الله عنها _ أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها ، فأدرکتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله آية التيمم^(١).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ لم ينكر عليهم فعلهم ، ولم يأمرهم بالإعادة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز^(٢).

واعترض عليه:

بأن الإعادة على التراخي وليست على الفور ، فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة^(٣) .

وأجيب عنه:

بأنه على فرض التسليم بصحة ما قلتم ، فإن الإعادة تجب بأمر جديد ، ولم يثبت الأمر ، والأصل عدمه ، فلا تجب الإعادة^(٤).

٥- أن من فعل ذلك فقد أتى بما أمر به ، فخرج من عهده^(٥) .

٦- أن الطهارة شرط للصلاة ، فلم تؤخر الصلاة عند عدمها كالسترة واستقبال القبلة^(٦) .

٧- أن القول بوجوب الإعادة يؤدي إلى إيجاب ظهرين في يوم واحد وذلك ممنوع^(٧).

أدلة القول الرابع:

(١) سبق تخريجه ص ١٥٧ .

(٢) ينظر: الذخيرة ٣٥١/١ ، ونهاية المحتاج ٣١٨/١ .

(٣) ينظر: المجموع ٣٠٧/٢ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦٠/٤ .

(٤) ينظر: نهاية المحتاج ٣١٨/١ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦٠/٤ .

(٥) ينظر: الروض المربع ٩٠/١ .

(٦) ينظر: المغني ١٥٧/١ ، وشرح منتهى الإرادات ٩٦/١ .

(٧) ينظر: المجموع ٣٠٧/٢ .

١- قوله ﷺ: " لا تقبل صلاة بغير طهور" (١).

وجه الدلالة:

أن في الحديث نفي القبول عن الصلاة بغير طهور ، وإذا كانت كذلك لم يجب عليه صلاة ولا قضاء .

واعترض عليه:

بما سبق الاعتراض به عليه في أدلة القول الأول (٢) .

٢- أن من هذه حاله عاجز عن الطهارة ، فلم تجب عليه صلاة ولا قضاء ، كالحائض (٣).

واعترض عليه:

بأنه قياس لا يصح ؛ وذلك لما يلي (٤):

أولاً: أن النبي ﷺ قال: " وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" (٥) وهذا يستطیع الصلاة .

ثانياً: أن قياس الطهارة على سائر شرائط الصلاة أولى من قياسها على الحائض ، فإن الحيض أمر معتاد يتكرر عادة ، والعجز عن الطهارة غير معتاد ، فلا يصح قياسه على الحيض .

ثالثاً: أن هذا عذر نادر ، فلم يسقط الفرض ، كنسيان الصلاة وفقد سائر الشروط .

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثالث القائل بأن من عجز عن استعمال ماء يتوضأ به

(١) سبق تخرجه ص ١٥٢ .

(٢) ص ١٥٦ .

(٣) ينظر: الشرح الصغير ١ / ٢٠١ .

(٤) ينظر: المغني ١ / ١٥٨ .

(٥) سبق تخرجه ص ٩٤ .

أو صعيد يتيمم به لسبب من الأسباب ، فإنه يصلي على حاله ولا تجب عليه الإعادة ؛ وذلك لقوة أدلته ؛ وسلامتها من الاعتراضات القادحة ؛ ولضعف دلالة أدلة الأقوال الأخرى ؛ ولفعل الصحابة _رضوان الله عليهم_ كما سبق في حديث عائشة ، ثم إن هذا القول موافق لقواعد الشريعة الدالة على التيسير ورفع الحرج عن المكلفين ، وتكليفهم بما يستطيع ، _والله تعالى أجل وأحكم_ .

المبحث الخامس

مبطلات التيمم بالتراب^(١)

المبطلات لغة: جمع مبطل ، وهو اسم فاعل من أبطل الشيء يبطله إبطلاً ، بمعنى أفسده أو سقط حكمه^(٢) .

فمبطلات التيمم هي: الأمور التي تفسد التيمم ، أو يسقط حكمه بسببها .

وقد عدَّ الفقهاء جملة من مبطلات التيمم ، هي:

أولاً: مبطلات الوضوء

اتفق الفقهاء على أن كل ما ينقض الوضوء^(٣) أو الغسل^(٤) فإنه ينقض التيمم^(١) ،

(١) وسأشير إلى الخلاف فيها باختصار دون إطالة في ذكر الأدلة .

(٢) ينظر: المصباح المنير ٥٢/١ (مادة بطل).

(٣) ونواقض الوضوء إجمالاً هي:

١- الخارج من السبيلين سواء كان معتاداً كبيراً ونحوه _ وهذا باتفاق الفقهاء _ أو غير معتاد كدود ونحوه _ وهو قول الجمهور خلافاً للمالكية . ٢- الخارج من غير السبيلين كالدم والقيح ، وهذا عند الحنفية والحنابلة . ٣- غيبة العقل بجنون أو إغماء أو سكر . ٤- مس المرأة بشهوة عند الجمهور خلافاً للحنفية . ٥- مس الذكر بدون حائل عند الجمهور خلافاً للحنفية . ٦- الردة عند المالكية والحنابلة ووجه للشافعية . ٧- كل ما يوجب الغسل يوجب الوضوء إلا الموت فإنه يوجب الغسل فقط . ينظر: الدر المختار ١٣٤/١ وما بعدها، وتحفة الملوك ٣٠/١، وبدائع الصنائع ٢٤/١ وما بعدها، والقوانين الفقهية ٢١/١، ومواهب الجليل ٢٩١/١ وما بعدها، والخلاصة الفقهية ١٥/١ وما بعدها، والإقناع للشريبي ٥٩/١ وما بعدها، وكفاية الأخيار ٣٦/١ وما بعدها، والمجموع ٣/٢ وما بعدها، وأخصر المختصرات ٩٦/١، والكافي في فقه ابن حنبل ٤١/١ وما بعدها، والروض المربع ٦٤/١ وما بعدها.

(٤) ونواقض الغسل هي:

١- خروج المني دفقاً بلذة . ٢- التقاء الختانين . ٣- الحيض . ٤- النفاس . ٥- موت المسلم غير الشهيد . ينظر: الدر المختار ١٥٩/١ وما بعدها، وتحفة الملوك ٣١/١، وبدائع الصنائع ٣٥/١ وما بعدها، والقوانين الفقهية ٢٣/١، ومواهب الجليل ٣٠٥/١ وما بعدها، والخلاصة الفقهية ٢٨/١ وما بعدها، والإقناع للشريبي ٦٤/١ وما بعدها، =

والدليل على ذلك:

١- قوله ﷺ: " إن الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين " (٢) ، وفي رواية: " الصعيد الطيب وضوء المسلم ... " (٣) .

وفي هذا دلالة على أن التيمم بدل عن الوضوء والغسل ، وكل منهما أصل له ؛ لأنه سماه طهوراً وسماه وضوءاً ، وكل ما يبطل الأصل يبطل البدل من باب أولى .

٢- أجمع المسلمون على أن التيمم ينقض بما ينقض الوضوء ، قال ابن حزم (٤): " وكل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم ، هذا مما لا خلاف فيه من أحد من أهل الإسلام " (٥) .

ثانياً: وجود الماء ، وله ثلاث حالات:

أ- إذا وجد الماء قبل الشروع في الصلاة بطل تيممه بالإجماع ، قال ابن المنذر: " وأجمعوا

= وكفاية الأخيار ٤٠/١ وما بعدها، والمجموع ٤٨/٢ وما بعدها، وأخصر المختصرات ٩٧/١، والكافي في فقه ابن حنبل ٥٥/١ وما بعدها، والروض المربع ٧٤/١ وما بعدها.

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ٤٤/١، وحاشية ابن عابدين ٢٥٤/١، والشرح الكبير ١٥٨/١، وحاشية الدسوقي ١٥٨/١، والإقناع للشرييني ٨٢/١، ومتن أبي شجاع ٢٩/١، والكافي في فقه ابن حنبل ٦٨/١، وكشاف القناع ١٧٨/١.

(٢) سبق تخريجه ص ١١٩ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٩٠/١، كتاب: الطهارة ، باب: الجنب يتيمم ، رقم الحديث: (٣٣٢)، والترمذي في

سننه ٢١١/١، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء ، رقم الحديث: (١٢٤)،

والنسائي في سننه ١٣٦/١، كتاب: الطهارة ، باب: الصلوات بتيمم واحد، رقم الحديث: (٣١١) ، وصححه

النووي في المجموع ١٤١/١ ، وصححه أيضاً أبو حاتم الرازي . ينظر: تلخيص الحبير ١٥٤/١ .

(٤) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأموي، الحافظ العلامة ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، وتوفي بها سنة ٤٥٦هـ، كان شافعي المذهب ثم انتقل إلى القول بالظاهر ، وكان من بيت رياسة ووجاهة وثروة ، وكان أديباً طبيباً شاعراً فصيحاً مصاحباً لأبي عمر بن عبد البر ، يقال إنه صنف أربعمئة مجلد منها: المخلّى ، والإيصال إلى فهم كتاب الخصال ، والإحكام لأصول الأحكام ، والملل والنحل ، والتقريب لحد المنطق ، وكشف الالتباس لما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس ، وكتاب الإمامة والسياسة ، وكتاب أخلاق النفس .

ينظر: البداية والنهاية ٩١/١٢ ، والوافي بالوفيات ٩٣/٢٠ .

(٥) المخلّى ١١٦/٢ .

على أن من تيمم كما أمر ، ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة ، أن طهارته تنتقض ، وعليه أن يعيد الطهارة ويصلي^(١) .

بـ إذا وجد الماء أثناء الصلاة ، وبعد شروعه فيها ، فهل يبطل تيممه في هذه الحال ويلزمه استعمال الماء أم لا؟

ذهب الحنفية^(٢) ، والشافعية إذا كان المتيمم ممن تلزمه الإعادة^(٣) ، والحنابلة^(٤) إلى أنه يبطل تيممه ، وعليه أن يقطع صلاته ويستعمل الماء ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً ﴾^(٥) ، وقوله ﷺ: " فإذا وجد الماء فليمسه بشرته.." ^(٦) ، وهذا واجد للماء ، فيبطل حكم التيمم ، وإذا بطل حكم التيمم بطلت الصلاة^(٧) .

وذهب المالكية^(٨) ، والشافعية إذا كان المتيمم ممن لا تلزمه الإعادة^(٩) ، والحنابلة في رواية^(١٠) إلى أنه لا يبطل تيممه ، بل يتم صلاته ولا يقطعها ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾^(١١) والصلاة التي هو فيها الآن عمل صالح ابتدأه بإذن شرعي ، فليس له أن يبطله إلا بدليل ، ولا دليل واضح^(١٢) .

(١) الإجماع ص ٣٤ .

(٢) ينظر: الدر المختار ١/٢٥٥ .

(٣) والذي تلزمه الإعادة عند الشافعية هو المتيمم لفقد الماء في الحضر ، أو في مكان يغلب فيه وجود الماء ، وأما الذي لا تلزمه الإعادة فهو المتيمم لفقد الماء في السفر أو في مكان يغلب فيه عدم الماء . ينظر: المجموع ٢/٣٣٢ .

(٤) ينظر: المغني ١/١٦٧ ، والإنصاف ١/٢٩٨ .

(٥) سورة النساء ، من الآية ٤٣ .

(٦) سبق تخريجه ص ١١٩ .

(٧) ينظر: الشرح الممتع ١/٤٠٤ .

(٨) ينظر: الشرح الكبير ١/١٥٩ .

(٩) ينظر: المجموع ٢/٣٣٢ .

(١٠) ينظر: المغني ١/١٦٧ ، والإنصاف ١/٢٩٨ .

(١١) سورة محمد ، من الآية ٣٣ .

(١٢) ينظر: الشرح الممتع ١/٤٠٥ .

ولعل الراجح — والله أعلم — هو القول ببطلان التيمم ؛ لأنه واجدٌ للماء ، وهو لم يبطل الصلاة بإرادته بل بطلت بزوال الطهارة كما لو أحدث^(١) ، ولأنه أمر غير مناسب للشرع أن يوجد شيء واحد لا ينقض الطهارة في الصلاة وينقضها في غير الصلاة^(٢) .

جـ— إذا وجد الماء بعد الصلاة ، فإن كان بعد خروج الوقت فلا إعادة عليه بالإجماع ، قال ابن المنذر: "وأجمعوا على أن من تيمم وصلى ثم وجد الماء بعد خروج الوقت أن لا إعادة عليه"^(٣) ، وإن وجد الماء قبل خروج الوقت فلا إعادة عليه باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة^(٤) .

ثالثاً: خروج وقت الصلاة

اختلف العلماء في بطلان التيمم بخروج وقت الصلاة على قولين:

القول الأول: أنه لا يبطل التيمم ، وإليه ذهب الحنفية^(٥) ، وهو رواية عند الحنابلة^(٦) ؛ لقوله ﷺ: " الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهْرٌ لِلْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ " ^(٧) فجعل ﷺ طهارة التيمم ممتدة إلى وجود الماء سواء خرج الوقت أم لا .

والقول الثاني: أنه يبطل التيمم ، وإليه ذهب المالكية^(٨) ، والشافعية^(٩) ، والحنابلة^(١٠) ؛ لأنها طهارة ضرورة فتقيدت بالوقت كطهارة المستحاضة ، وطهارة الماء ليست للضرورة^(١١) .

(١) ينظر: بداية المجتهد ٥٣/١ ، والمغني ١٦٨/١ .

(٢) ينظر: بداية المجتهد ٥٣/١ .

(٣) الإجماع ص ٣٤ .

(٤) إلا أن الشافعية فرقوا بين الحضر والسفر ، فأوجبوا إعادة في الحضر دون السفر ؛ لأن فقد الماء في الحضر عذر

نادر . ينظر: المبسوط ١١٠/١ ، والمدونة ٤٢/١ ، والمجموع ٣٢٦ /٢ ، والإنصاف ٢٩٨/١ .

(٥) ينظر: المبسوط ١١٣/١ ، وبدائع الصنائع ٥٤/١ .

(٦) ينظر: الإنصاف ٢٩٤/١ .

(٧) سبق تخريجه ص ١١٩ .

(٨) ينظر: المدونة ٤٨/١ ، والتلقين ٧١/١ .

(٩) ينظر: الأم ٤٦/١ ، والمجموع ٢٦٩/٢ .

(١٠) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٦٩/١ ، وكشاف القناع ١٧٧/١ ، والإنصاف ٢٦٤/١ .

(١١) ينظر: المغني ١٦٤/١ .

والراجح — والله أعلم — أن خروج الوقت لا يبطل التيمم ، وللمتيمم أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يجد الماء أو يحدث ؛ لقوله تعالى بعد أن ذكر الطهارة بالماء والتراب: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾^(١)، وفي هذا دلالة على أن طهارة التيمم طهارة تامة ، ولأنه بدل عن طهارة الماء ، والبدل له حكم المبدل^(٢)، وأما قياسهم على المستحاضة فقد سبقت الإجابة عنه^(٣).

رابعاً: زوال العذر المبيح للتيمم

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة^(٤) على أن التيمم يبطل بزوال العذر المبيح له ، كزوال برد ، وشفاء مريض ، وذهاب عدو يخاف منه ، ونحو ذلك مما يجعل الإنسان قادراً على استعمال الماء بعد أن كان معذوراً بعدم القدرة على استعماله.

وعملوا قولهم: بأن ما جاز لعذر بطل بزواله^(٥).

خامساً: الردة عن الإسلام

إذا تيمم المكلف ثم ارتد عن الإسلام — والعياذ بالله — ثم أسلم ، فقد اختلف الفقهاء في بطلان تيممه بذلك على قولين:

القول الأول: أنه لا يبطل تيممه ، وإليه ذهب الحنفية^(٦)، والشافعية في وجه^(٧)؛ لأن التيمم لا يبطله إلا الحدث أو وجود الماء ، والردة ليست واحدة منهما^(٨).

(١) سورة المائدة، من الآية ٦ .

(٢) ينظر: الشرح الممتع ٤٠٢/١، ٤٠٣ .

(٣) ص ١٢٦ .

(٤) ينظر: البحر الرائق ١/١٦٠، وشرح مختصر خليل ١/١٩٦، ومغني المحتاج ١/١٠١، وكشاف القناع ١/١٧٧ .

(٥) ينظر: الدر المختار ١/٢٥٦، ومطالب أولي النهى ١/٢١٧ .

(٦) ينظر: المبسوط ١/١١٧، والفتاوى الهندية ١/٣٠، والبحر الرائق ١/١٥٩ .

(٧) ينظر: المجموع ٢/٦ .

(٨) ينظر: المبسوط ١/١١٧ .

القول الثاني: يبطل تيممه وإليه ذهب زفر من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)؛ لأن الردة تمنع ابتداء التيمم فتمنع بقاءه، كالصلاة^(٥).

ولعل الراجح — والله أعلم — هو القول الأول؛ لوجهة ما استدلوا به، وأجيب عن تعليل القول الثاني بأن الردة وقعت بعد فراغ العبادة فلم تبطلها كالصوم والصلاة بعد الفراغ منهما^(٦).

سادساً: خلع ما يجوز المسح عليه^(٧)

إذا تيمم المكلف وعليه خفان أو عمامة لبسهما على طهارة مائية، ثم خلع ذلك بعد أن تيمم فهل يبطل تيممه بذلك أم لا؟

ذهب المالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة في قول^(١٠) إلى أن ذلك لا يبطل التيمم؛ لأن التيمم طهارة لم يمسح فيها على الخف فلا يبطل بنزعه، كطهارة الماء، أي كما لو نزع بعد وضوء لم يمسح فيه عليه، بجامع أن كلاً منهما نزع خف لم يمسح عليه في تلك الطهارة^(١١).

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ١٥٨/١.

(٣) ينظر: متن أبي شعاع ٣٠/١، وكفاية الأختار ٦١/١، والإقناع للشريبي ٨٣/١.

(٤) ينظر: المغني ١١٥/١.

(٥) ينظر: المبسوط ١١٧/١، والمجموع ٧/٢.

(٦) ينظر: المجموع ٧/٢.

(٧) وعدّ المالكية من مبطلات التيمم أيضاً الفصل الطويل بين التيمم والصلاة، فأوجبوا الموالاة بين التيمم والصلاة، فإن فرق بينهما تفريقاً كثيراً — ولو ناسياً — بطل تيممه. ينظر: حاشية الدسوقي ١٥٢/١، ومواهب الجليل ٣٣٩/١.

(٨) ينظر: البيان والتحصيل ١٦٥/١.

ولم يذكر الحنفية من مبطلات التيمم خلع ما يجوز المسح عليه، وظاهر مذهبهم يقتضي عدم البطلان؛ لأنهم يقولون بأن نزع الخف الممسوح عليه في الوضوء لا يبطل الوضوء بل يكفي في ذلك غسل الرجلين، فمن باب أولى أن لا يبطل التيمم وهو لم يمسح عليه.

ينظر: المبسوط ١٠٢/١، والهداية شرح البداية ٢٩/١.

(٩) ينظر: المجموع ٣٤٦/٢.

(١٠) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٦٩/١.

(١١) ينظر: كشف القناع ١٧٨/١، والمغني ١٦٩/١.

وذهب الحنابلة^(١) إلى أن ذلك يبطل التيمم ، وهو من مفردات مذهبهم^(٢) ؛ لأنه من مبطلات الوضوء ، فأبطل التيمم كسائر مبطلاته^(٣) .

ولعل الراجح _ والله أعلم _ عدم بطلان التيمم بذلك ؛ لأن الأصل عدم البطلان حتى يثبت دليل شرعي صحيح يدل على البطلان ، ولم يوجد .

وأما قولهم إنه من مبطلات الوضوء فلا يصح ؛ لأن ما يبطل الوضوء هو نزع ما هو مسموح عليه في ذلك الوضوء ، وذلك غير موجود في التيمم^(٤) .

(١) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٦٩ ، وكشاف القناع ١/١٧٨ ، والإنصاف ١/٢٩٨ .

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٢٩٨ .

(٣) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٦٩ ، وكشاف القناع ١/١٧٨ .

(٤) ينظر: المغني ١/١٦٩ .

المبحث السادس

كيفية التيمم بالتراب

إذا أراد الإنسان أن يتيمم ، وبعد توفر شروط التيمم ، فكيف يتيمم؟
اختلف الفقهاء في كيفية التيمم ، وفيما يلي عرض لأقوال المذاهب فيها:

أولاً: الحنفية:

أن يضرب يديه على الأرض ثم يفضهما فيمسح بهما وجهه ، ثم يضرب يديه ثانياً على الأرض ثم يفضهما فيمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤوس الأصابع إلى المرفق ، ثم يمسح بكفه اليسرى دون الأصابع باطن يده اليمنى من المرفق إلى الرسغ^(١) ، ثم يمر بباطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ، ثم يفعل باليد اليسرى كذلك^(٢).

ثانياً: المالكية:

يضرب الأرض بيديه جميعاً ضربة واحدة ، فإن تعلق بهما شيء يفضهما نفضاً خفيفاً ، ثم مسح بهما وجهه ، ثم يضرب ضربة أخرى بيديه ، ثم يمر اليسرى على اليمنى من فوق الكف إلى المرفق ، ويمررها أيضاً من باطن المرفق إلى الكف ، ويفعل بالأخرى كذلك^(٣).

ثالثاً: الشافعية:

يضرب بيديه الأرض ثم يمسح بهما وجهه ، ثم يضرب ثانياً ويضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام ، بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة

(١) الرسغ: من الإنسان مفصل ما بين الكف والساعد و القدم إلى الساق ، والجمع أرساغ. ينظر: المصباح المنير ٢٢٦/١ ، والقاموس المحيط ١٠١٠/١ (مادة الرسغ) .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٤٦/١ ، والبحر الرائق ١٥٣/١ .

(٣) ينظر: المدونة الكبرى ٤٢/١ ، والتلغين ٦٨/١ .

اليسرى ولا مسبحة اليمنى عن أنامل اليسرى ، ويمرهما على ظهر كفه اليمنى ، فإذا بلغ الكوع^(١) ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمرهما إلى المرفق ، ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا إبهامه ، فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ، ثم يفعل باليسرى كذلك ، ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ، ويخلل بين أصابعه^(٢).

رابعاً: الحنابلة:

يضرب بيديه التراب ضربة واحدة ، ثم يمسح وجهه بباطن أصابعه ، وكفيه براحتيه ، ويخلل بين أصابعه^(٣).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - أن يقال في كيفية التيمم: يضرب المتيمم الأرض بيديه ضربة واحدة بلا تفرج للأصابع ، ويمسح وجهه بكفيه ، ثم يمسح الكفَّين بعضهما ببعض ، وكيفما مسح أجزاءه ؛ وذلك لما يلي:

١- أن هذه الصفة هي الموافقة لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، كما في حديث عمار الثابت في الصحيحين^(٤).

٢- أن الكيفيات التي ذكرها الفقهاء لا دليل يدل عليها ، وهي مخالفة لما جاءت به الأدلة الشرعية ، بل وقد صرح بعض فقهاء المذاهب بأن ما ذكره من صفة للتيمم هو خلاف ما جاءت به السنة.

قال العيني^(٥) من الحنفية: " فانظر هل يناسب ما في هذه الأحاديث ما ذكره صاحب

(١) الكوع: طرف الزند الذي يلي الإبهام ، والجمع: أكواع . ينظر: المصباح المنير ٥٤٤/٢ (مادة الكوع).

(٢) ينظر: الأم ٤٩/١ ، ومغني المحتاج ١٠٠/١ .

(٣) ينظر: المبدع ٢٣٠/١ ، والروض المربع ٩٥/١ .

(٤) سبق تخريجه ص ١١٨ .

(٥) هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود البدر أبو محمد وأبو الثناء بن الشهاب ، الحلبي الأصل ، العنتايب المولد ، القاهري الحنفي ، ولد بعنتاب سنة ٧٦٢هـ ، فنشأ بها وقرأ القرآن وكان إماماً عالماً علامة عارفاً بالصرف والعربية وغيرها حافظاً للتاريخ واللغة ، ومن تصانيفه شرح البخاري في أحد وعشرين مجلداً سماه عمدة القاري مات سنة ٥٨٨هـ . ينظر: الضوء اللامع ١٣١/١٠ .

الدراية _ وكان قد ذكر كيفية التيمم عند الحنفية السابق ذكرها _ الذي نقله في الرواية؟
غاية ما في الباب موافقة في الضربتين والنفض" (١).

وقد ذكر القرافي (٢) من المالكية أن هذه الصفة _ صفة التيمم عند المالكية _ لم ترد في السنة (٣).

وقال النووي: " قال الرافعي: وزعم بعضهم أن هذه الكيفية منقولة عن فعل رسول الله ﷺ وليس هذا بشيء ، قال أصحابنا: وكيف أوصل التراب إلى الوجه واليدين بضربتين فأكثر ، بيده أو خرقة أو خشبة جاز ، ونص عليه في الأم" (٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وما ذكره بعض الأصحاب من أنه يجعل الأصابع للوجه ، وبطنون الراحتين لظهور الكفين خلاف ما جاءت به الأحاديث ، وليس في كلام أحمد ما يدل عليه ، وهو متعسر أو متعذر ، وهو بدعة لا أصل لها في الشرع" (٥).

٣- أن هذه الصفة هي الموافقة لقواعد الشريعة العامة الدالة على اليسر ورفع الحرج ، بخلاف ما ذكره الفقهاء من تخصيص التيمم بصفات معينة فيها من الحرج والكلفة ما يخالف نفي الحرج في قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٦).

(١)البنابة في شرح الهداية ٤٩٨/١ .

(٢)هو أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي ، الإمام العالم الفقيه الأصولي شهاب الدين الصنهاجي الأصل ، نسب إلى القرافة ولم يسكنها ، كان حسن الشكل والسمت ، له مصنفات كثيرة دلت على غزارة فوائده ، وأعربت عن حسن مقاصده منها: القواعد ، وشرح التهذيب ، وشرح محصول الإمام فخر الدين الرازي ، والتعليقات على المنتخب ، والاستغناء في أحكام الاستثناء، والأمنية في إدراك النية ، توفي بدير الطين ظاهر مصر وصلي عليه ودفن بالقرافة سنة ٦٨٢ هـ وقيل ٦٨٤ هـ . ينظر:الوافي بالوفيات ١٤٦/٦ ، والديباج المذهب ٦٢/١ .

(٣)ينظر: الذخيرة ٣٥٢/١ .

(٤)المجموع ٢٦٢/٢ .

(٥)مجموع الفتاوى ٤٢٥/٢١ .

(٦)سورة المائدة ، من الآية ٦ .

الفصل الثالث

أحكام التراب في باب الصلاة

وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: ستر العورة بالطين في الصلاة عند الحاجة.

المبحث الثاني: حكم صلاة من طين أرضاً نجسة بطين أو تراب.

المبحث الثالث: حمل التراب المتنجس في الصلاة.

المبحث الرابع: مشروعية تعفير الوجه بالتراب أثناء سجود الصلاة.

المبحث الخامس: تخصيص قطعة من طين أو تراب للسجود عليها.

المبحث السادس: مسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة.

المبحث السابع: كيفية الصلاة بأرض الطين.

المبحث الثامن: أثر قتر الأتربة في الصلاة.

المبحث التاسع: أثر الوحل والطين الناتج عن المطر في سقوط الجمعة والجماعة.

المبحث العاشر: الصلاة على الراحلة خشية التأثر بالوحل.

المبحث الحادي عشر: أثر الوحل والطين والغبار في الجمع بين الصلوات.

المبحث الأول

ستر العورة بالطين في الصلاة عند الحاجة

صورة المسألة:

إذا لم يجد المصلي ما يستر به عورته من ثوب أو قماش أو جلد أو نبات ، فهل يجب عليه أن يلطخ عورته بالطين ليسترها بذلك؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يجب ستر العورة بالطين إذا لم يجد غيره ، وإليه ذهب الحنفية^(١)، وهو أظهر القولين عند المالكية^(٢)، والأصح عند الشافعية^(٣)، ورواية عند الحنابلة^(٤).

القول الثاني:

لا يجب ستر العورة بالطين ، وإليه ذهب المالكية في قول^(٥)، والشافعية في قول^(٦)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٧).

القول الثالث:

التفصيل ، فيجب ستر العورة بالطين إذا كان ثخيناً يستر العورة ، ويغطي البشرة ، ولا

(١) ينظر: الفتاوى الهندية ٥٩/١، والبحر الرائق ٢٨٩/١، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١٢٤/١ .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٢١٢/١ .

(٣) ينظر: المجموع ١٨٢/٣، ونهاية المحتاج ٩/٢، وروضة الطالبين ٢٨٤/١ .

(٤) ينظر: شرح العمدة ٣٤٠/٤، والإنصاف ٤٤٨/١، وكشف المخدرات ١١٥/١ .

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي ٢١٢/١ .

(٦) ينظر: المجموع ١٨٢/٣ .

(٧) ينظر: شرح العمدة ٣٤٠/٤، والروض المربع ١٤٠/١، والإنصاف ٤٤٨/١ .

يجب بل يستحب إذا كان رقيقاً لا يستر العورة لكن يغطي البشرة ، وهو قول عند الشافعية^(١).

أدلة القول الأول:

١- قوله ﷺ: " وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم "^(٢).

وجه الدلالة:

أن المصلي الذي عدم ما يستر به عورته ، وسترها بالطين ، قد فعل ما استطاع ، كما أمر ﷺ .

٢- أن الطين سترة طاهرة فأشبهت الثوب في حصول المقصود من الستر^(٣).

أدلة القول الثاني:

١- أن هذا الفعل لا يثبت ، والسلف _ رضوان الله عليهم _ من الصحابة ومن بعدهم أمروا العراة الذين انكسر بهم المركب أن يصلوا بحسب حالهم ، مع العلم بأنه كان بإمكانهم أن يجلبوا من ماء البحر ما يخلطونه بتراب البر فيصير طيناً ، وأكثر السواحل يقرب منها التراب^(٤).

٢- أن ستر العورة بالطين يترتب عليه مشقة شديدة ، ويتلوث به البدن ففيه أذية ؛ لذلك لم يجب ستر العورة به^(٥).

٣- أن الجمعة والجماعة لا تجب على المصلي بسبب الوحل والطين ، كما لا يجب عليه السجود على الطين بل يومئ به إيماء ، إذا خشى التأذي بالطين^(٦)، فإذا سقطت

(١) ينظر: المجموع ١٨٢/٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٩٤ .

(٣) ينظر: المجموع ١٨٢/٣ ، ونهاية المحتاج ٩/٢ .

(٤) ينظر: شرح العمدة ٣٤١/٤ ، ومطالب أولي النهى ٣٢٩/١ ، وينظر: مصنف ابن أبي شيبة ٤٣٢/١-٤٣٣ ، كتاب: الصلوات، في القوم يكونون عراة وتحضر الصلاة .

(٥) ينظر: المجموع ١٨٢/٣ ، ونهاية المحتاج ٩/٢ ، وشرح العمدة ٣٤١/٤ .

(٦) ينظر: المبحث السابع والتاسع من هذا الفصل .

الجمعة والجماعة وتكميل الركن ؛ لحصول الأذى بتلوث الثياب والجبهة واليدين ، فتلويث جميع العورة أولى بأن لا يجب^(١).

٤- أن الطين يتناثر رطباً ويابساً ، ويكثر ذلك في الركوع والسجود ، فلا يحصل به مقصود الستر في الغالب^(٢) .

أدلة القول الثالث:

يمكن أن يستدل لهم بأدلة القول الثاني ؛ لأن السترة المطلوبة في الصلاة هي ما يستر العورة ، ويغطي البشرة .

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من أقوال وأدلة يظهر -والله تعالى أعلم- ضعف القول بالوجوب ؛ لما يترتب عليه من تلويث المصلي ، وإلحاق المشقة به بدون حصول المقصود من الستر ، فالطين يتناثر ولا يثبت على الجسم عند الحركة ، وخاصة إذا جف ، ثم إن الأصل براءة الذمة وعدم التكليف إلا بدليل ، ولا دليل . وبهذا يترجح القول بعدم وجوب ستر العورة بالطين ، -والله تعالى أجل وأعلم- ..

(١) ينظر: شرح العمدة ٣٤١/٤ .

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٢١٢/١، وشرح العمدة ٣٤١/٤ .

المبحث الثاني

حكم صلاة من طين أرضاً نجسة بطين أو تراب

صورة المسألة:

أرض نجسة ، أراد إنسان أن يصلي عليها ، فكساها بالطين أو التراب بحيث لا يلاقيه من النجاسة شيء ، ولا يظهر منها أثر ، فما حكم صلاته على هذا الطين أو التراب الذي كُسيت به هذه الأرض؟

اختلفت عبارات الفقهاء في التعبير عن هذه المسألة ، فبعضها جاء بتخصيص ما تُكسى به الأرض النجسة بشيء معين كالطين ، وبعضها جاء عاماً يشمل كل طاهر من طين أو تراب أو غيرهما ، والحكم لا يختلف مادام أن هذا الشيء الطاهر لم تنفذ منه النجاسة ، أو شيء من آثارها.

ومن الأمثلة على عباراتهم:

- " لو بسط الثوب الطاهر على الأرض النجسة ، وصلى عليه" ^(١).
- " وإن بسط المصلي على موضع النجاسة حصيراً أو ثوباً طاهراً" ^(٢).
- " فإذا طين الطين النجس بطين طاهر" ^(٣).
- " فإن صلى على أرض فيها نجاسة ، وفرش عليها شيئاً" ^(٤).
- " وإن طين أرضاً نجسة ، أو فرشها طاهراً" ^(٥).

(١) البحر الرائق ١/٢٨٢.

(٢) الكافي لابن عبد البر ١/٦٥.

(٣) مواهب الجليل ١/١١٨.

(٤) المجموع ٣/١٥٥.

(٥) الروض المربع ١/١٥٠.

مذاهب العلماء في المسألة:

اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) على صحة صلاة من صلى على أرض نجسة كُسيت بطاهر _ سواء أكان طيناً أم غيره _ إذا لم ينفذ من النجاسة شيء إلى ظاهره ، ولم يلاقِ المصلي منها شيئاً.

وعللوا صحة الصلاة:

بأنه ليس حاملاً للنجاسة ، ولا مباشراً لها^(٥).

والمذهب عند الحنابلة صحة الصلاة مع الكراهة ؛ لأن المصلي اعتمد على ما لا تصح الصلاة عليه^(٦).

واعترض عليه:

بأنه تعليل ضعيف ؛ لأن ما لا تصح الصلاة عليه قد حال بينه وبين المصلي حائل يمنع من وصول النجاسة إليه ، أو ملاقاتها له ، وبقولكم هذا لا تكاد تسلم صلاة أحد من الكراهة خاصة في الأماكن التي تكثر فيها النجاسات ، كالمنازل التي فيها صبيان ، فأهلها

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١/١٩١، والبحر الرائق ١/٢٨٢.

ومن المسائل المشابهة عند الحنفية: لو صلى على ما بطائته متنحسة ، فعند محمد يجوز ، وعند أبي يوسف لا يجوز. وقيل جواب محمد في غير المحيط مع البطانة فيكون حكمه حكم ثوبين ، وجواب أبي يوسف في المحيط ، فحكمه حكم ثوب واحد، فلا خلاف بينهما. ينظر: المبسوط ٢/١٣٧، وشرح فتح القدير ١/١٩٢.

(٢) ينظر: مواهب الجليل ١/١١٨، والفواكه الدواني ١/٢٤٠.

وخصّ بعض المالكية صحة الصلاة بالمريض، لكن الأرجح عندهم أنها عامة في المريض والصحيح.

ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٩٩، والتاج والإكليل ١/١٣١.

(٣) ينظر: المهذب ١/٦٢، وروضة الطالبين ١/٢٧٧.

ومن المسائل المشابهة عند الشافعية: لو بسط على النجاسة ثوباً مهلهل النسج ، وصلى عليه ، فإن حصلت مماسة النجاسة من الثُرج بطلت صلاته ، وإن لم تحصل وحصلت المحاذاة فعلى وجهين ، الأصح لا تبطل. ينظر: المجموع ٣/١٥٥.

(٤) ينظر: الروض المربع ١/١٥١، والإنصاف ١/٤٨٤.

(٥) ينظر: المجموع ٣/١٥٥، وكفاية الأخيار ١/٩١، وشرح منتهى الإرادات ١/١٦٣.

(٦) ينظر: الروض المربع ١/١٥٠، وشرح منتهى الإرادات ١/١٦٣، والإنصاف ١/٤٨٤.

يفرشون طاهراً ، ويصلون عليه^(١).

وبهذا يتبين صحة صلاة من طين أرضاً نجسة بطين ، أو تراب ، بحيث لا يصل شيء من النجاسة ، أو آثارها إلى المصلي.

لكن ينبغي على كل مسلم ، ومسلمة الحرص على هذا الركن العظيم ، واختيار الأليق به من الأمكنة ، التي تعين على تأديته كما أمر الله ، وإن لم يمكنه الصلاة في غير هذا المحل النجس ، وقام بتغطيته بالطين أو التراب تغطيةً تمنع وصول شيء من النجاسة إليه ، فصلاته صحيحة ، _والله تعالى أجل وأعلم_..

(١) ينظر: الشرح الممتع ٢ / ٢٢٨ .

المبحث الثالث

حمل التراب المتنجس في الصلاة

صورة المسألة:

أن يكون مع المصلي أثناء الصلاة تراب متنجس في ثوبه ، أو في يده ، في وعاء أو بدون وعاء ، فيعتبر حينئذ حاملاً للتراب المتنجس في الصلاة .

ومن الأمثلة على حمل التراب المتنجس في الصلاة: تلطّخ الثوب به ، وضعه في قارورة في جيبه ، أو وضعه في جيبه مباشرة حال الصلاة ، أو جعله في كيس وحمله أثناء الصلاة.

فما حكم هذا الفعل؟

مذاهب العلماء في حكم المسألة:

اتفق الفقهاء على أن اجتناب النجاسة شرط من شروط صحة الصلاة^(١).

قال ابن عبد البر^(٢): "أجمعوا أن من شرط الصلاة طهارة الثياب ، والماء ، والبدن"^(٣).

وذهب الأئمة الأربعة إلى أن من حمل في الصلاة نجاسة غير معفو عنها ، أو في غير معدنها ، فإن صلاته لا تصح^(٤).

وقال الشافعية في وجه عندهم بجواز حمل النجاسة في وعاء مسدود كالقارورة ؛ لأن

(١) ينظر: الهداية شرح البداية ٤٣/١، والفتاوى الهندية ٥٨/١، وحاشية الدسوقي ٣٢/١، وشرح مختصر خليل ١٠١/١، والمهذب ٦١/١، وإعانة الطالبين ٨٠/١، وشرح العمدة ٤١٠/٤، والروض المربع ١٥٠/١ .

(٢) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، أبو عمر النمري القرطبي ، محدث قرطبة ، له تصانيف كلها جيدة منها: الاستدكار ، والتمهيد ، والكافي في فقه مالك ، قال ابن حزم عن كتابه التمهيد: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه ، ولد سنة ٣٦٨هـ وتوفي سنة ٤٦٣هـ .

ينظر: الوافي بالوفيات ٩٩/٢٩ .

(٣) التمهيد ٢٢/٢٤٢ .

(٤) ينظر: البحر الرائق ٢٨٢/١، وحاشية الدسوقي ٣٢/١، والمهذب ٦١/١، والروض المربع ١٥٠/١ .

النجاسة لا تخرج منها فهو كما لو حمل حيواناً طاهراً^(١).

واعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق ؛ لأن ما في الحيوان من النجاسة في معدن النجاسة ، فهو كالنجاسة التي في جوف المصلي ، بخلاف النجاسة التي في القارورة ، ونحوها فإنها في غير معدنها^(٢).

وعللوا عدم صحة الصلاة بما يلي^(٣):

١- أن من حمل نجاسة في الصلاة لا يُعد مجتنباً للنجاسة ، واجتناب النجاسة شرط من شروط صحة الصلاة .

٢- أن من حمل نجاسة في قارورة لا تصح صلاته ؛ لأنه حمل نجاسة غير معفو عنها في غير معدنها فأشبهه حملها على بدنه أو ثوبه.

وبهذا يتبين عدم جواز حمل التراب المنتجس في الصلاة ، وأن من حملة مختاراً عالماً ذاكراً لا تصح صلاته ؛ لأن الله _ عز وجل _ أمر بالطهارة ، والطهارة شرط لصحة الصلاة ، وفقدتها فقد للحكم بالصحة.

لكن إذا كان مضطراً لحملة _ وهذا نادر _ ، أو كان ما حملة معفواً عنه بأن كان يسيراً عرفاً ، فصلاته صحيحة ، _ والله تعالى أجل وأعلم _.

(١) ينظر: المهذب ١/٦١، وحلية العلماء ٢/٤٧، والمجموع ٣/١٥٣.

(٢) ينظر: المجموع ٣/١٥٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق، والمغني ١/٤٠٣، وكشاف القناع ١/٢٨٩.

المبحث الرابع

مشروعية تعفير الوجه بالتراب أثناء سجود الصلاة

صورة المسألة:

التعفير لغة: التمرغ ، يقال: عَفَّرَه في التراب تعفيراً . أي: مرَّغَه فيه أو دَسَّه ، والعَفْر التراب ، وفي الحديث قال أبو جهل: " هل يعفر محمد وجهه بين أظهركم؟ " (١) يريد به سجوده في التراب (٢).

والمراد بتعفير الوجه بالتراب أثناء سجود الصلاة: إلصاق الوجه أثناء السجود بالعفر، وهو التراب (٣).

حكم تعفير الوجه بالتراب أثناء سجود الصلاة:

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (٤)، والمالكية (٥)، والشافعية (٦) إلى أنه يستحب للمصلي على مكان فيه تراب أن يعفر وجهه بالتراب ، فيلصقه به ، ولا يبعده عن موضع سجوده ، ولا يقصد وقاية وجهه منه ، ومما يدل على ذلك:

١- قوله ﷺ: " ما من حال يكون عليها العبد أحب إلى الله من أن يراه ساجداً معفراً

(١) أخرجه مسلم ٤/٢١٥٤، كتاب: ، باب: قوله: ﴿إِنَّ الْأَنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾ ، أن رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴿٧﴾ ، رقم الحديث: (٢٧٩٧).

(٢) ينظر: لسان العرب ٤/٥٨٣ .

(٣) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٧/١٣٩ .

(٤) ينظر: البحر الرائق ٢/٢٠ ، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/٢٣٧ .

(٥) ينظر: الذخيرة ٢/١١٣ ، والشرح الكبير ١/٢٤٠ .

(٦) ينظر: الأوسط ٣/٢٤٧ ، وينظر كذلك: إعلام الموقعين ٢/١٨ ، وتحفة الأحمدي ٢/٣٢٢ .

ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الخطابلة نصاً في المسألة .

وجبه في التراب" (١).

٢- عن أم سلمة _ رضي الله عنها _ " أن رسول الله ﷺ قال لغلام لنا يقال له رياح (٢) : " تَرَّب وجهك يا رياح" (٣).

وقوله: (ترب وجهك) من الترتيب ، أي أوصله إلى التراب ، وضعه عليه ، ولا تبعده عن موضع وجهك (٤).

وجه الدلالة منهما:

الحديثان السابقان يدلان على استحباب تعفير الوجه بالتراب ، وأنه من الأعمال المشروعة الفاضلة التي يحبها الله ورسوله .

٣ - أن تعفير الوجه بالتراب أثناء السجود أقرب إلى التضرع لله ، والخضوع له وتعظيمه ، والانكسار بين يديه ، وإصاق الوجه الذي هو أفضل الأعضاء بالتراب حال السجود في الصلاة فيه غاية التواضع ، لذلك استحَب (٥).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٦/١٥٨ ، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٦٨١٧) .

(٢) هو رياح مولى أم سلمة _ رضي الله عنها _ ، قيل: إنه أفلح ، فالحديث روي بلفظ: " يا أفلح ترب وجهك " ، وقيل: إنه غيره. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١/١٠١، ٢/٤٥٢ .

(٣) أخرجه الحاكم ١/٤٠٤ ، كتاب: الصلاة، باب: التأمين، رقم الحديث: (١٠٠١)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم

يخرجاه ، وابن حبان ٥/٢٤١ ، كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة: ذكر الأمر أن يقصد المرء في سجوده التراب ، رقم الحديث: (١٩١٣)، والترمذي ٢/٢٢١ ، كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة ، رقم الحديث: (٣٨٢)، وقال: إسناده ليس بذلك ، والبيهقي ٢/٢٥٢ ، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في النفخ في موضع السجود، رقم الحديث: (٣١٨٠) ، وقال: وهو ضعيف .

(٤) ينظر: تحفة الأحوذى ٢/٣٢١ .

(٥) ينظر: التمهيد ٢٤/١١٨ ، وإعلام الموقعين ٢/١٨ ، ومرقاة المفاتيح ٣/٧٣ ، والتيسير بشرح الجامع الصغير ٢/٣٦٠ .

مما سبق يتبين -والله أعلم- أنه يشرع لمن صلى في موضع فيه تراب أن يعفّر وجهه به أثناء سجود الصلاة ، ولا يقصد وقاية وجهه منه ، وأن هذا الفعل له أصل في سنة رسول الله ﷺ .

المبحث الخامس

تخصيص قطعة من طين أو تراب بالسجود عليها

صورة المسألة:

إذا اتخذ المصلي قطعة من طين أو تراب ، وخص جبهته بالسجود عليها دون سائر أعضاء السجود ، فما حكم هذا الفعل؟

حكم المسألة:

ذهب الحنابلة إلى أن تخصيص المصلي موضع جبهته بما يسجد عليه من طين أو تراب أو غيرها مكروه^(١) ، ولم أجد فيما اطّلت عليه من كتب الحنفية والمالكية والشافعية ذكراً لهذه المسألة .

وعللوا قولهم بالكراهة بما يلي:

- ١- أن ذلك الفعل من شعار الرافضة^(٢) ، فإنهم يخصصون موضع سجودهم بقطعة من طين أو تراب يسجدون عليها^(٣) ، فكُره هذا الفعل ؛ لما فيه من التشبه بهم.
- ٢- أن تخصيص قطعة من طين أو تراب بالسجود عليها لم يرد عن النبي ﷺ ، ولا عن سلف الأمة .

وقال بذلك جملة من العلماء المعاصرين منهم: الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ _

(١) ينظر: المبدع ٤٨٠/١ ، وكشاف القناع ٣٧٣/١ ، وشرح منتهى الإرادات ٢٠٩/١ .

(٢) ينظر: المراجع السابقة .

(٣) اعتاد الروافض على أن يأخذوا من تربة كربلاء ، وهي المدينة التي استشهد فيها الحسين ﷺ ، ويصنعوا منها قطعاً على هيئات مختلفة ، يضعونها في موضع جباههم للسجود عليها ، يحملونها في جيوبهم ، وينقلونها معهم في أسفارهم ، ويعاملونها بالتقديس والتكريم. ينظر: مهذب الشيعة والتصحيح ص ٦٣ .

رحمه الله ^(١)، والشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله ^(٢)، والشيخ صالح الفوزان - حفظه الله ^(٣).

وبهذا يتبين أن تخصيص قطعة من طين أو تراب بوضعها في موضع السجود للسجود عليها مكروه؛ لوجهة دليبه، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ ٢/٢٢٧ .

(٢) ينظر: الشرح الممتع ٣/١١٥ .

(٣) ينظر: الملخص الفقهي للشيخ ١/١٤٣ .

المبحث السادس

مسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة

صورة المسألة:

إذا صلى إنسان ، وعلق بجبهته ما سجد عليه من طين أو تراب ، فما حكم مسح أثر هذا الطين أو التراب في أثناء الصلاة ، وقبل السلام؟

مذاهب العلماء في حكم المسألة:

اختلفت مذاهب الفقهاء في هذه المسألة ، وفيما يلي عرض لرأي كل مذهب:

أولاً: مذهب الحنفية:

ذهب الحنفية إلى أنه لا بأس بمسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة ، بلا خلاف عندهم إذا كان بعد الفراغ من أركان الصلاة ، أي بعد الجلوس قدر التشهد الأخير قبل السلام^(١)، والترك أفضل^(٢).

أما إذا كان المسح في وسط الصلاة ، وقبل الفراغ من الأركان فيكره في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ، وهو مروى عن محمد^(٣)، وهو الصحيح^(٤).

وُرُوِي عن أبي حنيفة عدم الكراهة ، وأنه لا بأس به كيفما كان^(٥).

وهناك رأي عند الحنفية أنه يكره المسح قبل الفراغ من الأركان إذا كان لا يؤذيه ، ولا

(١) ينظر: المبسوط ٢٧/١، وبدائع الصنائع ٢١٩/١ .

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء ١٤٥/١ .

(٣) ينظر: المراجع السابقة في هامش ٢٠١ .

(٤) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٢٣٤/١ .

(٥) ينظر: المبسوط ٢٧/١، وتحفة الفقهاء ١٤٥/١، وبدائع الصنائع ٢١٩/١ .

يكره إذا كان يؤذيه^(١).

ثانياً: مذهب المالكية:

ذهب المالكية إلى أنه لا يكره مسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة^(٢).

وقال الإمام مالك: " إذا كثرت التراب في جبهته ، فلا بأس أن يمسحه"^(٣).

ثالثاً: مذهب الشافعية:

ذهب الإمام الشافعي إلى أن مسح أثر الطين أو التراب العالق بجبهته قبل الفراغ من الصلاة ، فلا شيء عليه ، والأفضل الترك إلى أن يُسَلِّم^(٤).

رابعاً: مذهب الحنابلة:

ذهب الحنابلة إلى أنه يكره مسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة^(٥).

وفي رواية يكره الإكثار منه^(٦).

الأدلة:

علل الحنفية قولهم بما يلي:

قالوا بأنه إذا مسح قبل الفراغ من الأركان مرة سيحتاج إلى أن يمسح ما يعلق به بعد كل سجود ، فيكثر فعله لأفعال ليست من الصلاة.

وأما المسح بعد الفراغ من الأركان فلا بأس به ؛ لأنه يكفيه مرة واحدة ، ويكون من

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١/٢١٩.

(٢) ينظر: الذخيرة ٢/١٥٠.

(٣) المدونة الكبرى ١/١٠٨.

(٤) ينظر: الأم ٧/١٤٣.

(٥) ينظر: المبدع ١/٤٨٠، وكشاف القناع ١/٣٧٣.

(٦) ينظر: المغني ١/٣٧٠، والكافي في فقه ابن حنبل ١/١٧٢.

الفعل القليل المعفو عنه^(١)؛ ولأنه لو قطع الصلاة في هذه الحالة لم يكره فعله ، فعدم كراهية إدخال فعل قليل كالمسح أولى^(٢).

واستدل من قال بأن المسح لا يكره و لا بأس به بما يلي:

١- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كان النبي ﷺ يمسح العرق عن وجهه في الصلاة"^(٣).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ إنما كان يفعل ذلك ؛ لأنه كان يؤذيه ، فكذلك مسح ما علق بالجبهة من طين أو تراب^(٤).

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن مسح أثر التراب أو الطين من الجبهة في الصلاة ، لا بأس به إذا كان فيه أذى ، أما إذا عُدَّ الأذى فيكره.

٢- قالوا: إن فعله من جنس مسح الداعي وجهه بيديه إذا فرغ من الدعاء في غير الصلاة^(٥).

ويمكن أن يعترض عليه:

بالفرق بين الحالين ، فمسح الداعي وجهه بيديه يكون خارج الصلاة ، وأما مسح أثر الطين أو التراب ، فإنه في أثناء الصلاة.

وعلل من قال بأن ترك المسح أفضل:

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ١/١٤٥، وبدائع الصنائع ١/٢١٩.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ١/٢٢٠، وحاشية الطحطاوي ١/٢٣٤.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١١/٣٩٨، رقم: (١٢١٢٢)، وقال الهيثمي: "فيه خارجه بن مصعب وهو ضعيف جداً". ينظر: مجمع الزوائد ٢/٨٤، ولم أجد من تحدث عنه غير الهيثمي .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ١/٢٢٠.

(٥) ينظر: المبسوط ١/٢٧.

بأن المسح ليس من جنس الصلاة ، وما ليس من جنس الصلاة تركه أولى^(١).

واستدل من قال بالكراهة بما يلي:

١- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه: " فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين " ^(٢).

وجه الدلالة:

بقاء أثر الطين على جبهته صلى الله عليه وسلم يدل على أنه لم يمسخ أثره ، وفي هذا دلالة على كراهية المسح. قال النووي: "قال البخاري: وكان الحميدي^(٣) يحتج بهذا الحديث على أن السنة للمصلي أن لا يمسخ جبهته في الصلاة ، ... وهذا محمول على أنه كان شيئاً يسيراً لا يمنع مباشرة بشرة الجبهة للأرض ، فإنه لو كان كثيراً بحيث يمنع ذلك لم يصح سجوده بعده "

واعترض عليه:

بأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مسح الجبهة ؛ إذ يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح ، أو أن يكون ترك المسح ناسياً ، أو تركه عامداً لتصديق رؤياه ، أو لكونه لم يشعر ببقاء أثر الطين في جبهته ، أو لأن ترك المسح أولى ؛ لأن المسح عمل ليس من الصلاة وإن كان قليلاً ، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات لم ينهض الاستدلال ، لا سيما وهو فعل من الجلبليات لا من القرب^(٤).

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ١/١٤٥.

(٢) أخرجه البخاري بلفظه ٧١٣/٢، كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها، رقم الحديث: (١٩٢٣)، ومسلم بنحوه ٨٢٥/٢ ، كتاب: الصيام، باب: فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها، رقم الحديث: (١١٦٧).

(٣) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي المكي، الحافظ ، الفقيه، من كبار أصحاب الشافعي، قال أحمد بن حنبل: الحميدي عندنا إمام ، حدّث عن فضيل بن عياض وسفيان بن عيينة، وغيرهم، حدّث عنه البخاري، والذهلي، وأبو زرعة، وغيرهم ، توفي بمكة سنة ٢١٩ .

ينظر: الثقات ٣٤١/٨، وتذكرة الحفاظ ٤١٣/٢، وسير أعلام النبلاء ١٠/٦١٦ .

(٤) ينظر: فتح الباري ٢/٣٢٢.

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه رضي الله عنه قال: "إن من الجفاء^(١) أن يكثر الرجل مسح جبهته قبل الفراغ من صلاته"^(٢).

٣- أن الصلاة محل الخضوع ، والخشوع ، والسكون ، والإكثار من مسح الجبهة ينافيها^(٣).

٤ - الآثار الواردة عن الصحابة _رضوان الله عليهم_، ومنها:

أولاً: قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "أربع من الجفاء _وذكر منها_ ومسح الرجل التراب عن وجهه وهو في صلاته"^(٤).

ثانياً: قول ابن عباس _رضي الله عنهما_: "إذا كنت في صلاة فلا تمسح جبهتك"^(٥).

٥- قد كان جماعة من السلف منهم: سعيد بن جبير^(٦)، والحسن البصري^(٧)،

(١) الجفاء: الظلم والتعدي . ينظر: شرح سنن ابن ماجه ٦٨/١ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ٣٠٩/١، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يكره في الصلاة، رقم الحديث: (٩٦٤)، وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (١٨١).

(٣) ينظر: شرح سنن ابن ماجه ٦٨/١ .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٨٥، كتاب: الصلاة، باب: لا يمسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يسلم، رقم: (٣٣٦٧) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١/٤٠٩، كتاب الصلوات، الرجل يمسح جبهته في الصلاة، رقم: (٤٧١٠) .

(٦) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام بن الحارث ، من بني أسد بن خزيمه، أحد أعلام التابعين، كان فقيهاً عادباً ورعاً فاضلاً، يروي عن ابن عمر ، وابن عباس _رضي الله عنهم_، وجماعة من أصحاب النبي ﷺ ، قتله الحجاج بن يوسف سنة ٩٥هـ، وعمره ٤٩ سنة .

ينظر: الثقات ٤/٢٧٥، والوافي بالوفيات ١٥/١٢٩ .

(٧) هو الحسن بن يسار البصري ، الفقيه القارئ ، الزاهد العابد ، إمام أهل البصرة ، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ في خلافة عمر رضي الله عنه ، ورأى طلحة وعلياً، وروى عن عمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وأبي بكر، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وكثير من الصحابة، وكبار التابعين كالأحنف بن قيس، ومات سنة ١١٠هـ رحمه الله .

ينظر: الوافي بالوفيات ١٢/١٩٠ .

والأوزاعي^(١) يكرهون أن يمسح الرجل جبهته في الصلاة ويقولون هو من الجفاء^(٢).

الترجيح:

لم أقف على حديث صحيح عن رسول الله ﷺ يدل على النهي عن مسح أثر الطين أو التراب قبل الفراغ من الصلاة ، وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المتفق عليه لا يدل على كراهية هذا الفعل ، وسبق الاعتراض على وجه الدلالة منه .

والذي يظهر رجحانه _والله تعالى أعلم_ كراهية مسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة ليس لذات الفعل بل لأن الأصل في الحركة في الصلاة الكراهة إلا لحاجة ، فإذا احتاج المصلي إلى مسح أثر الطين أو التراب العالق بجبهته وإزالته ، كأن يؤذيه ويشغله عن صلاته ، فلا حرج عليه في مسحه وإزالته ، وإن فعله من غير حاجة ، فلا تبطل صلاته ؛ لأنه ليس من الأفعال الكثيرة المتوالية التي تبطل الصلاة .

ثم إن هذا القول هو الذي يتمشى مع هذا الركن العظيم ، فالصلاة محل الخشوع والخضوع والتذلل لله عز وجل ، والحركة _أيّاً كان نوعها_ من غير حاجة تنافي ذلك كله، _والله تعالى أجل وأحكم_.

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو الأوزاعي ، مولده في حياة الصحابة ، عالم أهل الشام ، كان واحد زمانه ، وإمام عصره ، روى عنه الزهري ، والثوري ، وابن المبارك ، وإسماعيل بن عياش ، وغيرهم .

ينظر: حلية الأولياء ٦/١٣٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧/١٠٧ .

(٢) ينظر: الاستذكار ٢/٢٨٧ ، والمغني ١/٣٧١ .

المبحث السابع

كيفية الصلاة بأرض الطين

لهذه المسألة حالتان^(١):

الأولى: إذا كان الطين يسيراً لا يتأذى به المصلي إذا سجد عليه ، فيلزمه أن يتم أركان الصلاة بما في ذلك السجود ؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه: " فبصرت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته أثر الماء والطين "^(٢).

الثانية: إذا كان الطين يتأذى منه ، ويعجز عن الخروج عنه ، فإنه يسقط من الأركان بقدر الضرورة ، فيصلي قائماً ، ويركع ، ويومئ بالسجود إيماءً ، وإن تضرر من الركوع كأن يكون الطين إلى صدره ، فيومئ به كذلك ، ويكون السجود أخفض من الركوع ، وينوي الجلوس قائماً.

ويدل على ذلك:

١- ما روى يعلى بن أمية^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى إلى مضيق ومعه أصحابه ، والسماء من فوقهم ، والبلدة من أسفل منهم ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته ، وأصحابه على

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ١/١٥٦، وبدائع الصنائع ١/١٠٩، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٠، والفواكه الدواني ١/٢٤٣، وحاشية الدسوقي ١/٢٣٠، والثمر الداني شرح رسالة القيرواني ١/٢٠٨، والمجموع ٣/٢١٤، والمغني ١/٣٤٨، والإنصاف ٢/٣١٣، والكافي في فقه ابن حنبل ١/٢٠٦، وشرح العمدة ٤/٥١٨.

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٠.

(٣) هو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، أسلم يوم الفتح ، وشهد حنيناً ، والطائف ، وتبوك ، كان معروفاً بالسخاء ، استعمله أبو بكر رضي الله عنه على حلوان في الردة ، واستعمله عمر رضي الله عنه على بعض اليمن ، وعثمان رضي الله عنه على صنعاء اليمن ، قتل سنة ٣٨ هـ بصفين .

ينظر: الاستيعاب ٤/١٥٨٥ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٦/٦٨٥ .

ظهور دوابهم يومئذون إيماء يجعلون السجود أخفض من الركوع^(١).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ وأصحابه صلوا على الراحلة بسبب البلة التي تحتهم يومئذون بالركوع والسجود ، ومن كان في أرض الطين لا يتعذر عليه القيام بل الركوع والسجود ، فيصلي قائماً ، ويومئ بالركوع والسجود.

٢- أن المصلي إذا سجد على الطين لحقته مشقة وضرر ، وذلك منفي شرعاً^(٢) ، ومن القواعد الفقهية المقررة: (الضرر يزال)^(٣) ، و(المشقة تجلب التيسير)^(٤).

قال ابن عبد البر: "أما إذا كان الطين والماء مما يمكن السجود عليه ، وليس فيه كبير تلويث وفساد للثياب ، وجاز تمكين الجبهة والأنف من الأرض ، فهذا موضع لا تجوز فيه الصلاة على الراحلة ، ولا على الأقدام بالإيماء ؛ لأن الله عز وجل قد افترض الركوع والسجود على كل من قدر على ذلك كيفما قدر ، وأما إذا كان الطين والوحل والماء الكثير قد أحاط بالمسجون ... الذي لا يرجو الانفكاك منه ولا الخروج منه قبل خروج الوقت ، وكان ماءً معيناً غرقاً ، وطيناً قبيحاً وحلاً ، فجائز لمن كان في هذه الحال أن يصلي بالإيماء على ما جاء في ذلك عن العلماء من الصحابة والتابعين ، فالله أعلم بالعذر ، وليس بالله حاجة إلى تلويث وجهه وثيابه ، وليس في ذلك طاعة ، إنما الطاعة الخشبية ، والعمل بما في الطاقة"^(٥).

والله تعالى أعلم ..

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٧٣/٤ ، رقم الحديث: (١٧٦٠٩) ، والترمذي ٢٦٧/٢ ، كتاب: أبواب الصلاة ، باب: ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر ، رقم الحديث: (٤١١) ، وقال: هذا حديث غريب تفرد به عمر بن الرماح البلخي لا يعرف إلا من حديثه ، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم.

(٢) ينظر: شرح الزركشي ١/١٩٩ .

(٣) الأشباه والنظائر ص ٩٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٨٤ .

(٥) التمهيد ٢٣/٦١ .

البحث الثامن

أثر قتر الأتربة في الصلاة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التباس الوقت بسبب القتر والأتربة .

المطلب الثاني: التباس القبلة بسبب الغبار والأتربة .

المطلب الأول

التباس الوقت بسبب القتر والأتربة

أجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقتة بمواقيت معلومة محدودة^(١)، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾^(٢) أي مفروضاً في وقته ، لا تصح إلا فيه^(٣).

ولحديث ابن عباس _ رضي الله عنهما _ عن النبي ﷺ قال: "أمني جبريل عند البيت مرتين ... " وذكر الحديث إلى أن قال: " ثم التفت إليّ ، فقال: يا محمد الوقت فيما بين هذين الوقتين " ^(٤).

وغيرها من الأدلة المبسوطة في باب مواقيت الصلاة ، والتي تدل على أن الله قد حدد لكل صلاة وقتاً ، لا تصح قبله ولا بعده إلا بعذر ، فيجب على المسلم المحافظة على هذه الصلوات في أوقاتها.

صورة المسألة:

قد يلبس الوقت على المسلم ، بسبب بعض التغيرات الجوية ، كوجود القتر _ وهو الغبار^(٥) _ ، والأتربة ، فلا يستطيع رؤية العلامات التي بها تعرف أوقات الصلوات ، كطلوع

(١) ينظر: المغني ١/٢٢٤.

(٢) سورة النساء ، من الآية ١٠٣ .

(٣) ينظر: تفسير السعدي ١/١٩٩.

(٤) أخرجه ابن خزيمة ١/١٦٨، كتاب: الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن فرض الصلاة كان على الأنبياء قبل محمد ﷺ ، رقم الحديث: (٣٢٥)، وأبو داود ١/١٠٧، كتاب: الصلاة، باب: في المواقيت، رقم الحديث: (٣٩٣) ، والترمذي ١/٢٧٨، كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في مواقبت الصلاة، رقم الحديث: (١٤٩)، وقال: حسن صحيح.

(٥) ينظر: مختار الصحاح ١/٢١٨ (مادة قتر)، وتفسير الطبري ١١/١٠٨.

الفجر ، وشروق الشمس ، وزوالها ، وغروبها ، وغياب الشفق ، وغير ذلك من العلامات ،
فماذا يعمل؟

مذاهب العلماء في حكم المسألة:

اتفق العلماء _ رحمهم الله _ على أن من جهل الوقت ، ولم يمكنه مشاهدة الدلائل
التي بها تعرف أوقات الصلوات ، بسبب القتر والأتربة وغيرها ، فلا يصلي حتى يتيقن دخول
وقت الصلاة ، أو يغلب على ظنه دخوله^(١).

ويكون تيقن دخول الوقت برؤيته بنفسه للدلائل التي يعرف بها دخول الوقت ، بعد
زوال ما يمنع رؤيتها من أتربة وغيرها ، أو بإخبار ثقة عن علم بأن الوقت دخل^(٢).

فإن عجز عن اليقين ، انتقل إلى العمل بغلبة الظن ، فيصلي إذا غلب على ظنه دخول
الوقت بدليل من الأدلة التي يمكن الاستدلال بها على ذلك ، ومنها:

١- أن يكون له حرفة ، أو عمل معين ، جرت عادته بعمل مقدار منه إلى
دخول وقت الصلاة ، كمن جرت عادته بقراءة جزء من القرآن إلى طلوع الفجر
، أو كان له صنعة يخرج لها من أول النهار إلى زوال الشمس ، أو اعتاد على
خياطة ثوب بين الظهر والعصر مثلاً ، وهكذا مما اعتاد عمله في وقت محدد ،
فيجتهد في الاستدلال بهذا العمل على دخول الوقت ، وذلك بأن يقيس يومه
بأمسه ، فينظر في مقدار ما أنجز من عمله ، وسرعته فيه ، وما طرأ له أثناء
العمل ، وهكذا حتى يغلب على ظنه دخول الوقت فيصلي^(٣).

٢- صوت الديك الذي جرت إصابته للوقت بصياحه ، فيبني على ذلك ،

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ١/٣٧٠، ومواهب الجليل ١/٤٠٥، والمجموع ٣/٧٨، والإقناع للشريبي ١/١١٢، وإعانة
الطالبين ١/١١٥، والمغني ١/٢٢٤، والروض المربع ١/١٣٧، وكشاف القناع ١/٢٥٧.

(٢) ينظر: المراجع السابقة عدا الإقناع للشريبي ، والمغني .

(٣) ينظر: مواهب الجليل ١/٣٨٧، والمجموع ٣/٧٨، ومغني المحتاج ١/١٢٧، وكشاف القناع ١/٢٥٨، وشرح منتهى
الإرادات ١/١٤٥.

ويصلي^(١).

٣- يمكن أن يستدل في الوقت الحاضر بالتقاويم والساعات ، إذا كانت دقيقة ومضبوطة ، وكل ما يؤدي إلى غلبة الظن بدخول الوقت.

فإذا غلب على ظنه دخول الوقت بشيء من ذلك جاز له أن يصلي ، وذلك لما يلي:

١- أنه أمر اجتهادي ، فاكتفى فيه بغلبة الظن^(٢).

٢- أن الصحابة كانوا يبنون أمر الفطر على غلبة الظن^(٣).

وعلى كل حال فالأولى تأخير الصلاة قليلاً احتياطاً حتى يتيقن دخول الوقت ، ويزول الشك ، إلا أن يخشى خروج الوقت ، فيصلي^(٤).

(١) ينظر: المجموع ٨٠/٣، ومغني المحتاج ١٢٧/١.

(٢) ينظر: المبدع ٣٥١/١، ومطالب أولي النهى ٣١٨/١.

(٣) ينظر: كشف القناع ٢٥٨/١.

(٤) ينظر: المبسوط ١٤٨/١، والهداية شرح البداية ٤٠/١، ومواهب الجليل ٣٨٧/١، ٤٠٥، والمجموع ٧٩/٣،

والروض المربع ١٣٧/١، ومطالب أولي النهى ٣١٨/١.

المطلب الثاني

التباس القبلة بسبب الغبار والأتربة

أجمع المسلمون على وجوب استقبال القبلة في الصلاة^(١)؛ لأدلة منها:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٢).

وقوله ﷺ: "إذا قمت إلى الصلوة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر"^(٣).

صورة المسألة:

إذا التبست القبلة على المصلي بسبب الغبار والأتربة، ولم يعلم جهتها، ولم يجد ما يستدل به عليها من محاريب، أو غيرها من العلامات التي يمكن أن يعرف بها اتجاه القبلة، وليس هناك من يسأله من أهل ذلك المكان العارفين بجهة القبلة فيه، فماذا يعمل؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن من كانت هذه حاله فإنه يتحرى جهة من الجهات، ويصلي إلى الجهة التي يغلب على ظنه أنها القبلة، ولا تجب عليه الإعادة، وإليه ذهب الحنفية^(٤)، والحنابلة^(٥).

(١) ينظر: بداية المجتهد ١/٨٠، ومراتب الإجماع ١/٢٦، والشرح الممتع ٢/٢٦٠.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٥٠.

(٣) أخرجه البخاري ٥/٢٣٠٧، كتاب: الاستئذان، باب: من رد فقال: عليك السلام، رقم الحديث: (٥٨٩٧)، ومسلم

١/٢٩٨، كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم الحديث: (٣٩٧).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ١/١١٩، والبحر الرائق ١/٣٠٢، وحاشية ابن عابدين ١/٤٣١، ٤٣٢.

(٥) ينظر: المغني ١/٢٦٥، ٢٦٨، وكشاف القناع ١/٣٠٧، ومطالب أولي النهى ١/٣٩٣.

القول الثاني:

أنه يتخير جهة من الجهات الأربع ، ويصلي إليها صلاة واحدة ، هذا إذا كان تحيّرهُ ، وشكهُ في الجهات الأربع ، أما إذا شك في جهتين أو ثلاث ، فإنه يترك ما يعتقد أنه ليس بقبلة ، ويختار جهة من الجهات التي شك فيها ، ويصلي إليها صلاة واحدة ، وإذا تبين له في أثناء الصلاة جهة القبلة قطع الصلاة وجوباً ، واستقبل القبلة ، وإن تبين له خطؤه بعد الفراغ من الصلاة أعاد ندباً ، وهو قول المالكية^(١).

القول الثالث:

أنه يتحرى ويصلي إلى الجهة التي يغلب على ظنه أنها القبلة ، وتجب عليه الإعادة إذا علم جهة القبلة ، وتبين له أنه أخطأ في صلاته ، وإليه ذهب الشافعية^(٢).

أدلة القول الأول:

١- قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣) فهي تدل على أن التكليف بحسب الوسع والإمكان ، وليس في وسع من هذه حاله إلا التحري ، فتجوز صلاته بذلك ، لقوله تعالى: ﴿فَإَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(٤).^(٥)

٢- ما رواه عامر بن ربيعة^(٦) عن أبيه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر ، في ليلة مظلمة ، فلم ندر أين القبلة ، فصلى كل رجل حياله ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فنزل:

(١) ينظر: الشرح الكبير ١/٢٢٧، وحاشية الدسوقي ١/٢٢٧، وشرح مختصر خليل ١/٢٥٩.

(٢) ينظر: الأم ١/٩٤، والمجموع ٣/٢٠٥، ومغني المحتاج ١/١٤٦.

(٣) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية ١١٥ .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١/١١٨.

(٦) هو عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك أبو عبد الله العنزي ، من حلفاء آل عمر بن الخطاب ، أسلم قبل عمر ، شهد بدرًا ، والمشاهد كلها ، له أحاديث عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، حدث عنه ولده عبد الله ، وابن عمر ، وغيرهما ، توفي سنة ٣٥ هـ .

ينظر: الثقات ٣/٢٩٠، وصفة الصفوة ١/٤٤٩، وسير أعلام النبلاء ٢/٣٣٣ .

﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾^(١) .

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على أن من التبست عليه القبلة لظلام أو غيره من الأسباب كالغبار والأثرية ، فإنه يصلي إلى الجهة التي يغلب على ظنه أنها القبلة ، وصلاته صحيحة .

٣- عن جابر رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير ، فأصابنا غيم ، فتحيرنا ، فاختلطنا في القبلة ، فصلى كل رجل منا على حدة ، وجعل أحدنا يخط بين يديه ؛ لنعلم أمكنتنا ، فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يأمرنا بالإعادة ، وقال: " قد أجزأتكم صلاتكم "^(٢) .

وجه الدلالة:

أن من خفيت عليه جهة القبلة بسبب الغيم ، ونحوه مما يحجب ما يُستدل به على القبلة كالغبار والأثرية ، فإنه يصلي إلى ما يغلب على ظنه أنها جهة القبلة ، وصلاته مجزئة .

٤- أن من هذه حاله قد بذل بالتحري وسعه في معرفة الحق ، فتعينت هذه قبلة له شرعاً في هذه الحالة ، وهي عجزه عن معرفة جهة القبلة ، فنزلت منزلة عين الكعبة والمحراب حالة القدرة ، وقد أتى بما أمر به ، وخرج من العهدة ، وصحت صلاته ، ولم تجب عليه الإعادة^(٣) .

(١) أخرجه الترمذي ١٧٦/٢ ، كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم ، رقم الحديث: (٣٤٥) ، وقال: هذا حديث ليس إسناده بذاك لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان ، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يضعف في الحديث . والحديث حسنه الألباني في الإرواء ٣٢٣/١ .

(٢) أخرجه الدارقطني ٢٧١/١ ، كتاب: الصلاة، باب: الاجتهاد في القبلة وجواز التحري في ذلك ، رقم الحديث: (٤) ، والحاكم ٣٢٤/١ ، كتاب: الصلاة ، باب: فضل الصلوات الخمس ، رقم الحديث: (٧٤٣) ، وقال: هذا حديث محتج برواته كلهم غير محمد بن سالم ، فياني لا أعرفه بعدالة ولا جرح . وقال الألباني في أصل صفة الصلاة ٧٢/١: حسن أو صحيح جاء من طرق يقوي بعضها بعضاً .

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٢٠ ، والمغني ١/٢٦٥ ، وشرح منتهى الإرادات ١/١٧٤ .

أدلة القول الثاني:

يمكن أن يستدل لقولهم:

بأن المصلي الذي التبت عليه القبلة مأمور بالصلاة ، وقد تساوت عنده الجهات في احتمال كون كل واحدة منها جهة للقبلة ، وإذا اختار إحدى الجهات التي شك في أنها جهة القبلة ، وصلى إليها ، يكون قد فعل ما أمر به بقدر وسعه ، واستطاعته ، والله سبحانه يقول: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(١) ، ويقول: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٢).

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن المصلي الذي سيختار جهة ، ويصلي إليها دون غيرها من الجهات على أي شيء بنى اختياره ، ولماذا اختارها دون غيرها؟! لا بدّ أنه سيختار الجهة التي يطمئن إليها قلبه ، والتي يغلب على ظنه أنها القبلة ، وبهذا يكون استقبال الجهة التي يغلب على ظنه أنها القبلة ، وهو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول ؛ وإلا سيكون مستقبلاً بصلاته جهة دون غيرها من الجهات من غير مرجح لكونها جهة القبلة ، وليس بعض الجهات أولى من بعض بالاستقبال دون مرجح من غلبة ظن ونحوه.

أدلة القول الثالث:

أولاً: استدلووا على أنه يصلي إلى الجهة التي يغلب على ظنه أنها القبلة بما استدل به أصحاب القول الأول.

ثانياً: استدلووا على أنه يعيد إذا تبين له أنه صلى إلى غير القبلة بما يلي:

١- أنه بان له الخطأ في شرط من شروط الصلاة ، وهو استقبال القبلة ، فلزمته الإعادة ، كما لو بان له أنه صلى قبل الوقت أو بغير طهارة^(٣) .

(١) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ .

(٢) سورة التغابن ، من الآية ١٦ .

(٣) ينظر: المغني ١/٢٦٨ .

واعترض عليه:

بأن استقبال القبلة شرط قد عجز عنه ، فيسقط كسائر الشروط ، فإنه إذا عجز عنها سقطت .

وأما المصلي قبل الوقت ، فإنه صلى وهو لم يؤمر بالصلاة بعد ، وإنما أمر بها بعد دخول الوقت ، فلم يأت بما أمر به ، بخلاف مسألتنا ، فإنه مأمور بالصلاة بغير شك ، ولم يؤمر إلا بهذه الصلاة ، وسائر الشروط إذا عجز عنها سقطت ، ومنها شرط استقبال القبلة .^(١)

٢- قالوا: إن التباس القبلة لهذه الأسباب لا يقع إلا نادراً ، فلا حرج بإيجاب الإعادة ، ولا مشقة^(٢) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن من تحرّى وصلى إلى القبلة التي يغلب على ظنه أنها القبلة قد بذل وسعه وطاقته ، فخرج من العهدة ، وصلاته صحيحة ، وفي إيجاب الصلاة عليه مرتين إيجاب لما لم يوجبه الله تعالى .

الترجيح:

مما سبق يظهر -والله تعالى أعلم- رجحان القول الأول ؛ لقوة ما استدلوا به ؛ ولعدم سلامة أدلة القول الثاني والثالث من المناقشة ، وقد تبين في الاعتراض على دليل القول الثاني قوة مشابته للقول الأول ، وظهر ما في القول الثالث من إيجاب ما لم يوجبه الله تعالى ، -والله أعلم- .

(١) ينظر: المرجع السابق .

(٢) ينظر: المجموع ٢/٣٠٥ ، ومغني المحتاج ١/١٤٦ .

المبحث التاسع

أثر الوحل والطين الناتج عن المطر في سقوط الجمعة والجماعة

صورة المسألة:

إذا دخل وقت الصلاة جمعة كانت أو غيرها ، وكان في الطريق إلى المسجد طين ووحل _ وهو الطين الرقيق المختلط بالماء^(١) _ ، فهل تسقط الجمعة والجماعة بسبب ذلك؟

مذاهب العلماء في حكم المسألة:

اتفق الأئمة الأربعة _ رحمهم الله _ على أن الوحل والطين الذي يُتأذى به من أعدار ترك الجمعة والجماعة^(٢).

ويدل على ذلك:

١- عن عبد الله بن عباس _ رضي الله عنهما _ أنه قال لمؤذنه في يوم مطير: " إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله ، فلا تقل: حي على الصلاة ، قل: صلوا في بيوتكم ، فكأن الناس استنكروا ، قال: فعله من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإني كرهت أن أخرجكم ، فتمشون في الطين والدحض"^(٣).

(١) ينظر: شرح مختصر خليل ٢/٩٠، والمطلع على أبواب المقنع ١/١٠٢.

(٢) ينظر: الدر المختار ٢/١٥٤، وحاشية ابن عابدين ١/٥٥٥، ومجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ١/٢٥١، والشرح الكبير

١/٣٨٩، والتاج والإكليل ٢/١٨٢، وشرح مختصر خليل ٢/٩٠، والمجموع ٤/١٧٥، ومغني المحتاج ١/٢٣٥، وإعانة الطالبين ٢/٤٨، والمغني ١/٣٦٥، والفروع ٢/٣٣، والمبدع ٢/٩٧.

(٣) أخرجه البخاري ١/٣٠٦، كتاب: الجمعة ، باب: الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ، رقم الحديث: (٨٥٩) ، وأخرجه مسلم ١/٤٨٥، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها ، باب : الصلاة في الرجال في المطر ، رقم الحديث: (٦٩٩).

قوله: "أخرجكم": من الحرج والمشقة. ينظر: الديباج على مسلم ٢/٣٣٢.

قوله: "الدحض": أي الزلق. ينظر: عمدة القاري ٦/١٩٦.

وفي رواية لمسلم: " في يوم ذي ردغ"^(١).

٢- أن المطر عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة ، والوحد أشق من المطر^(٢).

وبهذا يتبين جواز التخلف عن الجمعة والجماعة بسبب الطين والوحد إذا كان يتأذى بهما.

(١) في ١/٤٨٥، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها ، باب : الصلاة في الرحال في المطر ، رقم الحديث: (٦٩٩).

والمراد ب"ردغ": الطين والوحد. ينظر: عمدة القاري ١٢٧/٥. وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم ٥/٢٠٧:

"والدحض والزلل والزلق والردغ بفتح الراء وإسكان الدال المهملة وبالغين المعجمة كله بمعنى واحد".

(٢) ينظر: مغني المحتاج ١/٢٣٥، وإعانة الطالبين ٢/٤٨.

المبحث العاشر

الصلاة على الراحلة خشية التأثر بالوحد

صورة المسألة:

إذا دخل وقت الصلاة ، والمصلي على راحلته في مكان فيه وحد ، فهل يجوز له أن يصلي على الراحلة حتى لا يتأثر بذلك الوحد ، أم يجب عليه النزول؟

مذاهب العلماء في حكم المسألة:

لهذه المسألة حالتان:

الأولى: إذا كان المصلي على راحلة في وحد ، وأمكنه النزول من غير أن يتضرر بهذا الوحد ، فيلزمه أن ينزل من على الراحلة ، ويصلي ، وإلى هذا ذهب أصحاب المذاهب الأربعة^(١).

ويدل على ذلك:

١- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه: " فبصرت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته أثر الماء والطين"^(٢).

٢- أن هذا المصلي قادر على الإتيان بالأركان من قيام وركوع وسجود ، فتلزمه كما لو غُدم هذا الوحد الذي لا يضر.

الثانية: إذا كان هذا الوحد كثيراً يتأذى منه إذا نزل ، فيتلوث ثوبه وبدنه ، فهل يجوز له أن يصلي على راحلته يومئ بالركوع والسجود؟

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٠٩، والبحر الرائق ٢/٦٩، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٠، والتاج والإكليل ١/٥١٤، وحاشية الدسوقي ١/٢٣٠، وشرح مختصر خليل ١/٢٦٣، وروضة الطالبين ١/٢٠٩، وشرح العمدة ٤/٥١٧، والمبدع ٢/١٠٣، وكشاف القناع ١/٥٠٢.

(٢) سبق ترجمته ص ١٩٠.

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز أن يصلي على راحلته خشية التأذي بالوحل ، يومئ بالركوع والسجود ، وإليه ذهب الحنفية^(١) ، وهو قول عند المالكية^(٢) ، ومذهب الحنابلة^(٣) .

القول الثاني:

لا يجوز أن يصلي عليها ، وإن خشى التأذي إذا نزل ، وهو المذهب عند المالكية^(٤) ، والمذهب عند الشافعية^(٥) .

وزاد المالكية: إن خاف الغرق جاز له أن يصلي على الدابة ، أما خشية التأذي بتلوث الثياب فلا يوجب صحة الصلاة على الدابة ، وإنما يبيح الصلاة بالأرض إيماء^(٦) .

وزاد الشافعية: إن خشى خروج وقت الصلاة ، صلى على الدابة في الوقت ، وتجب عليه الإعادة^(٧) .

أدلة القول الأول:

١- ما روى يعلى بن أمية عن النبي ﷺ أنه انتهى إلى مضيق ومعه أصحابه ، والسماء من فوقهم ، والبلبة من أسفل منهم ، فصلى رسول الله ﷺ على راحلته ، وأصحابه على ظهور دوابهم يومئذ يجمعون السجود أخفض من الركوع^(٨) .

٢- أن المصلي إذا نزل من على الراحلة لحقته مشقة وضرر ، وهما منفيان شرعاً .

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٠٩ ، والبحر الرائق ٢/٦٩ ، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٠ .

(٢) ينظر: التاج والإكليل ١/٥١٤ ، وحاشية الدسوقي ١/٢٣٠ ، وشرح مختصر خليل ١/٢٦٣ .

(٣) ينظر: شرح العمدة ٤/٥١٧ ، والمبدع ٢/١٠٣ ، وكشاف القناع ١/٥٠٢ .

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٦٣ ، والثمر الداني شرح رسالة القيرواني ١/٢٠٩ .

(٥) ينظر: روضة الطالبين ١/٢٠٩ .

(٦) ينظر: المراجع في هامش ٤ .

(٧) ينظر: المجموع ٣/٢١٤ .

(٨) سبق ترجمته ص ١٩٤ .

أدلة القول الثاني:

١- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه: " فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته أثر الماء والطين" ^(١).

واعترض عليه:

بأنه يحتمل أن الطين كان يسيراً لا يؤثر في تلويث الثياب ؛ لأنه كان في مسجده صلى الله عليه وسلم في المدينة فلم يؤثر ، بخلاف الكثير الذي يلوث الثياب والبدن ^(٢).

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: " صلِّ قائماً ... " ^(٣).

وعلى هذا ينزل بالأرض ويصلي.

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن في الحديث " صلِّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب " ، ومن صلى على الراحلة لتضرره بالوحد فقد فعل ما يستطيع ، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فعلوا ذلك كما ورد في حديث يعلى بن أمية السابق.

٣- قالوا: إن خشي خروج وقت الصلاة صلى في الوقت ؛ حرمة الوقت ، وتجب عليه الإعادة ؛ لأنه عذر نادر ^(٤).

ويمكن أن يعترض عليه:

بأنكم بقولكم هذا توجبون الصلاة مرتين ، والشارع لم يوجبها إلا مرة واحدة ، والمصلي على الراحلة قد فعل ما أمر به بقدر استطاعته، فصلاته صحيحة ، ولا تجب عليه الإعادة.

(١) سبق تخريجه ص ١٩٠.

(٢) ينظر: المغني ١/٣٤٨، والمبدع ٢/١٠٤.

(٣) أخرجه البخاري ١/٣٧٦، كتاب: أبواب تقصير الصلاة ، باب: إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب ، رقم الحديث: (١٠٦٦).

(٤) ينظر: المجموع ٣/٢١٤.

الترجيح:

الذي يظهر _ والله أعلم _ رجحان القول الأول القائل بجواز الصلاة على الراحلة خشية التأذي بالوحل ؛ وذلك لصراحة دلالة حديث يعلى بن أمية على قولهم ؛ وللدرد على أدلة القول الثاني ؛ ولأن النزول عن الدابة لأداء الصلاة على الوحل الذي يتأذى منه المصلي فيه حرج ومشقة ظاهرة ، والله تعالى يقول: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(١)، ويقول سبحانه: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٢)، والله أعلم.

(١) سورة الحج ، من الآية ٧٨ .

(٢) سورة التغابن ، من الآية ١٦ .

البحث الحادي عشر

أثر الوحل والطين والغبار في الجمع بين الصلوات

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجمع بسبب الوحل، أو الطين، أو الغبار.

المطلب الثاني: ضابط الوحل والطين والغبار المبيح للجمع.

المطلب الأول

الجمع بسبب الوحل أو الطين أو الغبار

أولاً: حكم الجمع بسبب الوحل أو الطين:

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر الوحل أو الطين ، وإليه ذهب الحنفية^(١)، وهو المشهور عند الشافعية^(٢)، ووجهه عند الحنابلة^(٣).

القول الثاني:

يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر الوحل أو الطين ، وإليه ذهب المالكية ، واشتروا وجود الظلمة لجواز الجمع^(٤)، وهو قول عند الشافعية^(٥) قوَاه النووي^(٦)، والمذهب عند الحنابلة^(٧).

أدلة القول الأول:

١- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: " ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتين ، صلاة المغرب والعشاء بجمع ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها"^(٨).

(١) ينظر: المبسوط ١/١٤٩، وبدائع الصنائع ١/١٢٦، والبحر الرائق ١/٢٦٧.

(٢) ينظر: إعانة الطالبين ٢/١٠٤، والمجموع ٤/٣٢١، وروضة الطالبين ١/٤٠١.

(٣) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٢٠٤، والمغني ٢/٥٩، والمبدع ٢/١١٩.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي ١/٣٧٠، وشرح مختصر خليل ٢/٧٠، والثمر الداني ١/١٩٠.

(٥) ينظر: المراجع في هامش ٢ .

(٦) ينظر: المجموع ٤/٣٢١.

(٧) ينظر: المراجع في هامش ٣ ، والإنصاف ٢/٣٣٨.

(٨) أخرجه البخاري ٢/٦٠٤، كتاب: الحج، باب: متى يصلي الفجر بجمع ...، رقم الحديث: (١٥٩٨)، ومسلم

٢/٩٣٨، كتاب: الحج، باب: استحباب زيادة التعليل بصلاة الصبح يوم النحر ..، رقم الحديث: (١٢٨٩) .

وجه الدلالة:

نفي ابن مسعود مطلق الجمع ، وحصره في جمع مزدلفة ، مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة ، يدل على أن الجمع الواقع بالمدينة صوري ، أي أن الصلاة الأولى تفعل في آخر وقتها ، والصلاة الثانية تفعل في أول وقتها ، ولو لم يكن كذلك لتعارضت روايته^(١) .

واعترض عليه بما يلي:

أولاً: أن الاستدلال بهذا الحديث استدلال بالمفهوم وأنتم لا تقولون به ، وأصحاب القول الثاني يقولون به بشرط أن لا يعارضه منطوق ؛ لأن دلالة المنطوق أقوى ، وقد عارض مفهوم هذا الحديث منطوق أحاديث أخرى دلت على جواز الجمع كما سيأتي في أدلة القول الثاني^(٢) .

ثانياً: أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر ، وأنس ، وابن عباس ، وغيرهم رضي الله عنهم^(٣) .

ثالثاً: أن ظاهر الحديث متروك بالإجماع على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، فليس في الحديث حصر للصلوات التي جمع النبي ﷺ بينها ، فبطل الاستدلال بهذا الحديث على قولهم^(٤) .

٢- أن هذه الصلوات عرفت مؤقتة بأوقاتها بالدلائل المقطوع بها من الكتاب ، والسنة المتواترة ، والإجماع ، فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بضرب من الاستدلال أو بخبر الواحد^(٥) .

واعترض عليه:

بأن القاعدة عند تعارض دليلين صحيحين هي الجمع بينهما ما أمكن ، وإعمال الدليلين أولى من إعمال أحدهما ، وإهمال الآخر ، ولا تعارض ، والجميع حق ، فالذي وقَّت

(١) ينظر: نيل الأوطار ٣/٢٦٦ .

(٢) ينظر: فتح الباري ٣/٥٢٦ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٩/٣٧ .

(٣) ينظر: فتح الباري ٣/٥٢٦ .

(٤) ينظر: المرجعين السابقين .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٢٦ ، والبحر الرائق ١/٢٦٧ .

هذه المواقيت بالأدلة القطعية وبينها بقوله وفعله هو الذي شرع الجمع بقوله وفعله ، فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها ، والأوقات التي بينها النبي ﷺ بقوله وفعله نوعان بحسب حال أربابها ، أوقات السعة والرفاهية ، وأوقات العذر والضرورة ، ولكل منها أحكام تخصها ، فلا تعارض ، فأحاديث الجمع مع أحاديث الأفراد بمنزلة أحاديث الأعذار والضرورات ، مع أحاديث الشروط والواجبات ، فالسنة يبين بعضها بعضاً ، ولا يرد بعضها ببعض^(١).

٣- أن تأخير الصلاة عن وقتها من الكبائر ، فلا يباح بعذر كسائر الكبائر^(٢).

واستدلوا على أنه من الكبائر بقوله ﷺ: " من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد أتى باباً من الكبائر " (٣).

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن تأخير الصلاة عن وقتها بغير عذر شرعي كبيرة من الكبائر ، أما إذا كان التأخير بعذر فلا شيء فيه ، ومن الأعذار التي تبيح تأخير الصلاة عن وقتها الوحل أو الطين إذا كان التأخير بنية الجمع كما هو ثابت في الأحاديث الصحيحة ، وسيأتي شيء منها في أدلة القول الثاني.

ثم إن ما استدلوا به على أن تأخير الصلاة عن وقتها كبيرة مطلقاً ، ولو كان بعذر لا أصل له ، والمحفوظ منه: " من جمع بين الصلاتين من غير عذر.. "، وهو ضعيف لا يحتج به، كما ذكر في الهامش عند تخريج الحديث.

(١) ينظر: إعلام الموقعين ٢/٤٢٣.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٢٧.

(٣) لم أجد هذا اللفظ، وإنما بلفظ: " من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر " عن ابن عباس، وأخرجه بهذا اللفظ الحاكم ١/٤٠٩، كتاب: الصلاة، باب: التأمين، رقم الحديث: (١٠٢٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/١٦٩، كتاب: الصلاة، باب: ذكر الأثر الذي روي في أن الجمع من غير عذر من الكبائر، رقم الحديث: (٥٣٥٠)، والترمذي ١/٣٥٦، كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث: (١٨٨)، وذكر في إسناده حنش عن عكرمة ، وقال: وحنش هذا هو أبو علي الرحبي ، وهو حسين بن قيس ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، وضعفه أحمد وغيره ، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤٥٨١)، وقال: ضعيف جداً.

أدلة القول الثاني:

١- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: " جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر" (١).

وفي لفظ: " صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر" (٢).

ولما سئل ابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: كي لا يخرج أمته (٣).

وجه الدلالة:

أن في الحديث دلالة على جواز الجمع لما فيه حرج للأمة ، ومن ذلك الوحل والطين ، فالإمام أحمد وشيخ الإسلام يريان أن الجمع الذي حصل في المدينة لم يكن للأمر الواردة في الحديث ، وإنما لأمر آخر رفعاً للحرج عن الأمة ، وهذا من باب التنبيه بالفعل ، فإنه إذا جمع ليرفع الحرج الحاصل بدون الخوف والمطر والسفر ، فالجمع لها رفعاً للحرج الحاصل بها أولى (٤).

ومما يدل على ذلك أن ابن عباس - رضي الله عنهما - جمع لما هو أخف مشقة ، فقد خطب يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس ، وبدت النجوم ، فجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة ، قال: فجاء رجل من بني تميم لا يفتر الصلاة الصلاة ، فقال: أتعلمني بالسنة؟! لا أم لك ، ثم قال: " رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء" (٥).

قال شيخ الإسلام: "فهذا ابن عباس لم يكن في سفر ولا في مطر ، وقد استدل بما رواه على ما فعله ، فعلم أن الجمع الذي رواه لم يكن في مطر ، ولكن كان ابن عباس في أمر

(١) أخرجه مسلم ١/٤٩٠، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث: (٧٠٥).

(٢) أخرجه مسلم ١/٤٩٠، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث: (٧٠٦).

(٣) ينظر: صحيح مسلم ١/٤٩٠.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٤/٧٦.

(٥) أخرجه مسلم ١/٤٩٠، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث: (٧٠٥).

مهم من أمور المسلمين يخطبهم فيما يحتاجون إلى معرفته ، ورأى أنه إن قطعه ونزل فانت مصلحته ، فكان ذلك عنده من الحاجات التي يجوز فيها الجمع ، فإن النبي ﷺ كان يجمع بالمدينة لغير خوف ولا مطر ، بل للحاجة تعرض له ، كما قال: أراد أن لا يخرج أمته"^(١).

٢- عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _: " أن رسول الله ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانياً ، الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء"^(٢).

وجه الدلالة:

رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق لم يذكر فيها نفي خوف ولا مطر ، فهذا يدل على أن قصده بيان جواز الجمع بالمدينة في الجملة ، لأي سبب يستدعي الجمع من وحل وغيره"^(٣).

واعترض على الدليلين السابقين بما يلي:

أولاً: أنها من أخبار الآحاد فلا تقبل في معارضة الدليل المقطوع به ، وأوقات الصلاة ثابتة بالتواتر كحديث إمامة جبريل للنبي ﷺ ، وصلاته به كل صلاة في وقتها ، ثم قال: " الوقت فيما بين هذين"^(٤) ، وهذه أحاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الأوقات ، مجمع عليها بين الأمة ، والجميع يحتج بها في أوقات الصلاة ، فقدمتم عليها أحاديث مجملة ، محتملة في الجمع ، غير صريحة فيه ؛ لجواز أن يكون المراد بها الجمع في الفعل ، أو أن يراد بها الجمع في الوقت ، فكيف يترك الصريح المبين للمجمل المحتمل ، وهل هذا إلا ترك للمحكم وأخذ بالمتشابه؟!"^(٥)

وأجيب عنه:

بما سبق من أن الجميع حق ، فإنه من عند الله ، وما كان من عند الله فإنه لا يختلف ،

(١) مجموع الفتاوى ٧٧/٢٤.

(٢) أخرجه البخاري ٢٠١/١ ، كتاب: مواقيت الصلاة ، باب: تأخير الظهر إلى العصر ، رقم الحديث: (٥١٨).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى ٧٩/٢٤.

(٤) سبق تخريجه ص ١٩٦ .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١٢٧/١ ، وإعلام الموقعين ٤٢٣/٢.

فالذي وقت هذه المواقيت وبينها بقوله وفعله هو الذي شرع الجمع بقوله وفعله ، فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها ، والأوقات التي بينها النبي ﷺ بقوله وفعله نوعان: بحسب حال أربابها أوقات السعة والرفاهية ، وأوقات العذر والضرورة ، ولكل منها أحكام تخصها ، وكما أن واجبات الصلاة وشروطها تختلف باختلاف القدرة والعجز ، فهكذا أوقاتها ، وقد جعل النبي ﷺ وقت النائم والناسي حين يستيقظ ويذكر أي وقت كان ، وهذا غير الأوقات الخمسة .

فأحاديث الجمع مع أحاديث الأفراد ، بمنزلة أحاديث الأعذار والضرورات مع أحاديث الشروط والواجبات ، فالسنة يبين بعضها بعضاً ، ولا يرد بعضها ببعض^(١) .

ثانياً: أن هذه الأحاديث مؤولة ، وتأويلها أنه جمع بينهما فعلاً لا وقتاً ، بأن أحر الأولى منهما إلى آخر الوقت ، ثم أدى الأخرى في أول الوقت ، ولا واسطة بين الوقتين ، فوقعنا مجتمعتين فعلاً ، وكل صلاة في وقتها المحدد شرعاً ، وهذا ما يُسمى بالجمع الصوري^(٢) ، ويدل على ذلك ما روي عن عمرو بن دينار^(٣) أنه قال: يا أبا الشعثاء^(٤) أراه أحر الظهر ، وعجل العصر ، وأحر المغرب وعجل العشاء؟ قال: وأنا أظن ذلك^(٥) .

وأجيب عنه:

بعدم التسليم ؛ لأن من تأمل أحاديث الجمع وجدها كلها صريحة في جمع الوقت لا في

(١) ينظر: إعلام الموقعين ٢/٤٢٣ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٢٧ ، ونيل الأوطار ٣/٢٦٥ .

(٣) هو أبو محمد الجمحي ، مولاهم المكي الأثرم ، أحد الأعلام ، وشيخ الحرم في زمانه ، ولد سنة ٤٥ هـ ، وقيل ٤٦ هـ ، وسمع من ابن عباس ، وأنس بن مالك ، وغيرهما من الصحابة ، قال عنه ابن عيينة: ما كان عندنا أحد أفقه ، ولا أعلم ، ولا أحفظ من عمرو بن دينار ، حدث عنه ابن جريج ، وسفيان الثوري ، وكثير غيرهما ، توفي سنة ١٢٦ هـ رحمه الله .

ينظر: تذكرة الحفاظ ١/١١٤ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٣٠٠ .

(٤) هو جابر بن زيد الأزدي البصري ، أحد الأعلام ، وصاحب ابن عباس رضي الله عنهما ، ومن كبار تلاميذه ، وروي عن ابن عباس أنه قال: تسألوني عن شيء وفيكم جابر بن زيد! روى عنه قتادة ، وأيوب ، وعمرو بن دينار ، مات سنة ٩٣ هـ رحمه الله . ينظر: الثقات ٤/١٠١ ، وتذكرة الحفاظ ١/٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٨١ .

(٥) أخرجه البخاري ١/٣٩٤ ، كتاب: التهجد ، باب: من لم يتطوع بعد المكتوبة ، رقم الحديث: (١١٢٠) ، ومسلم ١/٤٩١ ، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها ، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر ، رقم الحديث: (٧٠٥) .

جمع الفعل فقط ، ولو كانت _ كما قلتم _ تدل على جمع الفعل دون الوقت لما احتاج ابن عباس وهو أفقه وأعلم ، أن يذكر هذا الفعل المطلق دليلاً على ذلك ، وأن يقول: أراد بذلك أن لا يخرج أمته ، وقد عُلم أن فعل كل صلاة في وقتها قد شرع بأحاديث المواقيت ، وإمامة جبريل للنبي ﷺ عند البيت ، وابن عباس هو ممن روى هذه الأحاديث ، وقد صلى النبي ﷺ كل صلاة في أول وقتها وآخره ؛ ليبين جواز فعلها في أي جزء منه ، فإن كان النبي ﷺ إنما جمع على هذا الوجه بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها ، وعجل الثانية إلى أول وقتها ، فأى غرابة في هذا المعنى ، وقد قال: "الوقت فيما بين هذين" ، ثم إن أحد رواة حديث الجمع عن ابن عباس ، وممن حضر خطبته ، لما سمع ذلك من ابن عباس قال: "حاك في صدري من ذاك شيء ، فأتيت أبا هريرة فسألته ، فصدق مقالته"^(١) ، ويعد أشد البعد أن يكون حاك في صدره عدم جواز تأخير الظهر إلى آخر وقتها ، أو عدم جواز تقديم العصر إلى أول وقتها ، كما أن هذا لا يحتاج إلى أن يسأل عنه أحداً ، فجوازه متواتر عند عموم المسلمين^(٢).

ثالثاً: أن في الجمع الصوري تحقيقاً للتخفيف ، ورفعاً للحرج عن الأمة ، والتخفيف ظاهر في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها ، وفعل الثانية في أول وقتها ، ولا يشك منصف أن فعل الصلاتين دفعة ، والخروج إليهما مرة ، أخف من خلافه ، وأيسر^(٣).

وأجيب عنه:

بعدم التسليم ، فإن جمع الفعل أشق وأصعب من الأفراد بكثير ، فإنه ينتظر بالرخصة أن يبقى من وقت الأولى قدر فعلها فقط بحيث إذا سلم منها دخل وقت الثانية ، فأوقع كل واحدة منهما في وقتها ، وهذا أمر في غاية العسر والحرج والمشقة ، وهو مناف لمقصود الجمع ، الذي هو التخفيف ، والتيسير ، ورفع الحرج والمشقة ، وهذا خلاف ما جاء في أحاديث الجمع التي تدل على أنه ﷺ جمع في الفعل والوقت معاً^(٤).

(١) أخرجه مسلم ١/٤٩٠ ، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم الحديث: (٧٠٥) .

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٤/٧٩، ٨٠، وإعلام الموقعين ٢/٤٢٣ .

(٣) ينظر: نيل الأوطار ٣/٢٦٧ .

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٤/٨٠، وإعلام الموقعين ٢/٤٢٤ .

٣- أن الوحل يساوي المطر في مشقته وإسقاطه للجمعة والجماعة ، فهو كالمطر ، وقد ساوى المطر في العذر في ترك الجمعة والجماعة ، فدل على تساويهما في المشقة المرعية في الحكم ، فيجوز الجمع لأجله^(١).

واعترض عليه بما يلي:

أولاً: أن تارك الجمعة لأجل الوحل وغيره يصلي بدلها ظهراً ، وتارك الجماعة يصلي منفرداً ، فيأتي ببدل ، والذي يجمع يترك الوقت بلا بدل^(٢).

ويمكن أن يجاب عنه:

بأن من جمع لم يترك فرضاً حتى يأتي ببدله ، كتارك الجمعة والجماعة ، بل أدى الفرض في غير وقته ؛ للمشقة التي ستلحقه فيما لو أدى كل صلاة في وقتها ، وهو أمر مشروع في سنة رسول الله ﷺ .

ثانياً: أن باب الأعذار في ترك الجمعة والجماعة ليس مخصوصاً ، بل كل ما لحق به مشقة شديدة فهو عذر ، والوحد من هذا ، وباب الجمع مضبوط بما جاءت به السنة ، فلا يجوز بكل شاق ، والسنة لم تأت بالوحد^(٣).

ويمكن أن يجاب عنه:

بأن الكل مضبوط بما جاءت به السنة ، والسنة قد دلت على أن الجمع يجوز عند حصول ما يستدعيه من الحرج والمشقة ، فالنبي ﷺ جمع للمطر وللخوف وجمع لغيرهما ، وقد دل على ذلك الحديثان الصحيحان السابقان عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _ ، وفعله الثابت في الصحيح عندما خطب بالناس ، كما سبق بيانه.

ثالثاً: أن مشقته دون مشقة المطر ، فإن المطر يبل النعال والثياب والوحد لا يبلها ، فلم

(١) ينظر: المغني ٢/٥٨ ، والمبدع ٢/١١٩ .

(٢) ينظر: المجموع ٤/٣٢١ .

(٣) ينظر: المرجع السابق .

يصح قياسه^(١).

وأجيب عنه:

بعدم التسليم؛ لأن الوحل يلوث الثياب والنعال ، ويتعرض الإنسان للزلق ، فيتأذى في نفسه وثيابه ، وذلك أعظم من البلل^(٢).

الترجيح:

مما سبق يظهر _ والله أعلم _ رجحان القول الثاني القائل بجواز الجمع بين الصلاتين لعذر الوحل أو الطين ؛ لقوة أدلته ؛ ولرد على الاعتراضات الموجهة إليه ؛ ولعدم سلامة أدلة القول الأول من المناقشة ، ثم إن هذا القول هو اللائق بمحاسن الشريعة ، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(٣) ، _ والله تعالى أجل وأعلم _.

ثانياً: حكم الجمع بسبب الغبار:

قول الحنفية في هذه المسألة كقولهم في المسألة السابقة ، فهم لا يجيزون الجمع بين صلاتين مطلقاً بسبب الغبار أو غيره ، إلا بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة ، وسبق ذكر أدلتهم.

والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة لم يذكروا في كتبهم حكم الجمع بسبب الغبار خاصة، كما هي الحال في الطين والوحل.

ومن المتقرر عند أهل العلم أن الشارع لا يفرق بين متماثلين ، كما أنه لا يجمع بين متفرقين ، ومن ابتلي بالغبار والأتربة التي تحملها الرياح ، يعلم أن فيها من المشقة والأذى ما يزيد على ما يذكره العلماء من الأعذار المبيحة للجمع ، ثم إن علة الجمع لأجل هذه الأعذار ليست تعبدية ، بل هي معقولة المعنى ، وهي المشقة ، والمشقة الحاصلة بالغبار الذي

(١) ينظر: المغني ٢/٥٨ ، والمبدع ٢/١١٩ .

(٢) ينظر: المرجعان السابقان .

(٣) سورة الحج ، من الآية ٧٨ .

يدخل في العيون والأنوف ، أشد من المشقة الحاصلة بالمطر الذي يبيل الثياب ، والله تعالى أعلم.

وكان ابن سيرين^(١) ، وغيره يرون جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة^(٢).
يقول الشيخ ابن عثيمين _رحمه الله_: "أسباب الجمع هي: السفر، والمرض ، والمطر ، والوحد ، والريح الشديدة الباردة ، ولكن لا تنحصر في هذه الأسباب الخمسة ، بل هذه الخمسة التي ذكرها المؤلف كالتمثيل لقاعدة عامة ، وهي: المشقة ، ولهذا يجوز الجمع للمستحاضة بين الظهرين ، وبين العشاءين لمشقة الوضوء عليها لكل صلاة..."^(٣).

والذي يظهر _ والله تعالى أعلم _ جواز الجمع بسبب الغبار ؛ لما يلحق المسلم بتركه من الحرج والمشقة ، ومما يدل على ذلك الأحاديث الصحيحة التي استدلت بها المجيزون للجمع بسبب الوحد ، وقول ابن عباس _ رضي الله عنهما _ لما سئل عن سبب جمع النبي ﷺ بالمدينة: " كي لا يخرج أمته " ، والله تعالى أعلم.

(١) هو محمد بن سيرين ، الإمام شيخ الإسلام ، أبو بكر الأنصاري الأنسي البصري ، مولى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، وقيل عثمان ، ورعاً ، فقيهاً ، سمع أبا هريرة ، وعمران بن حصين ، وابن عباس ، وغيرهم ، روى عنه قتادة ، ومهدي بن ميمون ، وغيرهم ، مات وهو ابن ٧٨ سنة.
ينظر: صفة الصفوة ٣/٢٤١، وسير أعلام النبلاء ٤/٦٠٦ .

(٢) ينظر: التمهيد ١٢/٢١٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥/٢١٩ .

(٣) الشرح الممتع ٤/٣٩٣ .

المطلب الثاني

ضابط الوحل والطين والغبار المبيح للجمع

أولاً: ضابط الوحل أو الطين المبيح للجمع

اختلفت عبارات الفقهاء _ رحمهم الله _ القائلين بجواز الجمع بسبب الوحل والطين في تحديد ضابط الوحل والطين المبيح للجمع .

فذهب المالكية إلى أن الطين الذي يباح معه الجمع هو الطين الكثير الذي يمنع عامة الناس من المشي ، والمداس عليه ، مع وجود ظلمة الليل من غير قمر لا ظلمة الغيم ونحوه^(١) .

وذهب الحنابلة إلى أنه الذي يتأذى به الإنسان في نفسه وثيابه ، فيلوث الثياب والنعال ، ويعرض الإنسان للزلق ، ونحو ذلك من الأذى الذي يلحقه إذا خرج في الوحل^(٢) .

ولم يذكر الشافعية _ فيما اطلعت عليه من كتبهم _ ضابطاً للوحل أو الطين المبيح للجمع .

ثانياً: ضابط الغبار المبيح للجمع

ذكر في الشرح الممتع أن الغبار الذي يبيح الجمع هو الذي يتأثر به الإنسان ، ويشق عليه الخروج فيه ؛ لأنه بذلك يدخل في القاعدة العامة وهي المشقة ، فيجوز الجمع^(٣) .

قال الشيخ الدكتور سعد الخثلان عندما سئل عن حكم الجمع بسبب الغبار: الضابط في مثل هذه المسائل هو وجود الحرج الظاهر أو المشقة الظاهرة ، والضابط في تقدير وجود

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ١/٣٧٠، وشرح مختصر خليل ٢/٧٠.

(٢) ينظر: المغني ٢/٥٩، والمبدع ٢/١١٩.

(٣) ينظر: الشرح الممتع ٤/٣٩٢ .

الخرج أو المشقة هو العُرف ، فإذا أُغلقت المحلات التجارية ، وقلَّت حركة الناس في الشوارع لأجل هذا الغبار ، فمعنى ذلك أن هناك خرجاً ظاهراً ، ومشقة كبيرة ، فحينئذ لا بأس بالجمع ، أما إذا لم تتأثر حركة الناس في الشوارع ، ولم تتأثر الحركة التجارية ، فمعنى ذلك عدم وجود أدنى درجات الخرج والمشقة ، وحينئذ فلا يجوز الجمع^(١) .

هذه هي آراء الفقهاء _رحمهم الله_ في بيان ضابط الوحل والطين والغبار المبيح للجمع ، وبالنظر إلى الحكمة من إباحة الجمع بسبب الوحل والطين والغبار نجد أنها التيسير على المكلفين ، ورفع الخرج ، والمشقة عنهم ، فمتى ما حصل التأذي فعلاً بالخروج في الوحل أو الطين ، كأن تتلوث الثياب والنعال ، أو يتعرض الإنسان للسقوط بالمشي في الوحل والطين ، أو حصل التأذي بالخروج في الغبار كأن يدخل الغبار في العيون والأنوف ، وتصعب الرؤية بسببه ، مما يعرض الإنسان للمخاطر جاز الجمع .

لكن على المسلم أن يتيقن حصول الأذية والمشقة ، أو يغلب على ظنه حصولها ، وأن لا يتساهل في ذلك ، فالأصل أن الصلاة تفعل في وقتها ، ولا يجوز تأخيرها ، ولا تقديمها عنه إلا بعذر ، _والله تعالى أحكم وأعلم_ .

(١) قاله الشيخ في برنامج (الجواب الكافي) الذي يعرض على قناة المجد الفضائية ، بتاريخ ٢٧/٥/١٤٣٢ هـ .

الفصل الرابع

أحكام التراب في باب الجنائز

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الأعدار المبيحة للتميم بالتراب في تغسيل الميت .
- المبحث الثاني: استعمال الطين الحر في سد الخارج من الميت .
- المبحث الثالث: كيفية وضع التراب ونظمه عند دفن الميت .
- المبحث الرابع: رش تراب القبر ورفعہ والاستشفاء بترابته .

المبحث الأول

الأعذار المبيحة للتميم بالتراب في تغسيل الميت

تغسيل الميت فرض كفاية^(١) ، إذا فعله من فيه كفاية سقط الإثم عن الباقيين ، وإن تركوه كلهم أمثوا ، ومما يدل على ذلك قوله ﷺ : " اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين " ^(٢) .

لكن قد يتعذر على المسلمين تغسيل الميت لأسباب _ سيأتي ذكرها _ ، فحينئذٍ يصار إلى البدل ، وهو أنه يُيمم ، ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

١- عموم قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(٣) .

٢- أن تغسيل الميت طهارة ، لا تتعلق بإزالة عين ، فانقل فيها إلى التيمم ، الذي شرعه الله للطهارة من الحدث الأصغر والأكبر عند عدم وجود الماء ، أو العجز عن استعماله ، أو التضرر باستعماله ^(٤) .

وفيما يلي ذكر للأعذار التي تبيح للمسلمين أن يُيمموا الميت بدل أن يغسلوه:

١- فقد الماء ، فإذا تعذر غسل الميت ؛ لعدم الماء يُيمم ^(٥) .

٢- إذا خيف تضرر الميت ، بحيث لو عُسل لتقطع الجسد ، وانفصل بعضه عن بعض ، أو تهرى ، أو انسلخ الجلد ، كما في بعض حالات الاحتراق ، والغرق ، وبعض الأمراض ،

(١) ينظر: الدر المختار ٢/٢٠٧، وشرح مختصر خليل ٣/١١٠، وإعانة الطالبين ٢/١٠٨، والإنصاف ٢/٤٧٠.

وقد حكى النووي في المجموع ٥/١١٣، وغيره الإجماع على أن تغسيل الميت من فروض الكفاية .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥ .

(٣) سورة التغابن ، من الآية ١٦ .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ١/٣٠٤، والمجموع ٥/١٢٨، والكافي في فقه ابن حنبل ١/٢٥٤.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١/٣٠٤، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٠١، وشرح مختصر خليل ٢/١١٦، والفواكه

الدواني ١/٢٨٦، وحاشية العدوي ١/٥١٧، والمجموع ٥/١٢٨، وإعانة الطالبين ٢/١١١، ومغني المحتاج ١/٣٥٨،

والكافي في فقه ابن حنبل ١/٢٥٤، والمبدع ٢/٢٤٠، والإنصاف ٢/٥٢٦.

الجلدية ، ونحو ذلك ، فإن تعذر تغسيلهم ، أو صب الماء عليهم يُتموا^(١) ، وإن أمكن غسل بعضه دون بعض ، غُسل ما أمكن ، ويُتم للباقي^(٢) .

٣- إذا مات رجل بين نسوة أجنب لا يباح لهن غسله ، فيممنه^(٣) .

٤- إذا مات امرأة بين رجال أجنب لا يباح لهم غسلها ، فيمموئها^(٤) .

٥- إذا مات خنثى مشكل ، فإنه ييمم ، واشترط المالكية ، والشافعية عدم وجود محرم له من الرجال أو النساء ، فإن وجد فلا ييمم ، وإنما يغسل^(٥) .

في الأعدار الثلاثة السابقة قال العلماء: تعذر الغسل شرعاً بسبب اللمس والنظر ، فينتقل إلى التيمم كما لو تعذر حساً ، إلحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء^(٦) .

٦- كثرة الموتى ، فإذا كثرت الموتى كثيراً توجب المشقة الخارجة عن العادة ، ولم يمكن غسلهم ، فإنه ينتقل إلى التيمم^(٧) .

هذا ما ذكره الفقهاء أعداراً مبيحة لتيمم الميت ، فمتى ما وجد أحدها ، فإنه يصر إلى التيمم ، والله تعالى أعلم .

(١) ينظر: البحر الرائق ٢/٢١٢ ، وحاشية الدسوقي ١/٤١٠ ، وشرح مختصر خليل ٢/١١٧ ، وإعانة الطالبين ٢/١١١ ، ومغني المحتاج ١/٣٥٨ ، والمغني ٢/٢٠٩ ، والمبدع ٢/٢٤٠ .

(٢) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ١/٢٥٤ ، والمبدع ٢/٢٤٠ .

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ١/٣٠٥ ، والمبسوط ٢/٧١ ، وشرح مختصر خليل ٢/١١٦ ، ومنح الجليل ١/٤٨٢ ، وإعانة الطالبين

٢/١١١ ، ونهاية المحتاج ٢/٤٥٠ ، والكافي في فقه ابن حنبل ١/٢٤٨ ، والإنصاف ٢/٤٨٣ .
(٤) ينظر: المراجع السابقة .

(٥) ينظر: البحر الرائق ٢/١٨٨ ، والفواكه الدواني ١/٢٨٨ ، وحاشية العدوي ١/٥٢٢ ، والإقناع للشرييني ١/٢٠٠ ، والمغني ٢/٢٠٢ ، والمبدع ٢/٢٢٤ .

(٦) ينظر: المبسوط للسرخسي ٢/٧١ ، والمجموع ٥/١١٩ ، ومغني المحتاج ١/٣٣٥ .

(٧) ينظر: شرح مختصر خليل ٢/١٣٢ ، ومنح الجليل ١/٥٠٢ .

المبحث الثاني

استعمال طين الحرّ في سد الخارج من الميت

ذكر الفقهاء _ رحمهم الله _ في معرض حديثهم عن صفة تغسيل الميت وتكفينه أن الغاسل بعد فراغه من تغسيل الميت يسد دبره بقطن ؛ ليمنع خروج شيء منه^(١). وقال فقهاء المالكية ، والشافعية يستحب أن يجعل على ذلك القطن شيء من الطيب أو الكافور^(٢).

وذكر الحنابلة أن الغاسل يسد دبر الميت بقطن إن خرج منه شيء بعد الفراغ من غسله ؛ لأجل أن يتوقف ، كما تفعل المستحاضة ، ومن به سلس البول ، فإن لم يستمسك بذلك القطن ، سُدَّ بالطين الحر ، وهو الطين الخالص القوي ، غير المخلوط بالرمل ؛ لأن فيه قوة تمسك المحل ، وتمنع الخارج^(٣). ولعل سبب اختيارهم للطين الحر ، أنه أقرب إلى طبيعة الإنسان ، حيث إنه خُلِقَ منه ، وسيعاد إليه ، _ والله تعالى أعلم^(٤).

(١) ينظر: شرح فتح القدير ١١٢/٢، وحاشية ابن عابدين ١٩٨/٢، والبحر الرائق ١٨٧/٢، والشرح الكبير ٤١٧/١، ومواهب الجليل ٢٢٦/٢، وشرح مختصر خليل ١٢٧/٢، والأم ٢٦٥/١، والمجموع ١٥٥/٥، ومغني المحتاج ٣٣٩/١، والمغني ١٦٨/٢، وكشاف القناع ٩٥/٢، والإنصاف ٤٩٦/٢.
(٢) ينظر: الشرح الكبير ٤١٧/١، والإقناع للشريبي ٢٠١/١.
(٣) ينظر: المغني ١٦٨/٢، وكشاف القناع ٩٥/٢، والروض المربع ٣٣٢/١.
(٤) ينظر: الشرح الممتع ٢٨٤/٥.

المبحث الثالث

كيفية وضع التراب ونظمه عند دفن الميت

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: مباشرة الشق عند دفن الميت .
- المطلب الثاني: حكم وسادة الطين عند دفن الميت .
- المطلب الثالث: حثو التراب على الميت ثلاثاً .
- المطلب الرابع: الاستعاضة عن الدفن بالتراب .

المطلب الأول

مباشرة الشق عند دفن الميت

أجمع العلماء على أن الدفن في اللحد أو الشق جائز^(١).

واللحد في الجملة أفضل من الشق ؛ لأن الله تعالى اختاره لنبيه ﷺ^(٢)، ولقول سعد بن أبي وقاص^(٣) رضي الله عنه : " ألدوا لي لحداً ، وانصبوا علي اللبن^(٤) نصباً ، كما صنع برسول الله ﷺ^(٥) ."

واللحد هو أن يحفر في أسفل حائط القبر مما يلي القبلة مكاناً يوضع فيه الميت ، ولا يعمق تعميقاً ينزل فيه جسد الميت كثيراً بل بقدر ما يكون الجسد غير ملاصق باللبن ، ثم يسد اللحد باللبن أو غيره ، ثم يهال^(٦) عليه التراب ، فإن لم يمكن اللحد لرخاوة الأرض ، ونحو ذلك ، فالشق ، وصفته أن يحفر وسط القبر ، فيصير وسطه كالحوض ، ثم يوضع الميت

(١) ينظر: المجموع ٢٤٦/٥ .

(٢) فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: " لما توفي النبي ﷺ كان بالمدينة رجل يلحد ، وآخر يضرح ، فقالوا: نستخير ربنا ، ونبعث إليهما ، فأيهما سبق تركناه ، فأرسل إليهما ، فسبق صاحب اللحد ، فلحدوا للنبي ﷺ ."
أخرجه ابن ماجه ٤٩٦/١ ، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الشق، رقم الحديث: (١٥٥٧) ، وأحمد في مسنده ١٣٩/٣ ، رقم

الحديث: (١٢٤٣٨) ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ١٢٨/٢ :إسناده حسن، وقال الألباني في صحيح ابن ماجه ١٢٧٤ : حسن صحيح.

(٣) هو سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي ، أبو إسحاق بن أبي وقاص ، أسلم وهو ابن ١٧ سنة ، قال عنه النبي ﷺ : " هذا خالي فليرني امرؤ خاله " ، آخر العشرة المبشرين موتاً ، ومن الستة أهل الشورى ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وهو الذي تولى الكوفة لعمر وعثمان ، واعتزل الفتنة ، وكان مستجاب الدعوة ، روى عن النبي ﷺ كثيراً ، وله مناقب جمّة ، مات رضي الله عنه سنة ٥٥ هـ وقيل غير ذلك.

ينظر: تذكرة الحفاظ ٢٢/١ ، وسير أعلام النبلاء ٩٢/١ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٧٣/٣ .

(٤) اللبن بكسر الباء ما يعمل من الطين ، و يبنى به ، والواحدة لبنة . ينظر: المصباح المنير ٥٤٨/٢ (مادة اللبن).

(٥) أخرجه مسلم ٦٦٥/٢ ، كتاب: الجنائز، باب: في اللحد ونصب اللبن على الميت ، رقم الحديث: (٩٦٦).

(٦) يقال: هال عليه التراب يهيل هيلاً وأهاله فانحال أي: جرى وانصب ، وتقال في كل شيء أرسلته إرسالاً من رمل

أو تراب أو طعام أو نحوه . ينظر: لسان العرب ٧١٤/١١ (مادة هيل)، والقاموس المحيط ١٣٨٦/١ (مادة هال).

فيه ، ويسقف عليه ببلاط أو غيره ، ثم يهال عليه التراب^(١) .

صورة المسألة:

إذا وضع الميت في قبره ، فما حكم سد اللحد أو الشق _وعدم مباشرتهما بالدفن_ قبل إهالة التراب على الميت؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يستحب سد الشق أو اللحد باللبن ونحوه ، قبل أن يهال التراب على الميت ، وإليه ذهب الحنفية^(٢) ، والمالكية^(٣) ، والشافعية^(٤) ، والحنابلة^(٥) ، فينصب اللبن ونحوه على اللحد ، ويسقف الشق ، وتسد الفرج بطين أو غيره ، ثم يهال التراب في القبر ، فلا يباشر اللحد أو الشق بإهالة التراب عند الدفن.

القول الثاني:

يجب سد اللحد أو الشق قبل إهالة التراب على الميت ، وهو قول عند الشافعية^(٦) ، فيحرم الدفن قبل وضع شيء يمنع وقوع التراب على الميت.

أدلة القول الأول:

١- اتباعاً لما فعل به ﷺ ، دل على ذلك أحاديث منها:

أ- قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه السابق في مرض موته: " ألدوا لي لحداً ، وانصبوا علي اللبن نصباً ، كما صنع برسول الله ﷺ " ^(٧).

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٣١٨/١ ، وحاشية الدسوقي ٤١٩/١ ، والسراج الوهاج ١١١/١ ، وكشاف القناع ١٣٣/٢ .

(٢) ينظر: المبسوط ٦٢، ٦١/٢ ، وبدائع الصنائع ٣١٨/١ .

(٣) ينظر: الشرح الكبير ٤١٩/١ ، ومنح الجليل ٥٠٢/١ .

(٤) ينظر: المجموع ٢٥٣، ٢٤٦/٥ ، وإعانة الطالبين ١١٨٣٥٢/٢ ، ونهاية المحتاج ٨/٣ .

(٥) ينظر: المغني ١٨٨، ١٨٧/٢ ، والمبدع ٢٦٩/٢ ، ومطالب أولي النهى ٩٠١/١ .

(٦) ينظر: إعانة الطالبين ١١٧/٢ ، ونهاية المحتاج ٨/٣ .

(٧) سبق تخرجه ص ٢٢٨ .

ب- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: " أن النبي ﷺ أُلحد ، ونصب عليه اللبن نصباً ، ورفع قبره من الأرض نحواً من شبر " (١).

٢- أن في سده منعاً للتراب الذي يهال على القبر من الوصول إلى الميت ، فهو أبلغ في صيانة الميت عن النبش ، والهوام (٢).

أدلة القول الثاني:

١- الإجماع الفعلي على ذلك من زمنه ﷺ إلى الآن (٣) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن الإجماع الفعلي يدل على مشروعية ما أُجمع عليه وإباحته ، ولا دلالة فيه على الوجوب إلا بقريضة ، ولم توجد.

٢- أن ما دون إهالة التراب على الميت محرم ، ككسب الميت على وجهه ، وحمله على هيئة مزرية ، فتحريمها أولى ؛ لما فيها من الإضرار وهتك الحرمة (٤).

الترجيح:

بالنظر فيما سبق يظهر _ والله أعلم _ رجحان ما ذهب إليه جمهور العلماء من استحباب سد الشق أو اللحد ، وعدم إهالة التراب على الميت مباشرة ، فإذا كان في لحد فالتراب لا يهال عليه ، فهو في داخله ، وإن كان في شق فالتراب يهال على سقف الشق لا على الميت ؛ لأن هذا ما فعله أصحاب رسول الله ﷺ به عليه الصلاة والسلام ، وبغيره من الصحابة _ رضوان الله عليهم _ ، ولأن ما استدل به من قال بالوجوب لا يدل صراحة على الوجوب ، _ والله تعالى أعلم _ ..

(١) أخرجه ابن حبان ٦٠٢/١٤ ، كتاب: التاريخ، باب: وفاته ﷺ ، رقم الحديث: (٦٦٣٥) ، والبيهقي ٤١٠/٣ ، كتاب: الجنائز، باب: لا يزداد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدا ، رقم الحديث: (٦٥٢٧) ، وقال الألباني في أحكام الجنائز (١٩٥): إسناده حسن وله شاهد.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٣١٨/١ ، وإعانة الطالبين ١١٧/٢ ، ونهاية المحتاج ٨/٣ ، والمغني ١٨٨/٢ .

(٣) ينظر: إعانة الطالبين ١١٨/٢ ، ونهاية المحتاج ٨/٣ .

(٤) ينظر: المرجعان السابقان .

المطلب الثاني

حكم وسادة الطين عند دفن الميت

صورة المسألة:

الوسادة: هي المخدة ، وهي كل ما يوضع تحت الرأس ، وإن كان من تراب أو حجارة^(١).

ومحل البحث هنا وسادة الطين ، فإذا وضعت تحت رأس الميت في قبره أو نحوها كوسادة التراب أو الحجر ، فما حكم ذلك؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب جمهور العلماء من المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) إلى استحباب أن يوضع تحت رأس الميت إذا وضع في قبره لبنة — وهي ما يعمل من الطين ، ويُبنى بها — ، أو نحو ذلك من حجر ، أو تراب كما يصنع الحي^(٥)؛ لأنه يشبه المخدة للنائم ، وهو أرفق بالميت لكلا يميل رأسه^(٦) ، — والله أعلم وأحكم..

(١) ينظر: تاج العروس ٢٩٧/٩ (مادة وسد)، والمعجم الوسيط ١٠٣١/٢ (مادة الوساد).

(٢) ينظر: الذخيرة ٤٧٨/٢، والشرح الكبير ٤١٩/١ .

(٣) ينظر: المجموع ٢٥٠/٥، وإعانة الطالبين ١١٧/٢، ونهاية المحتاج ٣٠/٣ .

(٤) ينظر: المغني ١٨٧/٢، وكشاف القناع ١٣٧/٢، والإنصاف ٥٤٧/٢ .

(٥) أما غيرها من الوسائد فذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى كراهية وضعها في القبر ؛ لأنه روي عن ابن عباس — رضي الله عنهما — " أنه كره أن يلقى تحت الميت في القبر شيء " — ذكره الترمذي في سننه ٣٦٥/٣، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر، برقم: (١٠٤٨)؛ ولأنه غير لائق بالحال ؛ ولم ينقل عن السلف ؛ وفيه إضاعة للمال.

ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ٤٠٣/١، وشرح النووي على صحيح مسلم ٣٤/٧، وكشاف القناع ١٣٧/٢ .

(٦) ينظر: الذخيرة ٤٧٨/٢ ، والمجموع ٢٥٠/٥، وشرح منتهى الإرادات ٣٧٣/١ .

ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الحنفية ذكراً لهذه المسألة ، وقد جاء في حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح^(١) : " وفي كتب الشافعية والحنابلة ويجعل تحت رأس الميت لبنة أو حجر ، قال السروجي^(٢) : ولم أقف عليه لأصحابنا . "

(١) ٤٠٣/١

(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي ، أبو العباس ، قاضي القضاة بمصر ، ولد سنة ٦٣٩ هـ ، تفقه على صدر الدين سليمان بن أبي العز ، وعلى أبي الظاهر إسحاق بن علي ، والشيخ نجم الدين وصاهره ، جمع وصنّف وأفتى ودرّس ووضع كتاباً على الهداية سماه (الغاية) ولم يكمله ، مات سنة ٧٢٠ هـ . ينظر: طبقات الحنفية ١/ ٥٣ .

المطلب الثالث

حثو التراب على الميت ثلاثاً

عند دفن الميت وبعد إدخاله اللحد وسده باللبن ونحوه يهال عليه التراب ، ففي حديث أنس رضي الله عنه لما دفن النبي صلى الله عليه وسلم قالت فاطمة رضي الله عنها : " يا أنس أطابت أنفسكم أن تحثوا^(١) على رسول الله صلى الله عليه وسلم التراب " ^(٢).

وفي هذا دلالة على أن الحاضرين لدفن الميت يحثون التراب في قبره ، وذلك يكون بالأيدي والمساحي وكل ما أمكن.

لكن هل يستحب لمن حضر الدفن أن يحثو التراب على الميت ثلاثاً؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يستحب _ بعد سد اللحد _ لمن حضر دفن الميت أن يحثو التراب على قبره ثلاث حثيات بيديه جميعاً ، وإليه ذهب الحنفية^(٣) ، والمالكية^(٤) ، والشافعية^(٥) ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(٦).

(١) حث الرجل التراب يحثوه حثواً ، ويحثيه حثياً _ لغتان _ إذا هاله بيده ، وبعضهم يقول: قبضه بيده ثم رماه ، والحثية ما رفعت به يديك ، والجمع حثيات.

ينظر: المصباح المنير ١/١٢١ (مادة حثا)، وتاج العروس ٣٧/٤٠١ (مادة حثي)، وحاشية الجمل ٢/٢٠٣ .

(٢) أخرجه البخاري ٤/١٦١٩، كتاب: المغازي، باب: مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته... رقم الحديث: (٤١٩٣) .

(٣) ينظر: تبين الحقائق ١/٢٤٥، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/٤٠٤، الفتاوى الهندية ١/١٦٦ .

(٤) ينظر: القوانين الفقهية ١/٦٦، وشرح مختصر خليل ٢/١٢٩، والشرح الكبير ١/٤١٨ .

(٥) ينظر: الأم ١/٢٧٦، والمجموع ٥/٢٥١، ومغني المحتاج ١/٣٥٣ .

(٦) ينظر: المغني ٢/١٨٨، وكشاف القناع ٢/١٣٧، والإنصاف ٢/٥٤٧ .

وقال المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة في رواية^(٣) : إن الحثو مستحب للقريب من القبر دون غيره.

القول الثاني:

الحثو على القبر جائز ، وليس بمستحب ، وهذا القول مروى عن الإمام مالك^(٤) ، وهو رواية عند الحنابلة^(٥).

أدلة القول الأول:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت من قبل رأسه فحشى عليه ثلاثاً " ^(٦) .

٢- عن عامر بن ربيعة قال: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حين دفن عثمان بن مظعون صلى عليه ، وكبر عليه أربعاً ، وحشى على قبره بيده ثلاث حثيات من التراب ، وهو قائم عند رأسه " ^(٧) .

٣- عن جعفر بن محمد^(٨) عن أبيه: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حشى على الميت ثلاث حثيات

(١) ينظر: القوانين الفقهية ١/٦٦، وشرح مختصر خليل ٢/١٢٩، والشرح الكبير ١/٤١٨ .

(٢) ينظر: الأم ١/٢٧٦، والمجموع ٥/٢٥١، ومغني المحتاج ١/٣٥٣ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/٥٤٧ .

(٤) ينظر: القوانين الفقهية ١/٦٦ .

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/٥٤٧ .

(٦) أخرجه ابن ماجه ١/٤٩٩، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في حثو التراب في القبر، رقم الحديث: (١٥٦٥). وقال ابن

حجر في تلخيص الحبير ٢/١٣١: رجاله ثقات، وقال الألباني في إرواء الغليل ٣/٢٠٠: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٧) أخرجه الدارقطني ٢/٧٦، كتاب: الجنائز، باب: حثي التراب على الميت، رقم الحديث: (١)، والبيهقي في الكبرى

٣/٤١٠، كتاب: الجنائز، باب: إهالة التراب في القبر بالمساحي وبالأيدي، رقم الحديث: (٦٥٢١)، وقال: إسناده

ضعيف إلا أن له شاهداً من جهة جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ويروي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٨) هو جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، أبو عبد الله الهاشمي ، صدوق فقيه ، حدث عن

أبيه أبي جعفر الباقر ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم ، وليس هو بالمكثّر إلا عن أبيه ، وكان من جلة

علماء المدينة ، حدث عنه ابنه موسى ، وأبو حنيفة ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

ينظر: التاريخ الكبير ٢/١٩٨، وتقريب التهذيب ١/١٤١، وسير أعلام النبلاء ٦/٢٥٥ .

بيديه جميعاً" (١) .

٤- عن أبي أمامة (٢) رضي الله عنه قال: " توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها في قبر فغفرت له ذنوبه " (٣) .

وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً ، وهي تدل على أن لحنو التراب على الميت ثلاثاً أصلاً في الشريعة (٤) .

٥- فعل الصحابة _ رضوان الله عليهم _ ، والتابعين من بعدهم ، ومن ذلك:

أ- روي أن علياً رضي الله عنه حتى في قبر ابن المكف (٥) .

ب- روي عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _ أنه لما دفن زيد بن ثابت حتى في قبره ثلاثاً ، وقال: " هكذا يذهب العلم " (٦) .

ج- عن أبي الدرداء (٧) رضي الله عنه قال: " إن من تمام أجر الجنائز أن يحثو في القبر " (١) .

(١) أخرجه الشافعي في مسنده ١/٣٦١ ، وقال الألباني في إرواء الغليل ٣/٢٠٢ : مع إرساله فإن إبراهيم بن محمد _ الذي روى الحديث عن جعفر _ ضعيف جدا .

(٢) هو صدى بن عجلان أبو أمامة الباهلي ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سكن مصر ثم انتقل إلى حمص ، ومات بها ، روى علماً كثيراً ، وحدث عن عمر ، ومعاذ ، وأبي عبيدة ، روى عنه القاسم أبو عبد الرحمن ، ومحمد بن زياد الألهاني ، وآخرون ، توفي سنة ٨١ ، وقيل ٨٦ ، وهو من آخر من مات بالشام من الصحابة . ينظر: سير أعلام النبلاء ٣/٣٥٩ ، والاستيعاب ٤/١٦٠٢ .

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى ٣/٤١٠ ، كتاب: الجنائز ، باب : إهالة التراب في القبر بالمساحي وبالأيدي ، رقم الحديث:

٦٥٢٢ ، وقال: وهذا موقوف حسن في هذا الباب .

(٤) ينظر: السيل الجرار ١/٣٦٥ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣/٢٠ ، كتاب: الجنائز ، باب: في الميت يحثي في قبره ، برقم الحديث: (١١٧١٣) .

(٦) أخرجه البيهقي في الكبرى ٣/٤١٠ ، كتاب: الجنائز ، باب : إهالة التراب في القبر بالمساحي وبالأيدي ، برقم: (٦٥٢٥) .

(٧) هو عويمر بن زيد ، ويقال: ابن عبد الله ، ويقال: ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، أسلم يوم بدر وشهد أحداً وأبلى فيها ، ولاة معاوية قضاء دمشق في خلافة عمر ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن زيد بن ثابت ، وعائشة ، وآخرون ، روى عنه ابنه بلال ، وزوجته أم الدرداء ، وعلقمة بن قيس ، وآخرون ، مات في خلافة عثمان رضي الله عنه .

ينظر: الإصابة ٤/٧٤٧ ، وتذكرة الحفاظ ١/٢٤ .

٦- أن مواراة الميت فرض كفاية ، ومن حثا عليه التراب يصير كمن شارك فيها ، وفي ذلك أقوى عبرة وتذكار ، ولذلك استحَب^(٢).

دليل أصحاب القول الثاني:

لعلهم احتجوا بعدم وجود دليل على الاستحباب ، وقد نُقل عن الإمام مالك قوله: " لا أعرف حثيات التراب عليها ثلاثاً ، ولا أقل ، ولا أكثر ، ولا سمعت من أمر به ، والذين يلون دفنها يلون رد التراب عليها"^(٣).

فالإمام مالك _ رحمه الله _ نفى معرفتها وسماعها ، ولم ينكرها ، فيفهم من قوله أنه لو سمع بذلك لقال به ، _ والله أعلم _.

الترجيح:

الراجح _ والله أعلم _ استحباب حثو التراب على الميت ثلاثاً ، وأن هذا الاستحباب عام لكل من حضر الدفن ؛ لدلالة الأدلة على ذلك ، وليس فيها ما يخص القريب من القبر بالاستحباب دون غيره ، لكن قد يقال بذلك إذا ترتب على حثو الكل أذية للمسلمين ، _ والله تعالى أجل وأعلم _ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٠/٣ ، كتاب: الجنائز ، باب: في الميت يحنى في قبره ، برقم: (١١٧١٥).

(٢) ينظر: نهاية المحتاج ٨/٣ ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ١/٣٢٧ ، وكشاف القناع ٢/١٣٨.

(٣) ينظر: التاج والإكليل ٢/٢٢٨ ، وشرح مختصر خليل ٢/١٢٩.

المطلب الرابع

الاستعاضة عن الدفن بالتراب

صورة المسألة:

إذا وضع الميت بعد غسله ، وتكفينه ، والصلاة عليه على وجه الأرض ، ثم وضع فوقه التراب ، فهل هذا الفعل يجزئ أن يكون عوضاً عن الدفن في حفرة داخل الأرض؟

مذاهب العلماء في المسألة:

اتفق العلماء _ رحمهم الله _ من الحنفية^(١) ، والمالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) على أن وضع الميت على وجه الأرض ، ثم وضع التراب عليه مع إمكان الحفر لا يجزئ عن الدفن ؛ لأن الحكمة من الدفن عدم انتهاك حرمة الميت بانتشار رائحته ، وأكل السباع له ، ووضع التراب على الميت بهذه الصورة لا يمنع من خروج رائحته ، ولا يحرسه من السباع ، لكن إن تعذر الحفر ، كأن تكون الأرض ينبع منها ماء يفسد الميت وكفنه جاز ذلك^(٥) ، _والله أعلم_ .

ولو وضع الميت على وجه الأرض ، ثم وضع عليه تراب كثير بحيث يكتم رائحته ، ويحرسه من السباع لم يجزئ كذلك عن الدفن في حفرة داخل الأرض ؛ لأن ذلك ليس

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢/٢٣٣ ، وفيه: "شروع في مسائل الدفن وهو فرض كفاية إن أمكن إجماعاً...، ومفاده أنه لا يجزئ دفنه على وجه الأرض ببناء عليه ، كما ذكره الشافعية ، ولم أره لأئمتنا صريحاً".
(٢) ينظر: الشرح الكبير ١/٤٢٩ ، وشرح مختصر خليل ٢/١٤٥ .
(٣) ينظر: مغني المحتاج ١/٣٥١ ، والإقناع للشربيني ١/٢٠٣ ، وإعانة الطالبين ٢/١١٦ .
(٤) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/٣٧٣ ، ومطالب أولي النهى ١/٩٠٤ .
(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢/٢٣٣ ، وإعانة الطالبين ٢/١١٦ .

بدفن^(١)، والله تعالى أعلم وأحكم.

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢/٢٣٣، ومغني المحتاج ١/٣٥١، وإعانة الطالبين ٢/١١٦، وشرح منتهى الإرادات ١/٣٧٣، ومطالب أولي النهى ١/٩٠٤.

البحث الرابع

رش تراب القبر ورفعہ والاستشفاء بتربته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رش التراب بالماء بعد الدفن ورفعہ عن الأرض .

المطلب الثاني: الاستشفاء بتراب القبر .

المطلب الأول

رش التراب بالماء بعد الدفن ورفعته عن الأرض

المسألة الأولى: رش تراب القبر بالماء بعد الدفن

اختلف العلماء في حكم رش تراب القبر بالماء بعد الفراغ من الدفن على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن رش القبر بالماء جائز ، وإليه ذهب الحنفية^(١) ، وهو رواية عند الحنابلة^(٢).

القول الثاني:

أنه مكروه ، وهو قول أبي يوسف من الحنفية^(٣).

القول الثالث:

أنه مستحب ، وهو قول عند الحنفية^(٤) ، وإليه ذهب المالكية^(٥) ، والشافعية^(٦) ، والحنابلة^(٧).

دليل القول الأول:

عللوا قولهم فقالوا: إن رش القبر بالماء مما يحتاج إليه لتسوية التراب على القبر ، ولذلك

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ١/٢٥٦ ، وبدائع الصنائع ١/٣٢٠ ، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٣٧.

(٢) ينظر: الفروع ٢/٢١٢.

(٣) ينظر: المراجع في هامش ١ .

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢/٢٣٧ ، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/٤٠٥ .

(٥) ينظر: المدخل ٣/٢٦٤ ، ومواهب الجليل ٢/٢٢٨ .

(٦) ينظر: الأم ١/٢٨٢ ، ومغني المحتاج ١/٣٦٤ ، ونهاية المحتاج ٣/٣٥ .

(٧) ينظر: المغني ٢/١٩١ ، والمبدع ٢/٢٧٢ ، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ١/٢١٧ .

قلنا بالجواز^(١).

دليل القول الثاني:

استدل أبو يوسف بالقياس ، حيث قاس رش القبر بالماء على تطيينه^(٢) ؛ لما بينهما من الشبه ، والتطين عنده مكروه فكذلك الرش^(٣).

ويمكن أن يجاب عنه بما يلي:

١- أنه قياس فاسد ؛ لأنه في مقابل النص^(٤).

٢- أنه قياس مع الفارق ، فرش القبر بالماء مما يحتاج إليه غالباً في لبد التراب وإزاقه بالأرض ، بخلاف التطين الذي لا حاجة له ، وإنما فيه تزيين للقبر وتحسين ، وهذا غير وارد في رش القبر.

٣- حكم التطين مختلف فيه عند الفقهاء ، والقياس لا يصح على أصل مختلف فيه ، كما هو معلوم عند الأصوليين^(٥).

أدلة القول الثالث:

١- عن جعفر بن محمد عن أبيه: " أن الرش على القبر كان على عهد رسول الله ﷺ

"^(٦).

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١/٣٢٠، والبحر الرائق ٢/٢٠٩.

(٢) تطيين القبر: جعل الطين عليه. ينظر: منح الجليل ١/٥١٧.

(٣) ينظر: تحفة الفقهاء ١/٢٥٦، وبدائع الصنائع ١/٣٢٠، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٣٧.

(٤) وستأتي النصوص في أدلة القول الثالث.

(٥) ينظر: شرح مختصر الروضة ٣/٣٠٠.

(٦) أخرجه البيهقي ٣/٤١١، كتاب: الجنائز، باب: رش الماء على القبر ووضع الحصباء عليه، رقم الحديث: (٦٥٣٠)، وقال

الألباني في إرواء الغليل ٣/٢٠٦: إسناده صحيح مرسل.

٢- عن أبي رافع رضي الله عنه قال: " سلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سعداً ، ورش على قبره ماء " (٣) .

٣- عن عبد الله بن عمر _ رضي الله عنهما _ عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رش على قبر ابنه إبراهيم ، زاد ابن عمر في حديثه وأنه أول قبر رش عليه ، وأنه قال _ حين دفن ففرغ منه _ عند رأسه: " سلام عليكم " ، ولا أعلمه إلا قال: حثا عليه بيده (٤) .

٤- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: رُش على قبر النبي صلى الله عليه وسلم الماء رشاً ، وكان الذي رش الماء على قبره بلال بن رباح بقربة بدأ من قبل رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى إلى رجله ، ثم ضرب بالماء إلى الجدار ، لم يقدر على أن يدور من الجدار (٥) .

٥- قالوا: يستحب رش القبر بالماء ليلتزيق ترابه ، وذلك أثبت للقبر ، وأحفظ لترابه من أن يتناثر أو تنسفه الريح (٦) .

الترجيح:

الراجح _ والله أعلم _ هو القول الثالث القائل باستحباب رش تراب القبر بالماء ؛ لأن

(١) هو أبو رافع القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اختلف في اسمه ، قال ابن عبد البر: أشهر ما قيل في اسمه أسلم ، كان إسلامه قبل بدر ، شهد أحداً وما بعدها ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وابن مسعود ، وغيرهم ، روى عنه أولاده رافع والحسن ، وأحفاده: الحسن وصالح وعبيد الله ، وعطاء بن يسار ، وغيرهم ، مات بالمدينة قبل عثمان بيسير ، وقيل مات في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه . ينظر: الإصابة ١٣٤/٧ ، والاستيعاب ١٦٥٦/٤ .

(٢) سلَّ يُسلُّ سلاً أي: يدخل الميت في القبر من قبل الرأس بأن يوضع رأس الجنازة عند مؤخر القبر ثم يدخل الميت القبر . ينظر: تحفة الأحوذى ١٤٠/٤ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ٤٩٥/١ ، كتاب الجنائز ، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر ، رقم الحديث: (١٥٥١) ، وقال ابن حجر في الدرية في تخريج أحاديث الهداية ٢٤٠/١ : إسناده ضعيف ، وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (٣٠٣) وقال: ضعيف جداً .

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل ٣٠٤/١ ، برقم: (٤٢٤) ، وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٠٦/٣ : رجاله ثقات مع إعضاله .

(٥) أخرجه البيهقي ٤١١/٣ ، باب: رش الماء على القبر ووضع الحصباء عليه ، رقم الحديث: (٦٥٣٤) ، وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٠٦/٣ : فيه الواقدي متهم ، وقال الشوكاني في نيل الأوطار ١٣٢/٤ : في إسناده الواقدي ، والكلام فيه معروف .

(٦) ينظر: المدخل ٢٦٤/٣ ، ومغني المحتاج ٣٦٤/١ ، ونهاية المحتاج ٣٥/٣ ، والمغني ١٩١/٢ ، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ٢١٧/١ .

هذا هو فعل الرسول ﷺ ، وفعل أصحابه بقبره ﷺ من بعده ، وهو الذي كان عليه عمل المسلمين في عهده ﷺ كما ورد في الأحاديث.

المسألة الثانية: رفع تراب القبر عن الأرض

صورة المسألة:

بعد الفراغ من دفن الميت بسد اللحد ، وإهالة التراب في القبر ، هل يشرع رفع تراب القبر عن سطح الأرض أم لا؟

مذاهب العلماء في حكم المسألة:

اتفق العلماء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) على استحباب رفع تراب القبر عن الأرض شبراً أو نحو شبر^(٥).

واستدلوا على الاستحباب بأدلة منها:

١- عن جابر بن عبد الله: " أن النبي ﷺ أُلحِد ، ونصب عليه اللبن نصباً ، ورفع قبره من الأرض نحواً من شبر " ^(٦).

٢- عن جعفر بن محمد عن أبيه: " أن النبي ﷺ رش على قبره الماء ، ووضع عليه

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٣٢٠/١، والبحر الرائق ٢/٢٠٩، وحاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ١/٤٠٥.

(٢) ينظر: الذخيرة ٢/٤٧٨، والتاج والإكليل ٢/٢٢٨، والخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية ١/١٥٣.

(٣) ينظر: الأم ١/٢٨٢، والمجموع ٥/٢٥٦، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ١/٣٢٧.

(٤) ينظر: المغني ٢/١٩٠، وكشاف القناع ٢/١٣٨، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ١/٢١٦.

(٥) الشبر ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر بالتفريغ المعتاد. ينظر: لسان العرب ٤/٣٩١ (مادة شبر) ، والمصباح

المنير ١/٣٠٢ (مادة الشبر).

(٦) سبق ترجمته ص ٢٣٠.

حصباء من حصباء العرصة^(١) ، ورفع قبره قدر شبر^(٢) .

٣- عن صالح بن أبي صالح^(٣) قال: " رأيت قبر النبي ﷺ شبراً أو نحواً من شبر " ^(٤) .

٤- عن القاسم بن محمد^(٥) أنه قال لعائشة: " يا أماه اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه ، فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء " ^(٦) .

وجه الدلالة:

قوله: " لا مشرفة ولا لاطئة " أي ليست مرتفعة ارتفاعاً كثيراً ، ولا لاطئة أي: لاصقة

(١) العرصة بإسكان الراء هي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء، وعرصة الدار ساحتها ، والجمع عراض و عرصات، سميت بذلك ؛ لأن الصبيان يعترضون فيها أي يلعبون .

ينظر: لسان العرب ٥٢/٧ (مادة عرص)، والمصباح المنير ٤٠٢/٢ (مادة عرصة).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤١١/٣ ، كتاب: الجنائز، باب: لا يزداد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدا ، رقم الحديث: (٦٥٢٨) ، وقال: هذا مرسل، ورواه الواقدي بإسناد له عن جابر وذلك يرد، وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٠٦/٣: مرسل وإسناده صحيح.

(٣) هو صالح بن مهران الكوفي ، مولى عمرو بن حريث المخزومي ، روى عن أبي هريرة ، وعنه أبو بكر بن عياش ، قال عثمان الدارمي عن بن معين: ضعيف ، وقال النسائي: مجهول ، ذكره بن حبان في الثقات.

ينظر: تهذيب التهذيب ٣٤٥/٤ ، والثقات ٣٧٥/٤ .

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل ٣٠٣/١ ، برقم: (٤٢١) ، ولم أجده عند غيره .

(٥) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أبو محمد ، القدوة ، الحافظ ، الحجة ، عالم وقته بالمدينة ، ولد في خلافة علي عليه السلام ، وترى في حجر عمته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها _ وتفقه منها وأكثر عنها، جالس أبا هريرة وابن عمر وروى عنهما ، روى عنه الزهري ، والشعبي ، وابنه عبد الرحمن بن القاسم ، مات سنة ١٠٢هـ ، وهو ابن ٧٢ سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٣/٥ ، والثقات ٣٠٢/٥ .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٢٤/١ ، كتاب: الجنائز، رقم الحديث: ١٣٦٨ ، وأبو داود ٢١٥/٣ ، كتاب: الجنائز، باب: في تسوية القبر، رقم الحديث: (٣٢٢٠) ، والبيهقي ٣/٤ ، كتاب: الجنائز، باب: من قال بتسنيم القبور، رقم الحديث:

(٦٥٥٢) ، وقال: وحديث القاسم بن محمد في هذا الباب أصح وأولى أن يكون محفوظاً ، وضعفه الألباني في ضعيف

أبي

داود (٣٢٢٠).

بالأرض^(١) ، ودلت الأحاديث الأخرى على أن مقدار هذا الارتفاع شبر أو نحوه.

٥- قالوا: يستحب أن يرفع ؛ ليعرف أنه قبر فيتوقى ، ويحترم ، ويترحم على صاحبه^(٢).

واستثنى العلماء من هذا الحكم: إذا دُفن في دار الحرب ، فينبغي أن يخفى قبره ، فيسوى بالأرض ولا يرفع ، مخافة أن يتعرض له الكفار المحاربون بعد خروج المسلمين ، بنبش قبره ، والتمثيل به ، ونحو ذلك^(٣) ، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المجموع ٢٥٨/٥.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٤١٨/١ ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٣٢٧/١ ، والمبدع ٢٧٢/٢ ، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ٢١٦/١.

(٣) ينظر: المجموع ٢٥٨/٥ ، والشرح الممتع ٣٦٤/٥.

المطلب الثاني

الاستشفاء بتراب القبر

صورة المسألة:

الاستشفاء طلب الشفاء من الأمراض^(١)، والمراد بالاستشفاء بتراب القبر: استعماله بأي شكل من الأشكال بقصد الشفاء من مرض ، كأن يؤخذ من تراب القبر ، ويوضع على موضع الألم ، أو يصب عليه ماء ، ويشرب منه المريض ، وغير ذلك من صور الاستشفاء.

حكم الاستشفاء بتراب القبر:

لم أجد _فيما اطلعت عليه من كتب فقهاء المذاهب الأربعة_ نصاً في هذه المسألة إلا ما جاء عند المالكية في شرح رسالة القيرواني: " من البدع اتخاذ المساجد على قبور الصالحين... والتمسح بالقبر عند الزيارة وهو من فعل النصارى ، وحمل تراب القبر تبركاً به ، وكل ذلك ممنوع بل يحرم "^(٢) ومعلوم أن الاستشفاء من صور التبرك ، وكذلك ما جاء في كشف القناع: " والاستشفاء بالتربة _أي تربة القبر_ من الأسقام ؛ لأن ذلك كله من البدع "^(٣).

ونصّ الحنفية ، والشافعية _فيما اطلعت عليه من كتبهم_ على النهي عن ممارسات تتعلق بالقبور غير الاستشفاء الذي يشابهها في علة النهي إن لم يكن أشد منها وأعظم ، حيث جاء في حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح^(٤): " ولا يمس القبر ولا يقبله ؛ فإنه من عادة أهل الكتاب ، ولم يعهد الاستلام إلا للحجر الأسود والركن اليماني خاصة " ، وفي

(١) ينظر: لسان العرب ٤٣٦/١٤ (مادة شفي) ، وتاج العروس ٣٨٤/٣٨ (مادة شفي).

(٢) شرح العلامة زروق على متن الرسالة ٢٨٩/١ .

(٣) ١٤٠/٢ .

(٤) ٤١٢/١ .

المجموع^(١): " ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسه فإن ذلك عادة النصارى ...؛ لأنه قد صح النهي عن تعظيم القبور ؛ ولأنه إذا لم يستحب استلام الركنين الشاميين من أركان الكعبة ؛ لكونه لم يسن مع استحباب استلام الركنين الآخرين ، فلأن لا يستحب مس القبور أولى والله أعلم " .

ومن المتقرر عند العلماء أن الاستشفاء بتراب القبر لا يجوز ، وهو من البدع المنكرة^(٢) ،
ومما يدل على ذلك:

١- أن صحابة رسول الله ﷺ ، وهم أحرص الناس على السنة ، وأعرفهم بأحكام دينهم ، وأحبهم لرسول الله ﷺ ، وأكثرهم تعظيماً له لم يرد عن أحد منهم أنه كان يأخذ شيئاً من تراب قبر النبي ﷺ ويستشفي به ، مع أن القبر كان تراباً ، وفي غرفة عائشة _ رضي الله عنها- ، ومن السهولة الوصول إليه ، والأخذ من ترابه ، بل قد تواتر عنهم _ رضوان الله عليهم _ أنهم كانوا إذا نزلت بهم الشدائد كحال الجدب ، وعند القتال يدعون الله ويستغيثونه في المساجد والبيوت ، ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي ﷺ ، ولا غيره من قبور الأنبياء والصالحين ، وقد ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب قال: " اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا "^(٣) ، فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به ﷺ ، فهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته ﷺ ، وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ، ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي ﷺ ، بل توسلوا إليه بما شرعه من الوسائل وهي الأعمال الصالحة ، ودعاء المؤمنين^(٤) ، وفي هذا دلالة على أن الاستشفاء بتراب القبر لا يجوز .

٢- أن زيارة القبور يقصد بها وجه الله ، وإصلاح القلب ، والدعاء للميت ، لا

(١) ٢٧٨/٥ .

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ٣٢١/٢٤ .

(٣) أخرجه البخاري ٣٤٢/١ ، كتاب: الاستسقاء، باب: سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ، رقم الحديث: (٩٦٤) .

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ١٢٢/٢٧ .

الاستشفاء بتراب القبر ، وقد كان خيار الأمة _رضوان الله عليهم_ يمنعون من يقصد قبره ﷺ للدعاء ، فقد جاء عن علي بن حسين^(١) أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو ، فدعاه فقال: ألا أحدثك بحديث سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: " لا تتخذوا قبوري عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا علي ، فإن صلواتكم تبلغني حيث ما كنتم "^(٢) ، وعن المطلب قال: " كان الناس يأخذون من تراب القبر ، فأمرت عائشة بجدار ، فضرب عليهم ، وكان في الجدار كوة ، فأمرت بالكوة فسدت هي أيضاً "^(٣).

٣- أن الاستشفاء بتراب القبور يؤدي إلى تعظيمها ، والغلو في أصحابها ، وهذا من أعظم وسائل الشرك والعياذ بالله ، وقد حرص النبي ﷺ على سد كل ذريعة توصل إليه ، ومن ذلك قوله: " لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها "^(٤)، وقوله: " لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبده ، فقولوا عبد الله ورسوله "^(٥).

٤- إذا كان التمسح بالقبر ، وتقبيله ، وتمريغ الخد عليه من البدع المنهي عنها باتفاق المسلمين^(٦) ؛ لما يترتب عليها من المفاسد العظيمة ، فكذلك الاستشفاء بتراب القبر ،

(١) هو علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسن الهاشمي ، ويقال: أبو الحسين ، كان عابداً وياً ، قال يحيى بن سعيد: علي بن حسين أفضل هاشمي رأيته بالمدينة ، مات سنة ٩٢ ، وهو ابن ٥٨ سنة . ينظر: التاريخ الكبير ٢٦٦/٦ ، وحلية الأولياء ١٣٣/٣ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٠/٢ ، كتاب: الصلوات ، باب: في الصلاة عند قبر النبي ﷺ وإتيانه ، رقم الحديث: (٧٥٤٢) . وقال الألباني في تحذير المساجد ١٢٧: إسناده مسلسل بأهل البيت ، إلا أن أحدهم وهو علي بن عمر وهو مستور .

(٣) ذكره السهودي في خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى ص ٢٨٠ ، والشنقيطي في أضواء البيان ٣٥٢/٨ ، ولم أجده عند غيرهما .

(٤) أخرجه مسلم ٦٦٧/٢ ، كتاب: الجنائز ، باب: النهي عن تخصيص القبر والبناء عليه ، رقم الحديث: (٩٧٢) .

(٥) أخرجه البخاري ١٢٧١/٣ ، كتاب: باب قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا

تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ...﴾ ، رقم الحديث: (٣٢٦١) .

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى ٩٢/٢٧ ، وينظر: حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ٤١٢/١ ، والمدخل ٢٧٣/٣ ، والمجموع ٢٧٨/٥ ، وفتاوى السبكي ٢٨٩/١ ، والمغني ٢٩٩/٣ ، والفروع ٣٨٦/٣ ، والإنصاف ٥٣/٤ .

لترتب تلك المفاسد على فعله _والله أعلم_.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية _رحمه الله_: "وأما التمسح بالقبر ، أو الصلاة عنده ، أو قصده لأجل الدعاء عنده معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره ، أو النذر له ، ونحو ذلك فليس هذا من دين المسلمين ، بل هو مما أحدث من البدع القبيحة التي هي من شعب الشرك ، والله أعلم وأحكم" ^(١).

ويقول الشيخ ابن باز _رحمه الله_: "التبرك بتراب القبور منكر ، وهو من المحرمات الشركية ، لا يتبرك بتراب الولي ولا غير الولي ، البركة من الله ، إنما التبرك بالشيء الذي شرعه الله ، مثل التبرك بماء زمزم ؛ لأن الله جعل فيه بركة وأخبر النبي ﷺ أنه مبارك ، والصحابة كانوا يتبركون بعرقه ﷺ وريقه ، أما بعده فلا ، جميع الأولياء لا يُتبرك بهم ، إنما هذا خاص بالنبي ﷺ ، فالتبرك بالأشخاص أو بتراجمهم أو آثارهم كله منكر ، لا يجوز بل من وسائل الشرك الأكبر ، فيجب الحذر من هذا ، أما دعائهم والاستغاثة بهم فهذا شرك أكبر ، نسأل الله العافية" ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى ٣٢١/٢٤.

(٢) في الموقع الرسمي لسماحة الشيخ _ رحمه الله _ على الرابط:

<http://www.binbaz.org.sa/mat/20622>

الفصل الخامس

أحكام التراب في بابي الصوم والمناسك

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أحكام التراب في باب الصوم.

المبحث الثاني: أحكام التراب في باب المناسك.

المبحث الأول

أحكام التراب في باب الصوم

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: أثر القتر وغبار الأتربة في حساب الشهور .
- المطلب الثاني: الفطر بسبب القتر وغبار الأتربة .
- المطلب الثالث: دخول غبار الأتربة إلى حلق الصائم .
- المطلب الرابع: صيام يوم الثلاثين من شعبان في الغبار والأتربة .

المطلب الأول

أثر القتر وغبار الأتربة في حساب الشهور

يتعلق بحساب الشهور دخولاً وخروجاً جملة من الأحكام منها : عدة الوفاة والطلاق ، وصيام شهرين متتابعين في الكفارات ، وحلول آجال الديون ، وتحديد يوم عرفة ، وما يتعلق بهذا المبحث وهو صيام رمضان ، فإنه يجب برؤية هلال رمضان ، ويجب الفطر برؤية هلال شوال.

والأصل في إثبات دخول الشهور وخروجها رؤية الهلال ؛ لقوله ﷺ : " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" ^(١) ، وقوله ﷺ : " إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا" ^(٢) .

صورة المسألة:

قد تلتبس رؤية هلال رمضان أو هلال شوال على الناس ليلة الثلاثين ، فلا يتمكنون من رؤيته بسبب الغبار والأتربة ، فهل لهذا أثر في حساب الشهور؟ وهل يحكم بتمام شهر شعبان ورمضان بإكمال عدتهما ثلاثين يوماً أو يحكم ببداية شهر الصوم وحلول عيد الفطر؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

إكمال عدة شعبان ورمضان ثلاثين يوماً إذا لم يمكن رؤية هلال رمضان وشوال بسبب

(١) أخرجه البخاري ٦٧٤/٢ ، كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: " إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا" وقال...، رقم الحديث: (١٨١٠) .

(٢) أخرجه مسلم ٧٦٢/٢ ، كتاب: الصيام، باب: باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً ، رقم الحديث: (١٠٨١) .

الغبار والأتربة ونحوها ، وإليه ذهب الحنفية^(١) ، والمالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) .

القول الثاني:

يصام اليوم الثلاثين من شعبان ، إذا لم يتمكن من رؤية الهلال بسبب الغبار والأتربة ونحوها ، وإليه ذهب الحنابلة^(٤) .

أدلة القول الأول:

١- قوله ﷺ: " صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غبي عليكم ، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين " ^(٥) .

٢- قال ﷺ: " الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين " ^(٦) .

٣- قال ﷺ: " إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن أغمي عليكم فعدوا ثلاثين " ^(٧) .

٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما _ أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فضرب بيديه فقال: " الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، ثم عقد إبهامه في الثالثة ، فصوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن أغمي عليكم فاقدروا له ثلاثين " ^(٨) .

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ٣٤٥/١ ، وبدائع الصنائع ٨٠/٢ ، والهداية شرح البداية ١١٩/١ .

(٢) ينظر: الفواكه الدواني ٣٠٤/١ ، وحاشية العدوي ٥٥٥/١ ، والشرح الكبير ٥٠٩/١ .

(٣) ينظر: الأم ٢٢٩/١ ، والمجموع ٢٦٩/٦ ، ومغني المحتاج ٤٢٠/١ .

(٤) ينظر: المغني ٦/٣ ، وشرح الزركشي ٤١١/١ ، والمبدع ٤/٣ ، وكشاف القناع ٣٠١/٢ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٥٢ .

(٦) أخرجه البخاري ٦٧٤/٢ ، كتاب: الصوم ، باب: قول النبي ﷺ: " إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا

" وقال... ، رقم الحديث: (١٨٠٨) .

(٧) أخرجه مسلم ٧٦٢/٢ ، كتاب: الصيام ، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا

غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوما ، رقم الحديث: (١٠٨١) .

(٨) أخرجه مسلم ٧٥٩/٢ ، كتاب: الصيام ، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في

أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوما ، رقم الحديث: (١٠٨٠) .

ووجه الدلالة من الأحاديث:

أن قوله ﷺ: (فإن غبي)، و(فإن غم) ، و(فإن أغمي) نص على أنه إذا لم يُر الهلال بسبب القتر والأتربة وغيرها ، فإننا نتم العدة ثلاثين يوماً.

٥- قال ﷺ: " لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفتروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له " (١).

وجه الدلالة:

قوله ﷺ: " فاقدروا له " فيه إجمال ، وعند الأصوليين يجوز حمل المجل على المفسر عند عدم التعارض ، فيحمل المجل هنا على المفسر في الروايات الصحيحة السابقة ، فيكون معنى: (اقدروا له) أي: قدروا أول الشهر واحسبوا تمام العدد ثلاثين يوماً (٢) ، قال أهل اللغة: يقال قدرت الشيء بتخفيف الدال ، أقدره ، وأقدره بضمها وكسرهما وقدرته بتشديدها ، وأقدرته بمعنى واحد وهو من التقدير (٣) ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَدَرُونَ ﴾ (٤) ، فإذا استتر عن الناس هلال رمضان أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ، وإذا استتر عنهم هلال شوال أكملوا عدة رمضان ثلاثين يوماً .

٦- قالوا: الأصل بقاء الشهر ، فلا ينتقل عنه إلا بدليل ، ولم يوجد (٥) ، فالأصل أننا في شعبان ، والشك في دخول رمضان أو عدمه ، فيجب علينا إكمال شعبان ثلاثين يوماً ؛ لأنه الأصل ، حتى يدل الدليل على أنه ناقص ، عملاً بقاعدة: (اليقين لا يزول بالشك) (٦).

أدلة القول الثاني:

- (١) أخرجه البخاري ٦٧٤/٢ ، كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: " إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ،... رقم الحديث: (١٨٠٧) .
- (٢) ينظر: بداية المجتهد ٢٠٨/١ .
- (٣) ينظر: مقاييس اللغة ٦٢/٥ (مادة قدر).
- (٤) سورة المرسلات، الآية ٢٣ .
- (٥) ينظر: بدائع الصنائع ٨٠/٢ ، والفواكه الدواني ٣٠٤/١ ، والمغني ٦/٣ .
- (٦) ينظر: الأشباه والنظائر ص ٦٠ .

١- قوله ﷺ: " لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له " (١).

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما _ قال: قال رسول الله ﷺ: " إنما الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له " (٢).

وجه الدلالة من الحديثين:

قالوا: إن معنى (اقدروا له) أي ضيقوا له العدد ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ (٣) أي ضيق عليه ، فإذا لم يتمكن الناس من رؤية هلال رمضان يضيّقوا له ، والتضييق له أن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوماً (٤) .

واعترض عليه:

بعدم التسليم بأن معنى (اقدروا له) ضيقوا له العدد ، بل المعنى: قدروا واحسبوا له تمام العدد ثلاثين يوماً ، ويؤيد هذا المعنى الروايات الصحيحة المتقدمة ، ومنها قوله ﷺ: " فأكملوا عدة شعبان ثلاثين " ، وقوله: " فأكملوا العدة ثلاثين " ، وقوله: " فعدوا ثلاثين " .

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من أدلة القولين يترجح _ والله تعالى أعلم _ القول الأول القائل بإكمال عدة شعبان ورمضان ثلاثين يوماً إذا لم يمكن رؤية هلال رمضان وشوال بسبب الغبار والأتربة ونحوها ؛ لاعتماده على الأصل ، وهو بقاء ما كان على ما كان ، فالأصل أن الشهر ثلاثون يوماً ، وقد ثبت ذلك بنص صحيح صريح ، وهو قوله ﷺ: " فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين " .

(١) سبق تخرجه ص ٢٥٤ .

(٢) أخرجه مسلم ٧٥٩/٢ ، كتاب: الصيام، باب: باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً ، رقم الحديث: (١٠٨٠) .

(٣) سورة الطلاق ، من الآية ٧ .

(٤) ينظر: كشاف القناع ٣٠١/٢ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٣٤٨/١ .

وأما رواية: " فاقدروا له " التي ترتب الخلاف على الاختلاف في معناها ، فإن المعنى الذي ذهب إليه أصحاب القول الأول هو الصحيح _والله أعلم_ ، تؤيده الروايات الصحيحة السابقة ، فقوله ﷺ: " فأكملوا العدة ثلاثين " فسّر قوله: " اقدروا له " ، ومن الأصول المتقررة أن الحديث إذا تردد بين معنيين أحدهما يخالف نصوصاً أخرى ، والآخر يوافقها ، صرف إلى المعنى الموافق للنصوص ^(١) .

وبناء على ذلك إذا حال بيننا وبين رؤية هلال رمضان حائل من غبار أو أتربة ونحوها ، فإننا نكمل عدة شعبان ثلاثين ، وكذلك الحال بالنسبة لهلال شوال .

قال غير واحد من أهل العلم تعليقاً على قوله ﷺ في الحديث السابق: " فإن غم عليكم فاقدروا له " يحتمل أن يكون المراد التفرقة بين الصحو والغيم ، فيكون التعليق على الرؤية متعلقاً بالصحو ، وأما الغيم فله حكم آخر ، فقوله: (صوموا لرؤيته) إذا كان صحواً ، وقوله: (اقدروا له) إذا كان غيماً ، ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكداً للأول ، وإلى الأول ذهب أكثر الحنابلة ، وإلى الثاني ذهب الجمهور ^(٢) ، وهو الراجح كما سبق بيانه .

مما تقدم يظهر أنه لا أثر للغبار والأثرية على حساب الشهور ، فدخول الشهور وخروجها منوط بالرؤية ، فإذا رئي هلال الشهر ثبت دخوله ، و إذا لم يُر لم يثبت دخوله سواء أكانت السماء في حالة صحو أم في حالة قتر وغبار ونحو ذلك ، _والله تعالى أحكم وأعلم_ ..

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٣/٤١ ، ٤/٤٦٥ .

(٢) ينظر: فتح الباري ٤/١٢١ ، ونيل الأوطار ٤/٢٦٣ .

المطلب الثاني

الفطر بسبب القتر وغبار الأتربة

صورة المسألة:

إذا حجب الغبار والأتربة السماء على الصائم ، فلم يعرف الوقت ، وليس عنده ما يستدل به على الوقت من تقاويم وساعات ونحوها ، فأكل وشرب يظن الفجر لم يطلع ، وقد طلع ، أو أفطر يظن الشمس قد غربت ، ولم تغرب ، ثم بان له الأمر بعد أكله وشربه ، فإنه يلزمه الإمساك بقية النهار ؛ لحرمة الوقت ، بلا خلاف بين العلماء^(١)، لكن هل يجب عليه قضاء هذا اليوم أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجب عليه القضاء ، وإليه ذهب جمهور العلماء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

القول الثاني:

لا يجب عليه القضاء ، بل يتم صومه إلى الليل ، وصيامه صحيح ، وهذا القول محكي

(١) ينظر: المغني ٣/٣٥.

(٢) ينظر: المبسوط ٣/٥٥، وتبيين الحقائق ١/٣٤٢، والفتاوى الهندية ١/١٩٤.

(٣) ينظر: المدونة الكبرى ١/١٩٣، والاستذكار ٣/٣٤٣، ومواهب الجليل ٢/٤٢٨.

(٤) ينظر: الأم ٢/٩٦، والمجموع ٦/٣١٦.

(٥) ينظر: المغني ٣/٣٥، وشرح الزركشي ١/٤٢٨، وكشاف القناع ٢/٣٢٣.

عن عروة^(١)، ومجاهد^(٢)، والحسن ، وإسحاق^(٣)، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤)،
والشيخ ابن عثيمين^(٥) _ رحمهما الله _ .

أدلة القول الأول:

١- قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ
الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ ﴾^(٦)

وجه الدلالة:

أن من أكل أو شرب في وجود الغبار والأتربة ، وهو يظن أن الفجر لم يطلع أو أن
الشمس قد غابت ، ثم تبين له أن الفجر طالع والشمس لم تغب ، فقد أكل في النهار ،
والله سبحانه يقول: ﴿ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ ﴾ .

ويمكن أن يعترض على وجه الدلالة من الآية:

بأنه أكل وشرب وقد غلب على ظنه أن الوقت كان ليلاً ، ولم يتعمد الأكل في النهار،

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي ، كنيته أبو عبد الله ، أمه أسماء بنت أبي بكر ، روى عن عائشة وأبيه وعبد الله
بن عمرو ، روى عنه الزهري ، من أفاضل أهل المدينة وعلمائهم ، كان يقرأ ربع القرآن كل يوم نظراً ويقوم به الليل وما
تركه إلا ليلة قطعت رجله ثم عاود ، توفي سنة ٩٤ هـ .

ينظر: طبقات الحفاظ ٢٩/١ ، وصفة الصفوة ٨٥/٢ ، والثقات ١٩٥/٥ .

(٢) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي الإمام الحبر الشهير ، كان إماماً في الفقه والحديث ، وأعلم زمانه في التفسير ،
أخذ التفسير عن ابن عباس ، توفي بمكة وهو ساجد سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك ، وهو ابن نيف وثمانين سنة .

ينظر: حلية الأولياء ٢٧٩/٣ ، وشذرات الذهب ١٢٥/١ .

(٣) ينظر: المغني ٣٥/٣ .

وإسحاق هو: هو الامام الكبير ، شيخ المشرق ، سيد الحفاظ ، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي أبو
يعقوب المرزوي ، الذي يقال له ابن راهويه ، ولد سنة ١٦١ هـ ، وقيل: ١٦٦ هـ ، من سادات زمانه فقهاً وعلمياً وحفظاً
ونظراً ، نزل نيسابور ، ومات بها سنة ٢٣٨ هـ ، وهو ابن ٧٧ سنة .

ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١ ، و الثقات ١١٦/٨ .

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٣١/٢٥ .

(٥) ينظر: الشرح الممتع ٣٩٧/٦ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية ١٨٧ .

وقد فعل وسعه ، والله سبحانه يقول: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(١)، ويقول:
﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٢) .

٢- حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما_ قالت: " أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس " قيل لهشام: فأمروا بالقضاء ، فقال: لا بد من قضاء ، وقال معمر سمعت هشاماً يقول: لا أدري أفضوا أم لا؟^(٣).

وجه الدلالة:

أن حكم من أفطر وهو يظن الوقت ليلاً بسبب ظلمة الغيم فبان أنه مخطئ ، كحكم من أفطر بسبب ظلمة الغبار والأتربة ، فإذا أمر الأول بالقضاء ، فكذلك الثاني.

واعترض عليه:

بأن قول هشام: " لا بد من قضاء " من كلامه فتمثل رأيه ، وليست رواية عن رسول الله ﷺ ، ومما يدل على ذلك ما روى معمر عن هشام أنه قال: " لا أدري أفضوا أم لا؟ " وقد خالفه أبوه وهو أعلم منه^(٤) .

٣- ما أخرجه الإمام مالك وغيره: " أن عمر رضي الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس ، فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس، فقال عمر: الخطب يسير ، وقد اجتهدنا^(٥) .

قال الإمام مالك والشافعي : معنى الخطب يسير قضاء يوم مكانه^(٦).

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٨٦ .

(٢) سورة التغابن ، من الآية ١٦ .

(٣) أخرجه البخاري ٦٩٢/٢، كتاب: الصوم، باب: إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس، رقم الحديث: (١٨٥٨).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٥/٢٣٢ .

(٥) أخرجه البيهقي ٤/٢١٧، كتاب: الصيام، باب: من أكل وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب، رقم

الحديث: (٧٨٠٢)، ومالك في الموطأ ١/٣٠٣، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في قضاء رمضان والكفارات، رقم

الحديث: (٦٧٠)، وقال ابن الملقن في البدر المنير ٥/٧٣٩: صحيح .

(٦) ينظر: المدونة الكبرى ١/١٩٣، والأم ٢/٩٦ .

وجه الدلالة:

إذا وجب القضاء بسبب حجب الغيم للشمس وجب كذلك بسبب حجب الغبار والأتربة لها .

واعترض عليه:

بأن هذه الرواية ليس فيها ذكر للقضاء ولا لعدمه ، وقول عمر رضي الله عنه: (الخطب يسير) إنما يدل على تهوين ما فعلوه ، وأنه أمر يسير ، ولا دليل يدل على أن معناه القضاء يسير ، بل إن قوله: (وقد اجتهدنا) يشعر بعدم القضاء^(١) .

٤- ما روي عن علي بن حنظلة عن أبيه _ وكان أبوه صديقاً لعمر _ أنه قال: كنت عند عمر في رمضان ، فأفطروا وأفطر الناس ، فصعد المؤذن ليؤذن فقال: أيها الناس هذه الشمس لم تغرب ، فقال عمر: " من كان أفطر فليصم يوماً مكانه "^(٢) ، وفي رواية له عنه: " لا نبالي والله نقضي يوماً مكانه "^(٣) .

واعترض عليه:

بأنه لم يأت الأمر بالقضاء صريحاً إلا في هذه الرواية ، ولم تتظاهر الرواية عن عمر بالقضاء كما ذكر ذلك بعض العلماء ، وتعارضت هذه الرواية ورواية زيد بن وهب _ وستأتي في أدلة القول الثاني _، وتفضلها رواية زيد بن وهب بقدر ما بين حنظلة وبينه من الفضل^(٤) .

(١) ينظر: حاشية ابن القيم ٦/٣٤٧ .

(٢) أخرجه البيهقي ٤/٢١٧، كتاب: الصيام، باب: من أكل وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب، رقم الحديث: ٧٨٠٤، وقال: وكذلك رواه بمعناه أبو إسحاق الشيباني عن علي بن حنظلة وروي من وجه آخر عن عمر، وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٨٦، كتاب: الصيام، باب: ما قالوا في الرجل يرى أن الشمس قد غربت، رقم الحديث: ٩٠٤٥، وعبد الرزاق في مصنفه ٤/١٧٨، كتاب: الصيام، باب: الإفطار في يوم غيم، رقم الحديث: ٧٣٩٣ .

(٣) أخرجه البيهقي ٤/٢١٧، كتاب: الصيام، باب: من أكل وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب، رقم الحديث: (٧٨٠٥)، وقال: وفي تظاهر هذه الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القضاء دليل على خطأ رواية زيد بن وهب في ترك القضاء .

(٤) ينظر: حاشية ابن القيم ٦/٣٤٧ .

٥- قالوا: إن من فعل هذا الفعل فقد أكل مختاراً ذاكراً للصوم ، فأفطر ، كما لو أكل يوم الشك ، فبان من رمضان فإنه يقضيه^(١) .

واعترض عليه:

بأنه حال أكله كان معتقداً خروج زمن الصوم ، وأنه مأمور بالفطر ، وخطؤه في بقاء اليوم ، كمن نسي وأكل ، والناسي لا يؤمر بالقضاء ، فالعلان سواء ، فكيف يتعلق التكليف بأحدهما دون الآخر^(٢) .

٦- قالوا: إنه يمكنه التحرز فأشبهه أكل العامد ، وفارق الناسي ، فإنه لا يمكنه التحرز منه^(٣) .

واعترض عليه :

بأنه وإن كان هناك فرق في الظاهر ، فهو غير مؤثر في وجوب القضاء ، كما لم يؤثر في الإثم اتفاقاً ، ولو كان فعله منسوباً إلى تفريط للحقه الإثم ، فلما اتفقوا على أن الإثم موضوع عنه دلّ على أن فعله غير منسوب فيه إلى تفريط ، خاصة وأنه مأمور بالمبادرة إلى الفطر استحباباً ، وقد فعل ما استحبه الشارع ، والسبب الذي دعاه إلى الفطر غير منسوب إليه في الصورتين ، وهو النسيان في مسألة الناسي ، وظهور الظلمة وخفاء النهار في صورة المخطيء ، فهذا أطعمه الله وسقاه بالنسيان ، وهذا أطعمه الله وسقاه بإخفاء النهار^(٤) .

أدلة القول الثاني:

١- عموم قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٥) .

(١) ينظر: المغني ٣/٣٥ .

(٢) ينظر: حاشية ابن القيم ٦/٣٤٨ .

(٣) ينظر: المغني ٣/٣٥ .

(٤) ينظر: حاشية ابن القيم ٦/٣٤٨ .

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٨٦ .

٢- قوله ﷺ: "إن الله تعالى تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" (١).

وجه الدلالة من الدليلين:

أن من أكل أو شرب ظاناً أن الوقت ليل ، فهو مخطئ ، ولم يفعل أمراً منهيّاً عنه ، فلا يبطل صومه بفعله ، ولا يجب عليه القضاء.

واعترض عليه :

بأنه محمول على رفع الإثم ، فإنه عام خص منه غرامات المتلفات ، وانتقاض الوضوء بخروج الحدث سهواً ، والصلاة بالحدث ناسياً ، وأشبه ذلك ، فيخص هنا بما ذكرناه ، والله تعالى أعلم (٢).

ويمكن أن يجاب عنه:

بأنه قد تم الاعتراض على أدلة القول الأول ، فلا تقوى على تخصيص عموم الآية والحديث.

٣- حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما _ قالت: " أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس" (٣) .

وجه الدلالة:

أن القضاء لو كان واجباً لأمرهم به ﷺ ، ولنقل كما نقل أمر فطرهم ، مع توافر الدواعي لنقله ، فلما لم ينقل ذلك دل على أنه لم يأمرهم به ﷺ (٤) ، ولا فرق في الحكم بين حجب الغيم للسماء ، وحجب الغبار والأتربة لها .

(١) أخرجه ابن حبان ٢٦٩/١٥، كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم...، باب: فضل الأمة، رقم الحديث: ٧٢١٩، وأخرجه الحاكم ٢/٢١٦، كتاب: الطلاق، رقم الحديث: ٢٨٠١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال النووي في المجموع ٦/٣١٧: إسناده صحيح.

(٢) ينظر: المجموع ٦/٣١٨ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٥٩ .

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٢٥/٢٣١، والشرح الممتع ٦/٣٨٩ .

٤- عن زيد بن وهب^(١) قال: "بينما نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والسماء متغيمة ، فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا ، فأخرجت لنا عساس^(٢) من لبن من بيت حفصة فشرب عمر وشربنا ، فلم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشمس ، فجعل بعضنا يقول لبعض: نقضي يومنا هذا ، فسمع ذلك عمر فقال: والله لا نقضيه ، وما تجانفنا لإثم"^(٣).

٥- قالوا: إنه لم يقصد الأكل في الصوم فلم يلزمه القضاء ، كالناسي^(٤).

واعترض عليه:

بأن القياس على الناسي قياس مع الفارق كما سبق بيانه ، فمن أكل ظاناً بقاء الليل أو غروب الشمس فإنه يمكنه أن يتحرز من ذلك فأشبهه العامد ، أما من أكل ناسياً فلا يمكنه التحرز^(٥) .

وأجيب عنه:

بأنه وإن كان هذا الفرق موجوداً ، فإنه لا أثر له في إيجاب القضاء من عدمه ، والجهل ببقاء اليوم كنسيان نفس الصوم ، فلو أكل ناسياً لصومه لم يجب عليه القضاء ، والشريعة لم تفرق بين الجاهل والناسي ، فإن كلاً منهما قد فعل ما يعتقد جوازه ، وأخطأ في فعله ، وقد استويا في أكثر الأحكام ، وفي رفع الآثام ، فما الموجب للفرق بينهما في هذا الموضوع؟! وقد

(١) هو زيد بن وهب ، الإمام الحجة ، أبو سليمان الجهني الكوفي ، ارتحل إلى لقاء النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه فقبض صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق ، سمع من عمر وعلي وابن مسعود وكبار التابعين ، وقرأ القرآن على ابن مسعود ، حدث عنه جملة من التابعين ، توفي بعد وقعة الجمامم ، سنة ٨٣ هـ .

ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/١٩٦ ، وصفة الصفوة ٣/٣٠ .

(٢) عساس جمع كسهام مفردها عس بالضم ، وهو القدح الكبير . ينظر: المصباح المنير ٢/٤٠٩ (مادة العس)، والنهاية في غريب الأثر ٣/٢٣٦ .

(٣) أخرجه البيهقي ٤/٢١٧ ، كتاب: الصيام، باب: من أكل وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب ، رقم الحديث: (٧٨٠٦) ، وقال: وزيد ثقة إلا أن الخطأ غير مأمون ، وعبد الرزاق في المصنف ٤/١٧٨ ، كتاب: الصيام، باب: الإفطار في يوم غيم، رقم الحديث: (٧٣٩٥) .

(٤) ينظر: المغني ٣/٣٥ .

(٥) ينظر: المرجع السابق .

يقال إنه في هذا الموضوع الجاهل المخطيء أولى بالعدر من الناسي ، فإنه مأمور بتعجيل الفطر استحباباً ، فقد بادر إلى أداء ما أمر به واستحبه له الشارع ، فكيف يفسد صومه؟! وفساد صوم الناسي أولى منه ؛ لأن فعله غير مأذون له فيه ، وغايته أنه عفو ، فهو دون المخطيء الجاهل في العذر ، _والله أعلم_ (١) .

الترجيح:

بالنظر في القولين السابقين وأدلتهما يظهر _والله أعلم_ رجحان القول بعدم وجوب القضاء ؛ لقوة أدلته ، ومعلوم أن الأصل في العبادات التوقيف ، فلا نوجب ما لم يوجبه الشارع ، والقضاء لم ينقل عن النبي ﷺ ، وحكم النبي ﷺ وفعله يقضي على قول غيره ، ولا يقدم مذهب صحابي على حكم رسول الله ﷺ وفعله ، ومما يعضد هذا القول أن الأصل براءة الذمة ، وبالتالي عدم إيجاب القضاء ، _والله سبحانه أجل وأحكم_ .

(١) ينظر: حاشية ابن القيم ٦/٣٤٨ .

المطلب الثالث

دخول غبار الأتربة في حلق الصائم

صورة المسألة:

إذا دخل الغبار في حلق الصائم بغير قصده ، كأن يكون الصائم يمشي في أرض ترابية ، أو عاملاً يعمل في التراب ، أو ينظف ما فيه تراب إلى غير ذلك ، وترتب على ذلك دخول غبار التراب في حلقه ، فهل يفطر بذلك ، ويفسد صومه أم لا؟^(١)

حكم العلماء في المسألة:

اتفق العلماء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥) على أن غبار الأتربة إذا دخل إلى حلق الصائم لم يفسد صومه ، فلا يعد مفطراً ؛ لعدم إمكان التحرز ، ولأنه أمر غالب ، فلا قضاء عليه للمشقة^(٦).

(١) أما إذا تعدد الصائم إدخال التراب إلى حلقه ، فإنه يفطر ويفسد صومه في قول عامة أهل العلم ، لعموم قوله:

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ... ﴾ فكل ما ابتلعه الإنسان غذى أو لم يَغْدِ فإنه مفطر.

ينظر: بدائع الصنائع ٢/٩٠، والتلقين ١/١٧٣، ومغني المحتاج ١/٤٣٠، والمغني ٣/١٥.

(٢) ينظر: تحفة الملوك ١/١٤١، وتبيين الحقائق ١/٣٢٢، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ١/٣٦١.

(٣) ينظر: شرح مختصر خليل ٢/٢٥٨، ومواهب الجليل ٢/٤٤١، والتاج والإكليل ٢/٤٤١.

(٤) ينظر: مغني المحتاج ١/٤٢٩، وإعانة الطالبين ٢/٢٣١، والمجموع ٦/٣٣٨.

(٥) ينظر: الروض المربع ١/٤٢٣، والإنصاف ٣/٣٠٦، وشرح منتهى الإرادات ١/٤٨٢.

(٦) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ١/٤٣٨، والتاج والإكليل ٢/٤٤١، وإعانة الطالبين ٢/٢٣١،

والروض المربع ١/٤٢٣.

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن جزّي المالكي^(١) .

وفي معني المحتاج: " فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق أو غريلة الدقيق لم يفطر ، وإن أمكنه اجتناب ذلك بإطباق الفم أو غيره ؛ لما فيه من المشقة الشديدة ، ولو فتح فاه عمداً حتى دخل التراب جوفه لم يفطر أيضا ؛ لأنه معفو عن جنسه "^(٢) .

وبهذا يتبين أن دخول الغبار في حلق الصائم بغير قصد منه لا يُعد من المفطرات ، والله أعلم ..

(١) ينظر: القوانين الفقهية ٨٠/١ .

وابن جزّي هو: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جزّي الكلبي ، يكنى أبا القاسم ، من أهل غرناطة ، وذوي الأصالة والنباهة فيها ، ألف الكثير في فنون شتى ، ومن مؤلفاته: القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية ، وتقريب الوصول إلى علم الأصول ، والنور المبين في قواعد عقائد الدين ، وأصول القراء الستة ، توفي شهيدا سنة ٧٤١ هـ رحمه الله . ينظر: الديباج المذهب ٢٩٥/١ .

(٢) ٤٢٩/١ .

المطلب الرابع

صيام يوم الثلاثين من شعبان في الغبار والأتربة

صورة المسألة:

إذا لم يتمكن الناس من رؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان بسبب الغبار والأتربة^(١)، فما حكم صيام ذلك اليوم؟ وهل يجب صيامه احتياطاً لرمضان أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

القول الأول:

يكره صومه على أنه من رمضان ، ولا يكره تطوعاً ، وإليه ذهب الحنفية^(٢)، والمالكية على الراجح عندهم^(٣).

القول الثاني:

يحرم صوم ذلك اليوم ، إلا أن يوافق عادة له في تطوعه ، كمن اعتاد صوم يوم وإفطار يوم ، أو صوم الاثنين والخميس ، فصادف ذلك اليوم ، أو يصومه عن قضاء أو نذر أو كفارة ، وإليه ذهب الشافعية^(٤)، وهو قول عند المالكية^(٥)، ورواية عند الحنابلة^(٦).

القول الثالث:

(١) هذه الصورة من صور يوم الشك عند أصحاب المذاهب الأربعة عدا الحنابلة .

ينظر: المبسوط ٦٣/٣ ، ومواهب الجليل ٣٩٢/٢ ، والإقناع للشريبي ٢٣٩/١ ، والإنصاف ٣٤٩/٣ .

(٢) ينظر: المبسوط ٦٣/٣ ، والهداية شرح البداية ١٢٠/١ ، وتبيين الحقائق ٣١٧/١ .

(٣) ينظر: الفواكه الدواني ٣٠٦/١ ، ومواهب الجليل ٣٩٤/٢ ، والشرح الكبير ٥١٣/١ .

(٤) ينظر: المجموع ٤٢٧/٦ ، والإقناع للشريبي ٢٣٩/١ ، ومغني المحتاج ٤٣٣/١ .

(٥) ينظر: مواهب الجليل ٣٩٤/٢ .

(٦) ينظر: المغني ٦٣/٦ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٣٤٧/١ ، والمبدع ٥/٣ .

يجب صوم ذلك اليوم ، وإليه ذهب الحنابلة^(١) ، وهو مذهب جمع من الصحابة منهم: عمر بن الخطاب وابنه ، وعمرو بن العاص ، وأبو هريرة ، وأنس ، ومعاوية ، وعائشة وأسماء ابنتي أبي بكر - رضي الله عن الجميع - ، وقاله جمع من التابعين^(٢) .

القول الرابع:

أن الناس تبع للإمام ، فإن صام صاموا ، وإن أفطر أفطروا ، وهو رواية عند الحنابلة^(٣) ، وقول الحسن و ابن سيرين^(٤) .

أدلة القول الأول:

١- قوله ﷺ: " لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه"^(٥) .

٢- قوله ﷺ: " لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة"^(٦) .

وجه الدلالة منهما:

قالوا: إن النهي في الحديثين محمول على الكراهية لا التحريم ، وذلك للجمع بينهما وبين قوله ﷺ لرجل: " هل صمت من سرر^(٧) شعبان شيئا؟ " ، قال: لا ، قال: " فإذا

(١) ينظر: المغني ٦/٣ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٣٤٧/١ ، وشرح الزركشي ٤١١/١ .

(٢) ينظر: المغني ٦/٣ ، وكشاف القناع ٣٠١/٢ .

(٣) ينظر: المغني ٦/٣ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٣٤٧/١ .

(٤) ينظر: المغني ٦/٣ ، والمجموع ٤٢٧/٦ .

(٥) أخرجه البخاري ٦٧٦/٢ ، كتاب: الصوم ، باب: لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ، رقم الحديث: (١٨١٥) ، ومسلم ٧٦٢/٢ ، كتاب: الصيام ، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ، رقم الحديث: (١٠٨٢) ، واللفظ له .

(٦) أخرجه ابن حبان ٢٣٨/٨ ، كتاب: الصوم ، باب: رؤية الهلال ، رقم الحديث: (٣٤٥٨) ، وأخرجه أبو داود ٢٩٨/٢ ، كتاب: الصوم ، باب: إذا أغمي الشهر ، رقم الحديث: (٢٣٢٦) ، وأخرجه النسائي ٦٩/٢ ، كتاب: الصيام ، إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم.. رقم الحديث: (٢٤٣٦) ، وقال الألباني في الإرواء ٨/٤: "إسناده صحيح" .

(٧) المراد بالسرر: آخر الشهر سميت بذلك لاستمرار القمر فيها .

ينظر: فتح الباري ٢٣١/٤ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥٤/٨ .

أفطرت فصم يومين" (١) ، وقول عائشة _ رضي الله عنها _ : " لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان ، فإنه كان يصوم شعبان كله " (٢) ، وقوله ﷺ : " أفضل الصيام عند الله صوم داود عليه السلام كان يصوم يوماً ويفطر يوماً " (٣) ، وهو مطلق ، فيدخل فيه الكل (٤) .

ويمكن أن يعترض عليه بما يلي:

أولاً : أن الأصل في النهي التحريم ، إلا إذا وجدت قرينة تصرفه عنه ، ولم يوجد هنا ما يصرف التحريم إلى الكراهة ، فيبقى على الأصل .

ثانياً: أنه لا تعارض بين الأحاديث حتى يصار إلى الجمع ، فأحاديث النهي عن تقدم رمضان بصيام ، تحمل على صيامه بنية رمضان ، والأحاديث الأخرى تحمل على صيام التطوع المعتاد ، أو الصيام عن نذر أو كفارة ، فلا حرج في ذلك كما سبق في الحديث: " إلا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه " (٥) .

٣- أن صيام ذلك اليوم بنية رمضان فيه تشبه بأهل الكتاب ؛ فإنهم زادوا في مدة صومهم (٦) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن التشبه بأهل الكتاب محرم ، وليس مكروهاً ، فالصواب أن يقال: يحرم صيامه .

أدلة القول الثاني:

- (١) أخرجه البخاري ٧٠٠/٢ ، كتاب: الصوم ، باب: الصوم آخر الشهر ، رقم الحديث: (١٨٨٢) ، ومسلم ٨٢٠/٢ ، كتاب: الصيام ، باب: صوم سرر شعبان ، رقم الحديث: (١١٦١) .
- (٢) أخرجه البخاري ٦٩٥/٢ ، كتاب: الصوم ، باب: صوم شعبان ، رقم الحديث: (١٨٦٩) ، ومسلم ٨١١/٢ ، كتاب: الصيام ، باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان واستحباب أن لا يخلي شهراً عن صوم ، رقم الحديث: (١١٥٦) .
- (٣) أخرجه البخاري ٦٩٩/٢ ، كتاب: الصوم ، باب: صوم داود عليه السلام ، رقم الحديث: (١٨٧٩) ، ومسلم ٨١٧/٢ ، كتاب: الصيام ، باب: النهي عن صوم الدهر لمن ... ، رقم الحديث: (١١٥٩) .
- (٤) ينظر: تبين الحقائق ٣١٧/١ .
- (٥) وسيأتي في أدلة القول الثالث مزيد بيان وإيضاح لقوله ﷺ : "هل صمت من سرر شعبان شيئاً؟" .
- (٦) ينظر: الهداية شرح البداية ١١٩/١ .

١- قوله ﷺ: " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غبي عليكم ، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين " (١).

٢- قال ﷺ: " الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين " (٢).

٣- قال ﷺ: " إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن أغمي عليكم فعدوا ثلاثين " (٣).

وجه الدلالة من الأحاديث الثلاثة:

أن قوله: (فأكملوا عدة شعبان ثلاثين)، وقوله:(فأكملوا العدة ثلاثين)، وقوله:(فعدوا ثلاثين) صيغ أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، فإذا وجب إكمال شعبان ثلاثين يوماً ليلة استتار هلال رمضان ، حرم صوم ذلك اليوم .

٤- ما روي عن عمار ﷺ أنه قال: " من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ " (٤) .

٥- عن أبي هريرة ﷺ قال: قال ﷺ: " لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه " (٥).

وجه الدلالة:

أن قوله:(لا تقدموا) نهي ، والنهي يقتضي التحريم ، واستثني من التحريم موافقة ذلك اليوم لصوم معتاد ، فلا بأس بالصيام حينئذ.

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

(٤) أخرجه ابن حبان ٣٦٠/٨، كتاب: الصوم، باب الصوم المنهي عنه، رقم الحديث:(٣٥٩٥)، والنسائي ٨٥/٢، كتاب: الصيام، باب:صيام يوم الشك ، رقم الحديث:(٢٤٩٨)، والترمذي ٧٠/٣، كتاب: الصوم،باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك، رقم الحديث:(٦٨٦) ،وقال: حديث حسن صحيح ،والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، ومن بعدهم من التابعين، وقال الألباني في الإرواء(٩٦١): صحيح .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٦٨ .

٦- قوله ﷺ: "هلك المتنطعون"^(١).

وجه الدلالة:

أن صيام ذلك اليوم احتياطاً لرمضان من باب التنطع والغلو في العبادة ، وهو تكلف في غير موضعه ، واحتياط في غير محله ، ودعاؤه ﷺ على المتنطعين بالهلاك يدل على حرمة هذا الفعل .

٧- أن الأصل واليقين بقاء شعبان ، فلا ينتقل عنه بالشك ؛ لأن اليقين لا يزال بالشك^(٢).

٨- قالوا: له صومه عن القضاء والنذر والكفارة من غير كراهة لما يلي:

أ- مسارعة لبراءة الذمة ، وإن كان عليه قضاء يوم من رمضان فقد تعين عليه ؛ لأن وقت قضاؤه قد ضاق^(٣).

ب- أن صيام ذلك اليوم المحرم صومه في هذه الحالة له سبب ، فجاز ، كمنظيره من الصلاة في الأوقات المكروهة^(٤).

أدلة القول الثالث:

١- عن نافع^(٥) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال ﷺ: "إنما الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له"^(٦).
قال نافع: "كان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً بعث من ينظر له

(١) أخرجه مسلم ٤/٢٠٥٥، كتاب: العلم، باب: هلك المتنطعون، رقم الحديث: (٢٦٧٠).

(٢) ينظر: المغني ٦/٣.

(٣) ينظر: مغني المحتاج ١/٤٣٣.

(٤) ينظر: مغني المحتاج ١/٤٣٣، والإقناع للشريبي ١/٢٣٩.

(٥) وهو: نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني ، كثير الحديث ، روى عن مولاه عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة ، وروى عنه خلق من التابعين ، من الثقات النبلاء ، والأئمة الأجلاء ، قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، مات سنة ١١٦ ، وقيل غير ذلك . ينظر: طبقات الحفاظ ١/٤٧، والبداية والنهاية ٩/٣١٩.

(٦) سبق ترجمته ص ٢٥٥ .

الهلل ، فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ولم يجل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً ، وإن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائماً" (١) .

ومعنى (اقدروا له) أي ضيقوا له العدد ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ (٢) أي ضيق عليه ، والتضيق له أن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوماً ، وقد فسره ابن عمر بفعله ، وهو راويه وأعلم بمعناه ، فيجب الرجوع إلى تفسيره ، كما رجع إليه في تفسير التفرق في خيار المتابعين (٣) .

واعترض عليه بما يلي:

أولاً: إذا سلمنا لكم أن معنى (اقدروا له) ضيقوا له العدد ، فلماذا لا يجعل التضيق على رمضان ؛ لأنه لم يهل هلاله إلى الآن ، فليس له حق في الوجود ، فيبقى مضيقاً عليه (٤) .

ثانياً: عدم التسليم ، فإن المراد بقوله: (اقدروا له) ما فسرتة الأحاديث الصحيحة (٥) ، وهو إكمال شعبان ثلاثين يوماً إذا استتر هلال رمضان .

٢- وروي عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لرجل: هل صمت من سرر شعبان شيئاً؟ قال: لا ، وفي لفظ: " أصمت من سرر هذا الشهر شيئاً " قال: لا ، قال: فإذا أفطرت فصم يومين (٦) .

المراد بالسرر آخر الشهر سميت بذلك لاستمرار القمر فيها (٧)

(١) أخرجه أحمد بن حنبل ٥/٢ ، مسند عبد الله بن عمر ، برقم: (٤٤٨٨) ، وأبو داود ٢/٢٩٧ ، كتاب: الصوم ، باب: الشهر يكون تسعاً وعشرين ، رقم الحديث: (٢٣٢٠) ، والبيهقي ٤/٢٠٤ ، كتاب: الصيام ، باب: الصوم لرؤية الهلال أو استكمال العدد ثلاثين ، رقم الحديث: (٧٧١٢) ، وقال الألباني في صحيح أبي داود (٢٣٢٠): صحيح .

(٢) سورة الطلاق ، من الآية ٧ .

(٣) ينظر: المغني ٦/٣ ، والمبدع ٥/٣ .

(٤) ينظر: الشرح الممتع ٦/٣٠٤ .

(٥) سبق ذكرها في أدلة القول الثاني .

(٦) سبق تحريجه ص ٢٦٨ .

(٧) ينظر: فتح الباري ٤/٢٣١ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٨/٥٣ .

واعترض عليه:

بعدم دلالته على الوجوب ، لاحتمال أن هذا الرجل كان معتاد الصيام آخر الشهر ، أو كان قد نذره ، فتركه خوفاً من الدخول في النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين ، فبين له النبي ﷺ أن الصوم المعتاد لا يدخل في النهي ، وإنما النهي عن غير المعتاد ، والله أعلم^(١) .

٣- قول عائشة وعلي _ رضي الله عنهما _ : " لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان "^(٢)

ويمكن أن يعترض عليه بما يلي:

أولاً: أنه لا دلالة فيه على الوجوب ، وإنما يدل على الاستحباب ؛ لأنه لو كان على سبيل الوجوب لأمرنا الناس به ، ولم ينقل عنهم ذلك.

ثانياً: أن علي رضي الله عنه إنما قاله عند شهادة رجل على رؤية الهلال^(٣) ، فلا حجة فيه .

ثالثاً: لعل أحاديث النهي عن صيام ذلك اليوم لم تبلغهما ، فيعتذر لهما.

٤- قالوا: يجب صومه ؛ لأنه شك في أحد طرفي الشهر ولم يظهر فيه أنه من غير رمضان ، فوجب الصوم كالطرف الآخر^(٤) .

واعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق ، ففرق بين طرفي الشهر ، فصيام الثلاثين من رمضان عند استتار هلال شوال بناء على الأصل ، وهو بقاء شهر رمضان ، فيحتاط بصيامه لثبوت وجوبه ،

(١) ينظر: فتح الباري ٤/٢٣١، وشرح النووي على صحيح مسلم ٨/٥٤ .

(٢) قول عائشة أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤/٢١١، كتاب: الصيام، باب: من رخص من الصحابة في صوم يوم الشك، رقم الحديث: (٧٧٦٠). وقول علي أخرجه البيهقي كذلك ٤/٢١٢، كتاب: الصيام، باب: الشهادة على رؤية هلال رمضان، رقم الحديث: (٧٧٧٠) .

(٣) ينظر: سنن البيهقي الكبرى ٤/٢١٢ .

(٤) ينظر: المغني ٣/٦ .

بخلاف الثلاثين من شعبان ، فإن الأصل بقاء شعبان ، فلم يثبت وجوب صيامه^(١) .

٥- قالوا: إن الصوم يحتاط له ، فيجب بخر الواحد ، ولا يجوز الفطر إلا بشهادة اثنين ، ويحتاط له هنا بإيجاب صوم يوم الثلاثين من شعبان في الغبار والأتربة ، لاحتمال أن الهلال قد هلّ لكنه لم يُر^(٢) .

واعترض عليه بما يلي^(٣):

أولاً: أن الاحتياط يكون فيما كان الأصل وجوبه ، أما ما كان الأصل عدمه ، كيوم الثلاثين من شعبان ، فلا احتياط في إيجابه .

ثانياً: أن ما كان سبيله الاحتياط ، فقد ذكر الإمام أحمد وغيره أنه ليس بلازم ، وإنما هو على سبيل الورع والاستحباب .

واستدل أصحاب القول الرابع:

بقوله ﷺ: " الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون " ^(٤) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأنه لا تعارض بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم صوم يوم الثلاثين من شعبان في الغبار والأتربة . ومما ذكره بعض أهل العلم في معناه: أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد ، فمثلاً لو اجتهد قوم فلم يروا هلال شوال إلا بعد إتمام رمضان ثلاثين ، ثم ثبت عندهم بعد ذلك أن الشهر كان تسعاً وعشرين ، فلا وزر عليهم ، ومثله في الحج إذا أخطئوا يوم عرفة . وأخذ منه بعض العلماء: أن المنفرد برؤية الهلال إذا رده الحاكم لا يلزمه الصوم . بل قد قال بعض العلماء: إن فيه إشارة إلى أن يوم الثلاثين من شعبان لا يصام

(١) ينظر: الفروع ٥/٣ .

(٢) ينظر: المبدع ٥/٣ .

(٣) ينظر: الشرح الممتع ٦/٣٠٤ .

(٤) أخرجه الترمذي ٨٠/٣ ، كتاب: الصوم، باب: ما جاء الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون، رقم الحديث: (٦٩٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب .

احتياطاً إذا لم يُر الهلال ، والله أعلم^(١).

الترجيح:

بعد عرض الأقوال وأدلتها ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة ، يظهر _ والله أعلم _ رجحان القول الثاني ، وهو القول القائل بتحريم صيام يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون رؤية هلال رمضان غبار أو أتربة ونحوها إلا إذا وافق يوماً اعتاد الإنسان على صيامه ، كمن اعتاد على صيام الاثنين والخميس ، أو على صيام يوم وإفطار يوم ، ووافق يوم الثلاثين أحدها ، أو صامه لنذر أو قضاء أو كفارة فإنه يصوم ولا حرج ، أما ما عدا ذلك فيبقى على الأصل وهو التحريم ؛ وذلك لقوة أدلته وصراحتها في الدلالة عليه ، _ والله تعالى أعلم وأحكم _ ..

(١) ينظر: فيض القدير ٢١٢/٤ ، وعون المعبود ٣١٦/٦.

البحث الثاني أحكام التراب في باب المناسك

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تغطية رأس المحرم بالطين.

المطلب الثاني: رمي الجمار بكفٍ من تراب أو طين.

المطلب الأول

تغطية رأس المحرم بالطين

أجمع العلماء على أن المحرم ممنوع من تغطية رأسه^(١) ، والأصل في ذلك:

١- قوله ﷺ في الرجل الذي مات بعرفة ، وهو محرم : " اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً "^(٢) .

وجه الدلالة:

قوله : (لا تحمروا رأسه) أي: لا تغطوه ، وفي تعليقه لمنع تخمير رأسه بأنه يبعث يوم القيامة ملبياً ، دليل على أن المحرم ممنوع من ذلك^(٣) .

٢- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما _ أن رجلاً قال: يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب؟ قال رسول الله ﷺ : " لا يلبس القمص ، ولا العمائم ، ولا السراويلات ، ولا البرانس^(٤) ، ولا الخفاف "^(٥) .

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ نهى عن لبس العمائم والبرانس ، والنهي يقتضي التحريم ، وقد نهى ﷺ بالعمائم والبرانس على كل ساتر للرأس مخيطةً كان أو غيره حتى العصاية ، وقال العلماء: إن في ذكرهما معاً دلالة على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر^(٦) .

(١) ينظر: الإجماع ١/٥٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥ .

(٣) ينظر: المغني ٣/١٥٢ .

(٤) جمع برنس بضم النون ، وهو كل ثوب رأسه منه ملتزق به دراعة كان أو جبة أو غير ذلك.

ينظر: لسان العرب ٦/٢٦٦ (مادة برنس)، والنهية في غريب الأثر ١/١٢٢ .

(٥) أخرجه البخاري ٢/٥٥٩ ، كتاب: الحج ، باب: ما لا يلبس المحرم من الثياب ، رقم الحديث: (١٤٦٨) .

(٦) ينظر: عمدة القاري ٩/١٦١ ، وشرح الزرقاني ٢/٣٠٦ .

صورة المسألة:

إذا غطى المحرم رأسه بالطين فما حكم فعله؟ وهل يعتبر مرتكباً محظوراً من محظورات الإحرام أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

لا يجوز للمحرم أن يغطي رأسه أو بعضه بالطين ، وإن فعل فعله الفدية^(١) ، وإليه ذهب الجمهور من الحنفية^(٢) ، والمالكية^(٣) ، والحنابلة^(٤) .

القول الثاني:

التفصيل ، فإن كان الطين ثخيناً ساتراً فلا يجوز ، وعليه الفدية ، وإن كان رقيقاً لا يستر فلا بأس به ، وإليه ذهب الشافعية^(٥) .

أدلة القول الأول:

استدلوا بالحديثين السابقين ، وقالوا: إن تغطية رأس المحرم منهي عنه ، ووضع الطين على الرأس فيه نوع تغطية ، فهو داخل في عموم النهي^(٦) .

(١) والفدية الواجبة بتغطية الرأس هي فدية الأذى ، وهي إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، أو صيام ثلاثة أيام متتابعة ، أو متفرقة ، أو ذبح شاة ، فتذبح وتوزع على الفقراء، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ

مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] .

ينظر: الشرح الممتع ٢٠٥/٧ .

(٢) ينظر: الهداية شرح البداية ١٦٠/١ ، وحاشية ابن عابدين ٥٤٦/٢ .

(٣) ينظر: الذخيرة ٣٠٧/٣ ، والتاج والإكليل ١٤٢/٣ ، ومواهب الجليل ١٤٢/٣ .

(٤) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٤٠٦/١ ، والفروع ٢٦٨/٣ ، والإيناف ٤٦١/٣ .

(٥) ينظر: المجموع ٢٢٨/٧ ، وروضة الطالبين ١٢٥/٣ ، ومغني المحتاج ٥١٨/١ .

(٦) ينظر: المغني ١٥٣/٣ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٤٠٦/١ .

أدلة القول الثاني:

استدلوا بالحديثين السابقين ، وقالوا: إذا كان الطين ثخيناً فإنه يستر ويغطي الرأس ، فيدخل في عموم نهي النبي ﷺ عن تغطية رأس المحرم ، بخلاف الطين الرقيق الذي لا يستر^(١).

الترجيح:

الذي يترجح _والله تعالى أعلم_ أن تغطية رأس المحرم بالطين لا تجوز إذا قصد وضعه على رأسه ؛ لعموم النهي في قوله ﷺ: " لا تخمروا رأسه " .

أما إذا لم يقصد وضعه ، كأن يقع على رأسه ، أو يلامس شيئاً متسخاً بالطين فينتقل إلى رأسه فلا بأس ؛ لأنه ﷺ يقول: " إنما الأعمال بالنيات "^(٢) _والله تعالى أعلم_ ..

(١) ينظر: المجموع ٢٢٨/٧، ونهاية المحتاج ٣٣٠/٣.

(٢) سبق تخرجه ص ١٢٣ .

المطلب الثاني

رمي الجمار بكف من تراب أو طين

صورة المسألة:

إذا أراد الحاج أن يرمي الجمار ، فهل يجوز أن يكون المرمي تراباً أو طيناً ، أو يشترط كونه حصى؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الأرض ، كالتراب والطين والكبريت والجص والحجر ، وإليه ذهب الحنفية^(١) .

القول الثاني:

لا يجوز الرمي بالتراب أو الطين ، بل يشترط أن يكون المرمي به حصى ، وإليه ذهب الجمهور من المالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) .

واستدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- الأحاديث الواردة في الأمر بالرمي ، والتي جاءت مطلقة عن صفة مقيدة ؛ كقوله

ﷺ : " ارم ولا حرج " ^(٥) .

(١) ينظر: المبسوط ٦٦/٤ ، والهداية شرح البداية ١٤٧/١ ، وتبيين الحقائق ٣١/٢ .

(٢) ينظر: جامع الأمهات ١٩٩/١ ، والتاج والإكليل ١٣٣/٣ ، والفواكه الدواني ٣٦٣/١ .

(٣) ينظر: الأم ٢١٣/٢ ، ومختصر المزني ٦٨/١ ، والمجموع ١٣٣/٨ .

(٤) ينظر: المغني ٢١٧/٣ ، وكشاف القناع ٥٠١/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ٥٨٤/١ .

(٥) أخرجه البخاري ٦١٨/٢ ، كتاب: الحج ، باب: الفتيا على الدابة عند الجمرة ، رقم الحديث: (١٦٤٩) ، ومسلم

٩٤٨/٢ ، كتاب: الحج ، باب: من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي ، رقم الحديث: (١٣٠٦) .

٢- أن المقصود هو فعل الرمي ، وذلك يحصل بالطين وغيره ، فبأي شيء حصل فعل الرمي أجزأه ، بمنزلة أحجار الاستنجاء ، فكما يحصل الاستنجاء بالحجر يحصل الاستنجاء بالطين وغيره^(١).

واعترض عليه بما يلي:

أولاً: أنه لو جاز الرمي بالطين لكون المقصود هو فعل الرمي من غير نظر إلى ما رُمي به لجاز بالذهب والفضة ، وبما ليس من أجزاء الأرض ، كاللؤلؤ والمرجان ، والكل ممنوع عنكم^(٢).

وأجيب عنه:

بأن الرمي بالذهب والفضة يسمى (نثاراً) لا رمياً ، فلم يجز ؛ لانتفاء مسمى الرمي^(٣).

ورُدّ بما يلي:

أ- على فرض التسليم بأن تسمية الرمي بالذهب والفضة دون غيرها (نثاراً) يخرجهما مما يجوز الرمي به ، فإن ذلك لا يخرج غيرهما كاللؤلؤ والمرجان .

ب- لا نسلم انتفاء مسمى (الرمي) ، فإنه يصدق على الرمي بالذهب والفضة وإن كان يسمى نثاراً ، فغاية ما في الأمر أنه رمي خُص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ، ولا تأثير لذلك في سقوط اسم الرمي عنه ولا صورته^(٤).

ثانياً: بأن النبي ﷺ رمى بالحصى ، وأمر بالرمي بمثل حصي الخذف ، فلا يتناول الرمي غيره بأنواعه ، ولا يجوز تخصيصه بغير دليل ، ولا إلحاق غيره به ؛ لأنه موضع لا يدخل القياس فيه^(٥).

(١) ينظر: المبسوط ٦٦/٤، والهداية شرح البداية ١٤٧/١ .

(٢) ينظر: شرح فتح القدير ٤٨٩/٢ .

(٣) ينظر: المبسوط ٦٦/٤، والهداية شرح البداية ١٤٧/١ .

(٤) ينظر: شرح فتح القدير ٤٨٩/٢ .

(٥) ينظر: المغني ٢١٧/٣ .

واستدل أصحاب القول الثاني:

بما ثبت من فعل النبي ﷺ ، فقد قال جابر رضي الله عنه واصفاً رمي رسول الله ﷺ لجمرة العقبة : " فرماها بسبع حصيات - يكبر مع كل حصاة منها - مثل حصي الخذف ^(١) " ، وكان يقول ﷺ : " لتأخذوا مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه " ^(٢) .

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ رمى بالحصي لا بغيره ، وقال: " لتأخذوا مناسككم " ، فالواجب امتثال أمره ، والافتداء بفعله .

واعترض عليه:

بأن ثبوت فعله ﷺ وهو الرمي بالحجر لا يستلزم تعيينه ، كرميه من أسفل الجمرة لا من أعلاها وبغيره ، ولو استلزمه تعيين الحجر ^(٤) .

ويمكن أن يجاب عنه:

بأن النبي ﷺ فعله ، وأمر به كذلك ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: " القط لي حصي " فلقطت له سبع حصيات هن حصي الخذف ، فجعل يفضهن في كفه ، ويقول: " أمثال هؤلاء فارموا " ^(٥) .

الترجيح:

الراجح - والله تعالى أعلم - القول الثاني ، وهو أنه لا يجوز الرمي إلا بكل ما يسمى

(١) الخذف بفتح الخاء وسكون الذال أي: نحو حبة الباقلا .

ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢٧/٩ ، وتحفة الأحوذى ٣/٥٣٦ .

(٢) أخرجه مسلم ٨٨٦/٢ ، كتاب: الحج ، باب: حجة النبي ﷺ ، رقم الحديث: (١٢١٨) .

(٣) أخرجه مسلم ٩٤٣/٢ ، كتاب: الحج ، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً وبيان قوله ﷺ: " لتأخذوا مناسككم " ، رقم الحديث: (١٢٩٧) .

(٤) ينظر: شرح فتح القدير ٤٨٩/٢ .

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه ١٠٠٨/٢ ، كتاب: المناسك ، باب: قدر حصي الرمي ، رقم الحديث: (٣٠٢٩) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٠٣/٣ ، كتاب: الحج ، في قدر حصي الجمار ، رقم الحديث: (١٣٤٦١) ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢٤٧٣) .

حصى ، فلا يجوز بالتراب أو الطين ؛ اتباعاً لفعله ﷺ ، ثم إن المسألة تعبدية ، ويحصل الامتثال فيها بعين المنصوص لا غيره .

يقول الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله - : " ولا يجزئ الرمي بغير الحصى حتى ولو كان ثمينا... ؛ لأن المسألة تعبدية ، فلو رميت بجوهر ، أو بألماس ، أو بحديد ، أو بخرشب ، أو طين ، أو إسمنت فلا يجزئ ، لكن لو كان في كسر الإسمنت حصى لأجزأ الرمي بها " (١) .

ولعل من المناسب هنا إيراد ما ذكره شارح فتح القدير (٢) بعد أن ذكر مذهب الحنفية واستدل له ، حيث قال : " على أن أكثر المحققين على أنها أمور تعبدية لا يشتغل بالمعنى فيها ، والحاصل أنه إما أن يلاحظ مجرد الرمي ، أو مع الاستهانة ، أو خصوص ما وقع منه ﷺ ، والأول يستلزم الجواز بالجواهر ، والثاني بالبعرة والخشبة التي لا قيمة لها ، والثالث بالحجر خصوصاً ، فليكن هذا أولى ؛ لكونه أسلم ، وهو الأصل في أعمال هذه المواطن إلا ما قام دليل على عدم تعينه " _والله أعلم_ ..

(١) الشرح الممتع / ٣٢٢ .

(٢) ٤٨٩/٢ .

الباب الثاني

أحكام التراب في غير العبادات

وتحتة ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أحكام التراب في البيع والإجارة والغصب .

الفصل الثاني: أحكام التراب في الضمان والملكية .

الفصل الثالث: أحكام التراب في مسائل متفرقة .

الفصل الأول

أحكام التراب في البيع والإجارة والغصب

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أحكام التراب في البيع .
- المبحث الثاني: أحكام التراب في الإجارة .
- المبحث الثالث: أحكام التراب في الغصب .

المبحث الأول

أحكام التراب في البيع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسه.

المطلب الثاني: بيع تراب المعدن والصاغة بشيء من جنسه.

المطلب الأول

بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسه

صورة المسألة:

الصّاعَة: جمع صائغ ، وهو الذي حرفته الصّياغة ، وهي جعل الذهب حلياً^(١).

وتراب الصّاعَة هو: التراب الذي يوجد في محلاتهم وحوانيتهم . حيث إن الصاغة كانوا يصوغون الذهب داخلها ، فتتطاير برادة الذهب أو الفضة على التراب الذي في الأرض ، فيجمع ويبيع^(٢).

والمعدن: منبت الجواهر من الحديد والفضة والذهب ونحوها^(٣)، أو الموضع الذي يستخرج منه الجواهر^(٤)

وعند الفقهاء: اسم لما يكون في الأرض خلقة^(٥).

وتراب المعدن هو: التراب المتساقط من المعدن نفسه دون أن يختلط بغيره .

والفرق بين تراب الصّاعَة وتراب المعدن ، هو أنّ تراب الصّاعَة هو المتساقط من المعدن مختلطاً بتراب أو رمل ونحوهما ، أمّا تراب المعدن فهو ما يتساقط من جواهر المعدن نفسه دون أن يختلط بجواهر آخر^(٦).

فما حكم بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسهما؟

(١) ينظر: لسان العرب ٤٤٢/٨ (مادة صوغ) ، والمصباح المنير ٣٥٢/١ (مادة صاغ).

(٢) ينظر: البحر الرائق ٣٢٩/٥ ، والتاج والإكليل ٢٨٠/٤ .

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٨/٢ (مادة عدن).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الأثر ١٩٢/٣ .

(٥) ينظر: تبيين الحقائق ٢٨٧/١ .

(٦) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١٤٨/١١ .

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

يجوز بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسه ، وإليه ذهب الحنفية^(١) ، والمالكية في تراب المعدن دون الصاغة^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، واشترط الحنفية والحنابلة القبض في مجلس العقد ، وقال الحنفية: لا يجوز بيع تراب الصاغة بغير جنسه إن لم يعلم بوجود الذهب أو الفضة فيه ، فإن علم جاز ، وإن باعه بعد ذلك بالعروض جاز أيضاً^(٤).

القول الثاني:

لا يجوز بيع تراب المعدن والصاغة مطلقاً قبل تصفيته وتمييز الذهب والفضة منه سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه ، وإليه ذهب الشافعية^(٥) ، والمالكية في تراب الصاغة^(٦).

أدلة القول الأول:

١- أن بيع الربوي بغير جنسه لا تشترط فيه المماثلة في المقدار ، لذلك يجوز بيع هذه الأتربة بغير الجنس الموجود فيها^(٧).

واعترض عليه:

بأن ما في هذه الأتربة من الذهب أو الفضة مجهول المقدار ، فقد يكون كثيراً وقد يكون قليلاً أو معدوماً ، وهذا معنى الميسر لأن كل واحد من المتعاقدين إما غانم وإما غارم^(٨).

٢- قياس تراب المعدن على ما مأكوله في جوفه كالرمان ونحوه ، بجامع استتار المقصود

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١٩٥/٥ ، وشرح فتح القدير ١٤٩/٧ .

(٢) ينظر: المدونة الكبرى ١٩/٩ ، والتلقين ٣٨٠/٢ ، والمعونة ٥٥/٢ .

(٣) ينظر: كشاف القناع ٢٧٢/٣ ، وشرح منتهى الإرادات ٦٩/٢ .

ونقل عن أحمد كراهة بيع تراب المعادن. ينظر: المغني ٥٧/٤ ، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير ٤٨٦/١ .

(٤) ينظر: المبسوط ٤٤/١٤ ، وبدائع الصنائع ١٩٥/٥ ، والبحر الرائق ٣٣٠/٥ .

(٥) ينظر: الأم ٤٢/٢ ، وحلية العلماء ٩٧/٣ ، والمجموع ٢٩١/٩ .

(٦) ينظر: المراجع في هامش ٢ .

(٧) ينظر: المبسوط ٤٥/١٤ ، وشرح فتح القدير ١٤٩/٧ ، وشرح منتهى الإرادات ٧٠/٢ .

(٨) ينظر: اتخاذ الذهب والفضة والاتجار بهما (رسالة ماجستير) ص ٣٠٩ .

في الكل بأصل خلقتة ، فجاز البيع ، و تراب الصاغة يحمل عليه^(١) .

واعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق ، فالرمان مأكوله موجود في كل حبة بعينها ، ويستدل بظاهرها على ما في باطنها ، بخلاف الكومة من هذه الأتربة فقد يوجد بها شيء من المعدن وقد لا يوجد ، وإذا وجد فإنه يختلف كثرة وقلة .

واستدل المالكية بجوازه في تراب المعدن دون الصاغة بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(٢)

وجه الدلالة :

أن بيع تراب المعدن بخلاف جنسه لا مانع منه ؛ لأنه يمكن معرفة المعدن بالتقدير والحرز ، فهو من البيع الحلال^(٣) .

٢- أن تراب معدن الذهب والفضة مرئي مشاهد ، معروف بالحرز ، والغرر فيه أخف من بيع تراب الصاغة ، لذا جاز بيعه^(٤) .

ويمكن أن يعترض عليه وعلى وجه الدلالة من الآية:

بعدم التسليم بإمكانية معرفته بالتقدير والحرز ، بل هو مجهول المقدار يتعذر معرفة قدره .

أدلة القول الثاني:

١- أن المقصود بالبيع وهو الذهب أو الفضة مستور بما لا مصلحة له فيه عادة ، فلم يصح بيعه فيه ، كبيع اللحم في الجلد بعد الذبح وقبل السلخ^(٥) .

(١) ينظر: كشاف القناع ٢٧٢/٣، وشرح منتهى الإرادات ٧٠/٢ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٧٥ .

(٣) ينظر: المعونة ٥٥ / ٢ .

(٤) ينظر: المدونة الكبرى ١٥٧/٩ ، وحاشية الدسوقي ١٦/٣ ، والمعونة ٥٥/٢ .

(٥) ينظر: المجموع ٢٩١/٩ .

٢- أن هذه الأتربة فيها فضة أو ذهب مختلط بغيره غير متميز منه ، لا يعرف مقدارها البائع ولا المشتري ، وذلك غرر ، والنبي ﷺ نهى عن بيع الغرر^(١).

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من أدلة القولين يظهر -والله تعالى أعلم- رجحان القول الثاني القائل بعدم جواز بيع تراب المعدن أو الصاغة بغير جنسه قبل تصفيته وتمييز الذهب والفضة منه ؛ وذلك لما فيه من الجهالة المفضية إلى النزاع والشقاق ؛ ولما فيه من الغرر المنهي عنه شرعاً ؛ ولأنه يمكن التخلص من ذلك بتصفية التراب واستخلاص الذهب أو الفضة وبيعها وزناً بوزن.

(١) ينظر: الأم ٣/٣٣.

المطلب الثاني

بيع تراب المعدن والصاغة بشيء من جنسه

سبق بيان حكم بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسهما ، وهنا بيان حكم بيع تراب معدن الذهب أو الفضة بجنسهما أو بتراب من جنسهما ، وحكم بيع تراب الصاغة المشتمل على الذهب أو الفضة بجنسه؟

اتفق الفقهاء _ رحمهم الله _ من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) على عدم جواز بيع تراب المعدن والصاغة بشيء من جنسهما .

واستدلوا بما يلي:

١- أن تراب المعدن والصاغة من الأموال الربوية ، والمال الربوي إذا بيع بجنسه على وجه لا تعلم المماثلة بينهما ، لم يصح^(٥) ؛ لقوله ﷺ: "الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل، والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو ربا"^(٦).

٢- أن قدر الذهب أو الفضة في هذه الأثرية مجهول ، والشك في التماثل كتحقق التفاضل^(٧).

٣- أن البيع يقع على ما في التراب من الفضة أو الذهب ، ولا يعلم تساويهما في

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١٩٥/٥، والمبسوط ٤٥/١٤، وشرح فتح القدير ١٤٩/٧.

(٢) ينظر: المدونة الكبرى ١٥٦/٩، والتلقين ٣٨٠/٢، والمعونة ٥٥/٢ .

(٣) ينظر: الأم ٣٣/٣ ، وحلية العلماء ٩٧/٣، والمجموع ٢٩١/٩ .

(٤) ينظر: المغني ٥٧/٤، وكشاف القناع ٢٧٢/٣، وشرح منتهى الإرادات ٧٠/٢ .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١٩٥/٥، وشرح فتح القدير ١٤٩/٧، والمغني ٥٧/٤، وشرح منتهى الإرادات ٧٠/٢ .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ١٢١٢/٣، كتاب: المساقاة، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، رقم الحديث:

(١٥٨٨).

(٧) ينظر: جواهر الإكليل ٧/٢ .

الوزن فكان بيع مجازفة^(١) ، فلا يصح ، كبيع الصبرة بالصبرة^(٢) .^(٣)

٤- أن الجهل بالتساوي من الغرر ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر^(٤) .^(٥)

٥- أن الربا في هذه الصورة محتمل ، والأخذ بالاحتياط في باب الربا واجب ، قال عمر رضي الله عنه : " تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا "^(٦) ، وقال رضي الله عنه : " ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا فإن لم يأكله أصابه من غباره "^(٧) ، وقال ابن مسعود رضي الله عنه : " ما اجتمع حلال

وحرام إلا غلب الحرام على الحلال "^(٨) .^(٩)

(١) الجزاف والجزافة والمجازفة: الحدس في البيع والشراء بلا وزن ولا كيل . ينظر: لسان العرب ٢٧/٩ (مادة جزف)، والقاموس المحيط ١٠٢٩/١ (مادة الجزاف).

(٢) الصبرة: الكومة من الطعام ، يقال: اشترت الشيء صبرة أي بلا وزن ولا كيل. لسان العرب ٤٤١/٤ (مادة صبر).

وعن جابر رضي الله عنه قال: " نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر " . أخرجه مسلم ١١٦٢/٣ ، كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر ، (١٥٣٠).

(٣) ينظر: المبسوط ٤٥/١٤ ، وبدائع الصنائع ١٩٥/٥ .

(٤) عن أبي هريرة قال: " نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر " . أخرجه مسلم في صحيحه ١١٥٣/٣

كتاب: البيوع، باب: بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر ، رقم الحديث: (١٥١٣).

والغرر: الخطر، وغرّه فلان خدعه وأطمعه بالباطل، وغرّر بنفسه عرضها للهلكة.

ينظر: تهذيب اللغة ١٩/٨ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٦٠/٥ (مادة غرّ)، والمصباح المنير ٤٤٥/٢ (مادة الغرة)، والقاموس المحيط ٥٧٧/١ (مادة غر).

وبيع الغرر في الاصطلاح عُرف بتعريفات منها: أنه ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطن مجهول . ينظر: حاشية السندي ٢٦٢/٧ .

(٥) ينظر: المبسوط ٤٤/١٤ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٥٢/٨ ، برقم: (١٤٦٨٣) .

(٧) أخرجه أبو داود في سننه ٢٤٣/٣ ، كتاب: البيوع، باب: في اجتناب الشبهات، رقم الحديث: (٣٣٣١)، وابن ماجه

في سننه ٧٦٥/٢ ، كتاب: التجارات، باب: التغليظ في الربا، رقم الحديث: (٢٢٧٨)، والنسائي في السنن الكبرى

٤/٤ كتاب: البيوع، باب: اجتناب الشبهات في الكسب، رقم الحديث: (٦٠٤٢)، وضعفه الألباني في ضعيف

الجامع (٤٨٦٤) .

(٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٩٩/٧ ، برقم: (١٢٧٧٢) .

(٩) ينظر: المبسوط ٤٤/١٤ ، والبحر الرائق ٣٢٩/٥ .

المبحث الثاني أحكام التراب في الإجارة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إجارة أرض سبخة التربة للزراعة فيها.

المطلب الثاني: تطيين ما سقط من البناء في الدار المؤجرة.

المطلب الثالث: مسؤولية إخراج ما في الدار المؤجرة من تراب ونحوه.

المطلب الأول

إجارة أرض سبخة التربة للزراعة فيها

صورة المسألة:

إذا كانت الأرض سبخة ، وهي الأرض المالحة التي لا تُثبت^(١)، فما حكم إجارتها لغرض زراعتها لا لغرض غيره كالبناء ، ووضع البهائم ، وغير ذلك من الأعمال المباحة؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب الفقهاء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤) ، والحنابلة^(٥) إلى أن الإجارة لا تصح ، والأجرة لا تُستحق إذا لم يمكن استيفاء المنفعة من العين المؤجرة ، فلا يجوز إجارة بهيمة زمنة^(٦) للحمل ، ولا أحرس^(٧) لتعليم منطوق ، ولا يجوز إجارة أرض سبخة التربة للزراعة فيها ؛ لأن الإجارة عقد على منفعة ، ومن شروطها القدرة على تسليم هذه المنفعة^(٨) ، ولا يمكن هنا تسليم المنفعة وهي الزراعة من العين المؤجرة وهي الأرض . أما لو استؤجرت الأرض السبخة لغير الزراعة فيجوز إذا أمكن فيها ما استؤجرت له ، والله تعالى

(١) ينظر: لسان العرب ٢٤/٣ (مادة سبخ)، وكشاف القناع ٥٦١/٣ .

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢٧٥/٦، والبحر الرائق ١٢/٨ .

(٣) ينظر: الذخيرة ٤١١/٥ ، ومنح الجليل ٤٩٤/٧، وشرح مختصر خليل ٥٠، ٢١/٧ .

(٤) ينظر: المهذب ٣٩٥/١، ومغني المحتاج ٣٣٦/٢ .

(٥) ينظر: كشاف القناع ٥٦١/٣، وشرح منتهى الإرادات ٢٥٣/٢ .

(٦) زمن الرجل زمانة: ضعف بغير سن ، أو مطاولة علة ، وهو عدم بعض أعضائه أو تعطيل قواه .

ينظر: الأفعال ٨٨/٢ (مادة زمن)، وجمهرة اللغة ٨٢٨/٢ (مادة زمن)، والمصباح المنير ٢٥٦/١ (مادة الزمان).

(٧) خرس خرساً فهو أحرس ، والخرس ذهاب الكلام خلقة أو عتياً .

ينظر: تهذيب اللغة ٧٦/٧ ، والمصباح المنير ١٦٦/١ (مادة خرس).

(٨) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٤٣٢/١ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٥٣٧/٣ ، والروض

المربع ٣٠٧/٢ .

أعلم .

وقد أمكن في ظل التقدم العلمي ، والحاجة إلى زيادة الرقعة الزراعية في بعض البلدان استصلاح الأراضي الملحية ، وذلك بتحويلها من أرض غير صالحة للزراعة وغير منتجة إلى أخرى صالحة للزراعة ومنتجة^(١) ، فإذا كان من أراد استئجار الأرض للزراعة فيها على علم بحالها_وأنها سبخة التربة_، وما تحتاج إليه حتى يتمكن من زراعتها ، ورضي بذلك ، فالذي يظهر أن الإجارة تصح ؛ وذلك لانتفاء المحذور_وهو عدم القدرة على تسليم المنفعة_ عن طريق استصلاحها وجعلها صالحة للزراعة ،_والله تعالى أجل وأعلم_ ..

(١) هناك أراضٍ يمكن استصلاحها وأخرى لا يمكن ، وذلك بحسب نوع الأرض ، وللاستصلاح طرق مختلفة ، وخطوات متعددة ، وكل ذلك معلوم عند المهتمين وأهل الاختصاص . ينظر: علم الأتربة ص ١١ ، وأساسيات علم التربة ص ٣٩٩ ، وموقع بداية للمعرفة الزراعية على الرابط:

المطلب الثاني

تطين ما سقط من البناء في الدار المؤجرة

صورة المسألة:

إذا احتاجت الدار المؤجرة إلى تطين ، وهو جعل الطين على سقفها أو سطحها لمنع نزول المطر ونحوه منه^(١)، فهل يلزم المؤجر أم المستأجر؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥) إلى أن التطين يجب على المؤجر ، وأن اشتراطه على المستأجر لا يصح .

وقال المالكية يجوز اشتراط التطين على المستأجر بشرط أن يكون ذلك من أجرة وجبت على المستأجر إما في مقابلة سكنى مضت ، أو باشتراط تعجيل الأجرة ، أو يجري العرف بتعجيلها ، وبشرط أن يحدد ، كأن يكون مرة أو مرتين في السنة^(٦) .

وعللوا قوهم بوجوب التطين على المؤجر: بأن به يتمكن المستأجر من النفع المعقود عليه^(٧) .

وعللوا عدم صحة اشتراطه على المستأجر: بأن المشروط على المستأجر وهو التطين

(١) ينظر: الشرح الكبير ٤/٤٧، ومنح الجليل ٨/٣٢ .

(٢) ينظر: المبسوط ١٦/٣٤، وتحفة الفقهاء ٢/٣٥٠، والبحر الرائق ٧/٣١٢، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام ٥١٧/١ .

(٣) ينظر: المدونة الكبرى ١١/٥٢١، ومنح الجليل ٨/٣٣ .

(٤) ينظر: فتح المعين ٣/١١٤، وإعانة الطالبين ٣/١١٥، نهاية الزين ١/٢٥٩ .

(٥) ينظر: دليل الطالب ١/١٤٣، ومطالب أولي النهى ٣/٦٥٣، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٦٢ .

(٦) ينظر: المدونة الكبرى ١١/٥٠٩، والشرح الكبير ٤/٤٧، ومنح الجليل ٨/٣٢ .

(٧) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ١/٥١٧، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٦٢ .

يصير أجرة ، وهو غير منضبط ، فيؤدي إلى جهالة الأجرة ، فلا يجوز ، وهو من الغرر المنهي عنه^(١) .

وإن احتاجت الدار في مدة الإجارة إلى تطيين _ كأن يقطر سقف البيت من المطر لترك التطيين _ ، وامتنع المؤجر عن إصلاحها ، لم يجبر ، لكن يثبت الخيار للمستأجر^(٢) ؛ وذلك لأن المالك لا يجبر على إصلاح ملكه ، ولما فيه من إلزام عين لم يتناولها العقد^(٣) ، وثبت الخيار للمستأجر ؛ لتضرره بترك التطيين ، ولأنه في معنى العيب^(٤) ، _ والله أعلم ..

-
- (١) ينظر: بدائع الصنائع ٤/١٩٤ ، والشرح الكبير ٤/٤٧ ، ومنح الجليل ٨/٣٤ ، وشرح منتهى الإيرادات ٢/٢٦٢ .
 (٢) ينظر: تحفة الفقهاء ٢/٣٥١ ، والمدونة الكبرى ١١/٥٢١ ، وفتح المعين ٣/١١٥ ، وكشاف القناع ٤/٢١ .
 وقال الشافعية: لو قطر سقف البيت من المطر لترك التطيين فللمستأجر الخيار ، فإن انقطع المطر ولم يحدث بسببه نقص ، سقط خياره. ينظر: نهاية المحتاج ٥/٢٩٨ ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٢/٤١٨ .
 (٣) ينظر: تحفة الفقهاء ٢/٣٥١ ، وحاشية ابن عابدين ٦/٨٠ ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٢/٤١٨ .
 (٤) ينظر: تحفة الفقهاء ٢/٣٥١ ، وكشاف القناع ٤/٢١ .

المطلب الثالث

مسؤولية إخراج ما في الدار المؤجرة من تراب ونحوه

صورة المسألة:

إذا وجد في الدار المؤجرة تراب ونحوه من قمامة أو مزبلة ، ونحو ذلك مما يحتاج إلى إخراج وإزالة من الدار ، وكان ذلك عند ابتداء العقد أو انتهائه أو في أثناءه ، فهل مسؤولية إخراجها تقع على المؤجر أم المستأجر؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، إلى أن مسؤولية إخراج ما في الدار المؤجرة من تراب ونحوه على المستأجر سواء كان في أثناء العقد أو انتهائه ؛ لحصول ذلك بفعله ؛ ولأنه هو الذي شغل ملك الغير به ، فكان عليه تفرغ^(٥) بخلاف ما وجد عند ابتداء العقد فإنه على المؤجر^(٦).

وزاد المالكية فقالوا: إن كناسة الدار من تراب وغيره بعد العقد على المستأجر ما لم يشترطه على المؤجر ، أو يكون ثمَّ عرف فيحمله عليه^(٧).

وقال الشافعية: التراب الحاصل بهبوب الريح لا يلزم المؤجر ولا المستأجر نقله^(٨)؛ لأنه لم

(١) ينظر: المبسوط ١٤١/١٥، وتحفة الفقهاء ٣٥١/٢، وحاشية ابن عابدين ٧٩/٦.

(٢) ينظر: الذخيرة ٤٩٤/٥، ٤٩٣، ومنح الجليل ٣١/٨.

(٣) ينظر: نهاية الزين ٢٥٩/١، وإعانة الطالبين ١١٥/٣، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٤١٩/٢ .

(٤) ينظر: دليل الطالب ١٤٣/١، وكشاف القناع ٢١/٤، وشرح منتهى الإرادات ٢٦٣/٢.

(٥) ينظر: المبسوط ١٤١/١٥، والذخيرة ٤٩٤/٥، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٤١٩/٢، وشرح منتهى الإرادات ٢٦٣/٢.

(٦) ينظر: الذخيرة ٤٩٣/٥، ونهاية الزين ٢٥٩/١، وشرح منتهى الإرادات ٢٦٣/٢.

(٧) ينظر: المدونة الكبرى ٥٠٨/١١، والذخيرة ٤٩٤/٥، ومنح الجليل ٣١/٨.

(٨) ينظر: نهاية الزين ٢٥٩/١، ونهاية المحتاج ٢٩٩/٥.

يُحصل بفعل واحد منهما^(١).

والله تعالى أجلّ وأعلم ..

(١) ينظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب ٤١٩/٢

البحث الثالث أحكام التراب في الغصب

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: كشط تراب الدار المغصوبة.

المطلب الثاني: غصب التربة للزرع فيها.

المطلب الثالث: غصب التربة للغرس فيها.

المطلب الرابع: غصب التراب وخلطه بغيره.

تمهيد

تعريف الغصب:

الغصب لغة: مصدر من الفعل غصب ، ومعناه: أخذ الشيء ظلماً وقهراً^(١).

وشرعاً: استيلاء الإنسان على حق غيره بغير حق^(٢).

حكم الغصب:

محرم بالإجماع^(٣) ؛ لأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ

إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٤).

٢- قوله ﷺ في خطبته يوم النحر: " إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم

هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا"^(٥).

غصب الأراضي:

ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة^(٦) إلى أن من اغتصب أرضاً ، فإنه

يعدّ غاصباً ، وخالف في ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف _ رحمهما الله _ ، فقالا: لا غصب في

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٦٢/٨ ، والمحكم والمحيط الأعظم ٤٢٥/٥ (مادة غصب) .

(٢) ينظر: المطلع على أبواب المقنع ٢٧٤/١ .

(٣) ينظر: المبسوط ٤٩ / ١١ ، والتاج والإكليل ٢٧٣/٥ ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٣٣٦/٢ ، والكافي في

فقه ابن حنبل ٣٨٩ / ٢ .

(٤) سورة النساء ، من الآية ٢٩ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٨٨٩/٢ ، كتاب: الحج ، باب: حجة النبي ﷺ ، رقم الحديث: (١٢١٨) .

(٦) ينظر: القوانين الفقهية ٢١٧/١ ، والشرح الكبير ٤٤٣/٣ ، والمغني ١٤٠/٥ .

العقار^(١)، وإنما الغصب فيما ينقل ويحول ؛ لأن حقيقة الغصب تتحقق فيه دون غيره ، فالغاصب يتصرف في المغصوب بإثبات يده وإزالة يد المالك ، ولا يكون ذلك إلا بالنقل ، والعقار لا يمكن نقله ، وأقصى ما يكون فيه إخراج المالك منه ، وذلك تصرف في المالك لا في العقار، فلا يوجب الضمان^(٢) .

وأجيب عن ذلك:

بأن الغصب يتحقق بوصفين: بإثبات اليد العادية ، وإزالة اليد المحققة ، وذلك ممكن في العقار ؛ لأن إثبات اليدين المتدافعتين على شيء واحد لا يمكن ؛ لتعذر اجتماعهما فيه ، فإذا ثبتت اليد العادية للغاصب انتفت اليد المحققة للمالك ضرورة^(٣) .

واستدل الجمهور بأدلة منها:

١- عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: " من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه^(٤) يوم القيامة من سبع أرضين"^(٥) .

٢- عن عائشة _ رضي الله عنها _ أن رسول الله ﷺ قال: "من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين"^(٦) ، وفي رواية: "من غصب شبراً من أرض طوقه من سبع

(١)العقار: بالفتح هو كل ملك ثابت له أصل كالأرض والدار والضياع والبستان ، والجمع: عقارات.

ينظر: تهذيب اللغة ١٤٦/١ (مادة عقار)، والمعجم الوسيط ٦١٥/٢ (مادة العقار).

(٢)ينظر: الهداية شرح البداية ١٢/٤ ، والبحر الرائق ١٢٦/٨ .

(٣)ينظر: البحر الرائق ١٢٦/٨ .

(٤)من معاني التطويق التي ذكرها العلماء:

١- أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لا أنه طوق حقيقة.

٢- أن يجعل له كالطوق في عنقه.

٣- أنه يطوق إثم ذلك ويلزمه كلزوم الطوق بعنقه .

٤- أنه يعاقب بالحسب إلى سبع أرضين ، فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه .

ينظر: فتح الباري ١٠٤/٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٤٩، ٤٨/١١ .

(٥)أخرجه البخاري في صحيحه ١١٦٨/٣ ، كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في سبع أرضين...، رقم الحديث: (٣٠٢٦) ، واللفظ له، وأخرجه مسلم في صحيحه ١٢٣١/٣ ، كتاب: المساقاة، باب: تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ، رقم الحديث: (١٦١٠).

(٦)أخرجه البخاري في صحيحه ٨٦٦/٢ ، كتاب: المظالم، باب: إثم من ظلم شيئاً من الأرض، رقم الحديث: (٢٣٢١)

أرضين" (١).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ سمي ما أخذ من الأرض غصباً ، فدل على أن الغصب يقع في العقارات كما يقع في المنقولات ، وقد قال النووي: "فيه إمكان غصب الأرض" (٢).

٣- أنه لا فرق بين العقار والمنقول ، فإنه يمكن الاستيلاء على العقار على وجه يحول بينه وبين مالكة _ وهذه حقيقة الغصب _ ، مثل أن يسكن الدار ويمنع مالكة من دخولها ، أو من تأجيرها ، فأشبهه ما لو أخذ دابة (٣).

(١) ذكرها ابن حجر في تلخيص الحبير ٥٣/٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٤٩/١١ .

(٣) ينظر: المغني ١٤١/٥ .

المطلب الأول

كشط^(١) تراب الدار المغصوبة

صورة المسألة:

المراد بكشط التراب: رفعه وإزالته عن ظاهر وجه الأرض ، وهو بخلاف الحفر الذي هو أخذ التراب من مكان واحد بحيث يصير مكانه حفرة^(٢).

فإذا غصب إنسان داراً أو أرضاً وكشط ترابها ، فما الذي يترتب عليه؟

مذاهب العلماء في المسألة:

أولاً: الحنفية:

من غصب داراً وكشط ترابها فالظاهر من مذهبهم أن عليه ردّه كما كان^(٣)، وإن نقصت الأرض بفعل الغاصب فعليه ضمان النقصان لصاحب الأرض ، فتقوم الدار قبل كشط ترابها وبعده ، ويضمن الغاصب فضل ما بينهما لصاحب الأرض^(٤).

ثانياً: المالكية:

إذا كشط الغاصب تراب الدار التي غصبها ، فالظاهر من مذهبهم أن عليه ردّ التراب

(١)الكشط: الرفع والإزالة والقلع والكشف ، وهو رفعك شيئاً عن شيء قد غطاه وغشيه من فوقه ، ومنه كشط الناقة أي تنحية الجلد عنها ، والقشط لغة فيه . ينظر: تهذيب اللغة ١٠/٧ (مادة كشط)، والنهية في غريب الأثر ٤/١٧٦.

(٢)ينظر: مغني المحتاج ٢/٢٨٩.

(٣) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتبهم نصاً في مسألة كشط تراب الدار المغصوبة ، إلا أن أبا حنيفة وأبا يوسف — رحمهما الله — وإن لم يقولوا بأن العقار مضمون القيمة بالغصب ، فإنهما يقولان بأنه مضمون الرد بالاتفاق ، والدار عقار فيلزم ردها كما كانت ، أما عند محمد — رحمه الله — فهو مضمون القيمة أيضاً. ينظر: بدائع الصنائع ٧/٢١٤.

(٤)ينظر: الفتاوى الهندية ٥/١٢٥، ومجمع الضمانات ١/٣١٠.

وتسوية الأرض وردها لما كانت عليه قبل الغصب^(١).

وإن نقصت قيمة الدار بسبب كشطه للتراب فصاحبها مخير بين أن يأخذ قيمة الدار يوم الغصب ويتركها للغاصب ، وبين أن يأخذها ويأخذ قيمة النقص من الغاصب^(٢).

ثالثاً: الشافعية:

إذا غصب أرضاً ونقل تراها بكشطه عن وجهها أجبره المالك على رده إن كان باقياً، وإن عظمت المؤونة ، أو رد مثله إن كان تالفاً ، وليس له رد المثل إلا بإذن المالك ؛ لأنه في الذمة فلا بد فيه من قبض المالك له حتى يبرأ منه ، وللمالك إجباره على إعادة الأرض كما كانت قبل النقل من انبساط وارتفاع أو انخفاض ؛ لإمكانه. فإن تعذر ذلك لزمه أرش نقص الأرض^(٣) وهو ما بين قيمتها بتراها وقيمتها بعد نقله عنها^(٤).

وللغاصب الرد وإن لم يطالبه المالك إن كان له غرض صحيح ، كأن ضيق ملكه أو شارعاً ، وإن لم يكن له في الرد غرض ، كأن نقله من أحد طرفيها إلى الآخر فلا يردده بغير إذن المالك في الأصح ؛ لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه^(٥).

رابعاً: الحنابلة:

إذا كشط الغاصب تراب الأرض المغصوبة وطالبه المالك برده وفرشه كما كان لزمه ذلك.

وللغاصب رده وفرشه وإن أبا المالك إن كان له غرض صحيح ، كأن يكون الغاصب

(١) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتبهم نصاً في هذه المسألة ، لكنهم يقولون بأن من غصب أرضاً وبني فيها فصاحبها

يخير بين أن يأخذ البناء بعد دفع قيمته منقوضاً للغاصب ، وبين أن يأمر الغاصب بهدمه وإزالته وتسوية الأرض كما كانت قبل الغصب، وليس في كشط تراب الدار المغصوبة ما يأخذ المالك فكان له أن يأمر الغاصب بإعادة داره كما كانت. ينظر: المدونة الكبرى ٣٦٨/١٤ ، والشرح الكبير ٤٥٤/٣ .

(٢) ينظر: القوانين الفقهية ٢١٧/١ .

(٣) ينظر: مغني المحتاج ٢٨٩/٢ ، ونهاية المحتاج ١٧٧/٥ ، والسراج الوهاج ٧١/١ .

(٤) ينظر: الأم ٢٥٠/٣ .

(٥) ينظر: المراجع في هامش ٣ ، وحاشية البجيرمي ١٢٥/٣ .

نقله إلى ملك نفسه وأراد أن ينتفع بالمكان ، أو نقله إلى طريق يحتاج إلى تفرغ ، ونحو ذلك .
 وإن لم يكن له غرض صحيح فلا بدّ من إذن المالك ؛ لأن فيه تصرفاً في ملك الغير
 بغير إذنه لغير حاجة^(١) .

وإن تلف أو نقص من الأرض شيء بكشط ترابها فعلى الغاصب ضمانه ؛ لأن هذا
 إتلاف والعقار يضمن بالإتلاف من غير اختلاف^(٢) .

مما سبق يظهر _والله تعالى أجل وأعدل_ أن من كشط تراب الدار المغصوبة فإن عليه
 رد التراب ، وتسوية الأرض كما كانت قبل الغصب ، أو رد مثله بإذن صاحب الدار ، وإن
 نقصت قيمة الدار بسبب فعله فعليه الضمان ، فيدفع لصاحب الدار ما بين قيمتها قبل
 الكشط وبعده ؛ لأنه متعدي ، والمتعدي ضامن _والله أعلم_ ..

(١) ينظر: المبدع ١٥٩/٥ ، وكشاف القناع ٨٩/٤ .

(٢) ينظر: المغني ١٤١/٥ .

المطلب الثاني

غصب التربة للزرع فيها

صورة المسألة:

المراد بالزرع هنا: الزرع المؤقت الذي لا تطول مدته ، ويمكن أن يصبر عليه الشهر والشهران كالحبوب .

فإذا غصب إنسان أرضاً وزرع في تربتها شيئاً من الزروع المؤقتة ، فقد سبق بيان حكم الغصب ، وأنه محرم بالإجماع ، لكن ما الذي يترتب على فعله؟ ولمن يكون الزرع هل هو للزارع أم لصاحب التربة؟

تحرير محل النزاع:

أولاً: إذا رُذت الأرض إلى مالكتها بعد حصد الزرع فهو للغاصب بلا خلاف^(١) ؛ لأنه نماء ماله ، وعليه أجرة مثل الأرض إلى وقت التسليم ؛ لأنه استوفى نفعها فوجب عليه عوضه كما لو استوفاه بالإجارة ، وعليه ضمان النقص إن نقصت كسائر الغصوب^(٢).

ثانياً: إذا قدر المالك على أرضه وتربته والزرع قائم فيها قبل حصاده ، فهل يترك الزرع في تربته أم يؤمر الغاصب بقلعه؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

أن للمالك أن يأمر الغاصب بقلع الزرع ، وإلى هذا ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية على اختلاف التفاصيل فيما بينهم.

(١) ينظر: المغني ١٤٧/٥ ، والمبدع ١٥٥/٥ .

(٢) ينظر: البحر الرائق ١٢٧/٨ ، والشرح الكبير ٤٦٢/٣ ، وكشاف القناع ٨٠/٤ .

فقال الحنفية: صاحب الأرض بالخيار إن شاء أمر الغاصب بقلع زرعه ، وإن شاء دفع قيمته للغاصب فيكون له ، وطريق معرفة ذلك: أن تقوم الأرض قبل الزرع وبعده ، فيضمن فضل ما بينهما^(١) .

وقال المالكية: لصاحب الأرض أن يأمر الغاصب بقلع زرعه وتسوية الأرض ، وله أن يأخذ الزرع بقيمته مقلوعاً ، وذلك بعد إسقاط كلفه لو قلع^(٢) .

وقال الشافعية: لصاحب الأرض أن يكلف الغاصب قلع زرعه ، فيلزم الغاصب القلع ، وأجرة الأرض ، وأرش ما نقص إن حصل بها^(٣) .

القول الثاني:

أن المالك لا يملك إجبار الغاصب على قلع الزرع ، وإنما يخير المالك بين أن يترك الزرع إلى الحصاد ويأخذ من الغاصب أجر الأرض ، وأرش نقصها إن حصل بها نقص ، وبين أن يدفع إلى الغاصب نفقة^(٤) الزرع ويكون له ، وإلى هذا ذهب الحنابلة^(٥) .

أدلة القول الأول:

١- ما روى سعيد بن زيد^(٦) عن النبي ﷺ قال: " من أحيا أرضاً ميتة فهي له ،

(١) ينظر: البناية شرح الهداية ٢٦١، والبحر الرائق ١٢٧/٨ .

(٢) ينظر: التلقين ٤٤٠/٢، والشرح الكبير ٤٦١/٣ .

(٣) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي ٥٢/٧، والعزير شرح الوجيز ٤٥٥/٥ وما بعدها .

(٤) هذه إحدى الروايتين عن أحمد فيما يرد على الغاصب ، وهي أنه يرد على الغاصب ما أنفق من البذرة ومؤنة الزرع في الحرث والسقي وغيره ، والرواية الثانية أنه يرد عليه القيمة وليس النفقة . ورد النفقة هو ظاهر حديث رسول الله ﷺ: "فليس له من الزرع شيء وله نفقته" ، وقيمة الشيء لا تسمى نفقة له ، والله أعلم .

ينظر: المغني ١٤٨/٥ ، والمبدع ١٥٧/٥ .

(٥) ينظر: المغني ١٤٧/٥ ، والمبدع ١٥٦/٥ ، وكشاف القناع ٨٠/٤ .

(٦) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزي العدوي ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأمه فاطمة بنت بعجة الخزاعية ، وهو ابن عم عمر بن الخطاب ﷺ وزوج أخته ، وكان من المهاجرين الأولين ، وكان إسلامه قديماً ، يكنى بأبي الأعور ، شهد أحداً وما بعدها ، توفي بالعقيق وحُمل إلى المدينة سنة ٥٥٠ هـ ، وقيل ٥٥١ هـ ، وعمره ٧٣ .

ينظر: الاستيعاب ٦١٤/٢ ، والإصابة ١٠٣/٣ .

وليس لعرق ظالم حق" (١).

واعترض عليه:

بأن هذا الحديث ورد في الغرس ، والحديث الذي استدل به أصحاب القول الثاني ورد في الزرع ، فيجمع بين الحديثين ، ويعمل بكل واحد منهما في موضعه ، وذلك أولى من إبطال أحدهما (٢).

٢- أنه شغل ملك غيره بغير إذنه فلزمه القلع كالغراس (٣).

واعترض عليه:

بأنه قياس مع الفارق ، ففرق بين الغرس كالنخل ، وبين الزرع كالقمح ، فالغرس مدته تطول ، ولا يعلم متى ينقلع من الأرض ، فانتظاره يؤدي إلى ترك رد الأصل بالكلية ، بخلاف الزرع فمدته لا تطول ، وضرره يسير ، ويزول بدفع أجرة الأرض (٤).

أدلة القول الثاني:

١- ما روى رافع بن خديج (٥) رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " من زرع في أرض قوم بغير

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٧٤٣/٢، كتاب: الأفضية، باب: القضاء في عمارة الموات ، برقم: (١٤٢٤)، وأبو داود في سننه ١٧٨/٣، كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في إحياء الموات ، رقم الحديث: (٣٠٧٣)، والترمذي في السنن ٦٦٢/٣، كتاب: الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات ، رقم الحديث: (١٣٧٨)، وقال: هذا حديث حسن غريب ، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ٤٠٥/٣، كتاب: إحياء الموات، باب: الحث على إحياء الموات، رقم الحديث: (٥٧٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ٩٩/٦، كتاب: الغصب، باب: ليس لعرق ظالم حق ، رقم الحديث: (١١٣١٨) ، وصححه ابن حزم في المحلى ١٣٦/٨، والألباني في صحيح الجامع (٥٩٧٦).

(٢) ينظر: المغني ١٤٧/٥، وكشاف القناع ٨٠/٤.

(٣) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي ٥٢/٧ .

(٤) ينظر: المغني ١٤٧/٥، والمبدع ١٥٦/٥.

(٥) هو رافع بن خديج بن رافع بن عدي بن يزيد الخزرجي الأنصاري المدني ، صاحب النبي ﷺ ، أمه حليلة بنت مسعود من بني بياضة، روى أحاديث عدة ، استصغر يوم بدر وشهد أحداً والمشاهد بعدها، وأصابه سهم يوم أحد فانتزعه فبقي النصل في لحمه إلى أن مات سنة ٧٤ هـ ، وعمره ٨٦.

ينظر: الإصابة ٤٣٦/٢، وسير أعلام النبلاء ١٨١/٣.

إذْهُمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ" (١).

وجه الدلالة:

أن قوله ﷺ: " فليس له من الزرع شيء وله نفقته " يدل على أن الغاصب لا يجبر على قلع الزرع (٢).

٢- ما روي أن رسول الله ﷺ أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظهير ، فقال: " ما أحسن زرع ظهير " ، قالوا: ليس لظهير ، قال: " أليس أرض ظهير؟ " قالوا: بلى ، ولكنه زرع فلان ، قال: " فخذوا زرعكم ، وردوا عليه النفقة " ، قال رافع: فأخذنا زرعنا ورددنا إليه النفقة (٣).

٣- أنه أمكن رد المغصوب إلى مالكه من غير إتلاف مال الغاصب على قرب من الزمان فلم يجز إتلافه ، كما لو غصب سفينة فحمل فيها متاعه فأدخلها لجة البحر ، فإنه لا يجبر على رد المغصوب في اللجة ، وينتظر حتى ترسي صيانة للمال عن التلف ، فكذا هنا (٤).

٤- لأنه زرع حصل في ملك غيره فلم يجبر على قلعه على وجه يضر به ، كما لو كانت الأرض مستعارة (٥).

(١) أخرجه أبو داود في السنن ٣/٢٦١، كتاب: البيوع، باب: في زرع الأرض بغير إذن صاحبها، رقم الحديث: (٣٤٠٣)، سنن الترمذي ٣/٦٤٨، كتاب: الأحكام، باب: ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذْهُمْ، رقم الحديث: (١٣٦٦)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه سننه ٢/٨٢٤، كتاب: الرهون، باب: من زرع في أرض قوم بغير إذْهُمْ، رقم الحديث: (٢٤٦٦)، وقال الألباني في تخريج مشكاة المصابيح: إسناده غريب، لكن له شواهد يرتقي بها إلى درجة الصحة.

(٢) ينظر: المغني ٥/١٤٧.

(٣) أخرجه أبو داود ٣/٢٦٠، كتاب: البيوع، باب: في التشديد في ذلك، رقم الحديث: (٣٣٩٩)، والنسائي في السنن الكبرى ٣/٩٥، كتاب: المزارعة، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع...، رقم الحديث: (٤٦١٦)، وقال الألباني في الإرواء ٥/٣٥٢: إسناده صحيح.

(٤) ينظر: المغني ٥/١٤٧، وكشاف القناع ٤/٨٠، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٩٩.

(٥) ينظر: المغني ٥/١٤٧، والمبدع ٥/١٥٦.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه _ والله تعالى أعلم _ القول الثاني ، وهو أن المالك يخيّر بين أن يترك الزرع إلى الحصاد ويأخذ من الغاصب أجرة الأرض وأرش النقص ، وبين أن يدفع للغاصب نفقة الزرع ويكون له ، والأصل أن الغاصب لا حق له لقوله ﷺ: " وليس لعرق ظالم حق"^(١)، لكن هذا القول دلت عليه السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وفيه إعمال للحديثين كليهما ، وليس فيه ظلم لصاحب الأرض ؛ لأنه أخذ أجرة المثل ، ولا لصاحب البذر والزرع ، فلم يتلف أو يفسد ماله .

وهذا الحكم عند النزاع والاختلاف ، أما لو اتفق الغاصب والمغصوب منه على أمر لا يجرمه الشرع فلا بأس بذلك ؛ لأن الحق لهما لا يعدوهما _ والله تعالى أعلم _ .

(١) سبق تخرجه ص ٣٠٩ .

المطلب الثالث

غصب التربة للغرس فيها

صورة المسألة:

المراد بالغرس: الزرع الذي تطول مدته ويمكن نقله كالنخل وأشجار الفواكه.

فإذا غصب إنسان أرضاً وغرس في تربتها ، فما الذي يترتب على فعله؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب جمهور العلماء من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) إلى أن من غصب أرضاً وغرس فيها فإنه يلزمه قلعه إن أمره صاحب الأرض ، وتسوية الأرض وردّها إلى ما كانت عليه ، وضمان نقصها إن نقصت .

وزاد الحنفية: إن كانت الأرض تنقص بقلع الغرس فللمالك أن يضمن للغاصب قيمة الغرس مقلوعاً ، ويكون له ؛ لأن في ذلك دفع للضرر عنهما^(٥).

وقال المالكية: صاحب الأرض يخير بين أن يأمر الغاصب بقلع غرسه ، وبين أن يأخذه بقيمته مقلوعاً^(٦).

وقال الشافعية^(٧)، والحنابلة: على الغاصب أن يدفع أجرة الأرض لمالكها إلى وقت

(١) ينظر: البحر الرائق ١٢٧/٨، والفتاوى الهندية ١٢٥/٥.

(٢) ينظر: المدونة الكبرى ٣٦٨/١٤، والشرح الكبير ٤٥٤/٣.

(٣) ينظر: الأم ٢٤٩/٣، والعزیز شرح الوجيز ٤٥٥/٥ وما بعدها .

(٤) ينظر: المغني ١٤١/٥، وشرح الزركشي ١٥٨/٢.

(٥) ينظر: الهداية شرح البداية ١٧/٤، و البحر الرائق ١٢٧/٨.

(٦) ينظر: المدونة الكبرى ٣٦٨/١٤، والشرح الكبير ٤٥٤/٣.

(٧) ينظر: المراجع في هامش ٣ .

تسليمها ؛ لتلف منافعها تحت يده العادية^(١) ، وليس لصاحب الأرض أن يملك مال الغاصب بدون إذنه ، فلو بذل صاحب الأرض قيمة الغرس للغاصب ، وأبى الغاصب إلا القلع فله ذلك ؛ لأنه ملكه فملك نقله ، ولا يجبر على أخذ القيمة ؛ لأنها معاوضة فلم يجبر عليها^(٢).

واستدلوا على قولهم بلزوم القلع بما يلي:

١- ما روى سعيد بن زيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق "^(٣).

٢- لأنه شغل ملك غيره بملك لا حرمة له في نفسه ، فلزمه تفريره^(٤).

٣- يجب عليه رد الأرض إلى ما كانت عليه وضمن النقص ؛ لأن ذلك حصل بفعله في ملك غيره فلزمته إزالته^(٥).

مما سبق يتبين أن من غصب أرضاً وغرس في تربتها فإنه يلزمه قلع غرسه إن أمره صاحب الأرض بذلك ، وهذا الحكم لا خلاف فيه بين الفقهاء^(٦).

وإذا اتفق الغاصب والمغصوب منه على إبقاء الغرس ، واصطلحا على ذلك فلا بأس ؛ لأن الحق لهما لا يعدوهما ، ولصاحب الحق أن يتنازل عن حقه كله أو بعضه.

(١) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٢/٢٩٩.

(٢) ينظر: المغني ٥/١٤١.

(٣) سبق تخرجه ص ٣٠٩.

(٤) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٢/٣٩٨.

(٥) ينظر: المغني ٥/١٤١، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٩٩.

(٦) ينظر: البناية ١٠/٢٦٠، والمغني ٥/١٤١.

المطلب الرابع

غصب التراب وخلطه بغيره

صورة المسألة:

غصب شخص تراباً وخلطه بغيره سواء أخلطه بجنسه _ كأن يخلطه بتراب مثله_، أم بغير جنسه _ كأن يخلطه بحجارة ونحو ذلك_.

والمقصود بالخلط هنا : الخلط الذي لا يغير التراب ، ولا يخرج عنه اسمه ، فخلطه بما يحوله إلى لبن أو طين ليس المراد هنا.

تحرير محل النزاع^(١):

أولاً: اتفق الفقهاء من الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وهو الظاهر من مذهب المالكية^(٥) أن الغاصب إذا غصب تراباً وخلطه بغيره سواء أخلطه بجنسه أم بغير جنسه ، وأمکن التمييز لزمه رده ؛ لسهولته ولإمكان رد عين ما أخذه .
وزاد الحنابلة فقالوا: وإن كلف التمييز الغاصب شيئاً فالأجرة عليه ؛ لأنه بسبب تعديه

(١) كلام الفقهاء في سائر الكتب التي رجعت لها في هذه المسألة عن خلط المغصوب بغيره أيّاً كان المغصوب تراباً أو غيره ، ولم ينصوا على التراب .

(٢) ينظر: المبسوط ٥٢/٤ .

(٣) ينظر: المهذب ٣٧١/١ .

(٤) ينظر: كشف القناع ٧٩/٤ .

(٥) لم أجد فيما اطّلت عليه من كتب المالكية نصاً في هذه المسألة لكنهم قالوا بأن من سرق طيناً ولبّنه ، فليس عليه أن يرد اللّين ، وإنما عليه أن يرد مثل الطين؛ لفواته ، وهنا مادام أنه أمکن تمييز التراب المغصوب فعليه أن يرده ..
ينظر: الشرح الكبير ٤٤٦/٣ .

فكان أولى بغرمه من مالكة ؛ لكون الشارع لم ينظر إلى مصلحة المتعدي^(١).

ثانياً: واختلفوا فيما إذا خلطه بغيره ولم يمكن تمييزه عنه على أقوال:

القول الأول:

على الغاصب أن يرد للمغصوب منه مثله ، والمخلوط يصير مملوكاً للغاصب ؛ لأنه خلط المغصوب بماله خلطاً يتعذر على صاحبه الوصول إلى عينه ، فيكون مستهلكاً ضامناً لمثله ، وإليه ذهب أبو حنيفة^(٢)، وهو قول عند الشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، وهو الظاهر من مذهب المالكية^(٥) ، إلا أن الشافعية والحنابلة اشترطوا أن يرد مثله من نفس المخلوط ، إذا كان الغاصب قد خلط التراب بتراب مثله وليس أردأ منه ؛ لأنه قدر على رد بعض ماله إليه مع رد المثل في الباقي فلم ينقل إليه بدله في الجميع ، كما لو غصب صاعاً فتلف بعضه فإنه يرد عين ما بقي من الصاع ولم يتلف ، ويرد بدل التالف^(٦).

القول الثاني:

للمغصوب منه الخيار بين أن يُضمّن الغاصب ، أو يكون شريكاً له في المخلوط ، وهو قول أبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة^(٧).

القول الثالث:

أن من غصب تراباً وخلطه بغيره وتعذر تمييزه فحكمه كالتالف سواء أكان خلطه بمثله

(١) ينظر: كشاف القناع ٧٩/٤ .

(٢) ينظر: المبسوط ٥٢/١٤ .

(٣) ينظر: المهذب ٣٧١/١ .

(٤) ينظر: كشاف القناع ٩٤/٤ ، والمحرر في الفقه ٣٦١/١ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٠٨/٢ .

(٥) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب المالكية نصاً في هذه المسألة لكنهم قالوا بأن من سرق طيناً ولبّنه ، فليس عليه

أن يرد اللّبن ، وإنما عليه أن يرد مثل الطين؛ لفواته . ينظر: الشرح الكبير ٤٤٦/٣

وهنا مادام أنه لم يمكن تمييز التراب المغصوب فعليه أن يرده مثله ؛ لفواته .

(٦) ينظر: المراجع السابقة في هامش ٢ و ٣ .

(٧) ينظر: المبسوط ٥٢/١٤ .

أم بأجود أم بأردأ ؛ لتعذر رده ، وهو المذهب عند الشافعية^(١).

ومعنى أنه كالتالف : أي أن الغاصب يملكه ، وللمغصوب منه تغريم الغاصب ، وللغاصب أن يعطيه من غير المخلوط ؛ لأن الحق فيه انتقل إلى ذمته ، وله أيضاً أن يعطيه من المخلوط إن خلطه بمتله أو بأجود منه لا بأردأ ؛ لأنه دون حقه إلا برضاه ، فله أخذه ولا أورش له ، وكان مسامحاً ببعض حقه ، وإلا أخذ مثل ماله .

القول الرابع:

أن المالكان شريكان في المخلوط بقدر قيمتهما فيبيع الكل، ويدفع لكل واحد قدر حقه ، كاختلاطهما من غير غصب ؛ لأنه إذا فعل ذلك وصل كل منهما إلى حقه ، وهو قول عند الشافعية^(٢)، وإليه ذهب الحنابلة في حالة خلط الغاصب التراب المغصوب بتراب دونه في الجودة أو خير منه أو خلطه بغير جنسه^(٣)، وقالوا: إن نقص المغصوب عن قيمته منفرداً فعلى الغاصب نقصه ؛ لحصوله بفعله^(٤).

الترجيح:

لعل الراجح _ والله تعالى أعلم _ أن من غصب تراباً وخلطه بغيره فإن أمكن تمييزه وفصله من الخليط لزمه تمييزه ورده مهما عظمت المؤونة في التمييز أو الرد ، وإن تعذر فصله فعليه رد مثله سواء أكان من نفس الخليط _ إن كان مخلوطاً بمتله أو بأجود منه _ أم من

(١) ينظر: مغني المحتاج ٢/٢٩٣، والسراج الوهاج ١/٢٧٣، وروضة الطالبين ٥/٥٢. وجاء في حاشية البجيرمي ٣/١٣٠ تعليقاً على هذا القول: "واعلم أن السبكي اعترض القول بجعله تالفاً، واستشكله ، وقال: كيف يكون التعدي سبباً للملك؟!... وفتح هذا الباب فيه تسلط الظلمة على ملك الأموال بخلطها قهراً على أربابها... و صوب الزركشي قول الهلاك _ أي القول بأنه كالتالف _ قال : ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه ، وعدم نفوذه منه حتى يدفع البدل ، وقال قوله: (كتالف) أي من حيث تعلق بدله بذمته ، ويمتنع عليه التصرف فيه إلى رد بدله كما مر".

(٢) ينظر: المهذب ١/٣٧١، ومغني المحتاج ٢/٢٩٣، وروضة الطالبين ٥/٥٢.

(٣) ينظر: المحرر في الفقه ١/٣٦١، وكشاف القناع ٤/٩٤، ومطالب أولي النهى ٤/٣١.

(٤) ينظر: كشاف القناع ٤/٩٤، وشرح منتهى الإرادات ٢/٣٠٨.

غيره؛ لقوله ﷺ: "على اليد ما أخذت حتى تؤديه"^(١)، وهذا القول هو معنى مذهب الشافعية أنه كالتالف.

ولم أجد للأقوال السابقة أدلة صريحة تدل عليها، ومعلوم أن الأحكام الشرعية تفتقر إلى أدلة من الكتاب أو السنة الصحيحة.

وهذا الحكم عند النزاع والاختلاف، أما إذا اتفقا على أمر من الأمور وتراضيا عليه، فالحق لهما لا يعدوهما، كأن يرضى المغصوب منه بإسقاط بعض حقه، أو يرضى الغاصب بأن يعطي المغصوب منه أجود مما أخذ، والله أعلم..

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٢٩٦/٣، كتاب: الإجارة، باب: في تضمين العارية، رقم الحديث: (٣٥٦١)، والترمذي في سننه ٥٦٦/٣، كتاب: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة، رقم الحديث: (١٢٦٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ٤١١/٣، كتاب: العارية، باب: المنيحة، رقم الحديث: (٥٧٨٣)، وابن ماجه في سننه ٨٠٢/٢، كتاب: الصدقات، باب: العارية، رقم الحديث: (٢٤٠٠)، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (١٢٦٦)، وفي إرواء الغليل (١٥١٦).

الفصل الثاني

أحكام التراب في الضمان والملكية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أحكام التراب في الضمان

المبحث الثاني: انتقال التربة بسبب سيل أو فيضان أو ريح شديدة من أرضه إلى غيره.

المبحث الثالث: ملكية التراب .

المبحث الرابع: الإحياء بتسوير الأرض بالتراب.

المبحث الخامس: أثر ملقى الطين ومطرح التراب في حریم الدار والقنوات والأنهار.

المبحث الأول أحكام التراب في الضمان

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ضمان الأجير المشترك لنقل التراب أو غربلته.

المطلب الثاني: إذا ترك الطين أو رشه لتسكين الغبار فزلق به إنسان ونحوه.

المطلب الثالث: إذا رش تراب الأرض بالزيت ونحوه فحصل به الضرر.

المطلب الرابع: وضع التراب في طريق المارة أو في ساحة مشتركة بين الجيران.

المطلب الأول

ضمان الأجير المشترك لنقل التراب أو غربلته^(١)

صورة المسألة:

الأجير المشترك: هو من يرد عقده على عمل _ كخياطة ثوب ، أو بناء حائط ، أو حمل شيء إلى مكان معين ، أو على أي عمل _ في مدة لا يستحق المستأجر نفعه في جميعها بحيث يمكنه أن يتقبل أعمالاً لغير المستأجر ، ولذلك سمي مشتركاً^(٢).

فمن استأجر أجيراً مشتركاً لنقل تراب له أو غربلته ، فتلّف التراب أو هلك ، أو تلف غيره نتيجة هذا الفعل _ وهو نقل التراب أو غربلته _ فهل يضمن هذا الأجير أو لا؟

وفيما يلي بحث مسألة تضمين الأجير المشترك عموماً ؛ ومن خلالها يمكن التوصل إلى حكم مسألتنا هذه.

تحرير محل النزاع في المسألة:

أولاً: اتفق الفقهاء على تضمين الأجير المشترك إذا تعدى أو فرط^(٣).

ثانياً: اختلفوا في ضمانه إذا لم يحصل منه تعد أو تفريط على أقوال:

القول الأول:

أنه لا ضمان على الأجير المشترك سواء هلك بما يمكن التحرز عنه كالسرقة، أم بما لم يمكن التحرز عنه كالحريق الغالب ، إلا ما تلف أو هلك بفعله ، وإليه ذهب أبو حنيفة^(٤) ،

(١) غربل الشيء نخله وصبّاه. ينظر: لسان العرب ١١/٤٩١، ٦٥١ (مادة غربل ، نخل).

(٢) ينظر: المبسوط ١٥/١٠٣، وتبيين الحقائق ٥/١٣٣، ومغني المحتاج ٢/٣٥٢، والمغني ٥/٣٠٥، والمبدع ٥/١٠٩.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ٤/٢١٠، وتبيين الحقائق ٥/١٣٥، ١٣٤، والقوانين الفقهية ١/٢٢٠، ومغني المحتاج ٢/٣٥٢ ، والحاوي الكبير ٧/٤٢٦، والمغني ٥/٣١٠.

(٤) ينظر: البحر الرائق ٨/٣١، وتبيين الحقائق ٥/١٣٥.

والحنابلة على الصحيح من المذهب^(١).

القول الثاني:

أنه يضمن ما يمكن الاحتراز عنه كالغصب والسرقه ، بخلاف ما لا يمكن الاحتراز عنه^(٢) كالموت والحريق الغالب ، والضمان مقيّد بانفراد الأجير باليد ، فلو كان صاحب المتاع مع الأجير حين التلف فلا ضمان ، وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد من الحنفية^(٣) ، وهو رواية عند الحنابلة^(٤).

وأفتى المتأخرون من الحنفية بالصلح على نصف القيمة ، بمعنى أن الأجير المشترك إذا تلفت السلعة بغير فعله بسبب يمكن الاحتراز عنه ، ولم يكن منه تعدٍ أو تفريط فعليه نصف القيمة ، أي أن الأجير المشترك يدفع نصف القيمة ، ويحط عنه النصف الآخر^(٥).

القول الثالث:

أنه لا ضمان على الأجير إلا إذا تعدى أو فرط ، وإليه ذهب المالكية^(٦) ، والشافعية في أصح القولين^(٧) ، وهو قول عند الحنابلة^(٨).

واستثنى المالكية من الأجراء الصناع والأكرباء على حمل الطعام والشراب والإدام خاصة، جاء في التاج والإكليل^(٩): " القضاء أن الأكرباء والأجراء فيما أسلم إليهم كالأمناء عليه لا يضمنون إلا الصناع والأكرباء على حمل الطعام والشراب والإدام خاصة ؛ إذ لا غنى

(١) ينظر: الروض المربع ٣٢٧/٢، والإنصاف ٧٢/٦.

(٢) وضابط ما لا يمكن الاحتراز عنه: هو كل أمر لا يقدر الأجير على استدراكه لو علم به. ينظر: بدائع الصنائع ٢١٠/٤.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ٢١٠/٤، والبحر الرائق ٣١/٨.

(٤) ينظر: المبدع ١١٠، ١٠٩/٥، والإنصاف ٧٣/٦.

(٥) ينظر: الدر المختار ٦٦/٦، ومجمع الضمانات ص ١٠١.

(٦) ينظر: التاج والإكليل ٤٢٧/٥، والقوانين الفقهية ٢٢٠/١.

(٧) ينظر: مختصر المزني ١٢٧/١، والمهذب ٤٠٨/١، وجاء فيه: "قال الربيع: كان الشافعي رحمه الله يذهب إلى أنه لا ضمان على الأجير ، ولكنه لا يفتي به لفساد الناس".

(٨) ينظر: الإنصاف ٧٢/٦.

(٩) ٤٢٧/٥.

عنه فضمننا لصلاح العامة ، إلا أن تقوم بينة بهلاكه بغير سببهم ، أو يكون معهم أربابه لم يسلموه إليهم ، فلا يضمنوا " .

فضمان الصانع عند المالكية ضمان تهمة لا ضمان أصالة ينتفي بإقامة البينة(١)؛ لأن الصانع أجبر ثبت هلاك ما دُفع إليه من غير تفريط فأشبهه الخاص ؛ ولأن التهمة زائلة مع قيام البينة(٢) .

والمالكية يشترطون لضمان الصانع شروطاً إذا اختل شرط منها لم يضمن الصانع إلا بالتعدي والتفريط ، وهي(٣) :

١- أن يُنصَّب الصانع(٤) نفسه للصنعة لعامة الناس ، فلا ضمان على الصانع الخاص بفرد أو جماعة .

٢- أن يغيب ربها عن الذات المصنوعة ، فإن صنعها الصانع بيت ربها ولو بغير حضرته ، أو بحضرته ولو في محل الصانع ، فلا ضمان .

٣- أن لا يكون في الصنعة تغير كثقب اللؤلؤة ، ونقش الفصوص ، وتقوم السيوف ، واحتراق الخبز عند الفرن ، والثوب عند الصباغ ، فلا ضمان عليه فيها ، إلا أن يُعلم أنه تعدى فيها أو أخذها على غير وجه مأخذها .

٤- أن يكون المصنوع مما يغاب عليه بأن يكون ثوباً أو حلياً ، فلا ضمان على معلم الأطفال أو البيطار إذا ادعى الأول هروب الولد ، والثاني هروب أو تلف الدابة .

٥- أن لا تقوم بينة على ما ادعاه من تلف أو ضياع ، فإن قامت فلا ضمان ، _ وهذا مما يؤكد أن الضمان عندهم ضمان تهمة ينتفي بإقامة البينة_ .

(١) ينظر: بلغة السالك ٤٩٥/٣

(٢) ينظر: المعونة ١١٧/٢ .

والقول بعدم تضمين الصانع إذا قامت البينة على تلفه من غير سبب منهم هو مذهب مالك وتابعه على ذلك جميع أصحابه إلا أشهب، فإنه ضمنهم وإن قامت البينة على التلف. ينظر: التاج والإكليل ٤٣٠/٥ .

(٣) ينظر: الشرح الكبير ٢٨/٤ ، والفواكه الدواني ١١٧/٢ .

(٤) الصانع المنتصب هو: من أقام نفسه لعمل الصنعة التي استعمل فيها سواء كان بسوقها أم داره .

وغير المنتصب هو: من لم يقم نفسه مقاولاً منها معاشه. ينظر: مواهب الجليل ٤٣١/٥ .

٦- أن لا يكون الصانع أحضره لربه مصنوعاً على الصفة المطلوبة ، ويتركه ربه اختياراً فيضيع ، وإلا فلا ضمان ؛ حيث إن إحضاره بعد دفع الأجرة يصير ما عنده كالوديعة ، بخلاف ما لو أحضره على غير الصفة ، أو دعاه لأخذه من غير إحضار ، أو أبقاه عنده حتى يقبض الأجرة ، ثم يدعي ضياعه بعد ذلك فإنه يضمن .
وبهذا يظهر أن الأصل في مذهب مالك أن الأجراء لا يضمنون إلا بالتعدي والتفريط ، لكن إذا توفرت هذه الشروط فإن الصنّاع ونحوهم يضمنون^(١) .

القول الرابع:

أن الأجير المشترك يضمن طالما أنه انفرد باليد ، وهو قول عند الشافعية^(٢) ، وقول عند الحنابلة^(٣) .

أدلة القول الأول:

١- قوله عز وجل: ﴿ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(٤) .

وجه الدلالة:

أن الأجير لم يوجد منه التعدي ؛ لأنه مأذون له في القبض ، والهلاك ليس من صنعه فلا يجب الضمان عليه ، ولهذا لا يجب الضمان على المودع^(٥) .

٢- ما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمّن الصباغ الذي يعمل بيده^(٦) .

٣- ما روي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمّن الصباغ ،

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢٦/٤

(٢) ينظر: منهاج الطالبين ص ٣١٢ .

(٣) ينظر: المغني ٣٠٥/٥ ، والمبدع ١١٠/٥ ، والإنصاف ٧٢/٦ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية ١٩٣

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ٢١٠/٤ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢١٧/٨ ، كتاب: البيوع ، باب: ضمان الأجير الذي يعمل بيده ، برقم: (١٤٩٤٩) ،

واللفظ له ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٢٢/٦ ، كتاب: الإجارة ، باب: ما جاء في تضمين الأجراء ، برقم: (١١٤٤٥) .

والصائع ، وقال: "لا يصلح للناس إلا ذاك"^(١).

فحملوا هذين الأثرين على تضمين الأجير المشترك ما يتلف بفعله ؛ لأن وجوب الضمان لجناية يده.

واعترض عليه:

بأنه لم يثبت عند أهل الحديث منها شيء ، ولو ثبت للزم من يثبته أن يضمّن سائر الأجراء ، فيضمن الأجير الخاص ، والأجير المشترك ، والأجير على الحفظ وغيرهم^(٢).

٥- قالوا: إن عمل الأجير المشترك مضمون عليه ؛ لكونه لا يستحق العوض إلا بالعمل ، فما تولد منه يجب أن يكون مضموناً عليه ، كالعدوان بقطع عضو^(٣).

٦- أن التلف حصل بعمل غير مأذون فيه ، فيكون مضموناً ، كما لو دق الثوب بغير أمره ، وهذا لأن الداخل تحت الإذن هو الداخل تحت العقد ، وهو العمل المصلح ؛ لأن الإذن ثبت في ضمن العقد على التسليم ، ومطلق عقد المعاوضة يقتضي سلامة المعقود عليه عن العيوب ، فإذا تلف كان التلف حاصلاً بما ليس بمأذون له فيه ، فصار كما إذا وصف له نوعاً من الدق فأتى بنوع آخر^(٤).

أدلة القول الثاني:

١- قوله ﷺ: "على اليد ما أخذت حتى تؤديه"^(٥).

وجه الدلالة:

أن الأجير قد عجز عن رد العين بالهلاك ، فوجب عليه ضمانها برد قيمتها^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢١٧/٨، كتاب: البيوع، باب: ضمان الأجير الذي يعمل بيده ، برقم: (١٤٩٤٨)، واللفظ له ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٢٢/٦، كتاب: الإجارة، باب: ما جاء في تضمين الأجراء ، برقم: (١١٤٤٦).

(٢) ينظر: الأم ٣٧/٤.

(٣) ينظر: المغني ٣٠٥/٥، وشرح منتهى الإرادات ٢٧١/٢.

(٤) ينظر: تبين الحقائق ١٣٥/٥.

(٥) سبق تحريجه ص ٣١٧.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ٢١٠/٤.

واعترض عليه :

بأن الحديث لا يتناول الإجارة ؛ لأن الرد في باب الإجارة لا يجب على المستأجر ، فكان المراد منه الإعارة والغصب ^(١).

٢- استدلو بالآثار السابقة التي وردت عن علي وعمر - رضي الله عنهما -.

وجه الدلالة:

أثهما كانا يقولان بتضمين الأجير المشترك احتياطاً لأموال الناس ، وهو المعنى في المسألة ، وهو أن هؤلاء الأجراء الذين يسلم المال إليهم من غير شهود تخاف الخيانة منهم ، فلو علموا أنهم لا يضمنون لهلك أموال الناس ؛ لأنهم لا يعجزون عن دعوى الهلاك ، وهذا المعنى لا يوجد فيما لا يمكن التحرز عنه كالحرق الغالب ، والغرق الغالب ، والسرقة الغالبة ^(٢).

واعترض عليه:

بأن فعل عمر رضي الله عنه يحتمل أنه كان في بعض الأجراء ، وهو المتهم بالخيانة ^(٣).

٣- قالوا: بأن المعقود عليه الحفظ ، فيكون الحفظ مستحقاً على الأجير المشترك ؛ إذ لا يمكن العمل إلا به ، وما لا يتم الواجب إلا به فإنه واجب ، فإذا هلك المتاع بسبب يمكن الاحتراز عنه كالغصب والسرقة ، فهذا يعني أن الأجير قد ترك المستحق عليه ، وهو الحفظ ، فيجب عليه الضمان كالوديعة إذا كانت بأجر ^(٤).

واعترض عليه:

بعدم التسليم بأن المعقود عليه هو الحفظ بل العمل ، وإنما وجب عليه الحفظ تبعاً لا مقصوداً ؛ لأن العمل لا يتأتى بدون حبس العين ، ولما لم يمكن العمل إلا بحبس العين كان

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: تبين الحقائق ١٣٥/٥.

له حبسه ، ولهذا لا يقابله شيء من الأجر ، ولو كان المعقود عليه هو الحفظ لكان له حصة من الأجر فصار كأجير الواحد ، بخلاف الوديعة بأجر ؛ لأن الحفظ واجب فيها مقصوداً^(١).

٤- صيانة لأموال الناس ؛ لأن الأجير المشترك يتقبل الأعمال من خلق كثير رغبة في كثرة الأجرة ، وقد يعجز عن القيام بها فيقعد عنده طويلاً ، فيجب عليه الضمان إذا هلكت بما يمكن التحرز عنه حتى لا يتوانى في حفظها^(٢).

أدلة القول الثالث:

استدلوا على عدم وجوب ضمان الأجير المشترك إذا لم يتعد أو يفرط، فقالوا:

١- إن الأجير أمين ، وقبضه قبض أمانة ، فالأصل أن لا ضمان عليه بدون تعدي منه أو تفريط ، كسائر الأمناء^(٣).

٢- أن ما في يده عين مقبوضة بعقد الإجارة ، فلم تصر مضمونة كالعين المستأجرة^(٤).

واستدل المالكية على قولهم بتضمن الصناع ونحوهم واستثنائهم من جملة الأجراء بما يلي^(٥):

١- أن في ذلك مصلحة للصناع وأرباب السلع ، وفي ترك التضمن ذريعة إلى إتلاف الأموال ؛ وذلك لأن وجود الصناع في حياة الناس ضرورة ، والناس محتاجون لهم ، فلو قُبل قولهم في الإتلاف مع علمهم بحاجة الناس إليهم لتسرعوا إلى ادعائه ، وفي ذلك ضرر على أرباب السلع ، فكان القول بالتضمن أصلح للجميع .

٢- أن الصناع قبض العين لنفع نفسه من غير استحقاق للأجر بعقد متقدم ، فلم

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٨.

(٣) ينظر: التاج والإكليل ٤٢٧/٥، والحاوي الكبير ٤٢٦/٧ .

(٤) ينظر: المغني ٣٠٦/٥ .

(٥) ينظر: المعونة ١١٦/٢، ١١٧ .

يقبل قوله في تلفها ، كالمقترض والمستعير .

وعملوا اشتراطهم لضمان الصناع غيابهم على السلع :

بأنهم إنما يضمنون بالقبض ، فإذا لم يسلم إليهم ، أو كانوا في منازل أرباب السلع ، أو كان أرباب السلع معهم ، ولم ينفردوا بقبض يصلح أن يتهموا فيه بادعاء التلف ، فلا وجه لتضمنهم مع عدم موجبه (١) .

وقد أجاب الشاطبي (٢) على الاعتراضات التي قد ترد على قول المالكية فقال: " ولا يقال: إن هذا نوع من الفساد ، وهو تضمين البريء ؛ إذ لعله ما أفسد ولا فرط ، فالتضمين مع ذلك كان نوعاً من الفساد .

لأننا نقول: إذا تقابلت المصلحة والمضرة فشأن العقلاء النظر إلى التفاوت ، ووقوع التلف من الصناع من غير تسبب ولا تفريط بعيد ، والغالب الفوت ؛ فوت الأموال ، وأنها لا تستند إلى التلف السماوي ، بل ترجع إلى صنع العباد على المباشرة والتفريط ، وفي الحديث: " لا ضرر ولا ضرار " (٣) ، وتشهد له الأصول من حيث الجملة ؛ فإن النبي ﷺ نهي أن يبيع حاضر لباد ، وقال: " لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " (٤) . وقال: " لا تلقوا الركبان بالبيع حتى يهبط بالسلع إلى الأسواق " (٥) .

وهو من باب ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، فتضمن الصناع من ذلك

(١) ينظر: المرجع السابق .

(٢) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي ، كان ورعاً صالحاً ، مجاناً للبدع ، حريصاً على اتباع السنن ، له القدم الراسخ في الكثير من الفنون ، من مشايخه: ابن الفخار الألبيري ، وأبو القاسم السبتي ، والشريف التلمساني ، وأبو عبد الله المقرئ ، من مؤلفاته: الموافقات في أصول الفقه ، وهو كتاب جليل القدر لا نظير له ، والاعتصام ، وعنوان الاتفاق في أصول الاشتقاق ، وأصول النحو ، توفي في شعبان سنة ١٧٩ هـ .

ينظر: الاعتصام (مقدمة التحقيق) ١/١٩٣ وما بعدها .

(٣) سبق تخريجه ص ٩٤ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١١٥٧ ، كتاب: البيوع ، باب: تحريم بيع الحاضر للبادي ، رقم الحديث: (١٥٢٢) .

(٥) لم أجد هذا اللفظ ، لكن أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١١٥٦ ، كتاب: البيوع ، باب: تحريم تلقي الحلب ، رقم

الحديث: (١٥١٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما _ بلفظ: " نهي أن تُتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق " .

القبيل" (١) .هـ.

أدلة القول الرابع:

١ - ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غرمه بضاعة كانت معه فسرت أو ضاعت فغرمها إياه عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٢).

والذي يظهر أن أصحاب هذا القول يرون أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غرم أنس بن مالك رضي الله عنه ؛ لأنه انفرد باليد.

٢ - قياس الأجير المشترك على المستعير ، فقالوا: إن الأجير تصرف في ملك غيره لمنفعة نفسه فوجب أن يكون من ضمانه كالمستعير ؛ لأن الأجرة ترجع إليه فوجب أن يكون الضمان عليه كالمؤجر المستحق لأجرتها ، فالأجير يجب أن يكون عليه ضمان المال ؛ لأن الأجرة صائرة إليه فعلى هذا يكون كالعارية (٣).

واعترض عليه:

بأن العين مقبوضة بعقد الإجارة ، ولم يتلفها الأجير بفعله فلم يضمنها كالعين المستأجرة ، ولأنه قبضها بإذن مالِكها لنفع يعود إليهما فلم يضمنها كالمضارب والشريك والمستأجر وكما لو تلفت بأمر غالب ، ويخالف العارية فإنه ينفرد بنفعها (٤) .

٣ - قالوا: إن الأجير لا يضمن بوجود المستأجر ؛ لأنه سلم نفسه إليه ، ولم ينفرد باليد فصار كالأجير الخاص (٥).

واعترض عليه:

بأن وجوب الضمان عليه لجناية يده ، فلا فرق بين حضور المالك وغيبته كالعَدوان (٦) .

(١) الاعتصام ٢٠/٣ .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦/٢٩٠، كتاب: الوديعة، باب: لا ضمان على مؤتمن، برقم: (١٢٤٨٣).

(٣) الحاوي ٧/٤٢٦، والمبدع ٥/١١٠.

(٤) ينظر: المغني ٥/٣١٠ .

(٥) ينظر: المرجع السابق .

(٦) ينظر: المغني ٥/٣٠٦ .

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من أقوال وأدلة ومناقشات وردت عليها يظهر _ والله تعالى أعلم _ رجحان قول المالكية القائل بأن الأصل في الأجير المشترك أنه لا يضمن إلا إذا تعدى أو فرط وأنه أمين كسائر الأمانة ، وعقد الإجارة يقتضي أن واضع اليد على المأجور أمين سواء أكان مستأجراً أم أجيراً .

لكن نظراً لتغيير الزمان ، وانتشار الفساد ، وقلة الأمانة ، وضعف الديانة ، وتفشي الجشع والطمع ، والحرص على المال عند كثير من الأجراء ، فإن المصلحة العامة تقتضي تضمينهم ، وقد ذكر الشاطبي وجه المصلحة في تضمين الصناع ، فقال: "وجه المصلحة فيه أن الناس لهم حاجة إلى الصناع وهم يغيبون عن الأمتعة في غالب الأحوال ، والأغلب عليهم التفريط وترك الحفظ ، فلو لم يثبت تضمينهم مع مسيس الحاجة إلى استعمالهم ؛ لأفضى ذلك إلى أحد أمرين: إما ترك الاستصناع بالكلية وذلك شاق على الخلق ، وإما أن يعملوا ولا يضمنوا ذلك بدعواهم الهلاك والضياع ، فتضيع الأموال ، ويقل الاحتراز ، وتتطرق الخيانة فكانت المصلحة التضمين. وهذا معنى قول علي عليه السلام: " لا يصلح الناس إلا ذاك" (١)هـ.

وضمن الأجير المشترك _ كما سبق _ ضمان تهمته لا ضمان أصالة ينتفي بإقامة البينة على عدم تعديه أو تفريطه..

وبهذا يتبين أن من استؤجر لنقل التراب أو غربلته لا ضمان عليه ما دام أنه لم يتعد أو يفرط ، لكن إذا ترتب على فعله إتلاف عين ، ولم تقم بينة على عدم تعديه أو تفريطه ، وتوفرت الشروط التي سبق ذكرها ، فإنه يضمن ، مراعاةً للمصلحة ، وحفظاً لأموال الناس، _والله تعالى أعلم وأحكم_ ..

(١) الاعتصام ١٩/٣ .

المطلب الثاني

إذا ترك الطين أو رشه لتسكين الغبار فزلق به إنسان ونحوه

صورة المسألة:

إذا تُرك طين في الطريق ، أو رُش ماء لتسكين الغبار ، فزلق به من يسلك الطريق من إنسان أو دابة ونحوهما ، فهل يضمن التارك أو الراش ما تلف أو هلك نتيجة فعله؟

مذاهب العلماء في المسألة:

أولاً: الحنفية:

يضمن إذا ترك طيناً أو رش ماء كثيراً بحيث يزلق به عادة ؛ لأنه بذلك يكون متعمداً بالحاق الضرر.

أما إذا فعل ذلك كما هو المعتاد ، والظاهر من فعله أنه لا يزلق به عادة فلا ضمان ، وكذلك إذا فعل ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها ، فإنه لا يضمن ؛ لأن لكل واحد أن يفعل ذلك فيها ؛ لكونه من ضرورات السكنى .

وإذا رش بعض الطريق ، وتعهد المار المرور في موضع الماء ، فلا ضمان على الراش ؛ لأن المار يجد موضعاً للمرور لا أثر للماء فيه ؛ ولأنه هو الذي خاطر بنفسه ، بخلاف ما لو رش جميع الطريق ، فإنه يضمن ؛ لأن المار مضطر للمرور^(١).

ثانياً: المالكية:

الضمان عندهم بحسب قصد الفاعل ، فإن ترك الطين أو رشه بالماء يريد به زلق من يسلك الطريق من دابة أو إنسان ، فهو ضامن لما أصيب من ذلك ، ولو رشه لغير ذلك فلا

(١) ينظر: الهداية شرح البداية ٤/١٩٢، وتبيين الحقائق ٦/١٤٥، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٤/٣٦٦ .

يضمن^(١) .

ثالثاً: الشافعية:

لهم قولان:

الأول: إذا ترك طيناً في الطريق أو رش الماء فيه لمصلحة نفسه سواء جاوز العادة في رشه أم لا ، فإنه يضمن ما تلف برشه ؛ لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة ؛ ولأن في ذلك ضرراً على المسلمين ، كوضع الحجر والسكين^(٢) .

والثاني: لا ضمان ؛ لجريان العادة بالمساحة به مع الحاجة^(٣) ، وكذلك إن رش لمصلحة المسلمين كدفع الغبار عن المارة ، ولم يجاوز العادة فلا ضمان ؛ لعدم تعديه ؛ وحتى لا يترك الناس فعل ما فيه مصلحة للمسلمين ، وإن جاوز العادة فيضمن ؛ لتقصيره .

واشترط بعضهم إذن الإمام فقالوا: إن رش لمصلحة المسلمين ، ولم يأذن الإمام ، فيجب عليه الضمان ، وإن لم يجاوز العادة ؛ لأن مراعاة المصالح العامة ليست إليه ؛ ولأن معظم غرضه مصلحة نفسه ، وهو أن لا يتأذى بالغبار ، وبهذا فارق ما لو حفر بئراً للمصلحة العامة ، فإنه لا ضمان عليه^(٤) .

ومحل الضمان إن كان المار جاهلاً أما إن مشى عليها قصداً ، فلا ضمان عندهم^(٥) .

رابعاً: الحنابلة:

إن ترك طيناً في الطريق فزلق به إنسان ونحوه ضمنه ؛ لأنه متعد بتركه في الطريق . وإن كان الراش لتسكين الغبار لم يتجاوز العادة ، فلا ضمان ؛ لأنه محسن غير

(١) ينظر: التاج والإكليل ٢٧٨/٥ ، ومواهب الجليل ٢٤١/٦ ، ومنح الجليل ٨٨/٧ .

(٢) ينظر: مغني المحتاج ٨٧/٤ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٨٣/٥ ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٧٢/٤ .

(٣) ينظر: مغني المحتاج ٨٧/٤ .

(٤) ينظر: المرجع السابق ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٨٣/٥ .

(٥) ينظر: مغني المحتاج ٨٧/٤ .

متعدّ^(١).

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من أقوال الفقهاء وتعليقاتهم يظهر — والله أعلم — أن من ترك طيناً أورشه لتسكين الغبار فزلق به إنسان أو دابة ، ولم يتجاوز في ذلك العادة ، فإنه لا يضمن ؛ لعدم تعديده ، وكذلك إذا كان المار قاصداً المشي على هذا المكان مع إمكان غيره ، فلا ضمان.

أما إن ترك طيناً في مكان لم يُعد على تركه فيه ، أو تجاوز العادة في رشه ، فإنه يضمن ؛ لأنه متعدي بفعله ، والمتعدي ضامن ، والله أعلم وأحكم ..

(١) ينظر: المغني ٩/١٥٨، والإنصاف ٦/٢٢١، ومطالب أولي النهى ٤/٧٦.

المطلب الثالث

إذا رش تراب الأرض بالزيت ونحوه فحصل به الضرر

صورة المسألة:

إذا رش إنسان تراب أرضٍ بزيت ونحوه فترتب على فعله إلحاق ضرر بنفس أو مال ، فهل يجب على الراش الضمان أو لا؟

لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الفقهاء نصاً على هذه المسألة _ وهي رش تراب الأرض بالزيت _ ، ولكن تحريجاً على قولهم في أشباهها من المسائل كالمسألة السابقة وغيرها^(١) يظهر _ والله تعالى أعلم _ أن من رش تراب الأرض بالزيت ونحوه ، ونتج عن فعله ضرر ، فله حالان بالنسبة للضمان وعدمه:

الأولى: عليه الضمان إن كان متعمداً بفعله ، كما لو رش الزيت على تراب في طريق المارة.

الثانية: لا ضمان عليه إن لم يتعمد بفعله ، كما لو رشه في ملكه ، أو في مكان معتاد على رشه به ، أو كان المار متعمداً المرور بهذا المكان ، مع إمكان مروره بغيره . والله تعالى أعلم ..

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ٧/٢٧، والتاج والإكليل ٥/٢٧٨، والفتاوى الفقهية الكبرى ٣/٦٤، وحواشي الشرواني ١٢/٩، والمغني ٩/١٥٨، وكشاف القناع ٦/٧ .

المطلب الرابع

وضع التراب في طريق المارة أو في ساحة مشتركة بين الجيران

صورة المسألة:

إذا وضع إنسان تراباً في الطريق ، أو في مكان مشترك بينه وبين غيره ، فهل يضمن ما تلف بسبب فعله أم لا؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، وهو الظاهر عند المالكية^(٤) إلى أن من وضع التراب في طريق المارة أو في ساحة مشتركة بينه وبين غيره ، فعليه ضمان ما تلف بفعله ؛ لأنه متعلِّدٌ بذلك الفعل ؛ ولأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ، بخلاف ما إذا وضعه في ملكه ؛ لعدم التعدي ، وبخلاف ما إذا كنس الطريق فهلك بموضع كنسه إنسان فلا ضمان ؛ لأنه ليس بمتعد فيه ، حيث لم يحدث فيه شيئاً .

وقال الحنفية: إن كان فعله بإذن الإمام فلا ضمان ؛ لأنه غير متعد حيث فعله بأمر من له الولاية في حقوق العامة^(٥) .

والله تعالى أعلم ..

(١) ينظر: الهداية شرح البداية ١٩٣/٤ ، وتبيين الحقائق ١٤٤/٦ .

(٢) ينظر: حاشية البجيرمي ٩،٨/٣ .

(٣) ينظر: كشف القناع ٤٠٦/٣ ، ومطالب أولي النهى ٣٥٨/٣ ، والفتاوى الكبرى ٤٧٩/٤ .

(٤) حيث قالوا بعدم جواز وضع التراب في الأماكن المشتركة إذا ترتب على وضعه ضرر ، فإن وضعه وضرر فهو متعلِّدٌ، والمتعدي ضامن. ينظر: شرح مختصر خليل ٥٩/٦ ، ومنح الجليل ٧٧/٨ .

(٥) ينظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٣٦٢/٤ .

المبحث الثاني

انتقال التربة بسبب سيل أو فيضان أو ريح شديدة من أرضه إلى أرض غيره

صورة المسألة:

إذا انتقل التراب من أرض إنسان إلى أرض غيره ، وكان الناقل له سيلاً أو فيضاناً أو ريحاً ، فهل تنتقل ملكية التراب؟ وهل يلزم أحد بإرجاعه أو لا؟

مذاهب العلماء في المسألة:

القول الأول:

أن التراب الذي ينقله السيل ونحوه من أرض إلى أخرى ملك لصاحب الأرض المنتقل إليها ، وليس لأحد أن يتعرض له ؛ لأنه باجتماع التراب في ملكه أصبح من أجزاء ملكه ، وإليه ذهب الحنفية^(١).

القول الثاني:

أن ذلك التراب ملك لصاحبه ، وله أخذه ونقله إلى أرضه ، ولا يجبر على ذلك ؛ لأنه حصل بغير تفريط منه أو عدوان ، وإليه ذهب المالكية^(٢) ، وهو الظاهر من أحد الوجهين عند الشافعية ، والظاهر عند الحنابلة^(٣).

والوجه الثاني عند الشافعية وهو الصحيح: أنه يجبر على نقله إذا طالبه مالك الأرض ؛

(١) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٤٦٠/٢.

(٢) ينظر: الذخيرة ٤٧٢/٥، والتاج والإكليل ٤٤٣/٥.

(٣) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الشافعية والحنابلة نصاً على نقل التراب بسيل ونحوه ، وإنما نقل البذر والنوى . ينظر: المهذب ٣٦٥/١ ، ونهاية المحتاج ١٤١/٥ ، والفتاوى الفقهية الكبرى ١٠٥/٣ ، والمغني ١٣٦/٥ ، والمبدع ١٤٣/٥ ، وكشاف القناع ٦٨/٤.

لأنه شغل ملك غيره بملكه من غير إذن ، فيجبر على إزالته^(١).

والذي يظهر من مذهب الحنابلة أن على صاحب التراب تسوية الأرض إن حصل بها نقص ؛ لأنه أدخل النقص على ملك غيره لاستصلاح ملكه^(٢).

الترجيح :

الذي يظهر رجحانه أن التراب المنتقل بالسييل أو الفيضان من أرض إلى أرض أخرى هو ملك لصاحب الأرض المنتقل إليها ؛ لأن انتقال التراب بالسييل يحوله إلى طين يصعب تمييزه ، ولا ضمان على أحد ؛ لعدم حصول تعدي أو عدوان.

أما لو انتقل بالريح وأمكن تمييزه ، كأن ينتقل إلى أرض غير ترابية ، فلصاحبه إرجاعه إلى ملكه ، ولا يجبر ؛ لعدم تعديه أو تفريطه_ والله تعالى أعلم _.

(١) ينظر: المهذب ١/٣٦٥.

(٢) ينظر: المغني ٥/١٣٦، والمبدع ٥/١٤٣، ومطالب أولي النهي ٣/٧٣٧.

المبحث الثالث

ملكية التراب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ملكية التراب الخاصة.

المطلب الثاني: الملكية الشائعة للتراب.

المطلب الأول

ملكية التراب الخاصة

من ملك أرضاً بأي سبب من أسباب الملك بالشراء أو الإحياء أو الهبة أو الميراث أو غير ذلك ملك ما فيها من تراب ملكاً خاصاً^(١)، فليس لأحد الأخذ منه بدون رضاه، وإن أتى سيل ونحوه بتراب من أرض موات إلى أرضه أصبح ذلك التراب ملكه كذلك _ كما سبق بيانه في المبحث السابق _؛ لأنه باجتماع التراب في ملكه قد أصبح من أجزاء ملكه^(٢)، ومن أخذ تراباً من أرض موات ليستعمله ملكه كذلك^(٣) _ والله أعلم _.

مما سبق يتبين أن ملكية التراب الخاصة تابعة لملكية الأرض، أو المكان الذي عليه التراب، فملك الأرض أو الدار ونحوهما يعتبر ملكاً لما عليها من التراب، وكذلك يملك التراب ملكاً خاصاً _ بعد أن كان مملوكاً ملكاً عاماً _ بأخذه بقصد استعماله والاستفادة منه _ والله تعالى أعلم _.

(١) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٢٦٨/٣، والمهذب ٣٧٢/١، والمغني ٣٣٣/٢.

ولم أجد للمالكية _ فيما اطلعت عليه من كتبهم _ نصاً في المسألة.

(٢) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٢٦٨/٣.

(٣) ينظر: تبين الحقائق ٢٦٠/٣، والشرح الكبير ١٨٩/٢، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٢٤٤/٥، وشرح

الزركشي ١٩٢/٣.

المطلب الثاني

الملكية الشائعة للتراب

تراب الموات كالتراب في الصحراء ونحوه يملك ملكاً شائعاً ، ويشترك الناس في جواز الانتفاع به ، فهو من المباحات التي يباح أخذها ، وتملك بالاستيلاء^(١) ، فمن أخذه ليستعمله ملكه ملكاً خاصاً ، وأما إن أخذه ولم يقصد تملكه ، كأن ينحيه عن طريق ، أو يخرج منه تنقية للنهر ، فإنه يبقى على إباحته^(٢) _ والله أعلم _ .

وبهذا يتبين أن التراب يملك ملكاً شائعاً عاماً لجميع الناس إذا كان في أرض موات ، وأن الملكية الشائعة للتراب قد تتحول إلى ملكية خاصة _ كما ذكر في المطلب السابق _ وذلك بأخذ التراب والاستيلاء عليه لاستعماله ..

(١) ينظر: تبين الحقائق ٣/٢٦٠ ، والشرح الكبير ٢/١٨٩ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٥/٢٤٤ ، وشرح الزركشي ٣/١٩٢ .

(٢) ينظر: البحر الرائق ٨/٢٣٩ ، وفتاوى ابن الصلاح ٢/٦٣٢ .

المبحث الرابع

الإحياء بتسوير الأرض بالتراب

صورة المسألة:

المقصود بالإحياء: إحياء الموات ، وهو : عمارة ما لم يجر عليه ملك لأحد ، ولم يوجد فيه أثر عمارة^(١).

وهو جائز^(٢) ؛ لقوله ﷺ: " من أحيا أرضاً ميتة فهي له"^(٣) ، ومن أسباب الملك ، فمن أحيا مواتاً ملكه^(٤)، والإحياء يكون بالبناء ، والغرس ، وتفجير المياه بجفر الآبار ، ونحو ذلك، لكن هل يعتبر تسوير الأرض الموات وإحاطتها بالتراب ونحوه _ وهو المسمى بالتحجير^(٥) _ إحياء لها أو لا؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

القول الأول:

أن تحويطها إحياء لها سواء أرادها للبناء أو الزرع أو حظيرة للغنم أو الخشب أو غير ذلك ، ولا بد أن يكون الحائط منيعاً ، وبما جرت العادة بمثله ، وإليه ذهب الحنابلة في الصحيح من المذهب^(٦).

(١) ينظر: المغني ٣٢٨/٥.

(٢) ينظر: الهداية شرح البداية ٩٩/٤، ومواهب الجليل ٢/٦، والكاظمي في فقه ابن حنبل ٤٣٦/٢.

وذهب الشافعية إلى أنه مستحب ، مستدلين بقوله ﷺ: " من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر". ينظر: المهذب ٤٢٣/١، والإقناع للشرييني ٣٥٧/٢.

(٣) سبق تحريجه ص ٣٠٩.

(٤) ينظر: البحر الرائق ٢٤٠/٨، ومواهب الجليل ٢/٦، و الأم ٤١/٤، والكاظمي في فقه ابن حنبل ٤٣٧/٢.

(٥) ينظر: المبسوط ١٦٧/٢٣، والشرح الكبير ٧٠/٤، والإقناع للشرييني ٣٥٨/٢، والمغني ٣٣١/٥.

(٦) ينظر: الروض المربع ٤٢٦/٢، والإنصاف ٣٦٨/٦.

القول الثاني:

أن ذلك الفعل لا يعد إحياء للموات ، لكن فاعله يصير أحق الناس به^(١) ، وإليه ذهب الحنفية^(٢) ، والمالكية^(٣) ، وهو رواية عند الحنابلة^(٤).

القول الثالث:

يرجع إلى العرف ، فإن كان الغرض من الإحياء قد جرى العرف بأن تحويطه بالتراب يُعد إحياء له ، فهو إحياء ، وإلا فلا ، وهو قول للمالكية^(٥) ، وإليه ذهب الشافعية^(٦) ، والحنابلة في رواية^(٧).

ومثّل الشافعية لذلك فقالوا: الإحياء في مزرعة يكون بجمع تراب ونحوه حولها ؛ لينفصل الميحا عن غيره^(٨).

ومثاله عند الحنابلة: حظيرة الغنم ، فإن كان غرضه من الإحياء جعلها حظيرة للغنم

(١) لكن لو أهملها ولم يعمرها فللمذاهب تفصيلات:

الحنفية قالوا: "ومن حجر أرضا ولم يعمرها ثلاث سنين أخذها الإمام ودفعها إلى غيره...؛ لقول عمر رضي الله عنه: " ليس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق ". الهداية شرح البداية ٩٩/٤.

والمالكية قالوا: " لا يكون أولى بها حتى يعلم أنه حجرها ليعمل فيها إلى أيام يسيرة ... فأما من حجر ما لا يقوى عليه فله منه ما عمر " . التاج والإكليل ١٢/٦.

والشافعية قالوا: " ولو طالت عرفا مدة تحجره بلا عذر ولم يحيي قال له الإمام أحبي أو اترك فإن استمهل بعذر أمهل مدة قريبة " . الإقناع للشربيني ٣٥٨/٢.

وجاء في المغني ٣٣١/٥ بعد ذكر أثر عمر السابق في قول الحنفية: "وهذا يدل على أن من عمرها قبل ثلاث سنين لا يملكها؛ لأن الثاني أحيا في حق غيره فلم يملكه، كما لو أحيا ما يتعلق به مصالح ملك غيره؛ ولأن حق المتحجر أسبق ، فكان أولى كحق الشفيع يقدم على شراء المشتري " .

(٢) ينظر: المبسوط ١٦٧/٢٣، والبحر الرائق ٢٤٠/٨.

(٣) ينظر: التاج والإكليل ١٢/٦، وشرح مختصر خليل ٧١/٧.

(٤) ينظر: المغني ٣٣١/٥.

(٥) ينظر: الشرح الكبير ٧٠/٤.

(٦) ينظر: الأم ٤١/٤، والمهذب ٤٢٤/١.

(٧) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٤٣٧/٢، والإنصاف ٣٦٨/٦.

(٨) ينظر: الإقناع للشربيني ٣٥٨/٢، ومغني المحتاج ٣٦٥/٢.

فإحيائها بتحويطها بما جرت العادة به^(١).

أدلة القول الأول:

١- ما روى سمرة^(٢) أن النبي ﷺ قال: "من أحاط حائطاً على أرض فهي له"^(٣).

٢- أن الحائط حاجز منيع ، فاعتبر إحياء ، كما لو أرادها حظيرة^(٤).

دليل القول الثاني:

قالو: إن إحاطة الموات بالتراب ونحوه حجرٌ للغير عن الاستيلاء عليه ، فهو تحجير وليس بإحياء ؛ لأن الإحياء هو العمارة ، لكنه بهذا الفعل يصير أحق به من غيره^(٥)؛ لقوله ﷺ: "من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به"^(٦).

وعلى أصحاب القول الثالث:

بأن الشرع أطلق الإحياء ولم يبيّنه ، ولا حد له في اللغة ، فيرجع فيه إلى العرف ،

(١) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٤٣٧/٢ .

(٢) هو سمرة بن جندب بن هلال بن حريج بن مرة الفزاري ، يكنى أبا سليمان ، من علماء الصحابة ، نزل البصرة ، وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة ، وكان شديداً على الخوارج ، حدث عنه ابنه سليمان ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، وجماعة ، وكان الحسن وابن سيرين يثنيان عليه ، توفي سنة ٥٨ هـ ، وقيل: ٥٩ هـ .

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨٣/٣ ، والإصابة ١٧٨/٣ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ١٧٩/٣ ، كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في إحياء الموات، رقم الحديث: (٣٠٧٧) ، وأحمد بن حنبل في مسنده ١٢/٥ ، رقم الحديث: (٢٠١٤٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٨/٦ ، كتاب: إحياء الموات ،

باب: يكون إحياء وما يرجح فيه من الأجر ، رقم الحديث: (١١٥٩٨) ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ٦٢/٣ : من

حديث الحسن عنه وفي صحة سماعه منه خلف .

(٤) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٤٣٧/٢ .

(٥) ينظر: بدائع الصنائع ١٩٥ /٦ ، والهداية شرح البداية ٩٩/٤ .

(٦) أخرجه أبو داود في السنن ١٧٧/٣ ، كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في إقطاع الأرضين، رقم الحديث:

(٣٠٧١) ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٢/٦ ، كتاب: إحياء الموات، باب: من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد ولا في

حق أحد فهي له، رقم الحديث: (١١٥٥٩) ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٨٠/١ ، برقم: (٨١٤) ، وقال في تحفة المحتاج

٢/٢٩٤: "رواه أبو داود ولم يضعفه ، وهو حديث غريب . قال أبو القاسم البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد حديثاً غيره".

كالقبض والحرز في السرقة^(١).

الترجيح:

بالنظر فيما سبق من الأقوال وأدلتها يظهر — والله تعالى أعلم — رجحان القول الثاني القائل بأن تسوير الأرض الموات بالتراب وغيره لا يُعد إحياء ؛ لأن القول بأنه إحياء فيه منافاة لحقيقة الإحياء ، وإضرار وتضييق على المسلمين . لكن هذا الفعل يعد تحجيراً يصير فاعله أحق به من غيره مدة من الزمن^(٢).

وحتى على القول الثالث لا يعتبر التسوير بالتراب إحياء ؛ لأن ضابط الإحياء كما ذكره العلماء تهيئة الأرض للمقصود منها^(٣)، ولا أعلم في عرفنا ما يكون مجرد التسوير والإحاطة بالتراب تهيئة له ، فلو أرادها مزرعة مثلاً فإنه يلزم مع الإحاطة تسوية الأرض ، وتهيئة الماء ، ونحو ذلك . فالتسوير بالتراب وغيره قد يكون جزءاً من الإحياء ، أو مرحلة من مراحلها ، وليس كل الإحياء ، وقد قال الخرشي^(٤) بعد أن ذكر أموراً لا يكون بها الإحياء — ومنها التحويط — : " لا يلزم من كون كل واحد من هذه لا يحصل به إحياء أن يكون مجموعها كذلك ؛ لقوة الهيئة المجتمعة عن حالة الانفراد"^(٥).

ثم إن في العمل بهذا القول قفلاً لباب الضرر الحاصل في هذه الأزمنة ، فلو أن كل شخص أحاط أرضاً بتراب ، أو بنى عليها جداراً ، ولم يُحدث فيها أي شيء ، يثبت ملكه

(١) ينظر: مغني المحتاج ٢/٣٦٥.

(٢) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في حاشية ١ ص ٣٤١ .

(٣) ينظر: مغني المحتاج ٢/٣٦٥ ، والكافي في فقه ابن حنبل ٢/٤٣٧ .

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي ، نسبة إلى قرية أبو خراش التي ولد فيها ، أول أئمة الجامع الأزهر ، ولد سنة ١٠١٠هـ ، اتصف بمكارم الأخلاق ، من مشايخه: والده جمال الدين عبد الله الخرشي ، وإبراهيم اللقاني ، ذاع صيته في البلاد الإسلامية بسبب انتشار طلابه وكثرتهم ، ومنهم: أحمد وعلي اللقاني ، ومحمد الزرقاني ، ومحمد النفراوي ، ومن مؤلفاته: الشرح الكبير والصغير لمختصر خليل ، والفرائد السننية في حل ألفاظ السنوسية ، ومنهج الرغبة في حل ألفاظ النخبة ، توفي في ذي الحجة سنة ١١٠١هـ ، وعمره ٩٠ سنة .

ينظر : شيوخ الأزهر لأشرف فوزي صالح ص ٥ وما بعدها .

(٥) شرح مختصر خليل ٧/٧١ .

لها ، ويعتبر محيياً لها ، ولم يمكن غيره منها ، فلا شك أن في ذلك تضيقاً على المسلمين ، فلا بد من وضع ضوابط شرعية حتى لا يستغل ضعاف النفوس الإحياء في التضيق على المسلمين في مصالحهم ، _والله تعالى أعلم وأحكم_ ..

المبحث الخامس

أثر ملقى الطين ومطرح التراب في حریم الدار والقنوات والأنهار

صورة المسألة:

حریم الشيء هو ما حوله من حقوقه ومرافقه . سمي بذلك ؛ لأنه حریم على غير مالكة التصرف والانتفاع به^(١) .

فهل لمطرح تراب الدار أو ملقى طين القناة والنهر أثر في تحديد حریم كل منها؟
ومن مستلزمات الإجابة على هذا التساؤل معرفة حریم الدار ، والقناة ، والنهر عند الفقهاء .

أولاً: حریم الدار:

الحنفية صرحوا بأن من بنى داراً في الصحراء لا يستحق حرماً ، وإن كان يحتاج إليه لإلقاء الكناسة ؛ لأنه يمكن الانتفاع بها دون الحریم^(٢) .

وذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(٣) ، والشافعية^(٤) ، والحنابلة^(٥) إلى أن حریم الدار المحفوفة بموات هو مرافقها المعتادة من مطرح التراب ، والكناسة ، والثلج ، وماء الميزاب ، والممر من جهة الباب إليه .

وأما الدار المحفوفة بأمالك الغير فلا حریم لها ؛ لأن الأملاك متعارضة ، وليس جعل موضع حرماً لدار أولى من جعله حرماً لأخرى ؛ ولأن الحریم من المرافق ولا يرتفق بملك غيره

(١) ينظر: درر الحکام شرح مجلة الأحكام ٣/٣٠٣، والمطلع على أبواب المقنع ١/٢٨١.

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي ٢٣/١٧٦، والبحر الرائق ٨/٢٤١.

(٣) ينظر: الذخيرة ٦/١٥٣، وحاشية الدسوقي ٤/٦٧.

(٤) ينظر: روضة الطالبين ٥/٢٨٣، والوسيط ٤/٢٢٠.

(٥) ينظر: كشف القناع ٤/١٩٢، والإنصاف ٦/٣٧٢.

؛ لأن مالكة أحق به ، ولكل واحد من الملاك أن ينتفع في ملكه بما جرت به العادة .

ثانياً: حریم القناة^(١):

الحنفية اختلفوا في حریم القناة على أقوال:

فقليل: حریمها بقدر ما يصلحها لإلقاء الطين ونحوه .

وقيل: حریمها عند ظهور الماء كالعين الفوارة ، فيقدر حریمها بخمسائة ذراع^(٢) .

وقيل هذا قول أبي يوسف ومحمد ، وعند الإمام: لا حریم لها ما لم يظهر على وجه الأرض ؛ لأنه نهر في الحقيقة فتعتبر بالنهر.

وعن محمد هي كالبئر^(٣) .

وعند الشافعية حریم القناة التي لا يستقى منها القدر الذي لو حفر فيه لنقص ماؤها أو خيف منه انهيار ، ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها ، وهذا هو الأصح .

وفي وجه أن حریمها: حریم البئر التي يستقى منها ، فلا يمنع من الحفر إذا جاوزه وإن نقص الماء^(٤) .

والمذهب عند الحنابلة أن حریم القناة كحریم العين خمسمائة ذراع^(٥).

ثالثاً: حریم النهر:

الصحيح عند الحنفية أن للنهر إذا كان في أرض موات حریماً من الجانبين ؛ بقدر ما يحتاج إليه لإلقاء طينه ونحوه.

وقيل : إنه لا حریم له عند أبي حنيفة^(١).

(١) القناة هي: مجرى الماء تحت الأرض. ينظر: البحر الرائق ٢٤١/٨.

ولم أحد فيما اطلعت عليه من كتب المالكية إشارة إلى حریم القناة.

(٢) وقد ورد في حریم العين نص وهو قوله ﷺ: "حریم العين خمسمائة ذراع".

(٣) ينظر: الهداية شرح البداية ١٠١/٤، والبحر الرائق ٢٤١/٨. وحریم البئر عند الحنفية هو أربعون ذراعاً من كل

جانب. ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٣٠٣/٣.

(٤) ينظر: روضة الطالبين ٢٨٤/٥، ومنهاج الطالبين ٧٩/١.

(٥) ينظر: مطالب أولي النهى ١٨٩/٤، والإنصاف ٣٧٢/٦.

وقال المالكية: حريم النهر ما لا يضيق على من يردّه من الآدميين والبهائم^(٢).

وقال الشافعية: حريم النهر ما تمس الحاجة له لتمام الانتفاع به ، كالحاجة لإلقاء ما يخرج منه من طين ونحوه لو أريد حفره أو تنظيفه ، والتقدير في كل ذلك غير محدود بل بحسب الحاجة^(٣).

وقال الحنابلة: حريم النهر ما يحتاج إليه لطرح كرايته _وهي ما يلقي منه طلباً لسرعة جريه_ وما يستضر صاحبه بتملكه عليه وإن كثر^(٤).

وقيل: هو ملقى الطين من كل جانب^(٥).

وقيل: حريمه بقدر الحاجة^(٦).

بعد ذكر أقوال فقهاء المذاهب في تحديد حريم كل من الدار ، والقناة ، والنهر ، تبين أن لمطرحة التراب وملقى الطين أثراً في حريمها ، كما يلي:

١- قد تكون جزءاً من أجزاء الحريم وفرداً من أفرادها ، كما في معنى حريم الدار عند الجمهور .

٢- وقد تكون من الأمور التي يُعرف بها الحريم ، وتُحدد حدوده كما في المعنى الأول لحريم القناة والنهر عند الحنفية ، وحريم النهر عند الشافعية والحنابلة .

٣- وقد تكون هي الحريم كما في التفسير الثاني لحريم النهر عند الحنابلة .
والله تعالى أعلم وأحكم..

(١) ينظر: تحفة الفقهاء ٣/٣٢١، والمبسوط للسرخسي ٢٣/١٧٦، والبحر الرائق ٨/٢٤١.

(٢) ينظر: بلغة السالك ٤/٤، وحاشية الدسوقي ٤/٦٧.

(٣) ينظر: حاشية البجيرمي ٣/١٩٠، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٢/٤٤٦، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٣/٥٦٣.

(٤) ينظر: المبدع ٥/٢٥٦، وكشاف القناع ٤/١٩٢.

(٥) ينظر: المغني ٥/٣٤١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٦/٣٧٢.

الفصل الثالث

أحكام التراب في مسائل متفرقة

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: نقل تراب الحرمين .

المبحث الثاني: إخراج تراب المساجد للتبرك ونحوه .

المبحث الثالث: أكل الطين أو التراب .

المبحث الرابع: استعمال الخمر وسائر المسكرات في بل التراب .

المبحث الخامس: التداوي بالطين .

المبحث السادس: سرقة التراب .

المبحث السابع: الرجوع في عارية الأرض التي دفن الميت في ترابها .

المبحث الثامن: وقوع الطلاق إذا قال الزوج لزوجته أنت طالق عدد الرمل أو

التراب .

المبحث الأول

نقل تراب الحرمين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نقل تراب الحرم المكي.

المطلب الثاني: نقل تراب الحرم المدني.

المطلب الأول نقل تراب الحرم المكي

صورة المسألة:

ما حكم إخراج تراب الحرم المكي إلى الحل؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

القول الأول:

لا بأس بإخراج تراب الحرم ، وحجارته إلى الحل ، وإليه ذهب الحنفية^(١).

القول الثاني:

يكره إخراج تراب الحرم ، وحجارته إلى الحل ، وإليه ذهب ابن أبي ليلي من الحنفية^(٢)،
والشافعي في القديم^(٣)، وهو قول أكثر الشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

القول الثالث:

لا يجوز إخراج تراب الحرم ، وحجارته ، وما عمل من طينه كالأباريق وغيرها إلى الحل ،
فيجب رده إلى الحرم ، وإليه ذهب الشافعية في الأصح عندهم^(٦).

(١) ينظر: المبسوط ١٦١/٣٠، وحاشية ابن عابدين ٦٢٦/٢، والفتاوى الهندية ٢٦٤/١.

(٢) ينظر: المبسوط ١٦١/٣٠.

(٣) ينظر: المجموع ٣٨٤/٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق ، وروضة الطالبين ١٦٨/٣.

(٥) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٤٢٧/١ ، والروض المربع ٤٩٧/١، وشرح منتهى الإرادات ٥٦٦/١.

(٦) ينظر: المهذب ٢١٩/١، وروضة الطالبين ١٦٨/٣، والإقناع للشرييني ٢٧١/١.

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قالوا: لأن ما يجوز الانتفاع به في الحرم يجوز إخراجه منه ، كالنبات ، وما لا يجوز إخراجه من الحرم لا يجوز الانتفاع به فيه: كالصيد ، وبالإجماع له أن ينتفع بالحجارة والتراب في الحرم ، فيكون له أيضاً إخراجهما منه^(١) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن القياس على النبات قياس مع الفارق ؛ فالنبات مختلف في جواز الانتفاع به في الحرم.

٢- أن الناس يخرجون القدور من مكة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير نكير^(٢) .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن القدور ليست مصنوعة من حجارة الحرم ، وإنما من خارج الحرم .

٣- احتجوا بجواز شراء البرام^(٣) من مكة ، فإنها تصنع من حجارة الحرم ، وتشتري ، وتُخرج من الحرم إلى أماكن أخرى^(٤) .

واعترض عليه:

بأن هذا غلط ، فإن البرام ليست من حجارة الحرم بل تحمل من مسيرة يومين أو ثلاثة من الحرم^(٥) .

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي:

(١) ينظر: المبسوط ١٦١/٣٠، وبدائع الصنائع ٢١١/٢ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٢١١/٢ .

(٣) البرام جمع برمة ، وهي القدر من الحجر. ينظر: المصباح المنير ٤٥/١ .

(٤) ذكره النووي في المجموع ٣٨٤/٧ ، ونسبه إلى من رخص بإخراج تراب الحرم إلى الحل ، ولعله نفس الدليل السابق

إلا أنه لم يرد فيه ذكر البرام ، وإنما القدور ، وأورده البيهقي كذلك في معرفة السنن والآثار ٢١١/٤ .

(٥) ينظر: المجموع ٣٨٤/٧ .

١- ما روي عن ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيء^(١).

٢- أن الحرم بقعة تخالف سائر البقاع ، ولها شرف على غيرها بدليل اختصاص النسكين بها ، ووجوب الجزاء في صيدها ، فلا تفوت هذه الحرمة لتراجمها^(٢).

واستدل أصحاب القول الثالث بما يلي:

١- الأثر السابق عن ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم -.

ويعترض عليه:

بأن الأثر لا دليل فيه على عدم الجواز ، وإنما يدل على الكراهة .

٢- ما روى عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر^(٣) قال: قدمت مع أمي - أو قال جدتي - مكة ، فأنتها صفية بنت شيبه^(٤) ، فأكرمتها ، وفعلت بها ، فقالت صفية: ما أدري ما أكافئها به ، فأرسلت إليها بقطعة من الركن ، فخرجنا به فنزلنا أول منزل ، فذكر من مرضهم وعلتهم جميعاً ، فقال: فقالت أمي - أو جدتي -: ما أرانا أتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم ، فقالت لي - وكنت أمثلهم -: انطلق بهذه القطعة إلى صفية فردها ، وقل لها: إن الله قد وضع في حرمه شيئاً فلا ينبغي أن يخرج منه ، قال عبد الأعلى: فقالوا فما هو

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠١/٥ ، كتاب: الحج ، باب: لا يخرج من تراب حرم مكة ولا حجارته شيء إلى الحل ، برقم: (٩٧٦٥).

(٢) ينظر: المجموع ٣٨٤/٧.

(٣) هو: عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة القرشي العبشمي ، أبو عبد الرحمن البصري ، من تابعي أهل البصرة ، روى عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وعثمان بن عفان، وصفية بنت شيبه ، وغيرهم ، وممن روى عنه الحارث بن عبد الرحمن، وخالد الحذاء ومحمد بن الضحاك الشيباني ، روي أنه تصدق بإزاره الذي عليه إذ ليس معه غيره حتى لا يرد السائل . ينظر: تهذيب الكمال ٣٥٦/١٦ ، والثقات ١٢٩/٧ .

(٤) هي: صفية بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة، أم منصور القرشية، مكية تابعة ثقة فقيهة عالمة، مختلف في صحبتها، روت عن عائشة وأم حبيبة وأم سلمة أمهات المؤمنين، حدث عنها ابنها منصور بن عبد الرحمن الحججي وسبطها محمد ابن عمران الحججي وقتادة ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، قيل: إنها عاشت إلى دولة الوليد بن عبد الملك . ينظر: معرفة الثقات ٤٥٤/٢ ، والإصابة ٧٤٣/٧ ، وسير أعلام النبلاء ٥٠٧/٣ .

إلا أن تحينا دخولك الحرم ، فكأنما أنشطنا من عَمَلٍ^(١) .

وجه الدلالة:

أن ما أصابهم من مرض ، وأعقبه من عافية فيه دلالة على عدم جواز إخراج حجارة الحرم منه ، وترابه كحجارته.

ويمكن أن يعترض عليه:

بعدم صراحته في الدلالة على عدم الجواز .

٣- قالوا: إن للحرم حرمة ثبتت باين بها ما سواها من البلدان ، فلا يجوز لأحد أن يزيله من الموضع الذي باين به البلدان إلى أن يصير كغيره^(٢) .

الترجيح:

لعل الراجح _ والله تعالى أعلم _ كراهية نقل تراب الحرم ونحوه كحجارته ؛ لورود ذلك عن بعض السلف ؛ ولأن للحرم حرمة اختص بها عما سواه ؛ ولأنه قد يؤدي إلى تعظيم هذه الآثار أو اعتقاد نفعها ، وهو ما جاءت الشريعة بالنهي عنه ، بل يحكم بالتحريم إذا تُيقن ، أو ظُن ظناً راجحاً حصول ذلك ؛ سداً لذريعة الشرك ، ولا نحكم بتحريم نقل تراب الحرم عموماً ؛ لعدم وجود الدليل الصريح الصحيح الدال على ذلك ، _ والله تعالى أعلم _ .

(١) أخرجه الشافعي في الأم ١٤٧/٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠١/٥ ، كتاب: الحج ، باب: لا يخرج من تراب

حرم مكة ولا حجارته شيء إلى الحل ، برقم: (٩٧٦٥).

(٢) ينظر: الأم ١٤٧/٧ ، والمجموع ٣٨٤/٧ .

المطلب الثاني

نقل تراب الحرم المدني

الظاهر من كلام الفقهاء _ رحمهم الله _ أنه لا فرق بين نقل تراب الحرم المكي والمدني ، بل قد نصَّ بعضهم على ذلك كما جاء في الإقناع^(١): " يحرم نقل تراب من الحرمين " ، وفي المطلب السابق تم بحث مسألة (نقل تراب الحرم المكي) ، فلا حاجة لإعادة الخلاف فيها _ والله أعلم _ .

(١) للشرييني ٢٧١/١ .

المبحث الثاني

إخراج تراب المساجد للتبرك ونحوه ، كالأستشفاء به

صورة المسألة:

التبرك : مأخوذ من البركة ، والبركة في اللغة: النماء والزيادة ، وبَرَكَ البعير أي: ثبت وقعد في مكانه^(١)، والتبريك: الدعاء للإنسان بالبركة^(٢).

وجاء في المفردات في غريب القرآن^(٣): " البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء ".
فالتبرك هو طلب ثبوت الخير ، أو طلب الزيادة والنماء.

فإذا أخذ الإنسان تراباً من المسجد بقصد التبرك به ، فما حكم فعله؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب الحنابلة^(٤) إلى تحريم إخراج تراب المساجد للتبرك وغيره ؛ وذلك لأنه انتفاع بالموقوف في غير جهته .

ولم أجد عند الحنفية^(٥)، والمالكية ، الشافعية _ فيما اطلعت عليه من كتبهم _ نصاً في الموضوع .

(١) ينظر: المصباح المنير ٤٥/١ ، وتاج العروس ٥٧/٢٧ (مادة برك) .

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٣١/١٠ ، وتاج العروس ٥٨/٢٧ (مادة برك).

(٣) ص ٤٤ .

(٤) ينظر: الفروع ٣/٣٥٦ ، و شرح منتهى الإرادات ٥٦٧/١ ، والإنصاف ٥٥٨/٣ .

(٥) إلا ما جاء في حاشية ابن عابدين ٦٢٦/٢ عن إخراج تراب الحرم والبيت الحرام : " لا بأس بإخراج التراب والأحجار التي في الحرم ، وكذا قيل في تراب البيت المعظم إذا كان قدراً يسيراً للتبرك به " ، وقولهم هذا مردود عليه بما سيأتي .

لكن التبرك بتراب المساجد أو غيره مما لم يُشرع له حالتان^(١):

الأولى: أن يكون المتبرك بها يعتقد أنها تنفع من دون الله ، فهو مشرك شركاً أكبر مخرجاً من الملة ؛ لأن طلب البركة وطلب الشفاء لا يكون إلا من الله .

الثانية: أن يعتقد أنها سبب لا ينفع من دون الله ، فهو مشرك شركاً أصغر ، يدل على ذلك أدلة منها:

١- أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله ، ثم قال معلناً صراحة: "إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك"^(٢).

وجه الدلالة:

دَلَّ قول عمر رضي الله عنه على أنه لا يعظَّم ولا يتبرك بشيء إلا امتثالاً لشرع الله ورسوله ، وعليه فالتبرك بتراب المساجد لا يجوز ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرعه .

٢- أن معاوية رضي الله عنه ^(٣) جاء للكعبة -وهو يعلم أن هذا البيت مبارك- فتمسح في كل أركان الكعبة الأربعة ، فقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : والله ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، قال معاوية: ليس من البيت شيء مهجور ، فقال له ابن عباس: - رضي الله عنهما - : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٤) ، فقال: أصبت ، وامتنع أن

(١) ينظر: شرح كتاب التوحيد ١/١٥٢ ، وفتاوى مهمة ١/٨٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٧٩/٢ ، كتاب: الحج ، باب: ما ذكر في الحجر الأسود ، برقم: (١٥٢٠) ، واللفظ له ، ومسلم في صحيحه ٩٢٥/٢ ، كتاب: الحج ، باب: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف ، برقم: (١٢٧٠) .

(٣) هو: معاوية بن أبي سفيان ، واسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب أمير المؤمنين ، أبو عبد الرحمن القرشي الأموي ، وأمّه هند بنت عتبة ، ولد قبل البعثة بخمس سنين ، كان طويلاً أبيض جميلاً ، أسلم قبل أبيه وكنم إسلامه خوفاً من أبيه حتى أظهره عام الفتح ، ولاه عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد بن أبي سفيان ، وولي الخلافة عشرين سنة ، حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أخته أم حبيبة أم المؤمنين ، وعن أبي بكر وعمر ، روى عنه جمع من الصحابة ، مات معاوية سنة ٦٠ هـ على الصحيح ، وعمره ٨٢ ، وقيل ٧٨ ، وقيل ٨٦ .

ينظر: سير أعلام النبلاء ٣/١١٩ ، وتهذيب الكمال ٢٨/١٧٦ ، والإصابة ٦/١٥١ .

(٤) سورة الأحزاب ، من الآية ٢١ .

يتمسح بأي حجر من أحجار البيت^(١).

وجه الدلالة:

أن الصحابة _ رضي الله عنهم _ امتنعوا عن التبرك بالتمسح بأركان البيت ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يشرعه ، فكذلك كل أمر _ ومنه التبرك بتراب المساجد _ لم يشرعه رسول الله ﷺ ، لا يجوز التبرك به .

٣- أنه اتخذ سبباً لم يشرعه الله ، والله _ سبحانه _ يقول: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾^(٢) ، ويقول: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾^(٣) ، فالأمر والتشريع بيد الله ، وهو الذي سبب الأسباب والمسببات .

٤- أن التبرك والاستشفاء بتراب المساجد لو كان جائزاً لشرعه النبي ﷺ ، ولفعله أصحابه ، بل إن رسول الله ﷺ لم يقبل شيئاً من المسجد الحرام إلا الحجر الأسود ، ولم يمس إلا الركن اليماني .

و من هنا يظهر أن التبرك بتراب المساجد داخلها وخارجها لا يجوز ؛ لأنه إما شرك أكبر أو أصغر كما سبق تفصيل ذلك _ والله تعالى أحكم وأعلم _ .

(١) أخرجه الطبراني بنحوه في المعجم الأوسط ١٧/٣ ، برقم: (٢٣٢٣) .

(٢) سورة الشورى ، من الآية ٢١ .

(٣) سورة الأعراف ، من الآية ٥٤ .

المبحث الثالث

أكل الطين أو التراب

مذاهب العلماء في المسألة:

اختلفوا في حكم أكل الطين أو التراب على قولين:

القول الأول:

يكره أكل الطين أو التراب ؛ لما فيه من الضرر ، وإليه ذهب الحنفية^(١) ، وهو قول عند المالكية^(٢) ، والمذهب عند الحنابلة^(٣) .

وقال الحنابلة: إن كان مما يتداوى به كالطين الأرمني^(٤) ، أو كان مما لا مضرة فيه ولا نفع: كالشيء اليسير جاز أكله ؛ لأن الأصل الإباحة ، والمعنى الذي لأجله قلنا بالكراهة منتف هنا ، فلم يكره^(٥) .

القول الثاني:

يحرم أكله ، ومحل التحريم عند أصحاب هذا القول في غير المرأة الحامل التي تشتاق لأكله وتخاف على ما في بطنها ، فإنه لا يحرم عليها أكله ؛ لأنه بمنزلة التداوي ، وإليه ذهب الشافعية^(٦) ، وهو الراجح عند المالكية^(٧) .

واستثنى الشافعية من الحرمة القليل الذي لا يضر^(٨) .

(١) ينظر: البحر الرائق ٢١٠/٨ ، والفتاوى الهندية ٣٤٠/٥ .

(٢) ينظر: بلغة السالك ١٢٢/٢ ، وحاشية الدسوقي ١١٨/٢ ، وشرح مختصر خليل ٣٢/٣ .

(٣) ينظر: المغني ٣٤١/٩ ، والفروع ٢٧٢/٦ ، والإنصاف ٣٦٨/١٠ .

(٤) سُمي بذلك نسبة إلى (إرمينية) ناحية بالروم . ينظر: المصباح المنير ٢٤٠/١ .

(٥) ينظر: المغني ٣٤١/٩ ، ومطالب أولي النهى ٣١٧/٦ .

(٦) ينظر: المجموع ٣٤/٩ ، وإعانة الطالبين ٣٥٥/٢ ، وحاشية الرملي ٥٦٩/١ .

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي ١١٨/٢ ، وشرح مختصر خليل ٣٢/٣ ، ومنح الجليل ٤٦٤/٢ .

(٨) ينظر: إعانة الطالبين ٣٥٥/٢ ، وحاشية الرملي ٥٦٩/١ .

الترجيح:

بعد القراءة في الموضوع ، والنظر في القولين السابقين ، ومع عدم وجود النص الشرعي الصحيح _ جاء في فيض القدير^(١): " أخبار النهي عن أكل الطين لا يثبت منها شيء " _ ، واستصحاباً للبراءة الأصلية ، وأن الأصل في الأشياء الإباحة ، وعملاً بقوله ﷺ: " لا ضرر ولا ضرار "^(٢) _ يترجح _ والله تعالى أعلم _ أنه لا يجوز أكل التراب والطين إن ترتب عليه ضرر ، ويجوز إن لم يترتب عليه ضرر ، فليس سبب الاختلاف هنا الاختلاف في الأدلة والبراهين وإنما سببه التجربة ، فيرجع إلى أهل الخبرة من الأطباء وأصحاب التجربة لتحديد الضرر .

والأطباء يعتبرون أن أكل التراب بشكل اعتيادي حالة مرضية نفسية بحاجة إلى علاج ، ويقولون إن أكله _ وخاصة المحتوي على بعض المركبات السامة كالرصاص _ له أضرار خطيرة على جسم الإنسان ، ويؤدي إلى حصول العديد من الأمراض^(٣) .

وبالمقابل أظهرت دراسة أجراها بعض العلماء أن أكل التراب له أثر إيجابي على الجهاز

(١) ٨٣/٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ٩٤ .

(٣) هناك مرض يطلق عليه الأطباء (البيكا) وهو اضطراب يتميز بوجود الشهية إلى حد كبير بالنسبة للمواد غير الغذائية مثل المعادن كالعوامل ، والصلصال ، والفحم ، والتربة ، والبطاشير ، والرماد ، وغيرها ، أو وجود شهية غير طبيعية لبعض الأشياء التي يمكن أن تعتبر من مكونات الأطعمة كالديقيق . ويصيب هذا المرض كل الأعمار ، وهو أمر غير طبيعي إذا تجاوز الطفل الستين ، ويمكن أن يؤدي إلى أعراض خطيرة . فالمصابون الذين يتناولون التراب المحتوي على الرصاص أو الزيوت الملوثة بمادة الديوكسين السامة ، قد يعانون من تلف في الدماغ بسبب التسمم بالرصاص الذي قد يؤدي إلى أعراض عصبية ، ويؤثر على الغدد الصماء والقلب والكلى والدماغ .

أيضاً أكل التراب قد يؤثر على النواحي النفسية وعلى شخصية الفرد فيصبح كالمدمن وقد يدفعه ذلك السلوك إلى العديد من السليبات وهي الانحراف لتذوق وتناول أشياء أخرى لها مضار أكبر وأخطر من أكل التراب .

ينظر: مقال بعنوان: (البيكا اضطراب أكل التراب عند الأطفال) للدكتورة هدى أمين عبد العزيز أحمد على الرابط: <http://kenanaonline.com/users/autistickids/posts/276574> ، وكذلك موقع

الطبيب البديل العربي على الرابط:

http://arabaltmed.com/blogs/174#.Up4WSe_pfIV ، وموقع الطبي على

الرابط: <http://www.altibbi.com/definition/> .

الهضمي ، وقد يحمي من بعض أنواع الجراثيم والطفيليات! وأن أكله رائج عند بعض النساء الحوامل ، والأطفال الذين يعتبرون أكثر عرضة للجراثيم^(١).

والظاهر _والله أعلم_ أن الاختلاف يرجع إلى نوع التربة ، والعوامل الداخلة في تكوينها ، فالعبرة إذاً بالضرر ، فيحرم أكل التراب أو الطين إذا ترتب عليه ضرر ، ولا بأس به عند عدم الضرر.

(١) ينظر: نتائج الدراسة على الرابط:

<http://www.alarab.net/Article/377830>

كما تشتهر في بعض قرى جزيرة جاوة الإندونيسية وجبات تقليدية خفيفة مكونها الرئيس الطين ، يطلق عليها (الأمبو) يقول بعض سكان المنطقة إنهم كانوا يأكلونها مع أوراق الشجر في فترات الاستعمار نتيجة الفقر والظروف الصعبة التي كانوا يعيشونها ، وقد أصبحت الآن نوعاً من التقليد.

ويعتقد السكان_دون الاستناد إلى أدلة علمية_ أن وجبة (الأمبو) تُسكِّن الأم ، وتفيد في الوقاية من أمراض المعدة وتعمل على تقويتها ، وتساعد على تحمل فترات أطول من الجوع ، وهي مفيدة للثة والأسنان ، كما يطلبون من النساء الحوامل تناولها ؛ لأنهم يعتقدون أنها تجعل بشرة المولود ناعمة ومصقولة. وتعمل بعض العائلات حتى الآن في صنع وجبات الأمبو وبيعها في أسواق القرى.

ينظر: موقع الجزيرة نت ، خبر بعنوان: (الأمبو) وجبة إندونيسية قوامها الطين على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/02557d45-fac9-400c-8fba-581af7979033>

المبحث الرابع

استعمال الخمر وسائر المسكرات في بلّ التراب

صورة المسألة:

بلُّ التراب أو الطين وترطيبه بالخمر يُعد صورة من صور الانتفاع بالخمر ، فإذا استعمل المسلم الخمر في بلّ التراب أو غير ذلك من صور الانتفاع ، فما حكم فعله؟ ذهب جمهور العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة^(١) إلى تحريم الانتفاع بالخمر بأي وجه من الوجوه ، كاستعمالها للمداواة ، أو في بلّ الطين ، أو امتشاط المرأة بها ليزيد بريق شعرها ، أو اكتحالها بها ، أو غير ذلك من أوجه الانتفاع .

واستدلوا بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢).

وجه الدلالة:

قوله تعالى: ﴿فَأَجْتَنِبُوهُ﴾ يدل على الاجتناب المطلق _ للخمر وما ذكر معها في الآية _ الذي لا ينتفع معه بشيء بوجه من الوجوه ، لا بشرب ، ولا بيع ، ولا بلّ للطين ، ولا مداواة ، ولا غير ذلك^(٣).

(١) ينظر: المبسوط ٢٤/٢١، وبدائع الصنائع ٥/١١٣، وحاشية ابن عابدين ٦/٤٤٩، والتمهيد ١٧/٤٠٤، ومواهب الجليل ١/١٢٠، ونهاية المحتاج ٥/١٦٧، والمغني ٦/١٥٤، وكشاف القناع ٦/١١٧، وأضواء البيان ١/٤٢٨، وتفسير القرطبي ٦/٢٨٩.

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٠ .

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٦/٢٨٩ .

٢- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية^(١) خمر فقال له رسول الله ﷺ: "هل علمت أن الله حرمها؟" قال: لا، قال: فسارَّ إنساناً، فقال له رسول الله ﷺ: "بم ساررت؟" قال: أمرته ببيعها، فقال ﷺ: "إن الذي حرم شرهما حرم بيعها" قال: ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها^(٢).

٣- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب بالمدينة قال: "يا أيها الناس إن الله يعرض بالخمير ولعل الله سينزل فيها أمراً، فمن كان عنده منها شيء فليبعه وليتفع به"، قال: فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال النبي ﷺ: "إن الله تعالى حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية^(٣) وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع" قال: فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها^(٤).^(٥)

وجه الدلالة من الحديثين:

فيهما دلالة على عدم جواز الانتفاع بالخمير بوجه من الوجوه، ووجوب المبادرة إلى إراقتها؛ إذ لو كان فيها منفعة من المنافع الجائزة لبينه رسول الله ﷺ، كما حث على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها، وكما قال في الشاة الميتة: "هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به"^(٦).^(١)

(١) الراوية هي القرية الكبيرة التي يروى ما فيها. قال أبو عبيدة: هي والمزادة سواء، وسميت راوية؛ لأنها تروى صاحبها ومن معه، ومزادة؛ لأنه يتزود فيها الماء، وقيل: الراوية اسم للإبل التي تحمل المزداد، وأطلقت على المزادة؛ لأن العرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان معه. ينظر: غريب الحديث لابن سلام ١/١٥٦، وغريب الحديث للحري ٢/٧٨٢، ومشارك الأنوار ١/٣٠٣، وشرح النووي على صحيح مسلم ٤/١١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٢٠٦، كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الخمر، رقم الحديث: (١٥٧٩).

(٣) المراد بالآية قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ

رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٣/١١.

(٤) من السفك، والسفك هو الإراقة والإجراء لكل مائع. النهاية في غريب الأثر ٢/٣٧٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٢٠٥، كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الخمر، رقم الحديث: (١٥٧٨).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٢٧٦، باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ، رقم الحديث: (٣٦٣).

٤- عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت المائدة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ، وقلت: إنه ليتيم ، فقال: "أهريقوه" ^(٢) " ^(٣) .

وجه الدلالة:

فيه دليل على أن الخمر لا يجوز لأحد الانتفاع بها إلا بالإراقة ^(٤) .
والله تعالى أعلم ..

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٣/١١ .

(٢) "أهريقوه أي: صبوه ، والأصل: أريقوه من الإراقة ، وقد تبدل الهمزة بالهاء ، وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معاً _ كما وقع هنا _ ، وهو نادر". تحفة الأحوذى ٣٩٨/٤ .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٥٦٣/٣ ، كتاب: البيوع ، باب: ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له ، رقم الحديث: (١٢٦٣) ، وقال: حديث حسن صحيح ، وقال الألباني في صحيح الترمذي (١٢٦٣): صحيح ، وله شواهد .

(٤) ينظر: تحفة الأحوذى ٣٩٨/٤ .

المبحث الخامس

التداوي بالطين

صورة المسألة:

التداوي لغة: مصدر تداوى ، يقال: تداوى المريض تداوياً ، أي تناول الدواء^(١).
 وداواه أي: عالج ، و يداوي أي: يعالج ، ويداوي بالشيء أي: يعالج به^(٢).
 فإذا تداوى الإنسان بالطين بأيّة طريقة من طرق التداوي ، كأن يضعه على موضع الألم ، أو يأكله ، ونحو ذلك ، فما حكم فعله؟
 ذهب جمهور العلماء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦) إلى أن التداوي بالطين من الأمور المشروعة الجائزة^(٧) _ ولا أعلم من أهل العلم من نهي عنه _^(٨).

يدل على ذلك أدلة منها:

-
- (١) ينظر: المعجم الوسيط ٣٠٦/١ (مادة دوي).
 (٢) ينظر: لسان العرب ٢٧٩/١٤ (مادة دوا).
 (٣) ينظر: مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر ٣٥٧/١، والفتاوى الهندية ٢٠٥/١ .
 (٤) ينظر: الفواكه الدواني ٢٩٤/٢ .
 (٥) ينظر: المجموع ٣٤/٩، وحاشية الحمل على شرح المنهج ٤٦/٣ .
 (٦) ينظر: المغني ٢٨/٤، ومطالب أولي النهى ٣١٧/٦. وينظر كذلك: فتح الباري ٢٠٨/١٠، وعون المعبود ٢٦٥/١٠.
 (٧) التداوي من حيث الجملة مشروع ، وذهب الحنفية والمالكية إلى إباحة التداوي ، وذهب الشافعية وبعض الحنابلة كالقاضي وأبي الوفاء إلى استحبابه ، وذهب جمهور الحنابلة إلى أن تركه أفضل .
 ينظر: حاشية ابن عابدين ٣٨٩/٦، والبحر الرائق ٢٣٧/٨، والفواكه الدواني ٢٩٤/٢، والمجموع ٩٦/٥، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ٢٩٥/١، وكشاف القناع ٧٦/٢، وشرح منتهى الإرادات ٣٤١/١ .
 (٨) ينظر: مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر ٣٥٧/١، والفتاوى الهندية ٢٠٥/١، والمجموع ٣٤/٩، وحاشية الحمل على شرح المنهج ٤٦/٣، وفتح الباري ٢٠٨/١٠، وعون المعبود ٢٦٥/١٠، والمغني ٢٨/٤، ومطالب أولي النهى ٣١٧/٦.

١- الأحاديث الدالة على مشروعية التداوي في الجملة ، ومنها:

أ- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ، ولا تداووا بحرام " ^(١).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة على مشروعية التداوي ، ونهي عن التداوي بالمحرمات ، ولا شك أن الطين ليس منها ، فيجوز التداوي به ، والله أعلم.

ب- عن أسامة بن شريك رضي الله عنه ^(٢) قال: قالت الأعراب: يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال: " نعم يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء _ أو قال دواء _ إلا داء واحد " قالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: " الهرم " ^(٣).

ج- ما ثبت من فعل النبي ﷺ أنه تداوى فقد روى الإمام أحمد " أن عروة كان يقول لعائشة _ رضي الله عنها _ : يا أمته لا أعجب من فهمك أقول زوجة رسول الله ﷺ و بنت أبي بكر ، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس أقول ابنة أبي بكر وكان أعلم الناس _ أو من أعلم الناس _ ، ولكن أعجب من علمك بالطب كيف هو؟ ومن أين هو؟ فضربت على منكبه ، وقالت: أي عرية إن رسول الله ﷺ كان يسقم عند آخر عمره _ أو في آخر عمره _ فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه ، فتنعت له الأنعات ، وكنت أعالجها له فمن ثمَّ " ^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٧/٤، كتاب: الطب، باب: في الأدوية المكروهة، رقم الحديث: (٣٨٧٤)، وقال الألباني في التعليقات الرضية على الروضة الندية ٣/١٥٤: الحديث صحيح - من حيث معناه -؛ لشواهده ، وقال محمد بن عبد الوهاب في قسم الحديث ٢/٢١٨: إسناده حسن .

(٢) هو أسامة بن شريك الثعلبي من بني ثعلبة ، له صحبة ، سكن الكوفة ، روى حديثه: أصحاب السنن ، وأحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وذكر الأزدي وابن السكن وغير واحد أن زياد بن علاقة تفرد بالرواية عنه . ينظر: الاستيعاب ١/٧٨، والإصابة ١/٤٩.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٤/٣٨٣، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الدواء والحث عليه ، رقم الحديث: (٢٠٣٨)، وقال: وهذا حديث حسن صحيح .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٦/٦٧ ، رقم الحديث: (٢٤٤٢٥) .

وجه الدلالة من الحديثين:

فيهما دلالة على مشروعية التداوي بقول رسول الله ﷺ _ كما في الحديث الأول_ ،
وبفعله _ كما في الحديث الثاني_ .

٢- حديث عائشة _ رضي الله عنها _ قالت: " كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى
الإنسان الشيء منه ، أو كانت به قرحة أو جرح ، قال بإصبعه هكذا _ ووضع سفيان
سبابته بالأرض ثم رفعها _ وقال: باسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا ليشفى سقيمنا بإذن ربنا
." (١)

وجه الدلالة:

دل الحديث على مشروعية التداوي بتربة الأرض ، ومعلوم أن الطين تراب مخلوط بماء ،
فلا بأس بالتداوي به .

يقول الشيخ عبد الله بن جبرين _ رحمه الله _ : " وظاهر هذا أنه لا بد من التراب ،
ولا يكفي البلاط ولا الفراش ، ولا السرير ولا غير ذلك مما ليس بتراب يعلق باليد ، والله
أعلم " (٢) .

قال ابن القيم _ رحمه الله _ : " ومعنى الحديث أنه يأخذ من ريق نفسه على إصبعه
السبابة ثم يضعها على التراب ، فيعلق بها منه شيء ، فيمسح به على الجرح ، ويقول هذا
الكلام ؛ لما فيه من بركة ذكر اسم الله وتفويض الأمر إليه والتوكل عليه ، فينضم أحد
العلاجين إلى آخر ، فيقوى التأثير " (٣) .

وقال: " هذا من العلاج الميسر النافع المركب ، وهي معالجة لطيفة يعالج بها القروح
والجراحات الطرية ، لا سيما عند عدم غيرها من الأدوية ؛ إذ كانت موجودة بكل أرض ...
فإن القروح والجراحات يتبعها في أكثر الأمر سوء مزاج حار ، فيجتمع حرارة البلد والمزاج

(١) سبق تحريجه ص ٣٣ .

(٢) موقع الشيخ على الرابط:

. <http://ibn-jebreen.com/?t=fatwa&view=vmasal&subid=2671>

(٣) زاد المعاد ٤/ ١٨٧ .

والجراح ، وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة أشد من برودة جميع الأدوية المفردة الباردة ، فتقابل برودة التراب حرارة المرض ، لا سيما إن كان التراب قد غسل وجفف ويتبعها _ أي الجراحات _ أيضاً كثرة الرطوبات الرديئة والسيلان ، والتراب مجفف لها ؛ لشدة ييسه وتخفيفه للرطوبة الرديئة المانعة من برئها ، ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو العليل ، ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة ودفعت عنه الألم بإذن الله"^(١).

٣- القاعدة الفقهية " الأصل في الأشياء الإباحة "^(٢)، فإذا لم يوجد دليل صحيح يدل على عدم جواز التداوي بالطين فالأصل إباحته .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية _ رحمه الله _: " فاعلم أن الأصل في جميع الأعيان الموجودة على اختلاف أصنافها ، وتباين أوصافها أن تكون حلالاً مطلقاً للآدميين ، وأن تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابستها ومباشرتها ومماسستها ، وهذه كلمة جامعة ، ومقالة عامة ، وقضية فاضلة عظيمة المنفعة واسعة البركة ، يفرع إليها حملة الشريعة فيما لا يخص من الأعمال وحوادث الناس "^(٣).

وقد عُرف التداوي بالطين منذ فترة طويلة ، فقد كان قدماء المصريين يلقون المكان المكسور بقطع من القماش بعد خلطه بالطين ، بدلاً من الجبس المعروف الآن _والذي بدأ استعماله عام ١٧٩٨م_.

(١) زاد المعاد ٤/١٨٦.

ويقول الشيخ ماهر بن ظافر القحطاني المشرف العام على مجلة معرفة السنن والآثار في موقع المجلة على الرابط <http://www.al-sunan.org/vb/showthread.php?t=7395>: " ولقد قرر الأطباء لي عملية مؤلمة في القدم لإزالة اللحم ، وأخذت في إجراءات الدخول للعملية ، وضرب لي موعدها والتنويم وحملت الأوراق استعداداً لها ، وبينما أنا أنتظر أهلي في السيارة إذ وقع في قلبي أن أستعمل رقية التراب ، فضربت بالسبابة على تراب الشارع بعد أن بللته بالريق ، فذكرت رقية التراب الآنفة_الواردة في الحديث أعلاه_ ، ووضعت الأصبع على محل العملية ومكان الجرح فبرأ بإذن الله ، ولم أدخل للعملية حتى ساعة كتابة هذه الكلمات بفضل رب الأرض والسموات".

(٢) الأشباه والنظائر ص ٧٣ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢١/٥٣٥.

" قال جالينوس: رأيت بالإسكندرية مطحولين ومستسقين كثيراً يستعملون طين مصر ويطلقون به على سوقهم وأفخاذهم وسواعدهم وظهورهم وأضلاعهم فينتفعون به منفعة بينة قال: وعلى هذا النحو فقد يقع هذا الطلاء للأورام العفنة والترهلة الرخوة قال: وإني لأعرف قوماً ترهلت أبدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من أسفل انتفعوا بهذا الطين نفعاً بيناً وقوماً آخرين شفوا به أوجاعاً مزمنة كانت متمكنة في بعض الأعضاء تمكناً شديداً فبرأت وذهبت أصلاً... (١)"

واستعمل الأطباء الطين خلال الحرب الروسية التركية _ عام ١٨٥٤/١٨٥٥م _ كعلاج للثام الجروح وإصابات العمود الفقري ..

وفي الوقت الراهن انتشرت الكثير من المستشفيات التي تستخدم العلاج بالطين في العديد من دول العالم كروسيا ، وأوكرانيا ، والأردن .

وقد أثبتت العديد من الدراسات والبحوث الجدوى العلاجية للطين واستخدامه إما كعلاج رئيس في بعض الحالات أو كعلاج إضافي مساعد ومهم (٢) ..

ومن الأمراض التي أكدت الدراسات الطبية ، والأبحاث العلمية أنها تعالج عن طريق استعمال الطين: إصابات الحبل الشوكي ، والشلل ، ومضاعفات إصابات النخاع الشوكي ، والتهاب الفقرات ، وآلام الظهر المزمنة ، والروماتيزم ، وأمراض المفاصل ، والعقم عند الرجال والنساء ، وأمراض الأوعية والتخثرات بشكل خاص ، وعلاج انسداد الأوعية ، والأمراض الجلدية مثل: الصدفية ، والبهاق ، وحب الشباب ، والدمل بعد الحروق ، والجروح بعد

(١) الطب النبوي ١/١٤٥ .

(٢) يقول البروفيسور الأكاديمي (فيلاتوف) في مقال مترجم له: " بأن كل خلية تفرز في لحظة الممات أقوى محفزات بيولوجية ، مخرجة من نفسها كل الذخيرة الاحتياطية من أجل أن تعيش بأي ثمن ، وبعد الموت تبقى فيها هذه المواد وتدخل في تركيبه الأطيان العلاجية كمية هائلة من الخلايا الميتة ، ومحفزاتها البيولوجية التي أفرزتها لكي تعيش بمتصها الطين ، وتكون موجودة في الطين لمئات السنين ، وباستعمال المريض للطين تشبع هذه المحفزات البيولوجية في جلد المريض ومنه إلى الداخل ، وهذا يؤدي إلى استفادة الجسم منها " ، وهذا الاستنتاج الذي ساقه البروفيسور كان من أكثر الشروحات إثارة في موضوع عملية العلاج بالطين. ينظر: الجزء المترجم من المقال على الرابط:

<http://www.al3laj.com/Clay/clay&diseases.htm>

العمليات الجراحية ، وبعض أمراض الأنف والأذن والحنجرة ، وغيرها^(١)..

ومن هنا يتبين أن التداوي بالطين لا حرج فيه ، وأنه من الأمور المشروعة بدلالة الأحاديث الصحيحة ، وقد ظهر نفعه بشهادة أهل الخبرة _ كما سبق _ ، يقول ابن القيم _رحمه الله_: " وفي الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوي ، وأنه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدرأ وشرعاً... " ^(٢).

والله تعالى أعلم ..

(١) ينظر: موقع العلاج: المعلومة الدقيقة والعلاج المناسب في مكان واحد على الرابط:

<http://www.al3laj.com/Clay/index.html>

(٢) زاد المعاد ٤/ ١٥ .

المبحث السادس

سرقة التراب

صورة المسألة:

إذا سرق مكلف تراباً من حرز ، وبلغ نصاباً ، وانتفت الشبهة ، وثبتت السرقة فهل تقطع يده أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

لا قطع بسرقة التراب ، وإليه ذهب الحنفية^(١) ، وهو وجه عند الشافعية^(٢) ، وذهب إليه الحنابلة في التراب الذي تقلل الرغبات فيه ، كالمعدّ للبناء والتطين^(٣) ، وهو رواية عندهم في التراب الذي له قيمة ، كالمعدّ للدواء وغيره^(٤) .

القول الثاني:

يقطع بذلك ، وهو الظاهر عند المالكية^(٥) ، ووجه عند الشافعية^(٦) ، ورواية عند الحنابلة في التراب الذي له قيمة^(٧) .

أدلة القول الأول:

(١) ينظر: المبسوط ١٥٤/٩ ، وبدائع الصنائع ٦٨/٧ ، وشرح فتح القدير ٣٦٤/٥ .

(٢) ينظر: روضة الطالبين ١٢١/١٠ .

(٣) ينظر: المغني ٩٧/٩ ، والإنصاف ٢٥٥/١٠ .

(٤) ينظر: المرجعان السابقان .

(٥) ينظر: الشرح الكبير ٣٣٤/٤ ، وفيه: "فيقطع سارق ما قيمته ثلاثة دراهم ، وإن كان محقرأً بين الناس كماء وحطب وتبن " .

(٦) ينظر: روضة الطالبين ١٢١/١٠ .

(٧) ينظر: المغني ٩٧/٩ ، والإنصاف ٢٥٥/١٠ .

١- لتفاهة التراب^(١) ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: " كانت الأيدي لا تقطع عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه "^(٢).

٢- أنه حقير غير مرغوب فيه ، ولهذا لا يختفي آخذه عادة فلا حاجة إلى زجره بالقطع، كما لا يقطع بسرقة ما دون النصاب^(٣).

٣- وقال الحنابلة: التراب الذي تقل فيه الرغبات لا قطع بسرقة ؛ لأنه لا يتمول ، ومن شروط القطع أن يكون المسروق مما يتمول عادة ؛ لأن القطع شرع لصيانة الأموال ، فلا يجب في غيرها^(٤).

أما التراب الذي له قيمة فلا قطع فيه ؛ لأنه من جنس ما لا يتمول ، ولمشابهته للماء^(٥).

أدلة القول الثاني:

علل الحنابلة روايتهم بالقطع في التراب الذي له قيمة:

بأنه يتمول عادة ، ويحمل إلى البلدان للتجارة فيه ، فأشبهه العود الهندي^(٦) .

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٦٨/٧.

(٢) لم أجد من أخرجه عن عائشة ، وإنما عن هشام بن عروة عن أبيه ، وقد أخرجه عنه ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٧٦/٥ ، برقم: (٢٨١١٠) ، وعبد الرزاق في مصنفه ٢٣٤/١٠ ، برقم: (١٨٩٥٩) ، و البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٥/٨ ، برقم: (١٦٩٤٣) ، بلفظ: " أن يد السارق لم تقطع في عهد رسول الله ﷺ في أدنى من ثمن حنفة أو ترس وكل واحد منهما ذو ثمن ، وأن يد السارق لم تقطع في عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه " وهو في صحيح البخاري ٦/٢٤٩٢ ، (٦٤١٠) إلى قوله: " ذو ثمن " والباقي بيّن البيهقي أنه مدرج من كلام عروة .

(٣) ينظر: تبيين الحقائق ٢١٤/٣.

(٤) ينظر: المغني ٩٧/٩ ، والكافي في فقه ابن حنبل ١٧٦/٤.

(٥) ينظر: المغني ٩٧/٩.

(٦) ينظر: المرجع السابق . والعود الهندي هو الكست ويقال القسط لغتان مشهورتان ، وهو خشب يؤتى به من بلاد الهند طيب الرائحة قابض فيه مرارة يسيرة ، ويُصلح إذا مضغ ، أو يُمضمض بطبيخه لطيب النكهة ، وإذا شرب منه قدر مثقال نفع من لزوجة المعدة وضعفها وسكون لهيها ، وإذا شرب بالماء نفع من وجع الكبد ووجع الجنب وقرحة الأمعاء والمغص ، وتداوى به الريح الغليظة ، وقد قال ﷺ في الحديث المتفق عليه : " عليكن بهذا العود الهندي ، فإن فيه سبعة أشغفه منها: ذات الجنب يسعط من العذرة ويلد من ذات الجنب " .

ويمكن أن يعترض عليه:

بأن ذلك لا يخرج عن كونه شيئاً غير مرغوب فيه ، وآخذه لا يختفي عادة ، بخلاف العود الهندي.

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه هو القول بأنه لا قطع بسرقة التراب ؛ لأن الخلاف في هذه المسألة بين القطع وعدمه يورث شبهة ، والقاعدة الفقهية تقول: " الحدود تُدرأ بالشبهات " ^(١) ، والخلاف شبهة يُدرأ بها حد السرقة _ والله تعالى أعلم _ .

سبب الخلاف:

اعتبار التراب مالاً وعدم اعتباره ، فمن اعتبره مالاً قال بالقطع بسرقة ، ومن لم يعتبره مالاً قال لا قطع بسرقة ، ويظهر ذلك واضحاً في تعليقات الحنابلة لرواياتهم ، والحنفية اعتبروا الشيء التافه _ ومنه التراب _ ليس بمال ، لذلك قالوا بعدم القطع بسرقة .

ينظر: فتح الباري ١٠/١٧٢ ، وعمدة القاري ٢١/٢٣٩ ، والديباج على مسلم ٥/٢٢٤ .

(١) الأشباه والنظائر ص ١٤٢ .

المبحث السابع

الرجوع في عارية الأرض التي دفن الميت في ترابها

صورة المسألة:

إذا أعار إنسان أرضه لآخر حتى يدفن ميتاً في تربتها ، فهل يجوز للمعير أن يرجع في هذه الإعارة أم لا؟

مذاهب العلماء في المسألة:

ذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢) إلى أن من أعار أرضاً للدفن لم يملك الرجوع فيها قبل أن يبيل الميت ويندرس^(٣)؛ لأن الدفن يراد للبقاء ؛ ولأن المعير ليس له الإضرار بالمستعير^(٤). ويفهم من هذا أنه إذا اندرس الميت واختفت آثاره ، فلا بأس بالرجوع في العارية ؛ لانتفاء الضرر حينئذ.

وقالوا: يُعلم اندراس الميت بمضي مدة يغلب على الظن اندراسه فيها^(٥).

وقال الشافعية: إذا كانت الإعارة لدفن نبي أو شهيد لزم على الدوام ، فلا رجوع فيها ؛ لأنهما لا يبيلان^(٦) _ والله أعلم _.

ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الحنفية والمالكية نصاً في المسألة .

(١) ينظر: التنبيه ١/١١٣، وإعانة الطالبين ٣/١٣٤.

(٢) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٢/٣٨٦، وكشف المخدرات ٢/٤٨٢.

(٣) أصله درس من باب قَعَد بمعنى: عفا ، وخفيت آثاره . ينظر: المصباح المنير ١/١٩٢ (مادة درس).

(٤) ينظر: الكافي في فقه ابن حنبل ٢/٣٨٦ .

(٥) ينظر: حاشية البجيرمي ٣/١٠٣ .

(٦) ينظر: حاشية الجمل على شرح المنهج ٣/٤٦٣، والمرجع السابق .

المبحث الثامن

وقوع الطلاق إذا قال الزوج لزوجته أنت طالق عدد الرمل أو التراب

صورة المسألة:

إذا قال الزوج لزوجته: أنت طالق عدد الرمل أو التراب ، فهل يقع ثلاثاً فتبين منه زوجته ، أو يقع طلقة واحدة ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

أنه يقع ثلاثاً ، وإليه ذهب الحنفية في عدد الرمل دون التراب^(١) ، ومحمد من الحنفية^(٢) ، والمالكية^(٣) ، والشافعية في عدد الرمل دون التراب^(٤) ، والحنابلة^(٥) .

القول الثاني:

أنه يقع واحدة في قول: أنت طالق عدد التراب دون الرمل ، وإليه ذهب أبو حنيفة^(٦) ، وأبو يوسف من الحنفية^(٧) ، والشافعية^(٨) .

(١) ينظر: البحر الرائق ٣/٣١٢ ، وحاشية ابن عابدين ٣/٢٨٢ .

(٢) ينظر: البحر الرائق ٣/٣١١ ، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/٣٠ ، والفتاوى الهندية ١/٣٧١ .

(٣) ينظر: الاستذكار ٦/٨ ، وشرح الزرقاني ٣/٢١٧ .

(٤) ينظر: نهاية المحتاج ٦/٤٥٧ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٤/٣٤٢ ، وحاشية البجيرمي ٤/١٤ .

(٥) ينظر: المحرر في الفقه ٢/٥٩ ، والمغني ٧/٣٩٢ .

(٦) ينظر: حاشية ابن عابدين ٣/٢٨٢ ، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/٣٠ .

(٧) لكنه اعتبرها واحدة بائنة ، ينظر: المراجع في هامش ١ .

(٨) ينظر: المراجع في هامش ٤ . وقال ابن العماد: وكذا التراب يقع ثلاثاً ؛ لأنه سمع "ترابه" ولذا ذهب جمع إلى وقوع

الثلاث فيه ، وورد عليه: بعدم اشتهاه ذلك فيه . ينظر: نهاية المحتاج ٦/٤٥٧ .

أدلة القول الأول:

- ١- أن الطلاق له أقل وأكثر فأقله واحدة وأكثره ثلاث ، وقول: أنت طالق عدد الرمل أو التراب يقتضي عدداً ، فيقع ثلاثاً^(١).
- ٢- أن العدد إذا ذكر يراد به الكثرة ، فيحمل على الثلاث^(٢).
- ٣- أن التراب وغيره من أسماء الجنس كالزيت والماء تتعدد أنواعه وقطراته ، فأشبهه الحصى^(٣).
- ٤- ومن فرق بين التراب والرمل قال: بأن التراب اسم جنس إفرادي ، والرمل اسم جنس جمعي لا يصدق على أقل من ثلاثة^(٤).

وعلل أصحاب القول الثاني قولهم ، فقالوا:

بأن التراب اسم جنس فردي لا عدد له ، والتشبيه بالعدد فيما لا عدد له لغو^(٥).

الترجيح:

بالنظر إلى قول الزوج: (أنت طالق عدد التراب أو الرمل) يظهر بوضوح عدم إرادته طلقة واحدة ، وإنما أراد بهذا اللفظ الكثرة ، وهو الثلاث .

لكن الذي يظهر رجحانه _ والله تعالى أعلم _ أن الزوج إذا قال لنزوجته: أنت طالق عدد الرمل أو التراب ، أو قال: أنت طالق ألفاً ، أو قال: أنت طالق ثلاثاً ، فإنه يقع واحدة في ذلك كله بدلالة الكتاب والسنة ؛ ويقع واحدة لكونه طلاق بدعة ، وليس لكون العدد الكثير من الطلقات يساوي واحدة ، أما دلالة الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا

(١) ينظر: المغني ٣٩٢/٧ ، وشرح منتهى الإرادات ٩٥/٣ .

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٣ .

(٣) ينظر: المغني ٣٩٢/٧ ، وشرح منتهى الإرادات ٩٥/٣ .

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٣ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٣٤٢/٤ ، وحاشية البجيرمي ١٤/٤ .

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٣ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٣٤٢/٤ .

طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴿١﴾ أي مستقبلات لعدتهن ، والعدة تبدأ من الطلقة الأولى ، والتلفظ بالطلقة الثانية مع الأولى يكون طلاقاً لغير العدة التي أمر الله بها ، فيُرد ؛ لقوله ﷺ: " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد " (٢).

وأما السنة فقول ابن عباس _ رضي الله عنهما _: " كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ ، وعهد أبي بكر ، وستين من خلافة عمر واحدة ، فلما أكثر الناس ذلك قال عمر ﷺ : أرى الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيها عليهم ، فأمضاه عليهم " (٣) وفي هذا دلالة على أن إمضاء الثلاث كان اجتهاداً من عمر ﷺ زجراً للناس عما كانوا عليه ؛ لأن الإنسان إذا علم أنه إذا تلفظ بألفاظ تدل على إرادة أكثر الطلاق _ كقوله: أنت طالق عدد التراب أو أنت طالق ثلاثاً ونحوها _ أنها تقع واحدة ، هان عليه أن يقولها مرة أخرى ، بخلاف ما إذا علم أنه إذا قالها حيل بينه وبين زوجته ، فإنه لا يقولها بل يتأني ، وهذا القول اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية (٤) ، والشيخ عبد الرحمن السعدي (٥) ، وابن عثيمين _ رحمهم الله تعالى _ (٦).

(١) سورة الطلاق ، من الآية ١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٩٥٩/٢ ، كتاب: الصلح ، باب: إذا اصطلحوها على صلح جور فالصلح مردود ، رقم الحديث: (٢٥٤٩) ، ومسلم ١٣٤٣/٣ ، كتاب: الأقضية ، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ، رقم الحديث: (١٧١٨) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٠٩٩/٢ ، كتاب: الطلاق ، باب: طلاق الثلاث ، برقم: (١٤٧٢) .

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٨٣/٣٣ .

(٥) ينظر: تيسير الكريم الواحد في شرح عقد الفرائد وكنز الفوائد ١٨٦/٩ (المطبوع لأول مرة ضمن مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي_رحمه الله_ المجلد ١٧) .

(٦) ينظر: الشرح الممتع ٤١/١٣ .

الختامة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وكما يجب ربنا ويرضى ، الحمد لله على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة ، الحمد لله على ما تفضل وأنعم ويسر لإتمام هذا البحث ، الذي هو جهد مقل ، وعمل مقصر ، فإن وفقت فبتوفيق من الله وحده فله الحمد أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، وإن كان غير ذلك فعزائي أني بذلت جهدي ، وأفرغت طاقتي ..

أولاً: النتائج:

خلصت من هذا البحث بنتائج أبرزها ما يلي:

- ١- أن الماء الذي خالطه تراب إن لم يتغير فهو طهور باتفاق جماهير الفقهاء ، وإن تغير ولم يسلب عنه اسم الماء فهو طهور كذلك على الراجح من أقوال الفقهاء .
- ٢- إذا أصبح الماء النجس المتغير كدرأً بإضافة التراب إليه ، فإنه لا يحكم بطهارته بهذه الإضافة .
- ٣- طين الشوارع -سواء أكانت نجاسته متيقنة أم مظنونة - إذا أصاب البدن أو الثوب أو النعل ونحوها يعفى عما يتعسر الاحتراز عنه ما لم تكن عين النجاسة قائمة غير مختلطة بالطين ، وهذا العفو مقيد _عند البعض_ بقيود .
- ٤- أن تطهير التراب لجلود الميتة يختلف باختلاف حال الجلد سمكاً ورقةً وليونةً وصلابة ، فقد يكون التراب مطهراً لنوع من الجلود دون نوع ، والمرجع في ذلك لأهل الصنعة .
- ٥- أن من المتقرر والمتأصل في القواعد أن النجاسة تزال بكل مزيل مباح طاهر ؛ لأنها عين مستقدرة شرعاً ، فمتى ما زالت أوصافها عن المحل المتنجس فإنه يزول حكمها ، ومن المتقرر أيضاً أن النجاسة من باب التروك فلا تفتقر في إزالتها إلى نية ، وبناء على هذا لا يشترط التراب في إزالة النجاسات غير نجاسة الكلب ، ويطهر النعل المتنجس بأي نوع من أنواع النجاسات إذا دُلك بالتراب متى ما زالت أوصاف النجاسة عنه ، ويطهر مؤخرة ثوب المرأة مما أصابه من النجاسات إذا جرت على الأرض الطاهرة إذا زال أثر هذه النجاسات ،

ويطهر كذلك تراب الأرض من النجاسة المائعة بالجفاف بالشمس أو النار أو الريح إذا زالت آثار النجاسة ولو من غير قصد آدمي ..

٦- يجب استعمال التراب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء ، ولا يقوم غيره مقامه ؛ لورود النص الصريح الصحيح بذلك .

٧- أن التراب المختلط بنجاسة إذا أُحرق إحراقاً مغيّراً للنجاسة _بتغييره أوصافها أو قلبه حقيقتها_ يحكم بطهوريته ، وطهورية ما تولد عنه من دخان وغبار .

٨- يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض ، وبالتراب المحترق ، وبمدقوق الطين المحترق ، وبغبار اللبّد _وهو نوع من البسط_ ونحوه ، وبالتراب المختلط بغبار غيره _إذا كانت الغلبة للتراب وكان المخالط مستهلكاً فيه_ ، وبالتراب المتيمم به ..

٩- ظهر رجحان القول بعدم جواز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله لخوف فوات الجنازة من بين قولي الفقهاء _ والله أعلم _.

١٠- أن من عجز عن استعمال ماء يتوضأ به أو صعيد يتيمم به لسبب من الأسباب ، فإنه يصلي على حاله ولا تجب عليه الإعادة .

١١- أن من لم يتمكن من الصلاة إلا في محل نجس بعد أن قام بتطيينه وتغطيته _بالطين أو التراب_ تغطيةً تمنع وصول شيء من النجاسة إليه ، فصلاته صحيحة _والله تعالى أجل وأعلم_ ..

١٢- لا يجوز حمل التراب المتنجس في الصلاة ، ومن حمله مختاراً عالماً ذاكراً لم تصح صلاته ، ومن اضطر لحمله _ وهذا نادر_ ، أو كان ما حمله معفواً عنه بأن كان يسيراً عرفاً ، فصلاته صحيحة _والله تعالى أجل وأعلم_ .

١٣- يكره تخصيص قطعة من طين أو تراب بالسجود عليها ، فهو لم يرد عن النبي ﷺ ، ولا عن سلف الأمة ، وفيه تشبه بالرافضة .

١٤- يلزم المصلي في أرض الطين أن يتم أركان الصلاة بما في ذلك السجود إذا كان الطين يسيراً لا يتأذى به . ويسقط عنه من الأركان بقدر الضرورة إذا كان الطين يتأذى منه ،

ويعجز عن الخروج عنه .

١٥- لا يصلي من جهل الوقت ، ولم يمكنه مشاهدة الدلائل التي بها تعرف أوقات الصلوات ، بسبب القتر والأتربة وغيرها ، حتى يتيقن دخول وقت الصلاة ، أو يغلب على ظنه دخوله باتفاق العلماء _ رحمهم الله _ .

١٦- إذا التبست القبلة على المصلي بسبب الغبار والأتربة ، ولم يعلم جهتها ، ولم يجد ما يستدل به عليها فإنه يتحرى جهة من الجهات ، ويصلي إلى الجهة التي يغلب على ظنه أنها القبلة ، ولا تجب عليه الإعادة _ والله أعلم_ .

١٧- تجوز الصلاة على الراحلة خشية التأذي بالوحد ، ويجوز التخلف عن الجمعة والجماعة بسبب الطين والوحد إذا كان يتأذى بهما ، ويجوز الجمع بين الصلاتين بعذر الوحد أو الطين أو الغبار إذا ترتب عليها وجود حرج ظاهر أو مشقة ظاهرة ، والضابط في تقدير الحرج أو المشقة هو العُرف .

١٨- يستحب أن يوضع تحت رأس الميت إذا وضع في قبره لبنة أو نحوها من حجر أو تراب ، وأن يسد الشق أو اللحد بأن لا يهال التراب على الميت مباشرة ، وأن يرش تراب القبر بالماء ، وأن يرفع عن الأرض شبراً أو نحو شبر ، كما يستحب لكل من حضر الدفن أن يحثو التراب على الميت ثلاثاً ..

١٩- وضع الميت على وجه الأرض ، ثم وضع التراب عليه مع إمكان الحفر لا يجزئ عن الدفن ، لكن إن تعذر الحفر ، كأن تكون الأرض ينبع منها ماء يفسد الميت وكفنه جاز ذلك ..

٢٠- من أفطر بسبب القتر وغبار الأتربة ثم بان له الأمر بعد أكله وشربه ، فإنه يلزمه الإمساك بقية النهار بلا خلاف بين العلماء ، ولا يجب عليه القضاء ، بل يتم صومه إلى الليل وصيامه صحيح على الراجح ..

٢١- اتفق العلماء على أن غبار الأتربة إذا دخل إلى حلق الصائم بغير قصد منه لم يفسد صومه .

٢٢- يحرم صيام يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون رؤية هلال رمضان غبار أو

أتربة ونحوها إلا إذا وافق يوماً اعتاد الإنسان على صيامه .

٢٣- لا يجوز أن يقصد المحرم تغطية رأسه بالطين .

٢٤- لا يجوز رمي الجمار إلا بكل ما يسمى حصى ، فلا يجوز بالتراب أو الطين ؛ اتباعاً لفعله ﷺ .

٢٥- تراب الصّاعغة هو التراب الذي يوجد في محلاتهم وحوانيتهم ، وتراب المعدن هو التراب المتساقط من المعدن نفسه دون أن يختلط بغيره ، ولا يجوز بيع تراب المعدن والصاعغة بشيء من جنسهما ، أو بغير جنسهما قبل تصفيته وتمييز الذهب والفضة منهما .

٢٦- لا يجوز إجارة أرض سبخة التربة للزراعة فيها ، وإذا كان المستأجر على علم بحالها ، وما تحتاج إليه حتى يتمكن من زراعتها ، ورضي بذلك ، صحت الإجارة .

٢٧- من غصب تراباً وخلطه بغيره فإن أمكن تمييزه وفصله من الخليط لزمه تمييزه ورده مهما عظمت المؤونة في التمييز أو الرد ، وإن تعذر فصله فعليه رد مثله .

٢٨- لا ضمان على الأجير المشترك إذا استؤجر لنقل التراب أو غربلته ما دام أنه لم يتعدّد أو يفطر، لكن إذا ترتب على فعله إتلاف عين ، ولم تقم بينة على عدم تعديه أو تفريطه ، فإنه يضمن بشروط .

٢٩- الذي يظهر رجحانه أن التراب المنتقل بالسيل أو الفيضان من أرض إلى أرض أخرى هو ملك لصاحب الأرض المنتقل إليها .

٣٠- تسوير الأرض الموات بالتراب وغيره لا يُعد إحياء ؛ بل تحجيراً يصير فاعله أحق به من غيره مدة من الزمن _ والله أعلم_ .

٣١- يكره نقل تراب الحرمين وحجارتها إلى الحل .

٣٢- يحرم التبرك بتراب المساجد والقبور ، ومن تبرك به معتقداً نفعه من دون الله ، فهو مشرك شركاً أكبر ، ومن تبرك به معتقداً أنه سبب لا ينفع من دون الله ، فهو مشرك شركاً أصغر .

٣٣- لا يجوز أكل التراب والطين إن ترتب عليه ضرر ، ويجوز إن لم يترتب عليه ضرر

- ٣٤- يحرم الانتفاع بالخمير بأي وجه من الوجوه ، ومن ذلك بلّ الطين .
- ٣٥- التداوي بالطين من الأمور المشروعة الجائزة .
- ٣٦- لا قطع بسرقة التراب ؛ لأن الخلاف في هذه المسألة شبهة يُدْرَأُ بها حد السرقة .
- ٣٧- الزوج إذا قال لزوجته: أنت طالق عدد الرمل أو التراب ، فإنه يقع واحدة بدلالة الكتاب والسنة ..

ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة التفكير في مخلوقات الله عامة ، والتفكير في خلق الإنسان من تراب خاصة ، واستشعار عظمة الباري وقدرته ، وأصل الإنسان الضعيف الذليل ، كما ترجو الباحثة من المعلمين وطلاب العلم والمربين عموماً التواصي والتذكير بهذه العبادة العظيمة لما يترتب عليها من تهذيب للنفوس وزيادة في تقوى الله _جلّ في علاه_ وخشيته إلى غير ذلك من الفوائد المترتبة على هذه العبادة..
- ٢- تؤكد الباحثة على الرجوع إلى سنة رسول الله ﷺ في الرقية بالتراب والريق الثابتة عنه ﷺ في صحيح البخاري ، مع عدم نسيان جانب التوكل على الله وتفويض الأمر إليه وأن الشفاء بيده _سبحانه_ ، وقد ثبت بتجربة الثقات الشفاء بها من بعض الأمراض ..
- ٣- توصي الباحثة ببحث مسألة حق الإمام في المنع من إحياء الأراضي الموات من عدمه ، وما يكون به الإحياء في هذا الزمان؟

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين ..

الفهارس

وتشمل:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣- فهرس الأعلام.
- ٤- فهرس المراجع والمصادر.
- ٥- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٩	٣٠	﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	البقرة
١٣٠	٩٨	﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ ﴾	
٢٠٠ ٢٠١	١١٥	﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾	
١٩٩	١٥٠	﴿ وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾	
٢٥٨	١٨٧	﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ أَلَيْلَ ﴾	
٣٢٣	١٩٣	﴿ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾	
٢٨٩	٢٧٥	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾	
٩٤ ١٥٩ ٢٠٠ ٢٠٢ ٢٥٩	٢٨٦	﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾	
٢٦١	٢٨٦	﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾	
٢٣	٥٩	﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾	آل عمران

٣٠١	٢٩	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾	النساء
١١٧ ١٢٩ ١٤٣ ١٥٦ ١٦٥	٤٣	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ۗ وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾	
١٩٦	١٠٣	﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾	
٤٤،٤١ ٤٦،٤٥ ٦٤ ١١٧ ١٢٤ ١٢٥ ١٣٤١ ١٥١ ١٥٢ ١٦٧ ١٧٢	٦	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾	المائدة
٣٥،٣	٣١	﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾	

٣٦٢	٩٠	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾	
٣٥٧	٥٤	﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾	الأعراف
٣١	١٩	﴿ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾	الحجر
٢٥	٢٦	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾	
٢٥	٢٨	﴿ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾	
٢٣	٣٧	﴿ أَكْفَرْتِ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ﴾	الكهف
١٣٥	٤٠	﴿ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾	
٢١	٦	﴿ وَمَا نَحْتِ الثَّرَى ﴾	طه
٢٤،٢٣ ٢١٩	٥	﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُّطْفَةٍ ﴾	الحج
٥٨ ٢٠٩	٧٨	﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	
٢٥،٣	١٢	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ ﴾	المؤمنون
٢٣	٢٠	﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ﴾	الروم
٢٩،٢٥	٧	﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾	السجدة
٢٩	٨	﴿ ثُمَّ جَعَلْ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴾	
٣٥٦	٢١	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾	الأحزاب
٢٣	١١	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ﴾	فاطر

٢٧	٨٢	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	يس
٢٥	١١	﴿ إِنَّا خَلَقْنَهُمْ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾	الصفات
٢٣	٦٧	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن تَرَابٍ ﴾	غافر
٣٥٧	٢١	﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّن الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ﴾	الشورى
١٦٥	٣٣	﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ ﴾	محمد
٢٥٣	١٤	﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ ﴾	الرحمن
١٣٠	٦٨	﴿ فِيهَا فَكِهَةٌ وَخَلٌّ وَرُمَّانٌ ﴾	
١٧	٣٧	﴿ عُرْبًا أْتَرَابًا ﴾	الواقعة
٩٤	١٦	﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾	التغابن
١٥٩			
٢٠٢			
٢٠٩			
٢٢٤			
٢٥٩			
٣٧٦	١	﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾	الطلاق
٢٥٥	٧	﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾	
٢٤	٢	﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾	الإنسان
٢٥٤	٢٣	﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾	المرسلات
٣٥	٢٥	﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴾	

٣٥	٢٦	﴿أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾	
١٢٣	٥	﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾	البينة

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
٥٦	" ابغني أحجاراً أستنفض بها ، ولا تأتني بعظم ولا روث "
٥٧	" أتى النبي ﷺ الغائط ، فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين .. "
٧٧	" احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوباً من ماء "
٧٨	" احفروا مكانه واطرحوا عليه دلواً من ماء علّموا ويسّروا ولا تعسّروا "
٨٢	" إذا جفت الأرض فقد زكت "
١٥٠	" إذا خفت أن تفوتك الجنابة وأنت على غير وضوء فتيمم وصل "
٢٥٢	" إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا "
٢٧٠،٢٥٣	" إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن أغمي عليكم فعدوا ثلاثين "
٢٠٤	" إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله ، فلا تقل: حي على الصلاة .. "
١٩٩	" إذا قمت إلى الصلّاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر "
١٩١	" إذا كنت في صلاة فلا تمسح جبهتك "
١٠٠	" إذا وطئ أحدكم الأذى بنعله أو خفيه فطهورهما التراب "
٩٠	" إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب "
١٩١	" أربع من الجفاء _ومنها_ ومسح الرجل التراب عن وجهه وهو في صلاته "

٦٥	" ارجع فأحسن وضوءك "
٢٨٠	" ارم ولا حرج "
٦٥	" أسبغوا الوضوء "
١٣٥	" أطيب الصعيد الحرث ، وأرض الحرث "
١٣١،١٢٠ ١٣٥	" أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأبما رجل من أمتي.. "
١٣٦	" أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء " فقلنا: يا رسول الله ما هو؟ قال: " نصرت بالرعب ، وأعطيت مفاتيح الأرض .. "
٤٥	" اغسلنها بماء وسدر "
٢٢٤،٤٥ ٢٧٧	" اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين "
٢٦٩	" أفضل الصيام عند الله صوم داود _ عليه السلام _ كان يصوم يوماً ... "
٢٦٢،٢٥٩	" أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس "
١٤٢،١٣٢	" أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل ، فلقيه رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام "
٢٢٩،٢٢٨	" ألدوا لي لحداً ، وانصبوا علي اللبن نصباً ، كما صنع برسول الله ﷺ "
٢٨٢	" القط لي حصي "
١٠١	" أمرنا بغسل الأنجاس سبعا "
٥٧	" أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنجي بأيماننا ... "

٢١٥،١٩٦	" أمي جبريل عند البيت مرتين ... "
٢٤	" إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة... "
١٠٧	" إن بيني وبين المسجد طريقاً قدرة قال: فبعدها طريق أنظف منها... "
٣٠١	" إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا... "
٢٣٥	" أن رسول الله ﷺ حتى على الميت ثلاث حثيات بيديه جميعاً "
٢٤٢	" أن رسول الله ﷺ رش على قبر ابنه إبراهيم... "
٢١٥	" أن رسول الله ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً ، الظهر والعصر ... "
٢٣٤	" أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت... "
٢٤١	" أن الرش على القبر كان على عهد رسول الله ﷺ "
١٥٢،١١٩ ١٦٦،١٦٤	" إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فإن ذلك خير "
٢٣٥	" أن علياً ﷺ حتى في قبر ابن المكف "
٢٥٩	" أن عمر ﷺ أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى... "
٣٢٣	" أن عمر بن الخطاب ﷺ ضمّن الصباغ الذي يعمل بيده "
٣٢٨	" أن عمر بن الخطاب ﷺ غرّمه بضاعة كانت معه فسرقته أو .. "
٣٦٥	" إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ، ولا تداووا.. "
٢٦٢	" إن الله تعالى تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه "
٢٨	" إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنو آدم على.. "

٣٥٦	" أن معاوية جاء للكعبة فتمسح في كل أركان الكعبة الأربعة، فقال ابن عباس "
٢٣٥	" إن من تمام أجر الجنازة أن يحثو في القبر "
١٩١	" إن من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جبهته قبل الفراغ من صلاته "
٤٢	" أن النبي ﷺ اغتسل هو وزوجته من قصعة واحدة فيها أثر العجين "
٢٤٤، ٢٣٠	" أن النبي ﷺ ألد ، ونصب عليه اللبن نصباً ، ورفع قبره من الأرض... "
٢٣	" أنتم بنو آدم وآدم من تراب "
٢٧٩، ١٢٣	" إنما الأعمال بالنيات "
٢٧١، ٢٥٥	" إنما الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروه... "
١٣٣	" إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح... "
١٣٣، ١١٨	" إنما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة .. "
٦٢	" إنما يكره البول في المغتسل مخافة اللمم "
١٥٠	" أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتميم ثم صلى عليها "
٢٠٧، ١٩٤	" أنه انتهى إلى مضيق ومعه أصحابه ، والسماء من فوقهم ، والبله من أسفل منهم ، فصلى رسول الله ﷺ على راحلته ، وأصحابه "
٣٢٤	" أنه كان يضمن الصباغ ، والصائع ، وقال: لا يصلح للناس إلا ذاك.. "
٢٣٥	" أنه لما دفن زيد بن ثابت حثي في قبره ثلاثاً .. "
٥٧	" إنه لينهانا ﷺ أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ... "

١٦٠،١٥٧	" أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً ... "
٣٥١	" أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيء "
٣٥٦	" إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك .. "
١٠٥	" إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القدر ... "
٥٣	" أيما إهاب دبغ فقد طهر "
٩٨	" بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره... "
٢٦٣	" بينما نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان في زمن عمر بن الخطاب .. "
١٠١،٧١	" تحته ثم تقرصه بالماء وتنضحه وتصلي فيه "
١٨٣	" تَرَبَّ وجهك يا رياح "
٢٩٢	" تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا "
٢٣٥	" توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها في قبر ... "
٢١٧	" حاك في صدري من ذاك شيء ، فأتيت أبا هريرة فسألته ، فصدق مقالته "
٧٩،٧٦ ١٠٢،٨٤	" جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد فزجره الناس فنهاهم النبي ﷺ فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه "
٨٢	" جفوف الأرض طهورها "
١٦٤	" جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، بالمدينة "

٧٦	" خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء "
٢٣	"خلق الله آدم من أديم الأرض "
٧٩	" دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء... "
٢٩١	" الذهب بالذهب ووزناً مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة ووزناً مثلاً .. "
٢١٤	" رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء "
٢٤٤	" رأيت قبر النبي ﷺ شبراً أو نحواً من شبر "
٢٣٤	" رأيت النبي ﷺ حين دفن عثمان بن مظعون صلى عليه ، وكبر ... "
٢٤٢	" رش على قبر النبي ﷺ الماء رشاً ... "
٨٢	" زكاة الأرض يبسها "
١٠٠	" سألت أنس بن مالك رضي الله عنه أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟ قال: نعم "
٢٤٢	" سلّ رسول الله ﷺ سعداً ، ورش على قبره ماء "
٢٧٠، ٢٥٣	" الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه ، فإن غم عليكم ... "
٢٥٣	" الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، ثم عقد إبهامه في الثالثة ، فصوموا لرؤيته.. "
١٦٤	" الصعيد الطيب وضوء المسلم ... "
٢٠٨	" صلّ قائماً "
٢١٤	" صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر "
٢٧٤	" الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون "

٢٥٣،٢٥٢ ٢٦٩	"صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غبي عليكم ، فأكملوا عدة شعبان .. "
٨٧،٣٢ ٨٩،٨٨	"طهور إناء أحذكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب "
٣٢٤،٣١٧	" على اليد ما أخذت حتى تؤديه "
١٣١	" عليكم بالأرض "
١٠٠	" فإن التراب له طهور "
١٩٣،١٩٠ ٢٠٨،٢٠٦	" فبصرت عيناى رسول الله ﷺ على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين "
٢٨٢	" فرماها بسبع حصيات - يكبر مع كل حصاة منها - مثل.. "
١٢١	" فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم ، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً ... "
١٣٠،١٢١ ١٣٦	" فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء "
٨٨	" في الكلب يلغ في الإناء أنه يغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً "
٢٠٥	" في يوم ذي ردغ "
٣٥٢	" قدمت مع أمي - أو قال جدتي - مكة ، فأتتها صفيية بنت شيبة ... "
٣٦٦،٣٣	" كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى الإنسان الشيء منه ، أو كانت به قرحة ... "
٣٧٦	" كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ ، وعهد أبي بكر ... "

٥٨	" كان عمر <small>رضي الله عنه</small> إذا بال قال: ناولني شيئاً أستنجي به ، قال: فأناوله ... "
٢٧٢	" كان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً بعث من ينظر له .. "
٣٦٣	" كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت المائدة سألت رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> عنه .. "
٢٤٨	" كان الناس يأخذون من تراب القبر ، فأمرت عائشة بجدار ، فضرب ... "
١٨٩	" كان النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> يمسح العرق عن وجهه في الصلاة "
٣٧١	" كانت الأيدي لا تقطع عهد رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> "
٨١	" كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> ... "
٥١	" كنا لا نتوضأ من الموطئ "
٢٠١	" كنا مع رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> في مسير ، فأصابنا غيم ، فتحيرنا ، فاختلطنا ... "
٢٠٠	" كنا مع النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> في سفر ، في ليلة مظلمة ، فلم ندر أين القبلة ، فصلى "
٢٤٨	" لا تتخذوا قبوري عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا علي ... "
٢٤٨	" لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها "
٢٥٥،٢٥٤	" لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفتروا حتى تروه ، فإن غم عليكم ... "
٢٤٨	" لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، وإنما أنا عبده ... "
١٥٦،١٥٢	" لا تقبل صلاة بغير طهور "
١٦١،١٥٨	
٢٧٠،٢٦٨	" لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه "

٢٦٨	" لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ، ثم صوموا حتى ... "
٣٢٧	" لا تلقوا الركبان بالبيع حتى يهبط بالسلع إلى .. "
٣٢٧،٩٤	" لا ضرر ولا ضرار "
٢٦٠	" لا نبالي والله نقضي يوماً مكانه "
٣٢٧	" لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من .. "
٦١	" لا يبولن أحدكم في مستحمة ثم يتوضأ فيه فإن عامة الوسواس منه "
١٤٢	" لا يتيمم بالثلج ، فمن لم يجد فضفة سرجه أو معرفة دابته "
١٥٢	" لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ "
٢٧٧	" لا يلبس القمص ، ولا العمام ، ولا السراويلات ، ولا البرانس .. "
٢٧٣	" لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من .. "
٢٨٢	" لتأخذوا مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد .. "
٢٦٩	" لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان ، فإنه كان يصوم شعبان كله "
٢٤٧	" اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا فتنسقيننا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا ... "
٢٩٢	" ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا فإن لم يأكله ... "
٢٩٢	" ما اجتمع حلال وحرام إلا غلب الحرام على الحلال "
٣١٠	" ما أحسن زرع ظهير "

٢٠٢	" ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتين ، صلاة المغرب ... "
٧٣	" ما لك لعلك نفست "
١٨٣	" ما من حال يكون عليها العبد أحب إلى الله من أن يراه ساجداً ... "
١٢٩،١١٩	" ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟ قال: أصابتنى جنابة ولا ماء ... "
١٥٨،٩٤ ١٦١،١٥٩ ١٧٥	" ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم "
١٩	" مالكم ومجالس الصعدات "
١٤٩	" مرَّ رجل على رسول الله ﷺ في سكة من السكك ، وقد خرج ... "
١٥٦	" مفتاح الصلاة الطهور "
٣٤٢	" من أحاط حائطا على أرض فهي له "
٣٧٧	" من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد "
٣١٣،٣٠٩ ٣٤٠	" من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق "
٣٠٢	" من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة ... "
٢١٣	" من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد أتى باباً من الكبائر "
٣١٠	" من زرع في أرض قوم بغير إذنه فليس له من الزرع ... "
٣٤٢	" من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به "
٢٧٠	" من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ "

٣٠٢	"من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين"
٣٠٢	"من غصب شبراً من أرض طوقه من سبع أرضين"
٢٦٠	"من كان أفطر فليصم يوماً مكانه"
٣٦٥	"نعم يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء..."
٦٢	"نهى النبي ﷺ أن يتمشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله"
٢٧٢، ٢٦٨	"هل صمت من سرر شعبان شيئاً؟"
٣٦٢	"هل علمت أن الله حرمها؟" قال: لا ، قال: .."
١٨٢	"هل يعفر محمد وجهه بين أظهركم؟"
٣٦٢	"هلا أخذتم إهابها فذبغتموه فانتفعتم به"
٢٧١	"هلك المنتطعون"
٤٦	"هو الطهور ماؤه الحل ميتته"
٥٧	"وكان يأمر بثلاثة أحجار ، وينهى عن الروثة والرمة"
٢١٦	"يا أبا الشعثاء أراه آخر الظهر ، وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل..."
٢٤٤	"يا أمه اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه ، فكشفت لي ..."
٣٦٥	"يا أمته لا أعجب من فهمك أقول زوجة رسول الله ﷺ و بنت أبي بكر .."
٢٣٣	"يا أنس أطابت أنفسكم أن تحثوا على رسول الله ﷺ التراب"
٣٦٢	"يا أيها الناس إن الله يعرض بالخمير ولعل الله سينزل فيها أمراً فمن كان ..."

١٠٧	" يا رسول الله إن لنا طريقا إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ "
٧١	" يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه ، فكيف أصنع؟ "
٢٢	" يأكل الثرى من العطش "
٥٥	" يطهرها الماء والقرظ "

فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلم المترجم له كما ورد في البحث
٢٠	الأحمر
٣٦٥	أسامة بن شريك
٢٥٨	إسحاق
١٥٥	أشهب
١٥٤	أصبغ
٢٣٥	أبو أمامة
١٩٢	الأوزاعي
١٢٠	جابر بن عبد الله
٢٦٦	ابن جزئي المالكي
٢٣٤	جعفر بن محمد
١٣٢	أبو الجهم الأنصاري
٢٢	ابن حجر
١٢٠	حذيفة
١٦٤	ابن حزم
١٩١	الحسن البصري
١٩٠	الحميدي
٣٤٣	الخرشي
٧١	خولة بنت يسار
٦٥	الدبوسي
٢٣٥	أبو الدرداء
٣٠٩	رافع بن خديج
٢٤٢	أبو رافع

١٨٣	رباح
٢٦٣	زيد بن وهب
٢٣٢	السروجي
٢٢٨	سعد بن أبي وقاص
٩٨	أبو سعيد الخدري
١٩١	سعيد بن جبير
٣٠٨	سعيد بن زيد
٣٤٢	سمرة
٢٢٠	ابن سيرين
٣٢٧	الشاطبي
١٢٩	ابن شعبان
٢١٦	أبو الشعثاء
٦٢	الشوكاني
٩١	الشيرازي
٢٤٤	صالح بن أبي صالح
٣٥٢	صفية بنت شيبه
٢٩	الطبي
٢٠٠	عامر بن ربيعة
٣٥٢	عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر
١٨٠	ابن عبد البر
٧٦	عبد الله بن معقل
٦١	عبد الله بن مغفل
٢٥٨	عروة
٦٣	عطاء بن السائب
٢٤٨	علي بن حسين

٦٣	علي بن محمد الطنافسي
١١٨	عمران بن حصين
٢١٦	عمرو بن دينار
١٧١	العيني
٢٨	الغزالي
١٥٥	ابن القاسم
٢٤٤	قاسم بن محمد
١٧٢	القراي
١٤٢	الكاساني
٤٤	المازري
٢٥٨	مجاهد
٣٥٦	معاوية
٦٣	أبو بكر (ابن المنذر)
٢٧١	نافع
٩٣	النووي
١٩٣	يعلى بن أمية

فهرس المراجع والمصادر

أولاً: القرآن وعلومه:

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- أحكام القرآن ، لأحمد بن علي الرازي الجصاص ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- ٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٤- تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٨٨٤ م .
- ٥- تفسير السلمي وهو حقائق التفسير ، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي ، تحقيق: سيد عمران ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- ٦- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٧- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي) ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق: ابن عثيمين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- ٩- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة .

ثانياً: السنة وشروحه وعلومها:

- ١٠- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، لتقي الدين أبي الفتح ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/١ ، ١٣٩٩هـ .
- ١٢- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح ، لعمر بن علي بن الملتن ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرون ، دار الهجرة ، السعودية ، ط/١ ، ١٤٢٥هـ .
- ١٣- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٤- التعليقات الرضية على الروضة الندية ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، تحقيق: علي حسين الحلبي ، دار ابن عوف ، القاهرة ، ط/١ ، ١٩٩٩م .
- ١٥- تلخيص الخبر في أحاديث الرافعي الكبير ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني ، المدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .
- ١٦- تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، دار الراجعية ، الرياض ، ط/٢ ، ١٤٠٨هـ .
- ١٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧هـ .
- ١٨- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ، تحقيق: أيمن صالح شعبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٩٨م .
- ١٩- التيسير بشرح الجامع الصغير ، للإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي ، مكتبة الإمام الشافعي ، الرياض ، ط/٣ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- ٢٠- حاشية ابن باز على بلوغ المرام ، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز ، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ، دار الامتياز ، الرياض ، ط/ ٢ ، ١٤٢٥ هـ .
- ٢١- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ ٢ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٢٢- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ، يحيى بن شرف الدين النووي ، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٣- الديباج على مسلم ، لعبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي ، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري ، دار ابن عفان ، الخبر ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٢٤- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير ، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط/ ٤ ، ١٣٧٩ هـ .
- ٢٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، ط/ ١ .
- ٢٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، ط/ ١ . دار المعارف ، الرياض
- ٢٧- سنن البيهقي الكبرى ، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٢٨- سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٢٩- سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٣٠- سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، تحقيق:

محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

٣١- السنن الكبرى ، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

٣٢- سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .

٣٣- شرح السيوطي لسنن النسائي، للسيوطي ، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط/٢ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٣٤- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١١هـ .

٣٥- شرح صحيح البخاري ، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي ، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط/٢ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م .

٣٦- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير ، وبهامشه حاشية الصاوي ، خرَّج أحاديثه وفهرسه: مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف ، القاهرة .

٣٧- شرح النووي على صحيح مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي ، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط/٢ ، ١٣٩٢هـ .

٣٨- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط/٣ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٣٩- صحيح الجامع الصغير وزيادته ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، تحقيق: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/٣ ، ١٤٠٨هـ . -صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/٢ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

- ٤٠- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
- ٤١- صحيح سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني ، تحقيق: زهير الشاويش ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
- ٤٢- صحيح سنن أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
- ٤٣- صحيح سنن ابن ماجه ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
- ٤٤- صحيح سنن النسائي ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
- ٤٥- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٤٦- ضعيف سنن الترمذي ، محمد ناصر الدين الألباني ، تحقيق: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١١هـ .
- ٤٧- ضعيف سنن أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني ، تحقيق: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/١ ، ١٣١٢هـ .
- ٤٨- ضعيف سنن ابن ماجه ، محمد ناصر الدين الألباني ، تحقيق: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٨هـ .
- ٤٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٥٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، محمد شمس الحق العظيم آبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٢ ، ١٩٩٥م .

- ٥١- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، تحقيق: محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٥٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، لعبد الرؤوف المناوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط/١ ، ١٣٥٦ هـ .
- ٥٣- قسم الحديث ، لمحمد بن عبد الوهاب ، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي ، ود محمد بلتاجي ، ود . سيد حجاب ، ط/١ ، مطابع الرياض .
- ٥٤- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، تحقيق: كمال يوسف الحوت ، دار النشر: مكتبة الرشد ، الرياض ، ط/١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٥٥- المجتبى من السنن ، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط/٢ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٥٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي ، القاهرة / بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- ٥٧- المراسيل ، لسليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٥٨- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، لعلي بن سلطان محمد القاري ، تحقيق: جمال عيتاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- ٥٩- المستدرک علی الصحیحین ، لمحمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٦٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة ، مصر .
- ٦١- مسند الشافعي ، لمحمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي ، دار الكتب العلمية ،

بيروت .

- ٦٢- مسند أبي يعلى ، لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي ، تحقيق: حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط/١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٦٣- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/٢ ، ١٤٠٣هـ .
- ٦٤- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: د. سعد بن ناصر الشثري ، دار العاصمة ، السعودية ، ط/١ ، ١٤١٩هـ .
- ٦٥- معالم السنن ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي ، صححه: محمد راغب الطباخ ، مطبعة الطباخ العلمية ، حلب ، ط/١ ، ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م .
- ٦٦- المعجم الأوسط ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .
- ٦٧- معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن أدریس الشافعي ، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ، تحقيق: سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٦٨- المعجم الكبير ، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة الزهراء ، الموصل ، ط/٢ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م .
- ٦٩- موطأ الإمام مالك ، لمالك بن أنس أبو عبدالله الأصبهاني ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر .
- ٧٠- نصب الراية لأحاديث الهداية ، لعبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي ، تحقيق: محمد يوسف البنوري ، دار الحديث ، مصر ، ١٣٥٧هـ .
- ٧١- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة ومعه تخريج الألباني للمشكاة ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: علي بن حسن الحلبي ، دار ابن القيم ، الدمام ، ط/١ ، ١٤٢٢هـ .

ثالثاً: أصول الفقه وقواعده:

٧٢- إجابة السائل شرح بغية الآمل ، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) ، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي و الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٨٦هـ .

٧٣- الأشباه والنظائر ، لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ) ، وبحاشيته زهة النواظر على الأشباه والنظائر ، لمحمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين (ت: ١٢٥٢) ، تحقيق وتقديم: محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر ، ط/١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٧٤- الاعتصام ، للعلامة المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ، ضبط نصّه وقدم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة التوحيد .

٧٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجليل ، بيروت ، ١٩٧٣م .

٧٦- البحر المحيط في أصول الفقه ، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

رابعاً: الفقه:أ- الفقه الحنفي:

٧٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لزين الدين ابن نجيم الحنفي ، ط/٢ ، دار المعرفة ، بيروت .

٧٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لعلاء الدين الكاساني ، ط/٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٧٩- البناية شرح الهداية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، ط/٢ ، دار الفكر ،

بيروت ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

- ٨٠- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، ط/١ ، دار الكتب الإسلامي ، القاهرة ، ١٣١٣هـ .
- ٨١- تحفة الفقهاء ، لعلاء الدين السمرقندي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- ٨٢- تحفة الملوك (في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان) ، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد ، ط/١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤١٧هـ .
- ٨٣- حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي ، ط/٣ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ١٣١٨هـ .
- ٨٤- حاشية ابن عابدين: حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، لابن عابدين ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- ٨٥- درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، لعلي حيدر، تعريب: المحامي فهمي الحسيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٨٦- الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، لمحمد بن علي بن محمد الحنفي الحصكفي ، ط/٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٨٦هـ .
- ٨٧- شرح فتح القدير ، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ، دار الفكر ، بيروت ، ط/٢ .
- ٨٨- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، دار الفكر ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ٨٩- المبسوط، لشمس الدين السرخسي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٩٠- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليوبلي المدعو بشيخي زاده ، خرج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور ، ط/١ ، دار الكتب

العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .، الطبعة: الأولى، تحقيق:

٩١- مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، لأبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي ، تحقيق: أ.د محمد أحمد سراح ، وأ.د علي جمعة محمد .

٩٢- مختصر اختلاف العلماء ، تأليف: الجصاص / أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد ، ط/٢ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤١٧ هـ .

٩٣- نور الإيضاح ونجاة الأرواح ، لحسن الوفاي الشرنبلالي أبو الإخلاص ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٩٨٥ هـ .

٩٤- الهداية شرح بداية المبتدي ، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيباني (ت: ٥٩٣) ، المكتبة الإسلامية .

ب- الفقه المالكي:

٩٥- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠ م .

٩٦- بلغة السالك لأقرب المسالك ، لأحمد الصاوي ، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٩٧- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لأبي الوليد ابن رشد القرطبي ، وضمنه المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية لمحمد العتيبي القرطبي ، تحقيق: الدكتور محمد حجّي ، ط/٢ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٩٨- التاج والإكليل لمختصر خليل ، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري ، ط/٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .

٩٩- التلقين في الفقه المالكي ، لعبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي ، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني ، ط/١ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، ١٤١٥ هـ .

- ١٠٠- الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لصالح عبد السميع الآبي الأزهري، المكتبة الثقافية ، بيروت .
- ١٠١- جامع الأمهات، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المشهور بابن الحاجب الكردي المالكي ، طبعة دار اليمامة ، بيروت .
- ١٠٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، لمحمد عرفه الدسوقي ، تحقيق: محمد عlish ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٠٣- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرياني ، لعلي الصعيدي العدوي المالكي ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- ١٠٤- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية ، تأليف: محمد العربي القروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٠٥- الذخيرة ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القراني ، تحقيق: محمد حجي ، دار الغرب ، بيروت ، ١٩٩٤ م .
- ١٠٦- شرح العلامة أحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق مع شرح العلامة قاسم بن عيسى التنوخي الغروي على متن الرسالة للإمام أبي زيد القيرواني ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .
- ١٠٧- الشرح الكبير ، لسيد أحمد الدردير أبو البركات ، تحقيق: محمد عlish ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٠٨- شرح مختصر خليل الخرشلي على مختصر سيدي خليل ، دار النشر: دار الفكر ، بيروت .
- ١٠٩- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ .
- ١١٠- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية ، لمحمد بن أحمد بن جزى الكلي الغرناطي ، تحقيق: عبد الكريم الفضلي ،

المكتبة العصرية ، بيروت .

١١١- الكافي في فقه أهل المدينة ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .

١١٢- مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة ، لخليل بن إسحاق بن موسى المالكي ، تحقيق: أحمد علي حركات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ .

١١٣- المدخل ، لمحمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج ، دار الفكر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

١١٤- المدونة الكبرى ، للإمام مالك بن أنس ، دار صادر ، بيروت .

١١٥- المعونة على مذهب عالم المدينة ، لأبي محمد عبد الوهاب علي بن نصر المالكي ، تحقيق: محمد حسن الشافعي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

١١٦- منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل ، لمحمد عيش ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

١١٧- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لمحمد بن عبد الرحمن المغربي ، ط/٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .

ج- الفقه الشافعي:

١١٨- أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق: محمد محمد تامر ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م .

١١٩- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، لمحمد الشربيني الخطيب ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ .

١٢٠- الأم ، لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ، ط/٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ .

١٢١- البيان في مذهب الإمام الشافعي شرح كتاب المهذب ، للإمام يحيى بن أبي

الخير بن سالم العمراني الشافعي اليمني ، اعتنى به: قاسم محمد النوري ، ط/١ ، دار المنهاج ، بيروت ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

١٢٢- التنبيه في الفقه الشافعي ، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق ، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر ، ط/١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

١٢٣- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين ، لأبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي ، دار الفكر ، بيروت .

١٢٤- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، لسليمان بن عمر بن محمد البجيرمي ، المكتبة الإسلامية ، تركيا .

١٢٥- حاشية الجمل على شرح المنهج (لزكريا الأنصاري) ، لسليمان الجمل ، دار الفكر ، بيروت .

١٢٦- حاشية الرملي ، لأبي العباس أحمد الرملي الأنصاري ، بدون طبعة .

١٢٧- حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لعبد الحميد الشرواني ، دار الفكر ، بيروت .

١٢٨- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، تحقيق وتعليق: علي بن محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .

١٢٩- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ، تحقيق: د . ياسين أحمد إبراهيم درادكة ، ط/١ ، مؤسسة الرسالة / دار الأرقم ، بيروت / عمان ، ١٩٨٠م .

١٣٠- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ليحيى بن شرف النووي ، ط/٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٣١- السراج الوهاج على متن المنهاج ، لمحمد الزهري الغمراوي ، دار المعرفة ، بيروت

١٣٢- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ، تحقيق وتعليق: علي بن محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

١٣٣- غاية البيان شرح زيد ابن رسلان ، لمحمد بن أحمد الرملي الأنصاري ، دار المعرفة ، بيروت.

١٣٤- فتاوى ابن الصلاح ، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح ، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ط/١ ، مكتبة العلوم والحكم ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

١٣٥- الفتاوى الكبرى الفقهية ، لابن حجر الهيتمي ، دار الفكر .

١٣٦- فتح المعين بشرح قرّة العين ، لزين الدين بن عبد العزيز الملياري ، دار الفكر ، بيروت.

١٣٧- كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد الحسيني الحسيني الدمشقي الشافعي ، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان ، ط/١ ، دار الخير ، دمشق ، ١٩٩٤م .

١٣٨- متن أبي شجاع المعروف ب(التذهيب في أدلة متن الغاية والتقريب) ، للدكتور مصطفى ديب البغا ، ط/١ ، دار الإمام البخاري ، دمشق ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

١٣٩- المجموع ، ليحيى بن شرف النووي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٧م .

١٤٠- مختصر المزني ، لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ، ط/٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٣هـ .

١٤١- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، لمحمد الخطيب الشربيني ، دار الفكر ، بيروت.

١٤٢- المقدمة الحضرمية ، لعبد الله عبد الرحمن بافضل الحضرمي ، تحقيق: ماجد

الحموي ، ط/٢ ، الدار المتحدة ، دمشق ، ١٤١٣ هـ .

١٤٣- المنهج القويم شرح المقدمة الحضرمية ، تأليف: لابن حجر الهيثمي ، عُني به: قصي محمد نورس الحلاق ، ط/١ ، دار المنهاج .

١٤٤- المهذب في فقه الإمام الشافعي ، لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق ، دار الفكر ، بيروت .

١٤٥- منهاج الطالبين وعمدة المفتين ، ليحيى بن شرف النووي أبو زكريا ، دار المعرفة ، بيروت .

١٤٦- نهاية الزين في إرشاد المبتدئين ، لمحمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي أبو عبد المعطي ، ط/١ ، دار الفكر ، بيروت .

١٤٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، لمحمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

١٤٨- الوسيط في المذهب ، لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر ، ط/١ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤١٧ هـ .

د- الفقه الحنبلي:

١٤٩- أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لمحمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي ، تحقيق: محمد ناصر العجمي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١٦ هـ .

١٥٠- الاختيارات الفقهية (اختارها علي بن محمد بن عباس البعلبي) ، لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

١٥١- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلي بن سليمان المرادوي أبو الحسن ، تحقيق: محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٥٢- تيسير الكريم الواحد في شرح عقد الفرائد وكنز الفوائد ١٨٦/٩ (المطبوع لأول

مرة ضمن مجموع مؤلفات الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله - المجلد (١٧).

١٥٣- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، ط/٤ ، ١٤١٠ هـ

١٥٤- دليل الطالب على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل ، لمرعي بن يوسف الحنبلي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/٢ ، ١٣٨٩ هـ .

١٥٥- الروض المربع شرح زاد المستقنع ، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ١٣٩٠ هـ .

١٥٦- زاد المستقنع ، لموسى بن أحمد بن سالم المقدسي الحنبلي أبو النجا ، تحقيق: علي محمد عبد العزيز الهندي ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة .

١٥٧- شرح الزركشي على مختصر الخرقى ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي ، قدم له ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .

١٥٨- شرح العمدة في الفقه، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط/١ ، ١٤١٣ هـ .

١٥٩- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/٢ ، ١٩٩٦ م .

١٦٠- الشرح الممتع على زاد المستقنع ، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي ، ط/١ ، ١٤٢٦ هـ.

١٦١- الفروع وتصحيح الفروع ، لمحمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله ، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١٨ هـ .

١٦٢- الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل ، لعبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

١٦٣- كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات ، لعبد الرحمن بن عبد الله البعلبي الحنبلي ، قابله بأصله وثلاثة أصول أخرى: محمد بن ناصر العجمي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .

١٦٤- كشف القناع عن متن الإقناع ، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .

١٦٥- المبدع في شرح المقنع ، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ .

١٦٦- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط/٢ ، ١٤٠٤ هـ .

١٦٧- مختصر الإنصاف والشرح الكبير، لمحمد بن عبد الوهاب ، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي ود. محمد بلتاجي ود. سيد حجاب ، مطابع الرياض ، الرياض ، ط/١ .

١٦٨- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، لمصطفى السيوطي الرحباني ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٦١ م .

١٦٩- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٥ هـ .

١٧٠- منار السبيل في شرح الدليل ، لإبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، تحقيق: عصام القلعجي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط/٢ ، ١٤٠٥ هـ .

هـ-الفقه الظاهري:

١٧١- المحلى ، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

خامساً: الفقه العام:

١٧٢- اتخاذ الذهب والفضة والاتجار بهما ، (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي) ، لفهد بن خلف المطيري، إشراف: عبد الله بن محمد الطيار ، ١٤١٨ هـ

- ١٧٣- الإجماع ، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر ، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، ط/٣ ، ١٤٠٢ هـ .
- ١٧٤- أحكام الجنائز ، وبدعها ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، ط/١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٧٥- إحياء علوم الدين ، لمحمد بن محمد الغزالي أبو حامد ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٧٦- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، تحقيق: د . أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ، ط/١ ، ١٩٨٥ م .
- ١٧٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٧٨- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، ط/١ ، ١٤٢٢ هـ .
- ١٧٩- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٨٠- شرح كتاب التوحيد (تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد) ، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .
- ١٨١- الطب النبوي ، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي ، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٨٢- فتاوى أركان الإسلام ، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان ، دار الثريا ، ط/١ ، ١٤٢١ هـ .
- ١٨٣- الفتاوى الكبرى ، لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ، حققه وقدم له: حسنين محمد مخلوف ، دار المعرفة ، بيروت .

- ١٨٤- فتاوى مهمة لعموم الأمة ، لعبد العزيز بن باز ومحمد بن صالح العثيمين ، تحقيق: إبراهيم الفارس ، دار العاصمة ، الرياض ، ط/١ ، ١٤١٣ هـ .
- ١٨٥- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، ط/٢ ، بيروت ، مؤسسة رازي .
- ١٨٦- فقه الدليل والتعليل والتأصيل ، لوليد بن راشد السعيدان ، وقف لله تعالى (نسخة الكترونية).

- ١٨٧- مجموع الفتاوى، لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، مكتبة ابن تيمية ، ط/٢ .
- ١٨٨- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات ، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٨٩- الملخص الفقهي ، للشيخ صالح بن فوزان الفوزان ، اعتنى به: مكتب التحقيق بدار ابن الجوزي ، دار ابن الجوزي ، ط/١ ، ١٤٢٤ هـ.
- ١٩٠- الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دولة الكويت ، ط/١ ، ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤ م .
- ١٩١- مهذب الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشيع ، للدكتور موسى الموسوي ، تهذيب: سعد بن عبد الرحمن الحصين .

سادساً: التاريخ والتراجم والسير:

- ١٩٢- أيجاد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، لصديق بن حسن القنوجي ، تحقيق: عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
- ١٩٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٩٤- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م

- ١٩٥- الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١١ هـ .
- ١٩٦- البداية والنهاية ، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- ١٩٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للعلامة محمد بن علي الشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٩٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق: محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، ط/١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٩٩- التاريخ الكبير ، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق: السيد هاشم الندوي ، دار الفكر ، بيروت .
- ٢٠٠- تذكرة الحفاظ ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ .
- ٢٠١- تقريب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، تحقيق: محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا ، ط/١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٢٠٢- تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار الفكر ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٢٠٣- تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزني ، تحقيق: د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٢٠٤- الثقات ، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط/١ ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٢٠٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط/٤ ، ١٤٠٥ هـ .

- ٢٠٦- خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى ، لعلي بن عبد الله بن أحمد الحسيني السمهودي ، طبع في دمشق على نفقة المكتبة العلمية للتمنكاني في المدينة المنورة ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
- ٢٠٧- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٠٨- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي أبو عبد الله ، ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة / مكتبة المنار الإسلامية ، بيروت / الكويت ، ط/١٤ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م .
- ٢٠٩- سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/٩ ، ١٤١٣ هـ .
- ٢١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط ، دار بن كثير ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢١١- شيوخ الأزهر (المجموعة الأولى) ، لأشرف فوزي صالح ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، مصر .
- ٢١٢- صفة الصفوة ، لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج ، تحقيق: محمود فاحوري ود.محمد رواس قلعه جي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط/٢ ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
- ٢١٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢١٤- طبقات الحفاظ ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٢١٥- طبقات الحنفية: الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، لعبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي أبو محمد ، مير محمد كتب خانة للنشر ، كراتشي .

٢١٦- طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبه ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٧ هـ .

٢١٧- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط/٢ ، ١٤١٣ هـ .

٢١٨- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٢١٩- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط/١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٢٠- الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

٢٢١- وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق: إحسان عباس ، دار الثقافة ، لبنان .

سابعاً: المعاجم والغريب والمصطلحات:

٢٢٢- الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٢٣- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي ، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي ، دار الوفاء ، جدة ، ط/١ ، ١٤٠٦ هـ .

٢٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

٢٢٥- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم ، لمحمد بن أبي نصر فتوح بن

عبد الله بن فتوح الأزدي الحميدي ، تحقيق: الدكتورة : زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ط/١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٢٢٦- تهذيب الأسماء واللغات ، لمحي الدين بن شرف النووي ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٩٦ م .

٢٢٧- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠١ م .

٢٢٨- التوقيف على مهمات التعاريف ، لمحمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر/ دار الفكر ، دمشق / بيروت ، ط/١ ، ١٤١٠ هـ .

٢٢٩- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٨٧ م .

٢٣٠- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي أبو منصور ، تحقيق: د. محمد جبر الألفي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت ، ط/١ ، ١٣٩٩ هـ .

٢٣١- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

٢٣٢- غريب الحديث ، لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق ، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط/١ ، ١٤٠٥ هـ .

٢٣٣- غريب الحديث ، للقاسم بن سلام الهروي أبو عبيد ، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط/١ ، ١٣٩٦ هـ .

٢٣٤- القاموس المحيط ، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٢٣٥- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ، للإمام علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي ، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد ، دار القلم / الدار الشامية ، دمشق / بيروت ، ط/٢ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٢٣٦- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، ط/١ ، دار صادر ، بيروت .

٢٣٧- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، تحقيق: محمود خاطر ، مكتبة لبنان ، بيروت ، طبعة جديدة ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٢٣٨- المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق: عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠٠ م .

٢٣٩- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ، المكتبة العتيقة ودار التراث .

٢٤٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٢٤١- المطلع على أبواب المقنع ، لمحمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي أبو عبد الله ، تحقيق: محمد بشير الأدلبي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٢٤٢- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله ، دار الفكر ، بيروت .

٢٤٣- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط/٢ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

٢٤٤- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، تحقيق: مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة .

٢٤٥- المغرب في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي ، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، ط/١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٢٤٦- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد ، تحقيق: محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، لبنان .

٢٤٧- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ،

تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

ثامناً: الجغرافيا والبيئة:

٢٤٨- إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ، لذكريا طاحون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

٢٤٩- أساسيات علم التربة ، للدكتور محمد خلدون درمش وآخرون ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

٢٥٠- ترب العالم ، تأليف: ي . م . برجيس ، ترجمة: الدكتور سامي عبود العامري ، والأمين حسن ضبي ، دار المريخ .

٢٥١- تلوث التربة ، للدكتور فاضل أحمد شهاب ، وفريد مجيد عيد ، دار اليازوري العلمية ، الطبعة العربية ، ٢٠٠٨ م .

٢٥٢- جغرافية الأرض ، لمحمد محمود ذهبية ، مكتبة المجتمع العربي ، ط/١ ، ٤٢٦هـ / ٢٠٠٦ م .

٢٥٣- جغرافية الموارد الطبيعية ، للدكتور محمد أزهر سعيد السماك ، والدكتور باسم عبد العزيز الساعاتي ، مديرية دار الكتب ، العراق ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

٢٥٤- الدليل الفني لإرشادات وضوابط الدفن الصحي للنفايات ، الصادر عن وزارة الشؤون البلدية والقروية ، تقديم محمد بن إبراهيم الجار الله (نسخة الكترونية) .

٢٥٥- علم الأتربة: أنواعها - خصائصها - مشاكلها - ووسائل تحسينها ، للدكتور كمال الشيخ حسين ، دار المنهل اللبناني ومكتبة رأس النبع .

تاسعاً: المواقع الالكترونية:

٢٥٦- برنامج (الجواب الكافي) ، مع الشيخ سعد الخثلان ، عُرض على قناة المجد الفضائية ، بتاريخ ٢٧/٥/١٤٣٢ هـ .

٢٥٧- مقال بعنوان: (أسرار جديدة للتراب) ، في موقع موسوعة الإعجاز العلمي في

القرآن الكريم ، لعبد الدائم الكحيل على الرابط:

<http://kaheel7.com/pdetails.php?id=617&ft=37>

٢٥٨ - مقال بعنوان: (الإنسان ذلك الكائن العجيب) ، في موقع عبد الدائم الكحيل للإعجاز العلمي في القرآن والسنة على الرابط:

<http://www.kaheel7.com/modules.php?name=News&file=article&sid=236>

٢٥٩ - مقال بعنوان: (البيكا اضطراب أكل التراب عند الأطفال) للدكتورة هدى أمين عبد العزيز أحمد على الرابط:

<http://kenanaonline.com/users/autistickids/posts/276574>

٢٦٠ - مقالات مترجمة في موقع العلاج على الرابط:

<http://www.al3laj.com/Clay/clay&diseases.htm>

٢٦١ - موقع بداية للمعرفة الزراعية على الرابط:

<http://kenanaonline.com/users/bdaia/topics>

٢٦٢ - موقع الجزيرة نت ، خبر بعنوان: (الأمبو) وجبة إندونيسية قوامها الطين على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/02557d45-fac9-400c-8fba-581af7979033>

٢٦٣ - الموقع الرسمي لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - على الرابط:

<http://www.binbaz.org.sa/mat/20622>

٢٦٤ - موقع شبكة مشكاة الإسلامية على الرابط:

<http://www.almeshkat.net/vb/showthread.php?t=65405>

٢٦٥- موقع الشيخ ابن جبرين _ رحمه الله_ على الرابط:

<http://ibn-jebreen.com/?t=fatwa&view=vmasal&subid=2671>

٢٦٦- موقع صاحب الربيعي الباحث والخبير في شؤون المياه في الشرق الأوسط ، مقال: (تلوث المياه الجوفية) ، على الرابط:

<http://www.waterexpert.se/talath-g.htm>

٢٦٧- موقع العلاج: المعلومة الدقيقة والعلاج المناسب في مكان واحد على الرابط:

<http://www.al3laj.com/Clay/index.html>

٢٦٨- موقع الطب البديل العربي على الرابط:

http://arabaltmed.com/blogs/174#.UpXPFu_pfIV

٢٦٩- موقع الطبي على الرابط:

<http://www.altibbi.com/definition/>

٢٧٠- موقع مجلة معرفة السنن والآثار على الرابط:

<http://www.alsunan.org/vb/showthread.php?t=7395>

٢٧١- موقع المهندس عبد الدائم الكحيل ، أسرار الإعجاز العلمي في القرآن والسنة على الرابط:

<http://www.kaheel7.com/ar/index.php/2010-02-02-23-00-02/494-2012-09-23-01-05-12>

٢٧٢- موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الرابط:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%A9>

٢٧٣- موقع الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، ملخص بحث (إعجاز

الشفاء في الريق والتراب) ، للدكتورة أروى عبد الرحمن أحمد أستاذ مساعد جامعة صنعاء ،
من أبحاث المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة بدولة الكويت ١٤٢٧ هـ
- ٢٠٠٦ م على الرابط:

[/ http://www.eajaz.org](http://www.eajaz.org)

٢٧٤ - نتائج دراسات وأبحاث على الرابط:

<http://www.alarab.net/Article/377830>

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٥-٣	المقدمة
٣٨-١٦	التمهيد: حقيقة التراب وعلاقة الإنسان به.
١٧	المبحث الأول: تعريف التراب لغة واصطلاحاً.
١٩	المبحث الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتراب.
٢٣	المبحث الثالث: خلق الإنسان وتكوينه من التراب في القرآن والسنة.
٢٧	المبحث الرابع: الحكمة من خلق الإنسان من الطين.
٣٨-٣٠	المبحث الخامس: فوائد التراب ومضاره .
٣١	المطلب الأول: الفوائد الدنيوية.
٣٥	المطلب الثاني: فائدة التراب بعد الموت.
٣٧	المطلب الثالث: الأضرار الناجمة عن الأتربة.
٢٨٣-٣٩	الباب الأول: أحكام التراب في العبادات
١١٤-٤٠	الفصل الأول: أحكام التراب في باب الطهارة .
٤١	المبحث الأول: طهوية الماء الذي خالطه التراب.
٤٣	المبحث الثاني: الطهارة بالماء المتغير بالطين أو التراب.

٤٨	المبحث الثالث: تطهير الماء النجس بإضافة التراب إليه.
٥٠	المبحث الرابع: إصابة طين الشوارع للبدن أو الثوب أو النعل ونحوها.
٥٣	المبحث الخامس: تطهير جلد الحيوان بالتراب بدلاً عن الدباغة.
٥٦	المبحث السادس: الاستنجاء والاستجمار بالتراب.
٦٠	المبحث السابع: البول في مستحم صنع من التراب.
٦٤	المبحث الثامن: الوضوء أو الاغتسال إذا كان على بعض الأعضاء أو الشعر طين أو تراب يمنع وصول الماء إلى البشرة.
٦٧-١١٤	المبحث التاسع: إزالة النجاسة الطارئة بالتراب
٧٠	المطلب الأول: استعمال التراب في إزالة النجاسة الطارئة على عين طاهرة.
٧٥	المطلب الثاني: تطهير تراب الأرض المختلط بنجاسة وقعت عليه.
٨٧	المطلب الثالث: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسة .
٨٧	المسألة الأولى: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسة من ولوغ الكلب في الإناء
٩٥	المسألة الثانية: ما يقوم مقام التراب في إزالة النجاسات الأخرى.
٩٦	المطلب الرابع: تطهير النعل ونحوه بذلك بالتراب.
١٠٤	المطلب الخامس: طهارة مؤخر ثوب المرأة إذا جرت على الأرض.
١٠٩	المطلب السادس: طهورية التراب المحترق بنجاسة

١٠٩	المسألة الأولى: طهوية التراب المحترق المختلط بنجاسة.
١١٢	المسألة الثانية: طهوية المتولد عن احتراق التراب المختلط بنجاسة كالدخان والغبار.
١١٥-١٧٢	الفصل الثاني: أحكام قيام التراب مقام الماء
١١٦-١٢٦	المبحث الأول: مشروعية التيمم .
١١٧	المطلب الأول: حكم التيمم وأدلة مشروعيته.
١٢٠	المطلب الثاني: الأدلة على اختصاص أمة محمد ﷺ به .
١٢٢	المطلب الثالث: الفرق بين الصعيد والتراب.
١٢٣	المطلب الرابع: شروط صحة التيمم.
١٢٧-١٤٧	المبحث الثاني: شروط التراب الذي يصح به التيمم .
١٢٨	المطلب الأول: التيمم بالرمل والجبس ونحيت الحجارة ونحوها.
١٣٩	المطلب الثاني: التيمم بالتراب المحترق وما عمل بالنار كالفخار.
١٤١	المطلب الثالث: التيمم على اللبد أو البساط أو الحصير ونحو ذلك.
١٤٤	المطلب الرابع: التيمم بالتراب المختلط بغبار غيره.
١٤٦	المطلب الخامس: التيمم بترابٍ تيمم به.
١٤٨	المبحث الثالث: التيمم للصلاة على الجنائز مع وجود الماء خشية رفعها.

١٥٤	المبحث الرابع: حكم من حبس بمحل لا ماء فيه ولا تراب ولا طين.
١٦٣	المبحث الخامس: مبطلات التيمم بالتراب.
١٧٠	المبحث السادس: كيفية التيمم بالتراب.
١٧٣-٢٢٢	الفصل الثالث: أحكام التراب في باب الصلاة .
١٧٤	المبحث الأول: ستر العورة بالطين في الصلاة عند الحاجة.
١٧٧	المبحث الثاني : حكم صلاة من طين أرضاً نجسة بطين أو تراب.
١٨٠	المبحث الثالث: حمل التراب المتنجس في الصلاة.
١٨٢	المبحث الرابع: مشروعية تعفير الوجه بالتراب أثناء سجود الصلاة.
١٨٥	المبحث الخامس: تخصيص قطعة من طين أو تراب للسجود عليها.
١٨٧	المبحث السادس: مسح أثر الطين أو التراب العالق بالجبهة قبل الفراغ من الصلاة.
١٩٣	المبحث السابع: كيفية الصلاة بأرض الطين.
١٩٥-٢٠٣	المبحث الثامن: أثر قتر الأتربة في الصلاة .
١٩٦	المطلب الأول: التباس الوقت بسبب القتر والأتربة
١٩٩	المطلب الثاني: التباس القبلة بسبب الغبار والأتربة.
٢٠٤	المبحث التاسع: أثر الوحل والطين الناتج عن المطر في سقوط الجمعة والجماعة

٢٠٦	المبحث العاشر: الصلاة على الراحلة خشية التأثر بالوحل.
٢٢٢-٢١٠	المبحث الحادي عشر: أثر الوحل والطين والغبار في الجمع بين الصلوات.
٢١١	المطلب الأول: الجمع بسبب الوحل، أوالطين، أو الغبار.
٢٢١	المطلب الثاني: ضابط الوحل والطين والغبار المبيح للجمع.
٢٤٩-٢٢٣	الفصل الرابع: أحكام التراب في باب الجنائز .
٢٢٤	المبحث الأول: الأعدار المبيحة للتيمم بالتراب في تغسيل الميت.
٢٢٦	المبحث الثاني: استعمال الطين الحر في سد الخارج من الميت.
٢٣٨-٢٢٧	المبحث الثالث: كيفية وضع التراب ونظمه عند دفن الميت .
٢٢٨	المطلب الأول: مباشرة الشق عند دفن الميت.
٢٣١	المطلب الثاني: حكم وسادة الطين عند دفن الميت.
٢٣٣	المطلب الثالث: حثو التراب على الميت ثلاثاً.
٢٣٧	المطلب الرابع: الاستعاضة عن الدفن بالتراب.
٢٤٩-٢٣٩	المبحث الرابع: رش تراب القبر ورفعہ والاستشفاء بترتبه.
٢٤٠	المطلب الأول: رش التراب بالماء بعد الدفن ورفعہ عن الأرض.
٢٤٦	المطلب الثاني: الاستشفاء بتراب القبر.
٢٨٣-٢٥٠	الفصل الخامس: أحكام التراب في باي الصوم والمناسك .

٢٧٥-٢٥١	المبحث الأول: أحكام التراب في باب الصوم .
٢٥٢	المطلب الأول: أثر القتر وغبار الأتربة في حساب الشهور.
٢٥٧	المطلب الثاني: الفطر بسبب القتر وغبار الأتربة.
٢٦٥	المطلب الثالث: دخول غبار الأتربة إلى حلق الصائم.
٢٦٧	المطلب الرابع: صيام يوم الثلاثين من شعبان في الغبار والأتربة.
٢٨٣-٢٧٦	المبحث الثاني: أحكام التراب في باب المناسك .
٢٧٧	المطلب الأول: تغطية رأس المحرم بالطين.
٢٨٠	المطلب الثاني: رمي الجمار بكفٍ من تراب أو طين.
٣٧٦-٢٨٤	الباب الثاني: أحكام التراب في غير العبادات.
٣١٧-٢٨٥	الفصل الأول: أحكام التراب في البيع والإجارة والغصب .
٢٩٢-٢٨٦	المبحث الأول: أحكام التراب في البيع
٢٨٧	المطلب الأول: بيع تراب المعدن والصاغة بغير جنسه.
٢٩١	المطلب الثاني: بيع تراب المعدن والصاغة بشيء من جنسه.
٢٩٩-٢٩٣	المبحث الثاني: أحكام التراب في الإجارة .
٢٩٤	المطلب الأول: إجارة أرض سبخة التربة للزراعة فيها.
٢٩٦	المطلب الثاني: تطيين ما سقط من البناء في الدار المؤجرة.
٢٩٨	المطلب الثالث: مسؤولية إخراج ما في الدار المؤجرة من تراب ونحوه.

٣١٧-٣٠٠	المبحث الثالث: أحكام التراب في الغصب .
٣٠٤	المطلب الأول: كشط تراب الدار المغصوبة.
٣٠٧	المطلب الثاني: غصب التربة للزرع فيها.
٣١٢	المطلب الثالث: غصب التربة للغرس فيها.
٣١٤	المطلب الرابع: غصب التراب وخلطه بغيره.
٣٤٧-٣١٨	الفصل الثاني: أحكام التراب في الضمان والملكية .
٣٣٤-٣١٩	المبحث الأول: أحكام التراب في الضمان .
٣٢٠	المطلب الأول: ضمان الأجير المشترك لنقل التراب أو غربلته.
٣٣٠	المطلب الثاني: إذا ترك الطين أو رشه لتسكين الغبار فزلق به إنسان ونحوه.
٣٣٣	المطلب الثالث: إذا رش تراب الأرض بالزيت ونحوه فحصل به الضرر.
٣٣٤	المطلب الرابع: وضع التراب في طريق المارة أو في ساحة مشتركة بين الجيران.
٣٣٥	المبحث الثاني: انتقال التربة بسبب سيل أو فيضان أو ريح شديدة من أرضه إلى غيره.
٣٣٩-٣٣٧	المبحث الثالث: في ملكية التراب .
٣٣٨	المطلب الأول: ملكية التراب الخاصة .

٣٣٩	المطلب الثاني: الملكية الشائعة للتراب.
٣٤٠	المبحث الرابع: الإحياء بتسوير الأرض بالتراب.
٣٤٥	المبحث الخامس: أثر ملقى الطين ومطرح التراب في حریم الدار والقنوت والأنهار.
٣٧٦-٣٤٨	الفصل الثالث: أحكام التراب في مسائل متفرقة .
٣٥٤-٣٤٩	المبحث الأول: نقل تراب الحرمين .
٣٥٠	المطلب الأول: نقل تراب الحرم المكي.
٣٥٤	المطلب الثاني: نقل تراب الحرم المدني.
٣٥٥	المبحث الثاني: إخراج تراب المساجد للتبرك ونحوه.
٣٥٨	المبحث الثالث: أكل الطين أو التراب.
٣٦١	المبحث الرابع: استعمال الخمر وسائر المسكرات في بل التراب.
٣٦٤	المبحث الخامس: التداوي بالطين.
٣٧٠	المبحث السادس: سرقة التراب.
٣٧٣	المبحث السابع: الرجوع في عارية الأرض التي دفن الميت في ترابها.
٣٧٤	المبحث الثامن: وقوع الطلاق إذا قال الزوج لزوجته أنت طالق عدد الرمل أو التراب.
٣٧٧	الخاتمة

٣٨٤	فهرس الآيات القرآنية.
٣٨٩	فهرس الأحاديث والآثار.
٤٠١	فهرس الأعلام.
٤٠٤	فهرس المراجع والمصادر.
٤٣٢	فهرس الموضوعات.